

شُرُوحُ الْعَوَامِلِ

للشريف الأبرجاني
وحمد بن بدير علي البركوي

١- تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي
لشيخ مصطفى بن إبراهيم الفيلسوف المشرق سنة ١١٧١ هـ

٢- شرح العصام على عوامل البركوي
لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن مرسيه المشرق سنة ٩٤٥ هـ

٣- شرح عوامل الأبرجاني
بسم الله الرحمن الرحيم

٤- تشرح العوامل في شرح العوامل للأبرجاني
لشيخ أحمد بن محمد الفطاح المشرق بمكة سنة ١٢٣٠ هـ

تحقيقه وتعليقه

إلياس قبلان



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة ١٩٧١

بيروت - لبنان

شرح العوامل

للشريف البحراني
ومحمد بن بير علي البركوي

١- تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوي

لشيخ مصطفى بن ابراهيم الفليبي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ

٢- شرح العصام على عوامل البركوي

لعصام الدين ابراهيم بن محمد بن عرساه المتوفى سنة ٩٤٥ هـ

٣- شرح عوامل البحراني

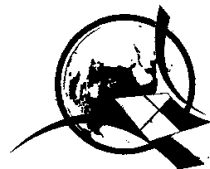
لقد الله الصغير

٤- تسريح العوامل في شرح العوامل للبحراني

لشيخ أحمد بن محمد الفطامي المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ

تحقيقه وتعليقه

إلياس قنديل



دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها في بيروت سنة ١٩٧١ بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

Title : **FOUR EXPLANATIONS
OF ALJURJANI'S AND AL-BARKAWI'S**
« THE INSTRUMENTAL FACTORS
IN ARABIC LANGUAGE »
(AL- 'AWAMEL)

Classification: Syntax

Author : Muṣṭafā ben Ibrāhīm al-Galībūli
and: ʿĪṣāmuddīn Ibn ʿArabšāh
and: Saʿdullah al-Ṣaḡīr
and: Aḥmad al-Faṭāmi

Editor : Ilyās Qablān

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Pages : 608

Size : 17*24

Year : 2010

Printed in : Lebanon

Edition : 1st

الكتاب : **شروح العوامل**
للشريف الجرجاني
ومحمد بن بيرعلي البركوني

التصنيف : نحو

المؤلف : الشيخ مصطفى الغليبولي
وعصام الدين ابن عربشاه
وسعد الله الصغير
والشيخ أحمد الفطامي

المحقق : إلياس قبلان

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات : 608

قياس الصفحات : 17*24

سنة الطباعة : 2010

بلد الطباعة : لبنان

الطبعة : الأولى



Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

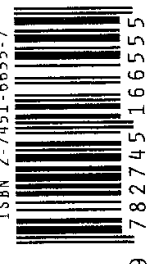
Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عزمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب. ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beirut-Lebanon No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any form or by any
means, or stored in a data base or retrieval system, without
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à
des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب
كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.



ISBN 978-2-7451-6655-5

ISBN 2-7451-6655-7

9 782745 166555

شرح العصا

على عواميل البركوي

تأليف

عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرسباه الإفراسيني

المتوفى ٩٤٥ هـ

تحقيق وتعليق

إلياس بن قنديل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

أما بعد حمداً لله على إفضاله.

والصلاة والسلام على خير رسله وآله، فدونك أوراقاً تجر لمن بذل الجُهد في تطلاب ما احتوت عليه فلاحاً كتاباً أضحي لمغلقات مصنفات هذا الفن مفتاحاً جعلته وُضلةً لمن رام التوصل به من الإخوان ومرقاتاً لمن أراد الصعود في معارج العلوم من الصبيان، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

قال المصنف نُورَ اللَّهِ ضَرِيحَهُ وَرَوْحَ بَنِيمِ عَفْوِهِ رَوْحَهُ مُرَشِّحاً عنوان كتابه بالبسملة والحمدلة اقتداءً بكلام الملك العلام، وعملاً بالخبر المروي عن النبي عليه أزكى الصلاة وأتم السلام، وسلوكاً لنمط ما جرى عليه عادات علماء الإسلام.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الباء حرف جر:

1 - للاستعانة.

2 - أو للمصاحبة.

3 - أو للملابسة متعلقة لفعل خاص محذوف مؤخر لإفادة الحصر والاهتمام عند الكوفيين، أو هي مع المجرور ظرفٍ مستقر خبر مبتدأ محذوف. وكذلك عند البصريين أي باستعانة اسم الله، أو بمصاحبته، أو بملاسته أصنف أو تصنيفي.

والاسم: مشتق من السُمُو، هو العلو؛ لأنه يعلو مسماه عند البصريين، أو من الوَسْم، وهو العلامة؛ لأنه علامة عليه عند الكوفيين، وإضافته إلى لفظ الجلالة بعده بيانية، أي باسم هو الله، وهو علم للذات الواجب الوجود المُستَجْمع لجميع الصفات الكمالية.

وهو مشتق من أَلِهَ بكسر اللام إذا تحير لتحير الخلق في إدراك كنهه عند الأكثرين.

وقيل: إنه اسم جامد غير مشتق.

والمحققون على أنه الاسم الأعظم.

والرحمن الرحيم: صفتان مشبهتان مأخوذتان من «رَحِمَ» بالكسر بعد نقله إلى «رَحُمَ» بالضم، أو تنزيله منزلته، وذلك مطرد في باب المدح والذم.
والرحمة: رقة القلب، وإطلاقها على الله تعالى باعتبار الغاية، وهي الإحسان، فهما بمعنى المحسن بجلال النعم.
والثاني: بمعنى المحسن بدقائقها، فلذا قدم الرحمن، أو لأنه لا يطلق على غيره تعالى بخلاف الرحيم.

واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه: جرهما على الوصفية، وهو متعين قراءة، ورفعهما على الخبرية، ونصبهما على المفعولية، ورفع الأول مع نصب الثاني، والعكس، وجر الأول مع رفع الثاني أو نصبه، ورفع الأول أو نصبه مع جر الثاني.
وأبى بعضهم الوجهين الأخيرين لما فيهما من الإتيان بعد القطع، وهو لا يجوز لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، ولأن النعت التابع أشد ارتباطاً بالمنعوت، فلا يؤخر عن المتبوع.

(الْحَمْدُ) لغة: الوصف بالجميل على سبيل التعظيم والتبجيل.

وعرفاً: فعل ينبئ عن تعظيم المُنْعَم بسبب كونه منعماً.

فمورد الحمد اللغوي خاص، وهو اللسان، ومتعلقه عام؛ لأنه يكون في مقابلة إنعام وغيره.

ومورد العرفي عام؛ لأنه يكون باللسان وغيره، ومتعلقه خاص؛ لأنه لا يكون إلا بمقابلة الإنعام.

(لله) اللام للاستحقاق، لا لشبه الملك عند من يُفَرِّق بينهما، ولا للملك اتفاقاً، وهو مع المجرور ظرف مستقر خبر للمبتدأ، أعني الحمد.
وعُدِلَ عن الجملة الفعلية لقصد الدوام والثبوت؛ إذ الأصل: حمدت أو أحمد حمداً لله، فحذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه.

ثم عدل إلى الرفع لقصد الدوام والثبوت، ثم أدخل عليه «أل» لقصد الاستغراق.
(رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي موجدهم، ومبليغهم إلى صفة الكمال شيئاً فشيئاً.

والعالمين: بفتح اللام اسم جمع لعالم لا جمع له عند ابن مالك؛ لأنه أخص منه لاختصاصه بمن يعلم.

والعالم: يطلق على كل من سوى الله، والجمع لا يكون أخص من مفردة، وجمع له عند غيره باعتبار تغليب من يعقل، لكنه جمع لم يستوف الشروط؛ لأن عالمًا اسم جنس، وليس بعلم ولا صفة.

(وَالصَّلَاةُ) أثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء بخلاف الصلاة؛ لأنه لم يطلب بها الابتداء، وهي من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء.

(وَالسَّلَامُ) هو العصمة من المكاره.

(عَلَى مُحَمَّدٍ) أي واردتان ونازلتان عليه الصلاة والسلام.

(وَالله) المراد بهم هنا مطلق الأتباع؛ لأنه مقام الدعاء يُطلب فيه التعميم، فلا يلزمه إهمال الأصحاب.

وأصل آل: أهل عند سيبويه قلب الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها، وأول كجمل عند الكسائي من آل يؤول قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا يضاف إلا إلى ذي شرف، فلا يقال: آل الإسكاف، ولا ينتقض بآل فرعون؛ لأن له شرفاً باعتبار الدنيا، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح، كما استعمله المصنف. (أَجْمَعِينَ) تأكيد معنوي للآل مفيد للإحاطة والشمول.

(وَبَعْدُ) أي بعد الفراغ من البسملة والحمدلة والتصلية.

والواو: إما ابتدائية قائمة مقام «أما» المقدرة أو عاطفة بطريق عطف القصة على القصة.

(فَاعْلَمْ) بالفاء جواب «أما» المقدرة أو الموهومة تنزيلاً لها منزلة المحققة لمشاهدة وقوعها في هذا المقام جداً، (أَنَّهُ) أي الشأن (لَا بُدَّ) أي لا فراق حاصل (لِكُلِّ طَالِبٍ) بالجر بإضافة كل إليه، وبلا تنوين لإضافته إلى قوله: (مَعْرِفَةِ الْإِعْرَابِ) أي لكل من يريد معرفة إجراء الإعراب على الكلمة؛ إذ العارف به غير محتاج إلى ما سيذكر (مِنْ مَعْرِفَةِ) ظرف مستقر خبر بعد الخبر لـ«لا»، أو ظرف لغو متعلق بالظرف المستقر قبله، ولا يجوز تعلقه بالمنفي عند الجمهور، وإلا لأعرب وتوّن لكونه شبه مضاف.

ونقل عن البغداديين جواز تعلقه به مع كونه مبتدأً حينئذ.

وذهب ابن مالك إلى أنه معرب، لكنه انتزع تنوينه لإجرائه مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب.

(مَائَة شَيْءٍ):

1 - (سِتُون) مبتدأ (مِنْهَا) أي من تلك المائة صفة «ستون» (تُسَمَّى) على صيغة المجهول، ونائب فاعله، هي راجع إلى «ستون» (عَامِلًا) أي مؤثراً مفعول ثانٍ لـ«تسمى»، والجملة مرفوعة المحل خبر للمبتدأ.

2 - (وَتَلَاثُونَ مِنْهَا تُسَمَّى مَعْمُولًا) أي مؤثراً.

3 - (وَعَشْرَةٌ مِنْهَا تُسَمَّى عَمَلًا وَإِعْرَابًا) عطف على «عملًا» على وجه التفسير جيئ به دفعا لتوهم أن المراد من العمل المعنى المصدري لا الحاصل بالمصدر مع أنه المراد.

ولم يقل أولاً إعراباً ليستغنى عن التفسير ليكون على وقف قسيميه في الحروف الأصلية.

وإذا كان المراد كذلك (فَأَبِينُ) أي أذكر، وأظهر (لَكَ) لأجل نفعك (بِإِذْنِ اللَّهِ) متعلق بـ«أبين» أو حال من فاعله المستكن، أي حال كوني ملتبساً بإذن الله (تَعَالَى) أي ارتفع وتنزه عما لا يليق بكبريائه (هَذِهِ الثَّلَاثَةُ) العامل، والمعمول، والعمل (عَلَى طَرِيقِ الْإِيجَازِ) متعلق بـ«أبين»، أو مفعول مطلق مجازاً له، أي تبيناً كائناً على طريق إلى آخره، أو حال من هذه، أي حال كون هذه الثلاثة مبينة على طريق الإيجاز أي الاختصار؛ لأنه الأنسب بحال المبتدئ الذي وضع هذا الكتاب لأجله ليكون أعظم له نفعاً، وأقرب لفهمه وقعاً في (ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ) هو أيضاً:

1 - إما متعلق بـ«أبين».

2 - أو مفعول مطلق مجازاً له، أي تبيناً كائناً في ثلاثة أبواب.

3 - أو حال من هذه، أي حال كون هذه الثلاثة مبينة في ثلاثة أبواب؛ لأن كل

واحد منها قسيم للآخر، ومباين له، فالمناسب أن يوضع لكل منها باب على حدة.

(الْبَابُ الْأَوَّلُ) من تلك الأبواب الثلاثة (فِي) بيان أحوال (الْعَامِلِ)

(الْبَابُ الثَّانِي فِي) بيان أحوال (الْمَعْمُولِ)

(الْبَابُ الثَّالِثُ فِي) بيان أحوال (الْإِعْرَابِ).

وحدود الكل ستذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى.

الباب الأول في العامل

ولما كان العامل لكونه مؤثراً في المعمول أشرف منه استحق التقدم عليه، فقدمه المصنف وقال: (الباب الأول) أي الذي جعل جزءاً من الكتاب.

والباب لغة: المدخل.

واصطلاحاً: طائفة من مسائل الكتاب لا تعلق لسابقها بلاحقها، والأول نقيض الآخر.

(في الْعَامِلِ) هو لغة: صفة بمعنى ذات ثبت له العمل.

واصطلاحاً: ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

(وَهُوَ) أي العامل باعتبار أفراده على ضربين:

أحدهما: (لَفْظِيٌّ) منسوب إلى اللفظ.

(و) الآخر: (مَعْنَوِيٌّ) أي منسوب إلى المعنى.

(فَاللَّفْظِيُّ) شروع في العامل اللفظي، وهو ما يكون للسان حظ، ولا يكون معنى

يعرف بالقلب، قدمه على المعنوي لكونه أشرف منه لتحقيقه مع معموله في الذكر بخلافه (عَلَى قِسْمَيْنِ) أيضاً.

أحدهما: (سَمَاعِيٌّ) أي منسوب إلى السماع.

(و) الآخر: (قِيَاسِيٌّ) أي منسوب إلى القياس.

(فَالسَّمَاعِيُّ) شرع في العامل السماعي، وهو ما يتوقف إعماله على السماع، ولا

يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية.

قدمه على القياسي لسهولة ضبط أفراد المقصود معرفتها لقلتها بخلاف

القياسي، فإن أفراد أكثر من أن تحصى، فضبطها متعسر (تَسْعَةً وَأَرْبَعُونَ) فرداً بالاستقراء.

(وَأَنْوَاعُهُ خَمْسَةٌ) بالاستقراء أيضاً.

حروف الجر

(النُّوعُ الْأَوَّلُ) منها (حُرُوفُ تَجْرُ اسْمًا) أي لا فعلاً ولا حرفاً (وَاحِداً) أي لا اسمين فأكثر بدون توسط حرف عطف لعدم ورود السماع بذلك (فَقَطُّ) الفاء جزائية. و«قط»: اسم فعل بمعنى انته مبتدأ فاعله «أنت» مضمرة فيه ساد مسد الخبر، والتقدير: إذا جرت الحروف الاسم الواحد فأنته عن أن تجر بها غيره، أو تنصب بها، أو ترفع.

(تُسَمَّى) تلك الحروف (حُرُوفَ الْجَرِّ) عند البصريين؛ لأنها تجر، أي توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، فلذا عملت الجر ليكون عملها اللفظي مثل عملها المعنوي، وتسمى (حُرُوفَ الْإِضَافَةِ) عند الكوفيين؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

(وَهِيَ) أي تلك الحروف (عِشْرُونَ حَرْفاً) بالاستقراء على الأصح.

(الْأَوَّلُ: الْبَاءُ) وهي للإلصاق، أي لإفادة لصوق أمر بمجرورها.

وهو: إما حقيقي: نحو: «به داء».

أو مجازي: نحو: «مررت بزيد» أي التصق مروري بمكان يقرب منه.

(وَنَحْوُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ) أي صدقت بوجوده (وَ) للقسم نحو: (بِهِ لَا بُعْثَنُّ) أي أقسم

بالله لأبعثن إلى الحشر.

(وَالثَّانِي: مِنْ) وهي لابتداء الغاية في غير الزمان اتفاقاً مكاناً كان، نحو: «من

المسجد الحرام» أو غيره نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾⁽¹⁾، وفي الزمان أيضاً

عند الكوفيين وبعض البصريين، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾⁽²⁾.

(نَحْوُ: ثُبْتُ) أي رجعت (مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى).

(1) النمل: 30.

(2) التوبة: 108.

قال الرضي⁽¹⁾: علامة «من» الابتدائية بأن يَحْسُنَ في مقابلتها «إلى» أو المفيد مفادها، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»؛ إذ معنى أعوذ بالله: ألتجئ إليه، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء.

(وَالثَّالِثُ: إِلَى) وهي لانتهاء الغاية في المكان، نحو: «خرجت إلى المسجد»، والزمان نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁽²⁾، وفي غيرهما، نحو: «قلبي إليك» أي منته إليك.

(وَنَحْوُ: ثُبْتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) من كل ما يوجب غضبه.

(وَالرَّابِعُ: عَنْ) وهي (لِلْمُجَاوِزَةِ) وهي بعد شيء مذكور عما بعدها بسبب حدث قبلها، وهي:

حقيقة في الأجسام: نحو: «رميت السهم عن القوس»، أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي.

ومجاز في المعاني: نحو: «أخذت العلم عن عمرو»، ولما علمت ما يعلم جاوزه العلم بسبب الأخذ.

(وَنَحْوُ: كُفِفْتُ عَنِ الْحَرَامِ) كأنه لما امتنعت منه جاوزته بسبب الكف.

(وَالْخَامِسُ: عَلَى) وهي للاستعلاء حقيقة، نحو: «زيد على السطح»، ومجازاً (نَحْوُ) «عليه دين»، و(تَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ).

وأما نحو: «توكلت على الله» فهو بمعنى الإضافة والإسناد، أي أضفت توكلي، وأسندته إلى الله؛ إذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازاً، كما قال الفارضي.

(وَالسَّادِسُ: اللَّامُ) وهي للملك إذا دخلت بين ذاتين، ومدخلها يملك، نحو: «المال لزيد»، و(نَحْوُ: أَنَا عَبْدٌ) أي عبد حقير (لِلَّهِ تَعَالَى) ولشبه الملك إذا وقعت بين

(1) وتعرف «من» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه، وأَفِرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بـ«من» مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأً لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول: «خرجت من المكان وأخرج عنه»، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العَيْمَةِ وعنها، أي بَعَدَهُ عنها. شرح الرضي 265/4.

(2) البقرة: 187.

ذاتين، ومدخولها لا يملك، نحو: «الجل للفرس»، ويعبر عنها بلام الاستحقاق. والاختصاص أيضاً إذا وقعت بين ذات وصفة، نحو: «الحمد لله».

وبعضهم لم يفرق بين الأخيرين.

واعلم أن لام الجر تكسر مع الظاهر إلا المستغاث، وتفتح مع الضمير إلا الياء، وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً، وكسرها خذاعة مع الضمير مطلقاً.

(وَالسَّابِعُ: فِي) وهي للظرفية، وهي حقيقة فيما إذا كان للظرف احتواء، وللمظروف تحيز، نحو: «المال في الكيس»، و(نَحْوُ: الْمُطِيعُ فِي الْجَنَّةِ) فإن فَعْدًا نحو: «في علمه نفع»، أو الاحتواء، نحو: «زيد في السعة»، أو التحيز، نحو: «في صدر زيد علم» فمجازية.

ومنه الزمانية، نحو: «نحن في شهر كذا».

(وَالثَّامِنُ: الْكَافُ) وتختص بالظاهر.

وهي للتشبيه، نحو: «زيد كالأسد»، و(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽¹⁾

(هذه الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه، فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله، لكن المراد لازم ذلك، وهو نفي مثله، وإنما كان لازماً؛ لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً لمثله، فلا يصح نفي مثله؛ لأنه محال.

وقيل: الكاف زائدة؛ إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال، وهو إثبات المثل، وعزاه في المغني إلى الأكثرين.

وقيل: غير ذلك، والوجه الأول.

(وَالتَّاسِعُ: حَتَّى) وهي لانتهاء الغاية مطلقاً زمانية كانت أو مكانية كـ«إلى»، لكن بينهما فرق بثلاثة أمور:

أحدها: أنه يلزم أن يكون مجرور «حتى» آخرأ لما قبلها، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽²⁾

و(نَحْوُ: أَعْبُدُ اللَّهَ) مدة عمري (حَتَّى الْمَوْتِ) فلا يقال: «نِمْتُ البارحة حتى

(1) الشورى: 11.

(2) القدر: 5.

نصفها» بخلاف «إلى».

وثانيها: أنه يلزم أن يكون مجرور «حتى» ظاهراً لا ضميراً بخلاف «إلى».

وثالثها: أنه إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها عمل بها، وإلا

فالصحيح في «حتى» الدخول، وفي «إلى» عدمه.

(وَالْعَاشِرُ: رُبُّ) بضم الراء وفتح الباء المشددة في المشهور.

وفيها لغات آخر لا يسعها المقام.

وهي حرف موضوع للتقليل.

وتستعمل للتكثير غالباً، كما في مقام المدح والذم.

(نَحْوُ: رُبُّ تَالٍ) أي قارئ قرآن (يَلْعَنُهُ الْقُرْآنُ) لعدم تلوه على ما ينبغي له.

ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض.

ولا يجز بها إلا النكرة لفظاً ومعنى كالمثال، أو معنى فقط نحو: «ربه رجلاً».

وهي لا تتعلق بشيء، فمجرورها:

1 - في موضع رفع بالابتداء، في نحو: «رب رجل صالح عندي».

2 - وفي موضع نصب على المفعولية، في نحو: «رب رجل صالح لقيت».

3 - وفي موضع رفع أو نصب، في نحو: «رب رجل صالح لقيته» كما في مثل:

«زيداً ضربته».

والغالب في الناصب أن يكون فعلاً ماضياً محذوفاً.

ويشترط تقديره بعد المجرور؛ لأن لـ «رب» صدر الكلام.

(وَالْحَادِي عَشَرَ: وَأَوُّ الْقَسَمِ) أي الدالة على القسم، وهو الحلف.

ولها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون فعل القسم محذوفاً، فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله.

والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني كما يقال: بالله

أخبرني.

والثالث: أن لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، كما يقال: بك.

(نَحْوُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ الْكَبَائِرَ) جمع كبيرة، وهي ما لحق صاحبها عليها

بخصوصها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة كما في الروضة.

(وَالثَّانِي عَشَرَ: تَاءُ الْقَسَمِ) وهي لا تجز إلا لفظ الجلالة، و«رب» مضافاً إلى

الكعبة، أو إلى ياء المتكلم.

(نَحْوُ: تَاللهِ لِأَفْعَلَنْ الْفَرَائِضَ) جمع فريضة، وهي ما أوجبه الله تعالى، ونحو:

«ترب الكعبة» و«تربي»، وقولهم: «تالرحمن» و«تحياتك» شاذ.

ويشترط فيها ما يشترط في الواو.

(وَالثَّالِثَ عَشَرَ: حَاشَا) هي لاستثناء ما بعدها عما قبلها، وهي لا تتعلق بشيء،

ومجرورها كالمستثنى.

ومثلها خلا وعدا الآتيان، نحو: «هلك الناس حاشا العالم».

وحكى عن بعض العرب النصب بها على المفعول، كقوله: «اللهم أغفر لي

ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان وأبا الأصبع» فحينئذ تكون فعلاً، وفاعلها مضمراً فيها راجع إلى البعض المفهوم من كلية ما قبلها على الأصح إلا أن الجر بها هو الأكثر الراجح.

(وَالرَّابِعَ عَشَرَ: مُذْ) بضم الميم وسكون الذال المعجمة، (نَحْوُ: ثُبْتُ مِنْ كُلِّ

ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْبُلُوغِ) متعلق بـ«فعلته» وأصل «مذ» منذ خففت بحذف النون وسكون الذال.

وقيل: كل منهما أصل.

(وَالْخَامِسَ عَشَرَ: مُنْذُ) بضم الميم والذال وسكون النون (نَحْوُ: تَجِبُ الصَّلَاةُ)

على كل عاقل (مُنْذُ يَوْمِ الْبُلُوغِ) متعلق بـ«تجب».

وهذان الحرفان أي «مذ» و«منذ» لا يجر بهما إلا وقت معين ماضياً كان أو

حاضراً لا مستقبلاً، فلا يقال: «ما لقيته مذ يوم أو منذ يوم» و«لا مذ غد» أو «منذ غد»، وهما في الماضي لا ابتداء الغاية، وفي الحاضر للظرفية.

(وَالسَّادِسَ عَشَرَ: خَلَاً) وهي للاستثناء كـ«حاشا»، (نَحْوُ: هَلَكَ الْعَالِمُونَ) بكسر

اللام (خَلَا الْعَامِلُ بِعِلْمِهِ) منهم، وهو الذي يفعل الأوامر، ويتجنب المناهي على حسب ما يعلم.

(وَالسَّابِعَ عَشَرَ: عَدَاً) وهي أيضاً للاستثناء (نَحْوُ: هَلَكَ الْعَامِلُونَ) بعلمهم (عَدَاً

الْمُخْلِصِ) منهم، وهو الذي يخلص فعله لله تعالى.

واعلم أن ورود «خلا» و«عدا» حرفي جر قليل حتى قيل: إن سيبويه أنكره.

والأكثر أنهما فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع «إلا»، وما بعدهما منصوب

على المفعولية لهما، وفاعلهما ضمير مستتر عائد إلى البعض المدلول عليه بكلية السابق على المشهور.

(وَالثَّامِنَ عَشَرَ: لَوْلَا) وهي حرف لامتناع الشيء لوجود غيره، وكونها حرف جر مذهب سيوييه إذا وليها ضمير متصل، نحو: «لولاي» و«لولاه» و(نَحْوُ: لَوْلَاكَ يَا رَحْمَةَ اللَّهِ) أي يا فضله وإحسانه، وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم (لَهْلَكَ النَّاسُ) لضلوا عن منهج الحق.

وهي لا تتعلق بشيء، والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف وجوباً، وهو موجود.

وزعم الأخفش أنها لا عمل لها في هذا الضمير، كما لا عمل لها في الظاهر، وإنما هو ضمير جر مستعار للمرفوع.

(وَالتَّاسِعَ عَشَرَ: كَيْ) وهي للتعليل.

ولا يجر بها إلا ثلاثة أشياء:

الأول: «ما» المصدرية مع صلتها، كقوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرٌّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضر والنفع قاله الأخفش.

وقيل: «ما» كافة.

الثاني: أن المصدرية وصلتها، نحو: «جئتكم كي تكرموني» إذا قدرت أن بعدها كما

هو رأي الأخفش، ف«أَنْ» والفعل في تأويل المصدر مجرور بها.

الثالث: «ما» الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء.

(نَحْوُ: كَيْمَةً عَصَيْتَ) أي لأي شيء عصيت ربك.

وأصل «كيمه» كيما بالألف، فحذفت لدخول الجار عليها، وجيء بهاء السكت

وقفاً حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر

الداخلية على «ما» الاستفهامية.

(وَالْعِشْرُونَ: لَعَلَّ) ثابتة الأول ومحذوفته ومفتوحة الآخر ومكسورته وورودها

حرف جر (فِي لُغَةٍ عَقِيلٍ) بضم العين المهملة مصغراً أبو حي.

وأما في لغة غيرهم فحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهي لا تتعلق بشيء

ومجرورها مبتدأ.

(نَحْوُ: لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى) بالجر (يَغْفِرُ ذَنْبِي) فلفظ الجلالة مرفوع تقديرًا بالابتداء، خبره جملة «يغفر ذنبي».

فهذه هي الحروف الجارة.

وقد جرى فيها خلاف كثير غير ذلك لا يسعه المقام، فارجع إلى المطولات، لكن ينبغي أن يعلم أنه لا بد لهذه الحروف من متعلق فعل، أو شبهه، أو معناه مذكور أو مقدر، إلا ما عرفت وإلا الزائد منها، وأنه يمتنع الفصل بين هذه الحروف ومجرورها في الاختيار.

وقد يفصل بينهما في الإضطرار كقوله:

لو كنت في خلقاء من رأس شاهق وليس إلى منها النزول سبيل
فمنها فصل بين «إلى» ومجرورها، وهو النزول.
وسمع اشتريته بوالله درهم، ولكنه نادر.

{ الحروف المشبهة بالفعل }

(النُّوعُ الثَّانِي) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) أي تدخل على المبتدأ والخبر، فت نصب المبتدأ ويسمى اسماً لها، وترفع الخبر، ويسمى خبراً لها، وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولا عمل لها به؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه، والمختار مذهب البصريين.
(وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ) بالاستقراء:

(الْأَوَّلُ: إِنَّ) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (نَحْوُ: إِنَّ اللَّهَ) بالنصب اسم «إِنَّ» (تَعَالَى عَالِمٌ) بالرفع خبره (كُلُّ شَيْءٍ).

(وَالثَّانِي: أَنْ) بفتح الهمزة والنون المشددة (نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ أَنَّ اللَّهَ) بالنصب اسم «أَنَّ» (تَعَالَى قَادِرٌ) بالرفع خبره (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ).

وهما أي «إِنَّ» و«أَنَّ» حرفان موضوعان للتأكيد، أي لتقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية أو سلبية.

ولذا لا يتأتى بهما إلا إذا كان المخاطب شاكاً في النسبة أو منكرًا إياها، ويفترقان من حيث إن «إِنَّ» المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها بخلاف «أَنَّ» المفتوحة، فإنها تجعلها في تأويل المفرد، ومن ثمة وجب الكسر في مضان الجمل والفتح في

مظان المفردات.

(وَالثَّالِثُ: كَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي للتشبيه أي لتشبيه اسمها بخبرها جامداً كان الخبر (نَحْوُ: كَأَنَّ الْحَرَامَ) بالنصب اسم «كأن» (نَارٌ) بالرفع خبره، أو مشتقاً، نحو: «كأن زيدا قائم» على الصحيح، لكن مع التأكيد لتركبها من كاف التشبيه، و«أن» المؤكدة؛ إذ أصل «كأن الحرام نار» «إن الحرام كنار» قدمت الكاف على «أن» ليدل الكلام على التشبيه من أول الأمر، وفتحت همزة «أن» للجار.

وقيل: إنها بسيطة؛ لأن الأصل عدم التركيب.

(وَالرَّابِعُ: لَكِنَّ) بكسر الكاف وتشديد النون، وهي للاستدراك، وهو عبارة عن رفع توهم نشأ من كلام سابق، (نَحْوُ: مَا فَازَ الْجَاهِلُ لَكِنَّ الْعَالِمَ) بالنصب اسم «لكن» (فَائِزٌ) بالرفع خبره فإنه لما قيل: «ما فاز الجاهل» توهم منه أن العالم أيضاً «ما فاز»، فدفعه بقوله: «لكن العالم فائز»، وهي بسيطة على الأصح.

وقال الفراء: أصلها «لَكِنَّ إِنْ» فطرح الهمزة ونون لكن للساكنين.

وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا» و«أن» والكاف الزائدة، حذفت همزة «أن» تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

(وَالْخَامِسُ: لَيْتَ) وهي للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه لاستحالته، نحو:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخِيرَ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(وَنَحْوُ: لَيْتَ الْعِلْمَ) بالنصب اسم «ليت» (مَرْزُوقٌ) بالرفع خبره (لِكُلِّ أَحَدٍ)، فإن عود الشباب ورزق العلم لكل أحد مستحيل عادة، أو طلب ما فيه عسر، نحو: «ليت لي مالاً فأحج به»، فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر، لكن الغالب هو الأول.

(وَالسَّادِسُ: لَعَلَّ) باللام المشددة، وفيها عشر لغات مشهورة، وهي للترجي،

وهو توقع المحبوب المستقرب حصوله (نَحْوُ: لَعَلَّ اللَّهَ) بالنصب اسم «لعل» (تَعَالَى غَافِرٌ) بالرفع خبره (ذُبِّي) ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن بخلاف التمني كما عرفت فافترقا.

وأما قول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (١) ، فجعل منه أو إفك.

(وَهَذِهِ السِّتَةُ) المذكورة، أعني: «إن» و«أن» و«كأن» و«لكن» و«ليت» و«لعل» فصلها عما بعدها لمغايرتها له في الاسم، وإن اتحدا في النوع (تُسَمَّى الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ) لشبهها له لفظاً ومعنى.
أما لفظاً:

- 1 - فلكونها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كالفعل.
 - 2 - واتصال الضمائر البارزة بها كما تتصل بالفعل.
 - 3 - وإن أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية.
- وأما معنى: فوجود معنى الفعل فيها مثل: أكدت، وشبهت، واستدركت، وتمنيت، وترجيت، وعملها ثمرة هذه المشابهة، لكن لما كان للفعل عملان:

- 1 - أصلي: وهو تقديم مرفوعه على منصوبه.
 - 2 - وفرعي: وهو عكسه أخذت الثاني خطأ لمرتبة الفرع عن مرتبة الأصل.
- (وَالسَّابِعُ) من الأحرف الثمانية («إِلَّا» فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَقَطِّعِ) وهو أن يكون المستثنى غير مخرج عن متعدد لا في المتصل، وهو أن يكون المستثنى مخرجاً عن متعدد؛ لأنه فيه ليس بعامل على الصحيح، بل العامل ما قبل «إِلَّا» من فعل، أو شبهه، أو معناه على الصحيح، كما سيأتي (نَحْوُ: الْمَعْصِيَةُ مُبَعَّدَةٌ عَنِ الْجَنَّةِ) متعلق بـ«مبعدة» (إِلَّا الطَّاعَةَ) بالنصب اسم «إِلَّا» (مُقَرَّبَةٌ) بالرفع خبره (مِنْهَا) أي من الجنة متعلق بـ«مقربة»، وإنما عملت «إِلَّا» هذه هذا العمل لكونها بمعنى «لكن»، فتعمل عملها باتفاق المتأخرين.

(وَالثَّامِنُ: لَا لِنَفْيِ الْجِنْسِ) أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها، فالإضافة لأدنى ملابسة، وتسمى «لَا» التبرئة أيضاً بإضافة الدال إلى المدلول، أي لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر.

(نَحْوُ: لَا فَاعِلَ) بالنصب اسم «لَا» (شَرٌّ فَائِزٌ) بالرفع خبرها، وإنما عملت هذا العمل لمشابتها «أَنْ» في التأكيد، فإن «لَا» لتأكيد النفي، و«أَنْ» لتأكيد الإثبات،

فحملت عليها في العمل.

{ما ولا المشبهتان بليس}

(النُّوعُ الثَّالِثُ) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الْاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ) أي تدخلان على المبتدأ والخبر، فترفعان المبتدأ، ويسمى اسماً لهما، وتنصبان الخبر، ويسمى خبراً لهما، وهذا عند الجازيين.
وأما بنو تميم: فلا عمل لهما عندهم، بل الاسمان بعدهما مرفوعان على المبتدأ والخبر كقبل الدخول.

وعلى لغة الحجازيين ورد التنزيل، نحو ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽¹⁾، فلذا اختير.

(وَهُمَا) أي ذاك الحرفان لفظ (مَا وَ) لفظ (لَا الْمُشَبَّهَتَانِ بِلَيْسٍ) في النفي، وعملهما أثر هذه المشابهة إلا أن شبه «ما» بـ«ليس» أكثر من «لا» لكون «ما» لنفي الحال كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها للنفي المطلق، ولدخول الباء في خبرها كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها لا تعمل إلا في النكرات.

فمثال «ما» (نَحْوُ: مَا اللَّهُ) بالرفع اسم «ما» (تَعَالَى مُتَمَكِّنًا) بالنصب خبره (بِمَكَانٍ).

(و) مثال «لا» (نَحْوُ: لَا شَيْءٌ) بالرفع اسم «لا» (مُشَابِهًا) بالنصب خبره (لِلَّهِ تَعَالَى).

واعلم أنه إذا زيدت «إن» مع «ما» نحو «ما إن زيد قائم»، أو انتقض نفيهما بـ«إلا» نحو «ما زيدا إلا عاقل» و«لا عالم إلا صالح»، أو تقدم الخبر على الاسم ولو ظرفاً نحو «ما عندك زيد» و«لا عندك رجل» بطل العمل، والحجج في المطولات.

{نواصب الفعل المضارع}

(النُّوعُ الرَّابِعُ) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي (حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ) أي تبدل ضمته فتحةً فيما ليس في آخر نون، وتحذف نونه فيما في آخره نون غير الجمع المؤنث، وذلك لأن «أن» التي هي أم هذا النوع تشبه «أن» المفتوحة المشددة في المادة سيما لدى التخفيف، وفي كون الجملة بعدها في تأويل المصدر،

فحملت عليها في النصب، فأبدلت الضمة فتحة فيما ذكر كما هو الأصل، وأسقطت النون في التثنية والجمع المذكر حملاً للنصب على الجزم كما حمل على الجر فيهما في الأسماء، وفي الوحدة المخاطبة أيضاً حملاً لها على التثنية والجمع لمشاكلتها لهما.

وأما أخوات «أن» فمحمولة عليها لمشابهتها لها في الاستقبال.

(وَهِيَ) أي تلك الحروف (أَرْبَعَةٌ) بالاستقراء.

(الْأَوَّلُ: أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون.

والمراد بها المصدرية لا الزائدة؛ إذ لا عمل لها على الأصح، ولا المخففة من المثقلة.

(نَحْوُ: أَحَبُّ أَنْ أَطِيعَ) بالنصب (اللَّهُ تَعَالَى) أي أحب إطاعته.

(وَالثَّانِي لَنْ) وهي لنفي المضارع، وتخصيصه بالاستقبال بعد ما كان له وللحال.

ولا تفيد تأييد النفي، ولا تأكيده خلافاً للزمخشري.

وهي حرف برأسها على الصحيح.

وقال الخليل: أصلها «لا إن» حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم الألف لالتقاء الساكنين.

وقال الفراء: أصلها «لا»، فأبدلت الألف نوناً.

(نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ) بالنصب (اللَّهُ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ).

(وَالثَّالِثُ: كَيَ) وهي للسببية، أي سببية ما قبلها لما بعدها.

وجرى المصنف في جعلها تارة حرف جر، وأخرى حرف نصب على مذهب

أكثر البصريين، وهو الصحيح.

وزعم الأخفش أنها حرف جر دائماً.

والكوفيون أنها حرف نصب دائماً.

(نَحْوُ: أَحَبُّ طُولَ الْعُمُرِ) بفتح العين وضمها وسكون الميم أو ضمها الحياة كما

في القاموس (كَيَ أَحْصَلَ) بالنصب (الْعِلْمَ).

(وَالرَّابِعُ إِذَنْ) بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون.

وهي جواب وجزاء.

ولا تعمل إلا بثلاث شرائط:

الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فيتعين الرفع في نحو: «إذن تصدق لمن قال أنا

أحبك».

الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت، نحو: «أكرمك إذن أهملت».

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم على الصحيح، فيجب الرفع في نحو: «إذن أنا أكرمك».

ويغتفر الفصل بالقسم.

وهي حرف برأسه على الصحيح لا مركب من «إذ وأن» نقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت كما قال الخليل، ولا من «إذا وأن» حذفت همزة «أن» تخفيفاً، ثم ألف «إذا» للساكنين، كما قال الزندي.

(كَقَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ) بالنصب (الْجَنَّةَ) جواباً (لِمَنْ قَالَ: أَطِيعُ اللَّهَ تَعَالَى) أي ستجزي بذلك.

{جواز م الفعل المضارع}

(النُّوعُ الْخَامِسُ) من الأنواع الخمسة للعامل السماعي.

(كَلِمَاتٌ) لم يقل حروف كما قال في أخواتها؛ إذ ليست كلها حروفاً، بل بعضها حروف وبعضها أسماء، كما ستري، فعبر عنها بما يعمها.

(تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ) أي تحذف منه شيئاً، وهو حركة الآخر فيما ليس في آخره نون إن كان صحيح الآخر، وإلا فالآخر نفسه، والنون فيما في آخره نون مطلقاً غير الجمع المؤنث، وذلك لأن «إِنْ» أصل للجوازم، وهي لما طال مقتضاها، أعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه، فعملت فيه الجزم لذلك، ثم حمل عليها «لم» و«لما» لمناسبة بينهما في أن كلاهما ينقل معنى المضارع، فإن تنقله إلى الاستقبال، و«لم» و«لما» إلى الماضي.

وأما لام الأمر: فلائنه لما كان أمر المخاطب مبتتاً على السكون ناسب أن يكون أمر الغائب مثله لفظاً، ثم حملت لا الناهية عليها من حيث إنها ضرة لها. وأما بقية أدوات الشرط فلتضمنها معنى «إِنْ».

(وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ) كلمة بالاستقراء.

(الْأُولَى: لَمْ) بسكون الميم.

وهي لنفي المضارع، وقلب معناه نحو الماضي.

(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁽¹⁾ بجزم الفعلين.

(وَالثَّانِيَةُ: لَمَّا) بتشديد الميم.

وهي أيضاً لنفي المضارع، وقلب معناه إلى الماضي كـ«لم»، لكن بينهما فرق من حيث إن «لم» يجوز انقطاع نفي منفيها عن الحال بخلاف «لما»، فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق.

(نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعُ عُمْرِي) أي لم ينفع إلى الآن لتقصيه في الفضلة، فلذا جاز لم يكن ثم كان»، وامتنع «لما يكن ثم كان».

وإن «لم» قد تدخل عليها «إن» نحو: ﴿لَنْ لَمْ تَنْتَهُوْا﴾⁽²⁾ بخلاف «لما»، وإن منفي «لما» ينبغي أن يكون قريباً من الحال بخلاف «لم»، تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً» بخلاف «لما» وغير ذلك مما بين في المبسوطات. والجمهور على أن «لما» مؤلفة من «لم» و«ما». وقيل: إنها بسيطة.

(وَالثَّالِثَةُ: لَامُ الْأَمْرِ) وهي التي يطلب بها الفعل، وهي مكسورة، وفتحها بعض العرب.

ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء و«ثم»، بل الأكثر بعد الواو والفاء التسكين، وليس بضعيف بعد «ثم»، ولا قليل، ولا ضرورة خلافاً لزاعمي ذلك.

(نَحْوُ: لِيَعْمَلْ) بالجزم (عَمَلًا صَالِحًا).

(وَالرَّابِعَةُ: لَا) الكائنة (فِي النَّهْيِ) وهي التي يطلب بها ترك الفعل الصحيح. إنها حرف برأسه.

وزعم بعضها أن أصلها لام الأمر زيدت عليها «ألف».

وبعضهم أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام أمر مقدرة.

(نَحْوُ: لَا تُذْنِبْ) بالجزم.

(وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ) المذكورة، أعني:

1 - لم.

(1) الإخلاص: 3.

(2) يس: 18.

2 - ولما.

3 - ولام الأمر.

4 - ولا الناهية (تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً) لا غير بدون توسط حرف العطف لعدم

ورود السماع بذلك.

(وَالْخَامِسَةُ: إِنَّ) بكسر الهمزة، وسكون النون، وهي حرف للشرط والجزاء،

ولتخصيص الفعل بالمستقبل.

(نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ) بالجزم فعل الشرط (تُغْفِرُ ذُنُوبَكَ) بالجزم، وعلى صيغة

المجهول جزاء الشرط.

وهذه الخمسة حروف بالاتفاق.

(وَالسَّادِسَةُ: مَهْمَا) وهي بمعنى شيء.

والبصريون على أن أصلها «ما ما» الأولى شرطية، والثانية زائدة، فأبدلت ألف

«ما» الأولى هاء للثقل.

وذهب الكوفيون إلى أن أصلها «مه» بمعنى أكفف، زيدت عليها «ما»، فحدث

بالتركيب معنى الشرط.

وقيل: إنها بسيطة.

قال أبو حيان: وهو المختار؛ لأنه لم يقم على التركيب دليل.

(نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ) بالجزم فعل الشرط بمعنى شيئاً ما إِنْ تَفْعَلْ من خير أو شر

(تُسْأَلُ) بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط (عَنْهُ) أي عن ذلك الشيء متعلق

بـ«تُسْأَلُ».

(وَالسَّابِعَةُ: مَا) وهي أيضاً بمعنى شيء.

(نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ) بالجزم فعل الشرط، أي شيئاً ما إِنْ تَفْعَلْ (مِنْ خَيْرٍ) بيان لـ«ما»

أي ومن شر أيضاً ففيه اكتفاء (تَجِدُهُ) بالجزم جزاء الشرط، أي ذلك الخير (عِنْدَ اللَّهِ

تَعَالَى) يوم القيامة.

(وَالثَّامِنَةُ: مَنْ) بفتح الميم وسكون النون.

وهي خاصة بذوي العلم.

(نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ) بالجزم فعل الشرط، أي إنسان ما إِنْ يَعْمَلْ (عَمَلاً صَالِحاً)

صفة عملاً لا سيئاً (يَكُنْ) بالجزم جزاء الشرط (نَاجِياً).

- (وَالتَّاسِعَةُ: أَيْنَ) بفتح الهمزة، وهي للمكان.
 (نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تكن (يُذَرِّكَ الْمَوْتُ)
 بالجزم جزاء الشرط، أي يصل إليك.
 (وَالْعَاشِرَةُ: مَتَى) بفتح الميم.
 وهي للزمان، وهذيل تجعلها حرف جر بمعنى «من» الابتدائية، سَمِعَ مِنْهُمْ
 أخرجها مَتَى كُمَّه، أي من كمه.
 (نَحْوُ: مَتَى تَحْسُدُ) بالجزم فعل الشرط، أي زماناً ما إن تحسد أحداً (تُهْلِكُ)
 بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط.
 (وَالْحَادِيَةُ عَشَرَ: أَلَى) بفتح الهمزة والنون المشددة.
 وهي للمكان مثل أين.
 (نَحْوُ: أَلَى تُذْنِبُ) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تذنّب (يَعْلَمُكَ اللَّهُ تَعَالَى)
 بالجزم جزاء الشرط.
 (وَالثَّانِيَةُ عَشَرَ: أَيُّ) بفتح الهمزة وضم الياء المشددة.
 وهي بمعنى شيء كـ«ما»، لكنها بحسب ما تضاف إليه:
 فإن أضيفت إلى ظرف زمان فظرف زمان.
 وإن أضيفت إلى ظرف مكان فظرف مكان.
 وإن أضيفت إلى غيرهما فغير ظرف.
 وهي معربة من بين أخواتها للزومها الإضافة المعارضة للبناء.
 (نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ يَتَكَبَّرُ) بالجزم فعل الشرط (يُبْغِضُهُ اللَّهُ تَعَالَى) بالجزم جزاء
 الشرط.
 (الثَّالِثَ عَشَرَ: حَيْثُمَا) بضم الثاء.
 وهي للمكان و«ما» فيها كافة عن الإضافة.
 ولا تجزم بدونها خلافاً للفراء.
 (نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلُ) بالجزم فعل الشرط، أي مكاناً ما إن تفعل فعلاً خيراً أو شراً
 (يُكْتَبُ فِعْلُكَ) بالجزم جزاء الشرط، وعلى صيغة المجهول.
 (وَالرَّابِعَةُ عَشَرَ: إِذْمَا) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة.
 ذهب ابن مالك وفاقاً لسيبويه إلى أنها حرف جزم بمعنى «إن».

والفارسي أنها ظرف زمان زیدت عليها «ما».
وكذا المبرد في أحد قولي، واختاره المصنف.
(نَحْوُ: إِذْمَا تَشُبُّ) بالجزم فعل الشرط، أي زماناً ما إن تتب (تُقْبَلُ تَوْبَتُكَ)
بالجزم، وعلى صيغة المجهول جزاء الشرط.
(وَالْخَامِسَةُ عَشْرَ: إِذَا مَا) وهي للزمان.
ولا تجزم إلا مع «ما» في غير الشعر على المشهور.
(نَحْوُ: إِذَا مَا تَعْمَلُ) بالجزم، فعمل الشرط أي زماناً ما إن تعمل (بِعِلْمِكَ تَكُنْ)
بالجزم جزاء الشرط (خَيْرَ النَّاسِ) أي أفضلهم.
(وَهَذِهِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ) كلمة (تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ) بالاستقراء (مُسَمَّيْنِ شَرْطاً وَجَزَاءً)
صفة لـ «فعلين»، أي يسمى أولهما مع ما يتم به شرطاً؛ لأنه شرط لتحقيق الثاني، وثانيهما
كذلك جزاء بطريق المجاز لترتبه على الأول ترتب الجزاء على الفعل.
ففي العبارة مسامحة تنمة قد اتضح لك بما تلونا عليك أن الجوازم ضربان:

1 - حروف.

2 - وأسماء.

وإن الحروف الخمسة الأول، والبواقي كلها أسماء على ما اختاره المصنف.
ولا بد لها من إعراب كما هو دأب الأسماء فلينظر: فإن وقعت بعد جار اسم، أو
حرف فهي في موضع جر به، ومتعلق بحروف الجر فعل الشرط، وإلا فإن وقعت على
زمان أو مكان فهي ظرف، وهي في موضع نصب على الظرفية لفعل الشرط، أو حدث
فهو مفعول مطلق له أيضاً، وإلا فإن وقع بعدها فعل متعد واقع عليها فمفعول به له أو
لازم، ففي موضع رفع بالابتداء، والخبر فعل الشرط على الأصح.

{العوامل القياسية}

ولما فرغ من العامل السماعي الذي هو أحد قسمي اللفظي شرع في العامل
القياسي الذي هو القسم الآخر، فقال: (وَالْقِيَاسِيُّ) وهو ما يمكن أن يذكر في عمله
قاعدة كلية، ولا يتوقف إعماله على السماع (تَسْعَةُ) أي أنواعه تسعة بالاستقراء.

{الفعل}

(الْأَوَّلُ: الْفِعْلُ) وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في

الفهم، يعمل (مُطْلَقاً) أي تاماً كان أو ناقصاً متعدياً أو غير متعد معلوماً أو مجهولاً أو غير ذلك.

فكل فعل يرفع معمولاً واحداً يسمى فاعلاً أو اسماً؛ لأن النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا، فامتنع وروده بدونه، وينصب معمولات كثيرة كالمفاعيل والحال والتمييز وغيرها لتعلق مفهومه بها، لكن اللازم يحتاج في نصبه المفعول به إلى حرف جر لعدم تعلقه عليه بدونه.

(نَحْوُ: خَلَقَ اللَّهُ) بالرفع فاعل «خلق» (تَعَالَى كُلُّ) بالنصب مفعول به له (شَيْءٍ).
(وَنَزَلَ الْقُرْآنُ) بالرفع فاعل «نزل» (نُزُولاً) بالنصب مفعول مطلق له.
المثال الأول: للفعل المتعدي.

والثاني: لل لازم.

(وَلَا بُدَّ لِكُلِّ) فعل من (مَرْفُوعٍ) معمول له يأتي بعده فليُنظر.
(فَإِنْ تَمَّ) الفعل (بِهِ) أي بذلك المرفوع متعلق بـ«تم» (كَلَاماً) تمييز عن النسبة في «تم به» أي من جهة الكلام بأن صار بحيث يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها (يُسَمَّى) ذلك الفعل (فِعْلاً تَاماً) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه، ويسمى مرفوع هذا الفعل فاعلاً، ومنصوبه الذي يتعدى إليه مفعولاً به.

(وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ) ذلك الفعل (بِهِ) أي بذلك المرفوع، بل (احْتِاجَ) ذلك الفعل في الإفادة (إِلَى) ذكر (خَبَرٍ مَنصُوبٍ) يسمى ذلك الفعل المحتاج (فِعْلاً نَاقِصاً) لعدم تمامه بمرفوعه، ويسمى مرفوع هذا الفعل اسماً، ومنصوبه خبراً.

والفعل الناقص: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وآض، وعاد، وغدا، وراح، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما وني، وما دام، وليس.

وأشار المصنف هنا إلى خمسة منها بالمثل، فقال: (نَحْوُ: كَانَ اللَّهُ تَعَالَى) بالرفع اسم «كان» (عَلِيماً) بالنصب خبره (حَكِيماً) بالنصب أيضاً خبر بعد خبر له، مثال لـ«كان»، وهو لثبوت خبره لاسمه في الماضي مستمراً إلى زمان النطق كالمثال المذكور، أو منقطعاً كـ«كان زيد غنياً فافتقر».

(وَنَحْوُ: صَارَ الْعَاصِي) بالرفع تقدير اسم «صار» (مُسْتَحِقّاً) بالنصب خبره (لِلْعَذَابِ) أي لا ثبوتاً به، مثال لـ«صار»، وهو للانتقال: إما من صفة إلى صفة كالمثال المذكور، أو من ذات إلى ذات، نحو: «صار الطين خزفاً».

(وَنَحْوُ: مَا زَالَ) من زال يزال (الْمُذْنِبُ) بالرفع اسم «ما زال» (بَعِيداً) بالنصب خبره (مِنَ اللَّهِ تَعَالَى) أي من رحمته، مثال لـ«ما زال»، وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله؛ إذ معنى المثال: دام البعد من الله للمذنب مذ قبله بسبب الذنب، فلا يضر انتفاؤه أو ان الصبا.

(وَنَحْوُ: تُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ) بالرفع اسم «ما دام» (دَاخِلاً) بالنصب خبره (فِي الْبَدَنِ) مثل لـ«ما دام»، وهي لتوقيت أمر بثبوت خبرها لاسمها.
(و) نحو (لَيْسَ اللَّهُ) بالرفع اسم «ليس» (تَعَالَى جِسْماً) بالنصب خبره، مثال لـ«ليس»، وهو عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن مخصوص بحسبه، نحو: ليس زيد قائماً الآن.

{ اسم الفاعل }

(وَالثَّانِي) من العامل القياسي (اسمُ الْفَاعِلِ) وهو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

(فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ الْمَعْلُومِ) أي يعمل عملاً كعمله لازماً كان أو متعدياً.
(نَحْوُ: كُلُّ) مبتدأ (حَسُودٍ مُحْرِقٍ) اسم فاعل خبره (حَسَدُهُ) بالرفع فاعل «محرق» (عَمَلُهُ) بالنصب مفعول به له.

واعلم أنه يشترط لاسم الفاعل في رفعه الفاعل الظاهر أمور:

- 1 - أن لا يكون مصغراً نحو: ضوئيرب.
- 2 - ولا موصوفاً قبل العمل، نحو: «جائني رجل عالم حاذق» بخلاف وصفه بعد العمل، فإنه لا يقدح في عمله، نحو: «جائني رجل عالم أبوه حاذق».
- 3 - وأن يعتمد:

إما على المبتدأ كمثال المتن.

أو الموصوف، نحو: «جائني رجل فاضل أبوه».

أو ذي الحال، نحو: «رأيت زيدا عادياً فرسه».

أو الاستفهام، نحو: «أقائم الزيدان؟».

أو النفي، نحو: «ما قائم الزيدان» إلا إذا دخله اللام، فإنه لا يلزم حينئذ غير

الأولين.

وفي نصبه المفعول به الأمور المذكورة مع الدلالة على الحال أو الاستقبال،

نحو: «زيد ضارب عمراً الآن أو غداً»، فلو قيل: أمس لم يجز ما لم يدخله اللام، وإلا فاللازم أيضاً الأمران الأولان، فحسب أفاده المصنف في الإظهار.

{ اسم المفعول }

(وَالثَّالِثُ) من العامل القياسي (اسْمُ الْمَفْعُولِ) وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه.

(فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ الْمَجْهُولِ) فيرفع نائب الفاعل فقط إن كان مما يتعدى إلى مفعول واحد، وينصب المفعول أيضاً إن كان مما يتعدى إلى أكثر.
(نَحْوُ: كُلُّ) مبتدأ (تَائِبٍ مَقْبُولٍ) اسم مفعول خبره (تَوْبَتُهُ) بالرفع نائب الفاعل. ويشترط في عمله الشروط المذكورة في اسم الفاعل.

{ الصفة المشبهة }

(وَالرَّابِعُ) من العامل القياسي (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ) وهي ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الثبوت، سميت بذلك لشبهها باسم الفاعل من حيث إنها تكون لمن قام به، وتذكر وتؤنث مثله، فهي تعمل عمل فعلها اللازم، وهو فعل يفعل، فترفع الفاعل فقط.
(نَحْوُ: الْعِبَادَةُ) مبتدأ (حَسَنٌ) صفة مشبهة خبره (ثَوَابُهَا) بالرفع فاعل «حسن»، (وَالْمَعْصِيَةُ) مبتدأ (قَبِيحٌ) صفة مشبهة خبره (عَذَابُهَا) بالرفع فاعل «قبيح».
ويشترط لعملها ما يشترط لعمل اسم الفاعل غير معنى الحال والاستقبال.

{ اسم التفضيل }

(وَالْخَامِسُ) من العامل القياسي (اسْمُ التَّفْضِيلِ) وهو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره والمراد من التفضيل هنا مطلق الزيادة في كمال أو نقص فلا يرد عدم شموله لنحو أبخل وأجهل مما يدل على زيادة النقص مع أنه اسم التفضيل (فَهُوَ أَيْضاً) أي كأخواته (يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ) المعلوم إلا في المفعول به، فإنه لا يعمل فيه على الصحيح، وإلا في الفاعل الظاهر، فإنه لا يعمل فيه أيضاً إلا إذا كان وصفاً حقيقاً وقائماً بمتعلق ما جرى هو عليه مشتركاً بينه وبين غيره مفضلاً باعتبار تعلقه بالمجرى عليه على نفسه باعتبار الغير، ويكون منفياً.

(نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ) أي في الرجل المتعلق بـ«أحسن»، ويجوز أن يكون حالاً من قوله: (الْحِلْمُ) بالرفع فاعل «أحسن» (مِنْهُ) أي من الحلم متعلق

بـ«أحسن» (فِي الْعَالَمِ) حال من الحلم.

وحاصل المعنى: ما رجل حسن فيه الحلم كحسنة في العالم، بل حسنة في العالم فوق حسنة في الرجل.

فـ«أحسن» في المثال حرى على رجل لوقوعه نعتاً له مع كونه وصفاً حقيقياً لمتعلق الرجل، أعني الحلم الذي هو مشترك بين الرجل وبين العالم لاعتباره في كل منهما.

وقد فضل ذلك الحلم باعتبار كونه في الرجل على نفسه باعتبار غيره، أعني العالم.

وأما في غير المفعول به والفاعل أيّاً كان فيعمل مطلقاً.

{المصدر}

(وَالسَّادِسُ) من العامل القياسي (الْمَصْدَرُ) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل.

(فَهُوَ أَيْضاً) أي كسابقه (يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ) لازماً أو متعدياً معلوماً أو مجهولاً.
(نَحْوُ: يُحِبُّ اللَّهُ تَعَالَى إِعْطَاءً) مصدر مفعول به لـ«يحب» (لَهُ) أي لرضائه (عَبْدُهُ) فاعل «إعطاء» (فَقِيراً) بالنصب مفعول به صريح له (دِرْهَمًا) بالنصب أيضاً مفعول ثان له.

ويشترط لعمله في الفاعل الظاهر والمفعول به الصريح أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً قبل العمل لا بعده، ولا مقترباً بالحال، ولا معرفاً باللام عند الأكثرين، ولا مفعولاً مطلقاً لم يحذف فعله وجوباً.

{الاسم المضاف}

(وَالسَّابِعُ) من العامل القياسي (الاسْمُ الْمُضَافُ) إلى ما بعده (فَهُوَ يَعْمَلُ) في المضاف إليه (الْجَرُّ) سواء كان بالكسرة، نحو: «غلام رجل» أو بالفتحة، نحو: «غلام أحمد» أو بالياء، نحو: «غلام رجلين»، لكن بشرط أن يكون اسماً عارياً عن التنوين ونائبه، وهو نون التثنية والجمع لأجل الإضافة، وأن لا يكون مساوياً لِمَا يضاف إليه في العموم والخصوص، ولا أخص منه مطلقاً لئلا تبقى الإضافة بلا طائل.
وإنما يعمل الجر حينئذ؛ لأنه:

إما بتقدير حرف الجر كما في الإضافة المعنوية.
أو محمول على ما بتقديره كما في الإضافة اللفظية، لكونها فرع المعنوية.
(نَحْوُ: عِبَادَةُ اللَّهِ) بالجر مضاف إليه لـ«عبادة» (تَعَالَى خَيْرٌ) من كل شيء.

{الاسم المبهم التام}

(وَالثَّامِنُ مِنَ الْعَامِلِ الْقِيَاسِيِّ: الْأِسْمُ الْمُبْهَمُ التَّامُّ) بأحد أشياء أربعة يمتنع معها إضافته التي هي:

1 - التنوين: لفظاً، نحو: «عندي راقود خلاً» أو تقديرأً، نحو: «عندي أحد عشر درهماً ومثاقيل ذهباً».

2 - والإضافة: نحو: «عندي ملاءه عسلاً».

3 - ونون التثنية: نحو: «عندي منوان سمناً».

4 - ونون شبه الجمع: وهو من عشرين إلى تسعين، وسيأتي مثاله.

(فَهُوَ يَعْمَلُ النَّصْبَ) على التمييز في اسم نكرة بعده؛ لأنه لتمامه بأحد الأشياء الأربعة التالية يشبه الفعل الذي يتلوه فاعله حقيقة أو حكماً، فيبقى الاسم النكرة بعده فضلة كالمفعول بعد الفعل، فنصبه كما ينصب الفعل المفعول.

(نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً) بالنصب تمييز من عشرون، وهو شبه الجمع.

{معنى الفعل}

(وَالتَّاسِعُ) من العامل القياسي (مَعْنَى الْفِعْلِ) أي اللفظ الدال على معنى الفعل من قبيل ذكر المدلول، وإرادة الدال مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية، ولما كان فيه نوع خفاء بالنسبة إلى فهم المبتدأ أظهره بالتفسير بقوله: (أَيُّ كُلِّ لَفْظٍ) ليس بمشتق، ولا بمشتق منه بقرينة جعله قسيماً لهما (يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى الْفِعْلِ) الاصطلاحي، أعني الحدث.

فمنه: اسم المفعول: وهو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، ولذا يعمل.

فمثال الثاني: (نَحْوُ: هَيْهَاتَ) اسم فعل بمعنى «بعد» (الْمُذْنَبُ) بالرفع فاعل «هيهات» (مِنْ اللَّهِ تَعَالَى) متعلق بـ«هيهات».

ومثال الأول: (نَحْوُ: تَرَاكَ) بكسر الكاف اسم فعل بمعنى اترك، وفاعله أنت مضمر فيه (ذَنْباً) مفعول به له.

ومنه: الظرف المستقر: وهو ما كان متعلقه فعلاً أو اسم فاعل عامّاً متضمناً معناه، ولذا يعمل، وهو لا يعمل في المفعول به الصريح بالاتفاق، ولا في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل أو الموصول.

(نَحْوُ: مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةً) فـ«ما» نافية ملغات عن العمل، و«في الدنيا» ظرف مستقر معتمد عليها، و«راحة» بالرفع فاعله.

ومنه: المنسوب: وهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة للنسبة إلى المجرد عن الياء، وهو يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولاً به بالشرائط المذكورة فيه.

(نَحْوُ: يَنْبَغِي) أي يلزم (لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ) اسمه مستتر فيه، وهو راجع إلى العالم (مُحَمَّدِيّاً) بالنصب اسم منسوب خبر يكون أي منسوباً إلى محمد عليه الصلاة والسلام، والجملة في تأويل المصدر فاعل «ينبغي» (حُلُقُهُ) أي طبعه بالرفع نائب فاعل «محمدياً».

وأما باقي معنى الفعل، فذكره المصنف في الإظهار من رame فعلية به.

{العوامل المعنوية}

ولما فرغ من العامل اللفظي بقسميه شرع في العامل المعنوي، فقال: (وَالْمَعْنَوِيُّ) وهو ما لا يكون للسان فيه حظ، بل معنى يعرف بالقلب، وهو (اثْنَانِ) على الأصح.

{المبتدأ والخبر}

(الْأَوَّلُ) منهما (رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ) أي ما يعمل فيهما الرفع، وهو التجرد عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد؛ لأنه لدخول الإسناد في مفهومه يقتضي المسند والمسند إليه اللذين يشبهان الفاعل الأول في كونه جزءاً ثانياً، والثاني في الإسناد إليه، ومبنى العمل على الاقتضاء.

(نَحْوُ: مُحَمَّدٌ) بالرفع مبتدأ (رَسُولُ اللَّهِ) بالرفع خبره.

{الفعل المضارع}

(وَالثَّانِي) منهما (رَافِعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) الخالي عن النواصب والجوازم، وهو وقوعه موقعاً يصح وقوعه الاسم فيه؛ لأنه حينئذ يكون كالاسم، فأعطي له أقوى إعرابه، وهو الرفع.

(نَحْوُ: يَرْحَمُ) بالرفع (اللَّهُ التَّائِبُ) ونحو: «زيد يضرب»، ف«يرحم» و«يضرب»
وقعا موقعاً يصح وقوع الاسم فيه، وهو أول الكلام وبعد المبتدأ.

إن قلت: هذا الوقوع يوجد في الماضي أيضاً فلم لم يرفعه؟

قلت: لأنه مبني الأصل، فلا يكون معمولاً أبداً إلا في موضعين، ذكرهما
المصنف في الإظهار.

الباب الثاني في المعمول

ولما انتهى الكلام عن العامل أخذ في الكلام عن المعمول، فقال: (الباب الثاني) الذي جعل جزءاً من الكتاب (في المعمول) وهو المركب بحيث يتحقق معه عامله، قدّمه على الإعراب لتقدمه عليه حساً.

(وهو) أي المعمول على (ضربين):

أحدهما: (معمول بالأصالة) وهو ما يكون العامل مؤثراً فيه بدون واسطة.

(و) ثانيهما: (معمول بالتبعية) أي بكونه تبعاً، وهو ما يكون العامل مؤثراً فيه بواسطة آخر موافقاً له في الإعراب، كما قال: (أي إعرابه يكون مثل إعراب متبوعه) إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب، وإن جرّاً فجر.

ولا بد من اعتبار قيد من جهة واحدة بعد قوله مثل إعراب متبوعه، وإلا انتقض بخبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب علمت ونحوهما، كما لا يخفى.

{المعمول بالأصالة}

(الضرب الأول) أي المعمول بالأصالة (أربعة أنواع).

1 - (مرفوع).

2 - (ومَنْصُوب) وهما يعلمان الاسم والفعل.

3 - (وَمَجْرُورٌ مُخْتَصٌّ بِالاسْمِ) أي مقصور عليه، ولا يوجد في الفعل.

4 - (وَمَجْرُورٌ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ) أي ببعض أفرادها، وهو المضارع، ولا يوجد في

غيره.

وإنما اختص الجر بالاسم، والجزم بالفعل؛ لأن الاسم خفيف؛ إذ مدلوله بسيط، والفعل ثقل؛ إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والجزم أخف من الجر، فأعطي الخفيف للثقل، والثقل للخفيف تعادلاً.

{المرفوع}

(أما المرفوع) شروع في المعمول المرفوع، وهو ما اشتمل على علم الفاعلية

(فتسعة) أنواع بالاستقراء: ثمانية منها: أسماء، واحد أصل، والبواقي ملحقة به، وواحد

منها الفعل المضارع المرفوع.

{الفاعل}

(الأوّل: الفاعل).

هو لغة: من أوجد الفعل.

واصطلاحاً: ما أسند إليه الفعل التام المعلوم، أو ما بمعناه من الصفات،

والمصدر، واسم الفعل.

(نَحْوُ: رَحِمَ اللهُ) بالرفع فاعل «رحم» تعالى (الثائب) بالنصب مفعول به له.

{نائب الفاعل}

(و) المرفوع (الثاني: نائبُ الفاعل) أي القائم مقامه بعد حذفه.

وشرطه: أن تغير صيغة الفعل إلى المجهول.

(نَحْوُ: رَحِمَ) بصيغة المجهول (الثائب) بالرفع نائب فاعل «رَحِمَ»، الأصل

«رَحِمَ» الله التائب بصيغة المعلوم، فُعِدِلَ إلى صيغة المجهول، وحذف الفاعل، وأنيب المفعول منابه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلة.

{المبتدأ}

(و) المرفوع (الثالث: المبتدأ) وهو ضربان:

الأول: الاسم حقيقة أو تأويلاً المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه.

والثاني: الصفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام رافعة لظاهر، نحو: «أقائم

الزيدان» و«ما أقائم الزيان»، وهذا لا خبر له، بل فاعله سد مسد الخبر.

{الخبر}

(و) المرفوع (الرابع: الخبر) وهو المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً به.

مثال المبتدأ والخبر: (نَحْوُ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بالرفع مبتدأ (خائم)

بالرفع خبره (الأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام).

{اسم كان وأخواتها}

(و) المرفوع (الخامس: اسمُ كان وأخواته) أي نظائرها في العمل، خص كان

بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، وهو المسند إليه بعد دخولها.

(نَحْوُ: كَانَ اللَّهُ) بالرفع اسم «كان» (عَلِيماً حَكِيماً) كلاهما بالنصب على الخبرية لـ«كان».

{ خبر باب إن }

(و) المرفوع (السَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ إِنَّ) أي الحروف المشبهة بالفعل، خص «إن» بالذكر؛ لأنها أم الباب، وهو المسند به بعد دخولها.

(نَحْوُ: إِنَّ الْبَعْثَ) بالنصب اسم «إن» (حَقٌّ) بالرفع خبره.

{ خبر لا تنفي الجنس }

(و) المرفوع (السَّابِعُ: خَبَرُ لَا) الكائنة (لِنَفْيِ الْجِنْسِ) وهو المسند به بعد دخولها.

(نَحْوُ: لَا عَمَلَ) بالنصب اسم «لا» (مُرَاءٍ) بضم الميم اسم فاعل من رائي يرائي أي فاعل رياء (مَقْبُولٌ) بالرفع خبره.

{ اسم ما ولا المشبهتين بليس }

(و) المرفوع (الثَّامِنُ: اسْمُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسٍ) وهو المسند إليه بعد دخولهما.

مثال اسم «ما»: (نَحْوُ: مَا التَّكْبُرُ) بالرفع اسم «ما» (لَا تَقَا) بالنصب خبره (لِلْعَالِمِ) متعلق بـ«لا تَقَا».

(و) مثال اسم «لا» نحو (لَا حَسَدٌ) بالرفع اسم «لا» (حَلَالًا) بالنصب خبره.

{ الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم }

(و) المرفوع (التَّاسِعُ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ) قيده بذلك؛ لأن الداخل عليه أحدهما منصوب أو مجزوم.

(نَحْوُ: يُحِبُّ) بالرفع (اللَّهُ تَعَالَى التَّوَّاضِعُ) هو نقيض التكبر تنبيه.

كان ينبغي للمصنف رحمه الله بناء على ما اختاره من نصب «إلا» في الاستثناء المنقطع الاسم، ورفعها الخبر كما هو مذهب المتأخرين كما عرفت عد خبرها من المرفوعات، واسمها من المنصوبات مع أنه لم يفعل ذلك، وكأنه سلك في هذا جادة المتقدمين من أنه لا عمل لـ«إلا» هذه أصلاً رمزاً إلى المذهبيين.

{ المنصوب }

ولما فرغ من المعمول المرفوع شرع في المنصوب، فقال: (وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ) وهو ما اشتمل على علم المفعولية (فَثَلَاثَةُ عَشَرَ) نوعاً بالاستقراء: اثنا عشر منهما أسماء، وهي ضربان: أصل وملحق به. فالأصل هو المفعول مطلقاً، والبواقي ملحقة به، وواحد منها الفعل المضارع المدخول بإحدى النواصب المنصوب.

{ المفعول المطلق }

(الْأَوَّلُ: الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ) وهو اسم ما فعله فاعل فعل لفظاً أو تقديرًا بمعناه، وهو على ثلاثة أضرب:

- 1 - تأكيدى: وهو ما لا يزيد مدلوله على مدلول الفعل، نحو: «ضربت ضرباً».
- 2 - وعددي: وهو ما يدل على المرات، نحو: «جلست جلسة» بفتح الجيم و«جلستين وجلسات».
- 3 - ونوعي: وهو ما يدل على بعض أنواع الفعل، نحو: «جلست جلسة» بكسر الجيم.

(وَنَحْوُ: تُبِتُ تَوْبَةً) بالنصب مفعول مطلق نوعي لـ«تبت» لتوصيفه بقوله: (نَصُوحًا) أي ناصحة.

{ المفعول به }

(وَالْمَنْصُوبُ (الثَّانِي: الْمَفْعُولُ بِهِ) وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو قسمان:

- 1 - عام لل لازم والمتعدي: وهو المجرور بحرف جر سوى «في» أو اللام أو ما بمعناهما.
- 2 - وخاص بالمتعدي: وهو العاري عن الحرف، ويسمى الأول غير صريح، والثاني صريحاً.

(نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا أو أنت (الله) بالنصب مفعول به صريح لـ«أعبد».

{ المفعول فيه }

(وَالْمَنْصُوبُ (الثَّالِثُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ) وهو اسم ما فعل فيه مضمون عامله من

زمان أو مكان سواء ظهر فيه «في» أو لا، كما هو مذهب المصنف وابن الحاجب.
والجمهور على اشتراط تقدير «في» له.

(نَحْوُ: صُمْ) أنت (شَهْرَ) ظرف زمان بالنصب مفعول فيه لـ«صم» (رَمَضَانَ) مضاف إليه لـ«شهر».

{المفعول له}

(و) المنصوب (الرَّابِعُ: الْمَفْعُولُ لَهُ) وهو اسم ما فعل لأجله مضمون عامله سواء ظهر فيه اللام، أو قدر عند المصنف وابن الحاجب خلافاً للجمهور، فإنهم اشترطوا التقدير أيضاً.

(نَحْوُ: اَعْمَلْ) أنت (طَلَبًا) بالنصب مفعول له لـ«اعمل» (لِمَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى) متعلق بـ«طلباً».

{المفعول معه}

(و) المنصوب (الْخَامِسُ: الْمَفْعُولُ مَعَهُ) وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول عامل.

(نَحْوُ: يَفْنَى الْمَالُ وَتَبَقَى) أنت (وَعَمَلُكَ) بالنصب مفعول معه لـ«تبقى» أي تبقى مع عملك.

{الحال}

(و) المنصوب (السَّادِسُ: الْحَالُ) يذكر ويؤنث، وهي ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى.

فالأول: (نَحْوُ: اَعْبُدْ) أنا أو أنت (اللَّهُ خَائِفًا) بالنصب حال من فاعل «أعبد» (رَاجِيًا) بالنصب حال: إما من فاعل «أعبد» أيضاً فتكون حالاً مترادفة، أو من الضمير المستكن في «خائفاً» فتكون حالاً متداخلة.

والثاني: نحو: «أكرمت القوم جميعاً» فـ«جميعاً» حال من المفعول به، أعني القوم، وعامل الحال عامل صاحبها.

{التمييز}

(و) المنصوب (السَّابِعُ: التَّمْيِيزُ) وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة أو مقدرة في النسبة.

فالأول: نحو: «عندي راقود خلاً»، ف«خلاً» تمييز عن ذات مذكورة، وهي راقود.
والثاني: (نَحْوُ: طَابَ الْعَالَمُ عِبَادَةً) ف«عبادة» تمييز عن ذات مقدرة في نسبة «طاب العالم»، وهو شيء؛ إذ التقدير: طاب شيء العالم، وعامل التمييز عامل المميز.

{المستثنى}

(و) المنصوب (الثامن: المُسْتَثْنَى) أراد به ما يكون نصبه على الاستثناء، وهو المستثنى بـ«إلا» المتصل بعد كلام موجب تام ليس بنفي ونهي واستفهام تام.
(نَحْوُ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ النَّاسُ إِلَّا الْكَافِرَ) ف«الكافر» بالنصب مستثنى متصل من «الناس» أو بعد كلام غير موجب تام نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾⁽¹⁾، وإن كان المختار حينئذ رفعه على البدلية من المستثنى منه، أو مقدماً على المستثنى منه، نحو: «ما جاءني إلا زيداً أحداً»، والعامل في نصب المستثنى هذا ما قبل «إلا» من فعل أو شبهه على الأصح.

{خبر باب كان}

(و) المنصوب (التاسع: خَبَرُ بَابِ كَانَ) أي الأفعال الناقصة، وهو المسند به بعد دخولها.
(نَحْوُ: كَانَ الْمَلَائِكَةُ) بالرفع اسم «كان» (عِبَادَ) بالنصب خبره (اللَّهُ تَعَالَى) بالجر مضاف إليه لـ«عباد».

{اسم باب إن}

(و) المنصوب (العاشر: اسْمُ بَابِ إِنَّ) أي الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسند إليه بعد دخولها.

(نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ) بالنصب اسم «إن» أي سؤال القبر (حَقُّ) بالرفع خبره.

{اسم لا لنفي الجنس}

(و) المنصوب (الحادي عشر: اسْمُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ) وهو المسند إليه بعد دخولها.

(نَحْوُ: لَا طَاعَةَ) بالنصب اسم «لا» (مُعْتَابٌ مَقْبُولَةٌ) بالرفع خبره.

{خبر ما ولا المشبهتين بليس}

(و) المنصوب (الثَّانِي عَشَرَ: خَبْرُ مَا وَلَا بِمَعْنَى لَيْسَ) وهعو المسند به بعد

دخولهما.

مثال خبر «ما» (نَحْوُ: مَا الْغَيْبَةُ) بالرفع اسم «ما» (حَلَالًا) بالنصب خبره.

(و) مثال خبر «لا» نحو: (لَا نَمِيمَةً) بالرفع اسم «لا» (جَائِزَةً) بالنصب خبره.

{الفعل المضارع الذي دخله النواصب}

(و) المنصوب (الثَّالِثَ عَشَرَ: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ)

الأربع التي مر ذكرها في النوع الرابع من العامل السماعي.

ونصبه بالفتحة فيما ليس بآخره نون، ويسقط النون فيما آخره نون غير الجمع

المؤنث، كما مر.

(نَحْوُ: أَحَبُّ أَنْ يَغْفِرَ) بالنصب أي يغفر (اللَّهُ ذُنُوبِي)، أي أحب مغفرة ذنوبي.

{المجرور}

ولما فرغ من المعمول المنصوب شرع في المجرور، فقال: (وَأَمَّا الْمَجْرُورُ)

وهو ما اشتمل على علم المضاف إليه (فَإِثْنَانِ) بالاستقراء على الأصح.

{المجرور بالحرف}

(الْأَوَّلُ: الْمَجْرُورُ بِحَرْفٍ) من حروف (الْجَرِّ) التي ذكرها في النوع الأول من

العامل السماعي.

(نَحْوُ: اعْمَلْ) أنت (بِإِخْلَاصٍ).

{المجرور بالإضافة}

(وَالثَّانِي: الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ) أي المضاف بواسطة الإضافة معنوية كانت وهي

أن لا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أو لفظية وهي أن يكون المضاف صفة

مضافة إلى معمولها.

فالأول: (نَحْوُ: ذَنْبُ الْعَبْدِ) بالجر بإضافة «ذنب» إليه (يُسَوِّدُ قَلْبَهُ) أي قلب

العبد.

والثاني: نحو: «عمرو ضارب زيد» بجر «زيد» بإضافة «ضارب» إليه.

{المجزوم}

ولما فرغ من المعمول المجزور شرع في المجزوم، فقال: (وَأَمَّا الْمَجْزُومُ فَوَاحِدٌ) بالاستقراء.

(وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى الْجَوَازِمِ) التي أسلفت في النوع الخامس من العامل السماعي.

وجزمه بحذف الحركة فيما لم يتصل بآخر نون، وهو صحيح الآخر، وإلا فالآخر نفسه، ويحذف النون فيما آخره نون غير نون جمع المؤنث، كما أسلفنا.

(نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصَ) بالجزم أي في العمل (يُقْبَلُ) بالجزم وعلى صيغة المجهول (عَمَلُكَ) بالرفع نائب فاعل «يقبل».

{المعمول بالتبعية}

ولما فرغ من المعمول بالأصالة شرع في المعمول بالتبعية، فقال: (وَالضَّرْبُ الثَّانِي) من المعمول، وهو المعمول بالتبعية (خَمْسَةٌ) أنواع بالاستقراء، يقال لها: التوابع، وهي كل ثان ملتبس بإعراب سابقة من جهة واحدة، وعاملها عامل متبوعها، ولا تتقدم عليه.

{الصفة}

(الْأَوَّلُ) من الخمسة (الْصِفَةُ) ويقال لها: النعت أيضاً، وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً.

(نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا أو أنت (اللَّهُ) بالنصب مفعول به لـ «أعبد» (الْعَظِيمَ) بالنصب أيضاً صفة لـ «الله».

{العطف}

(وَالثَّانِي) من الخمسة (الْعُطْفُ) أي المعطوف بأحد الحروف العشرة، وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، ويتوسط بينهما أحد الحروف العشرة.

أحدها: (الْوَاوُ) وهي للجمع المطلق، كما نقله السيرافي عن النحاة بصريهم وكوفيهم.

وفي الأشموني: ذهب بعض نحاة الكوفة إلى أنها ترتب.

وحكي عن قطرب وثعلب أيضاً.

(نَحَوُ: أَطِيعُ) أنا (الله) بالنصب مفعول به لـ «أطيع» (وَالرَّسُولَ) بالنصب أيضاً

عطف على «الله».

وثانيها: (الْفَاءُ) وهي للجمع والترتيب بلا مهلة وتراخ، فيكون للتعقيب.

(نَحَوُ: تَجِبُ تَكْبِيرَةً) بالرفع فاعل «تجب» (الافتتاح فَالْقِيَامُ) بالرفع عطف على

«تكبيرة»، أي يجب عقبها القيام.

وثالثها: (ثُمَّ) وهي للجمع والترتيب مع المهلة والتراخي.

(نَحَوُ: يَجِبُ الْعِلْمُ) بالرفع فاعل «يجب» (ثُمَّ الْعَمَلُ) بالرفع عطف على العلم،

أي يجب بعده العمل به مع المهلة.

(و) رابعها: (حَتَّى) وهي للجمع والترتيب مع المهلة أيضاً إلا أنها في «حتى»

أقل من «ثم» كما في النتائج.

وقال الأشموني: «حتى» بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها

للترتيب.

ويشترط فيها ما يشترط في «حتى» الجارة، فافهم.

(نَحَوُ: مَاتَ النَّاسُ) بالرفع فاعل مات (حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ) عطف على الناس.

(و) خامسها: (أَوْ) وهي لأحد الأمرين أو الأمور مبهماً أي غير متعين لدى

المتكلم.

(نَحَوُ: صَلَّ الضُّحَى أَرْبَعًا) حال من الضحى (أَوْ ثَمَانِيًا) بالنصب عطف على

ثمانياً.

(و) سادسها: (إِمَّا) بكسر الهمزة وتشديد الميم، وهي كـ «أو»، وهي مركبة من

«إن» و«ما» عند سيبويه، وبسيطة عند غيره، وهو الحق.

ويلزمها إما أخرى موطئة قبل المعطوف عليه.

(نَحَوُ: اعْمَلْ) أنت (إِمَّا وَاجِبًا) بالنصب مفعول به لـ «اعمل» (وَأَمَّا مُسْتَحِبًّا)

بالنصب أيضاً عطف على «واجباً».

(و) سابعها (أَمْ) وهي قسمان: متصلة ومنقطعة.

فالمتصلة: هي التي يليها أحد المستويين، يلي المستوى الآخر الهمزة بعد

ثبوت أحدهما عند المتكلم لطلب التعيين.

(نَحْوُ: أَرْضَاءَ اللَّهِ) بالنصب مفعول به لقوله: (تَطْلُبُ) المؤخر (أَمْ سَخَطُهُ) أي غضبه بالنصب عطف على المفعول.

فالمنقطعة: هي الخالية من ذلك، ومعناها الإضراب عن الأول، نحو: أنها لإبل أم شاة بمعنى بل شاة.

(و) ثامنها: (بَلْ) وهي للإضراب عن الأول، أي المعطوف عليه.

وشرطها: إفراد معطوفها وأن يسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي.

(نَحْوُ: اطْلُبْ) أنت أو أنا (حَلَالاً) بالنصب مفعول به لـ «اطلب» (بَلْ طَيِّباً) بالنصب أيضاً عطف على «حلالاً» أي «بل اطلب طيباً».

(و) تاسعها: (لَا) وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها.

وشرطها: أن تكون بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجح.

(نَحْوُ: اْعْمَلْ) أنت أو أنا (صَالِحاً) بالنصب مفعول به لـ «اعمل» (لَا سَيِّئاً) بالنصب أيضاً عطف على «صالحاً».

(و) عاشرها: (لَكِنْ) بسكون النون، وهي للاستدراك.

وشرطها: أفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو.

(نَحْوُ: لَا يَحِلُّ رِيَاءً) بالرفع فاعل «يحل» (لَكِنْ إِخْلَاصً) بالرفع أيضاً عطف

على «رياء».

{التأكيد}

(و) الثالث من الخمسة: (التَّأْكِيدُ) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة، أو في

الشمول.

وهو ضربان:

1 - لفظي: وهو تكرير اللفظ الأول.

(نَحْوُ: اطْلُبْ) أنت أو أنا (الإِخْلَاصَ) بالنصب مفعول به لـ «اطلب» (الإِخْلَاصَ)

بالنصب أيضاً تأكيد لفظي للمفعول.

2 - ومعنوي: وهو بألفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاها وكله

وأجمع وأكثع وأبتع وأبصع.

(نَحْوُ: اَثْرُكَ) أنت أو أنا (الذُّنُوبَ) بالنصب مفعول به لـ «اترك» (كُلَّهَا) بالنصب أيضاً تأكيد معنوي للمفعول.

{البدال}

(و) الرابع من الخمسة: (الْبَدَلُ) وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، وهو أربعة أضرب:

الأول: بدل الكل من الكل: وهو أن يكون مدلوله مدلول المبدل منه.
(نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ) بالنصب مفعول به لـ «اعبد» (إِلَهَ) بالنصب أيضاً بدل الكل من ربك (الْعَالَمِينَ) مضاف إليه.

الثاني: بدل البعض: وهو أن يكون مدلوله بعضاً من المبدل منه.
(نَحْوُ: ابْغُضْ) أنا أو أنت (النَّاسَ) بالنصب مفعول به لـ «ابغض» (مَنْ) اسم موصول بمعنى الذي منصوب محلاً بدل البعض من الناس (عَصَى اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ) أي من الناس حال من فاعل «عصى».

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون بين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، ويكون المبدل منه دالاً عليه في الجملة بحيث إذا ذكر انتظر المخاطب وترقب إلى ذكر البديل.

(نَحْوُ: احْفَظْ) أنا أو أنت (اللَّهَ) بالنصب مفعول به لـ «احفظ» (تَعَالَى حَقُّهُ) بالنصب بدل الاشتمال من الله.

الرابع: بدل الغلط: وهو أن تقصد إليه بعد أن غلطت لغيره، نحو: «مررت برجل بحمار» أردت أن تقول: «مررت بحمار»، فسبقك لسانك إلى أن قلت: «برجل»، ثم تداركته، وقلت: بحمار على معنى «مررت برجل بل بحمار»، وهو لا يقع في كلام الفصحاء، فلذا لم يمثل المصنف به.

{عطف البيان}

(وَالْخَامِسُ) من الخمسة: (عُطْفُ الْبَيَانِ) وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه، ولا يشترط كونه أوضح منه.

(نَحْوُ: آمَنَّا بِنَبِيِّنَا) بالباء (مُحَمَّدٍ) بالجر أيضاً عطف بيان لـ «نبينا» (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ).

فائدة: إذا اجتمعت التوابع كلها يبدأ أولاً بالصفة، ثم بعطف البيان، ثم بالتأكيد، ثم بالبدل، ثم بعطف الحروف، فيقال: «جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخو زيد وابنه»، كما في التسهيل.

الباب الثالث في الإعراب

ولما فرغ من الكلام عن المعمول أراد الخوص في بيان الإعراب، فقال: (الباب الثالث) الذي جعله جزءاً من الكتاب (في الإعراب).

هو لغة: مصدر بمعنى الإظهار.

واصطلاحاً: شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب لظفاً أو تقديراً أو محلاً.

(وَهُوَ إِمَّا حَرَكَةٌ) وهي الأصل (أَوْ حَرْفٌ أَوْ حَذْفٌ)
(وَالْحَرَكَةُ ثَلَاثَةٌ)

1 - (ضَمَّةٌ) نحو: «زيد قائم»، سميت بها لضم الشفتين عندها.

2 - (وَفَتْحَةٌ) نحو: «رأيت زيداً»، سميت بها لفتح الشفتين عنده.

3 - (وَكَسْرَةٌ) نحو: «مررت بزيد»، سميت بها لتسفل الفك الأسفل عندها،

فكأنه يكسر.

(وَالْحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ)

1 - (وَاوٌ) نحو: «جاءني أبوه».

2 - (وَأَلِفٌ) نحو: «رأيت أباه».

3 - (وَيَاءٌ) نحو: «مررت بأبيه».

4 - (وَنُونٌ) نحو: «يضربون».

(وَالْحَذْفُ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ مُحْتَصٌّ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) الذي لم يتصل بآخره نون

الجمع المؤنث والتأكيد؛ لأنه بالجزم.

1 - (و) قد عرفت أنه خاص بالفعل (حَذْفُ الْحَرَكَةِ) فيما لم يتصل بآخره

نون، وهو حرف صحيح، نحو: «لم ينصر».

2 - (وَحَذْفُ الْآخِرِ) أي لام الفعل فيما لم يتصل بآخره نون، وهو حرف علة

نحو: «لم يغز».

3 - (وَحَذْفُ الثُّنُونِ) فيما آخره نون إعرابية، نحو: «لم تضربوا».

(فَالْجُمْلَةُ) أي فجملة الأقسام ومجموعها الناشئة من التقسيم (عَشْرَةً) وذلك

ظاهر.

(وَأَنْوَاعُ الْمُعْرَبِ بِالْقِيَاسِ) أي بالنظر (إِلَى مَا) عبارة عن الإعراب (أُعْطِيَ) على صيغة المجهول، ونائب فاعله، هو راجع إلى «ما» (لَهَا) أي لتلك الأنواع (مِنْ هَذِهِ) حال من نائب فاعل «أُعْطِيَ» (الْعَشْرَةَ تِسْعَةً).

وذلك (لأنَّ إِعْرَابَهَا) أي الأنواع:

1 - (إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ الْمَحْضَةِ) أي لا مع الحذف.

2 - (أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمَحْضَةِ) أي لا معه.

(وَهُمَا) أي هذان النوعان من أنواع المعرب (مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ) أي مقصوران

عليه، لا يوجدان بالفعل.

3 - (أَوْ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْحَذْفِ) أي لا المحضة.

4 - (أَوْ بِالْحُرُوفِ مَعَ الْحَذْفِ).

(وَهُمَا) أي هذان النوعان من أنواع المعرب (مُخْتَصَّانِ بِالْفِعْلِ) المضارع

ومقصوران عليه.

{المعرب بالحركات}

(وَالأَوَّلُ) وهو المعرب بالحركات ثلاثة؛ لأنه (إِمَّا تَامُ الإِعْرَابِ) أي يكون إعرابه

في الأحوال الثلاث كما قال: (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ) أي حالة رفعه (بِالضَّمَّةِ وَنَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ)، وهذا هو الأصل.

(وَذَلِكَ) أي تام الإعراب مما بالحركة المحضة شيان:

1 - (الْمُفْرَدُ الْمُتَصَرِّفُ) أي الذي يدخله الجر والتنوين.

2 - (وَالْجَمْعُ الْمُكْسَرُ) أي الذي يتكسر فيه بناء الواحد (الْمُتَصَرِّفُ).

(فَالأَوَّلُ: نَحْوُ: جَاءَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالرفع فاعل «جاء».

(وَصَدَقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالنصب مفعول به لـ «صدقنا».

(وَأَمَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالجر بالباء.

(وَالثَّانِي: نَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ) بالرفع فاعل «نزل»، والمراد بها صحف

الأنبياء عليهم السلام.

(وَصَدَّقْنَا الْكُتُبَ) بالنصب مفعول به لـ «صدقنا».

(وَأَمَّا بِالْكِتَابِ) بالجر بالباء.

(وَأَمَّا نَاقِصُ الْإِعْرَابِ) عطف على قوله: إما تام الإعراب، أي والأول: إما ناقص

الإعراب، أي لا يكون إعرابه في الأحوال الثلاث بالحركات الثلاث بل اثنتين فقط.

(وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْفَتْحَةِ) ناقصاً عنه الكسرة.

(وَذَلِكَ) المنقوص (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ) وهو ما منع منه الجر والتنوين بوجود علتين

من علل تسع، فيه كل علة منهما فرع لشيء آخر، فيتحقق فيه فرعيتان، فيشبه الفعل

الذي فيه فرعيتان للاسم فرعيتان الاشتقاق وفرعية التأليف، فامتنع عنه ما امتنع عن

الفعل، وهو الجر والتنوين.

(نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالرفع فاعل «جاءنا».

(وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالنصب مفعول به لـ «صدقنا».

(وَأَمَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالفتح لا بالكسرة؛ لأن «أحمد» غير منصرف

للعلمية ووزن الفعل.

(وَقِسْمٌ رَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ) ناقصاً عنه الفتحة.

(وَذَلِكَ) المنقوص (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) وهو ما جمع بالألف والتاء. وإنما

نصب بالكسرة مع إمكان تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو الجمع المذكر

السالم في حمل نصبه على جره.

وحكى عن بعض الكوفيين جواز نصبه بالفتحة.

(نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجَزَاتٌ) بالرفع فاعل «جاءنا».

(وَصَدَّقْنَا مُعْجَزَاتٍ) بالجر مفعول به لـ «صدقنا».

(وَأَمَّا بِمُعْجَزَاتٍ) بالجر.

{المعرب بالحروف المحضة}

(وَالثَّانِي) وهو المعرب بالحروف المحضة ثلاثة أيضاً؛ لأنه:

(إِمَّا تَامُ الْإِعْرَابِ) أي يكون في الأحوال الثلاث بالحروف الثلاث الواو والألف

والياء كما قال.

(وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ) أي حالة رفعه (بِالْوَاوِ وَنَصْبُهُ بِالْأَلِفِ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ) وهذا هو الأصل.

(وَذَلِكَ) أي تام الإعراب مما بالحروف المحضة.
(الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ الْمُضَافَةُ)؛ لأنها لو لم تضاف كان إعرابها بالحركة المحضة،
نحو: «هذا أَبٌ»، و«رأيت أبا»، و«مررت بأب».

(إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)؛ لأنها إذا أضيفت إليها كان إعرابها بالحركة المقدرة
كسائر الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم، نحو: «يرجو حسن الخاتمة أبي» و«رحم الله
أبي» و«لطف الله بأبي».

(مُفْرَدَةً)؛ لأنها إذا ثنيت أو جمعت كان إعرابها إعراب المثنى والجمع نحو
أَبَوَانِ وَأَبَوْنَ.

(مُكَبَّرَةً)؛ لأنها إذا صغرت كان إعرابها بالحركة المحضة، نحو: «هذا أُبَيْكُ»
و«رأيت أُبَيْكُ» و«مررت بِأُبَيْكُ».

(وَهِيَ) أي الأسماء الستة (أَبُوهُ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ) إضافة إلى ضمير المؤنث؛ لأن
الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها، (وَهَنُوهُ) هي كلمة يكنى بها
عما يستقبح ذكره.

وقيل: عن الفرج خاصة.

(وَقُوهُ) أي فمه (وَذُو مَالٍ).

وإنما أعربت هذه الأسماء لدى وجود هذه الشروط بالحروف توطئة لإعراب
المثنى والمجموع بالحروف فرقا بينهما وبين المفردات، فأعربوا بعض المفردات بها
ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق
الألفة، وإنما أخبر هذه الأسماء لمشابتها المثنى لفظاً من حيث إنها لا تستعمل كذلك
إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان. ومعنى من حيث استلزام كل منها آخر،
فالأب يستلزم الابن، والأخ يستلزم الأخ، وكذا البواقي، وإنما اختير هذه الحروف لما
بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة.

(نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالرفع فاعل «جاءنا».

(وَصَدَّقَنَا أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا».

(وَأَمَّا بِأَبِي الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بالجر بالباء.

(وَأَمَّا نَاقِصُ الْإِعْرَابِ) عطف على قوله: إما تام الإعراب، أي والثاني: إما ناقص الإعراب أي لا يكون إعرابه في الأحوال الثلاث بالحروف الثلاث، بل بحرفين فقط. (وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفَعُهُ بِالْوَاوِ وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ) ناقصاً عنه الألف. (وَذَلِكَ) المنقوص (جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ) وهو ما لحق آخره واو في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر، ونون مفتوحة عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد.

(و) ألحق به في الإعراب (أُولُو)؛ لأنه اسم جمع لـ«ذو» لا جمع. وكذا (عِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا) أي من ثلاثين إلى تسعين، وليست بجموع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسع وعشرين على ثلاثين، وهو باطل. (نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) بالرفع فاعل «جاءنا». (وَصَدَقْنَا الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) بالنصب مفعول به لـ«صدقنا». (وَأَمَّا بِالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) بالجر بالباء. (وَقِسْمٌ رَفَعُهُ بِالْأَلِفِ وَنَصَبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ) ناقصاً عنه الواو. (وَذَلِكَ) المنقوص (التَّثْنِيَةُ) أي المثني. وهو ما لحق آخره ألف حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر، ونون مكسور عوضاً عن الحركة والتنوين في المفرد، نحو: «جاءني الزيدان»، و«رأيت الزيدين»، و«مررت بالزيدين»، وألحق به في الإعراب اثنان واثنتان وثلثان بالمثلثة أسماء من التثنية، وليست بمثناه حقيقة لعدم مفردتها.

(وَكِلَا) حال كونه (مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ)؛ إذ لو أضيف إلى مظهر لكان معرباً بالحركات التقديرية، نحو: «جاءني كلا الرجلين»، و«رأيت كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين».

(نَحْوُ: جَاءَنَا الْاِثْنَانِ) بالرفع فاعل «جاءنا» (كِلَاهُمَا) أي الكتاب والسنة بالرفع أيضاً تأكيد معنوي لـ«اثنان».

(وَاتَّبَعْنَا الْاِثْنَيْنِ) بالنصب مفعول «اتبعنا» (كِلَيْهِمَا) بالنصب أيضاً تأكيد كذلك له. (وَعَمِلْنَا بِالْاِثْنَيْنِ) بالجر بالباء (كِلَيْهِمَا) بالجر أيضاً تأكيد له.

وإنما جعل إعراب جمع المذكر السالم والمثنى هكذا؛ لأنهما فرعان عن الآحاد،

والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة، والحروف ثلاثة، والإعراب ستة، ثلاثة للمثنى، وثلاثة للجمع، فلو جعل إعرابهما على حد إعراب الأسماء الستة المذكورة للزم التباس المثنى بالمجموع، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر، بقي الآخر بلا إعراب، فوزعت تلك الحروف عليهما، فأعطي المثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية في الفعل، وأعطي المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمع في الفعل وجرّاً بالياء على الأصل، وحمل النصب على الجر فيهما لمناسبة بينهما في أن كلاهما علامة الفضلة دون الرفع لعدم المناسبة؛ لأنه علامة العمدة.

{المعرب بالحركة مع الحذف}

(وَالثَّالِثُ) وهو المعرب بالحركة مع الحذف (لَا يَكُونُ إِلَّا تَامَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ رَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ وَنَصَبُهُ بِالْفَتْحَةِ وَجَزَمُهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ).

(وَهُوَ) أي هذا القسم (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوع وهو الألف في المثنى، والواو في الجمع المذكور، والياء في الوحدة المخاطبة، والنون في الجمع المؤنث.

(وَهُوَ) الواو للحال، أي والحال أن آخر الفعل المضارع المذكور (حَرْفٌ صَحِيحٌ) لا حرف علة.

(نَحْوُ: نُحِبُّ) بالرفع (أَنْ نُشْفَعَ) من باب التفعيل بالنصب، وعلى صيغة المجهول (وَلَمْ نُحْرَمْ) بالجزم وعلى صيغة المجهول. وقد أسلفنا في بحث الجوازم إن لم تقلب معنى المضارع إذا دخلت عليه إلى الماضي، فإذا استقامة هذا المثال معنى غير ظاهرة، كما لا يخفى.

(وَقِسْمٌ رَفَعُهُ) بالضمة تقديراً مطلقاً (وَنَصَبُهُ بِالْفَتْحَةِ) لفظاً فيما كان آخره واواً أو ياء، وتقديراً فيما كان آخره ألفاً (وَجَزَمُهُ بِحَذْفِ الْآخِرِ)؛ لأنه لما لم يكن في آخره حركة يحذفها الجازم، ولم يمكن إلغائه حذف الأخير.

(وَذَلِكَ) القسم (الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوع (وَهُوَ) الواو للحال، أي والحال أن آخره (حَرْفٌ عِلَّةٌ) وهو الواو والألف والياء.

(نَحْوُ: نَدْعُو) بالرفع تقديراً؛ إذ الأصل ندعو استثقلت الضمة على الواو،

فحذفت (اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَعْفُونَا) بالنصب لفظاً لخفة الفتحة على الواو (وَلَمْ يَرْمِنَا) بحذف الياء بالجزم الأصل «يرمينا» (فِي النَّارِ) وفيه ما في قوله: (وَلَمْ نُحْرَمْ).

{المعرب بالحروف مع الحذف}

(وَالرَّابِعُ) وهو المعرب بالحروف مع الحذف (لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصَ الإِعْرَابِ)

وهو قسم واحد.

(وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوع (غَيْرُ الثُّنُونِ) في

الجمع المؤنث؛ لأنه لو اتصل به لبنى.

(فَرَفَعَهُ بِالثُّنُونِ وَنَصَبَهُ وَجَزَمَهُ بِحَذْفِهَا) أي النون.

(نَحْوُ: الْأَوْلِيَاءُ وَالْعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ) مرفوع بالنون، أي يكونان وسيلة للمذنبين

إلى الله تعالى ليغفر لهم (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف «يشفعان»، (فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا) منصوب

بحذف النون (لَنَا) معشر المذنبين (وَلَمْ يُعْرِضَا) أي الأولياء والعلماء مجزوم بحذف

النون (عَنَّا) متعلق بـ«يعرضا»، والإعراض الترك.

{الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي}

(ثُمَّ) أي بعد ما وعيت ما تلونا عليك شروع في تقسيم آخر للإعراب الإعراب

مطلقاً:

(إِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ) أي في لفظ المعرب، وهو الأصل (يُسَمَّى) ذلك الإعراب

(لَفْظِيًّا) أي منسوباً إلى اللفظ لوجوده فيه.

(وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ) أي الإعراب (فِي اللَّفْظِ)، بل قدر في آخره أي في آخر المعرب

لما منع فيه غير الإعراب الحقيقي (يُسَمَّى) ذلك الإعراب (تَقْدِيرِيًّا) أي منسوباً إلى

التقدير لوجوده فيه دون اللفظ والمحل، ولا يكون الإعراب التقديري إلا في المعرب

كاللفظي، وذلك في سبعة مواضع بينها المصنف في الإظهار إيرادها يفضي إلى الطول.

(نَحْوُ: أَنَا) مبتدأ (الْعَاصِي) بالرفع تقدير خبره؛ إذ الأصل العاصي بالضم

استثقلت الضمة على الياء فحذفت.

(وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ) أي الإعراب في اللفظ (وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ) أي في آخر

المعرب، بل يقدر في نفسه لما منع عن ظهوره في نفسه (يُسَمَّى) ذلك الإعراب (مَحَلِّيًّا)

أي منسوباً إلى المحل لكون المانع من الإعراب في نفسه.

وذلك في موضعين:

أحدهما: الاسم المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: «مررت بزيد»، فإنه يحكم على محل «زيد» بالنصب على المفعولية.

وثانيهما: مبني العارض الذي تعتوره المعاني المستدعية للإعراب.

(نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ) اسم موصول بمعنى الذي مبني بناء عارض على السكون ومجرور محلاً بـ«على» (لَا يَأْتِي الْخَيْرُ) وكذا الشر (إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ) وطرفه.

ولا يخفى ما فيه من حسن الاختتام المعدود من المحسنات البديعية.

نسئل الله تعالى أن يجعل خواتم أمورنا كلها خيراً ويقيناً في الدارين من فضله وكرمه وإحسانه ضيراً، وليكن هذا آخر ما أوردنا، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين.

شرح

عَوَالِمُ الْجَنَانِ

تأليف

سعد الله الصغير

تحقيق وتعليق

إلياس بن قنبل

نموذج من الكتاب

قوله وغير ذلك من أسماء المعبودات
الباطلة كاليعوق واليعوق والنسر
والأزرق والوجود الخارج فان
اسم الله تعالى مقدم على الاستدعاء
في حادثة التسبيح في قوله
قوله الرحمن الرحيم استجاب
للمسألة ما عود من رحم كالتعصا
من تحسب والعلم من علم و
الرحمن علم مستصرف على الأظهر
لأنه لا يكون لأن شرطها ان
كانا في صفة استجابة فعلا مطلقا
سواء انما هي فعل أم لا وهذا قد
الشرط وهو مستصرف لأن شرط
وجود فعله ولم يوجد رحم كما في قوله
فعلانه فحاشا لتسوي

أي كما أن تقديم المعبودات الباطلة
في التسبيح لله كونه النكات ويحتمل
أن يكون صفة كذا أن التقديم لا فائدة
الحصر يكون لا فائدة الخ والأصغر
مما ينبغي أن يكون التقديم لأحد هذه
الأمور لا ينافي كونها كذا

قوله أي كذا في الآية إشارة
إلى أن الاسم فيه للاستدعاء لا في التسبيح
بالفعل الآخر أي قوله أو الحقيقة
المنقولة فيه إجماعا لأن الاسم
للحقيقة من حيث هو وإنما قد
الاول لا ينافي مع الثاني في كل
الأفراد كالتصديق عليه وإن كان
الثاني مستلزما للاول لأن يكون

الحقيقة له كون الفعل
تعالى مستلزما لكون الفعل
له فلهذا تقدم وجود الحقيقة
فحاشا لتسوي

فإن صفة اسم المعبودات الباطلة
على ما في الآية فالحاشا لتسوي
لفظ الله تعالى على ما في الآية
فحاشا لتسوي

من أسماء المعبودات الباطلة. والاهتمام به، الرحمن الرحيم
ميربتد المحذوف وهذا لفظ لفظ الرحمن مدوس بالقرآن
بالجرح صفة لفظه الله بطرد المدح، ويجوز أن يصب على المدح والتقدير
خبر مقدم محذوف أي خاصة به

أعني الرحمن الرحيم وإن يرفع على المدح والتقدير هو الرحمن الرحيم وبه
أي باستعانة اسمه نطلب العون من ذاته نستعين فاقم عليه لا فائدة
تفسير مستحسن المؤخر في جرحه بتقديم عليه

الحصر والرد والاهتمام به أيضا الحمد لله أي كذا فرد من فرد
فإن الحمد لله تعالى بذكر الألف واللام اسم المعبود

الحمد أو الحقيقة المعلومة التي يعبر عنها بلفظ الحمد لذات واجب
لا يقدح في وحدانيته

الوجود الله تعالى بلفظ اسمه المستحق لجميع خد الخامدين بأزاء ذاته
على ما في الآية

وهي صفة له وإنما هو إلهاد الأعيان والأعراض رب بالجر صفة لفظ الله
من أصح المصادر المصدرة عن الأعيان والأعراض

من أسماء المعبودات الباطلة. والاهتمام به، الرحمن الرحيم
ميربتد المحذوف وهذا لفظ لفظ الرحمن مدوس بالقرآن
بالجرح صفة لفظه الله بطرد المدح، ويجوز أن يصب على المدح والتقدير
خبر مقدم محذوف أي خاصة به

أعني الرحمن الرحيم وإن يرفع على المدح والتقدير هو الرحمن الرحيم وبه
أي باستعانة اسمه نطلب العون من ذاته نستعين فاقم عليه لا فائدة
تفسير مستحسن المؤخر في جرحه بتقديم عليه

الحصر والرد والاهتمام به أيضا الحمد لله أي كذا فرد من فرد
فإن الحمد لله تعالى بذكر الألف واللام اسم المعبود

الحمد أو الحقيقة المعلومة التي يعبر عنها بلفظ الحمد لذات واجب
لا يقدح في وحدانيته

الوجود الله تعالى بلفظ اسمه المستحق لجميع خد الخامدين بأزاء ذاته
على ما في الآية

وهي صفة له وإنما هو إلهاد الأعيان والأعراض رب بالجر صفة لفظ الله
من أصح المصادر المصدرة عن الأعيان والأعراض

نموذج من الكتاب

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ) أي باستعانة الله⁽¹⁾ نبتدئ الكتاب⁽²⁾.

فالجار والمجرور صلة «نبتدئ» المقدر مؤخراً⁽³⁾ ليفيد تقديم

(1) (قوله: أي باستعانة اسم الله) أشار الشارح رحمه الله إلى أن المختار عنده كون الباء للاستعانة نظراً إلى أن اسم الله بمنزلة الآلة من حيث إن الفعل المبدوء به لا يتم ولا يعتد به شرعاً ما لم يصدر به كما أنه لا يمكن صدور الفعل من الفاعل بدون واسطة الآلة، فلا يرد ما يتوهم من أن جعل الباء للاستعانة يستلزم جعل اسم الله آلة، وذلك من سوء الأدب.

(2) (قوله: نبتدئ الكتاب) نبه بهذا على أن المختار الأولى حمل كلام المصنف على تقدير صيغة المتكلم مع الغير لتناسبه مع «نستعين»، ثم الوجه في اختيارها فيهما هضم النفس لإشعارها بأنه ليس في مرتبة المتقدمين على ابتداء الكلام منفرداً، وأنه ليس له الاقتدار على ذلك الأمر الخطير بدون نصير وظهير. وهضم النفس في مقام الإعجاب كتأليف الكتاب مرغوب عند أولي الألباب.

ومن قال فيه نكتة هي الإشارة إلى أنه ليس منفرداً في هذا الابتداء، بل مقتف على أثرهم، فقد قنع في مقام الثروة بما لا يقنع به إلا عديم القدرة. ثم اعلم أن الابتداء من قبيل الأفعال العامة لا من الأفعال الخاصة المناسبة للمقام، بل المناسب للمصنف ههنا نألف، فما قاله الفاضل السوسي من أنه المناسب للمقام فهو من خرافات الأوهام.

(3) (قوله مؤخراً) بالنصب حال من الضمير المستتر في المقدر العائد إلى «نبتدئ». ولما كان تأخير العامل مستلزماً لتقديم الصلة التي حقها التأخير، وتقديم ما حقه التأخير، لا يضار إليه بدون نكتة، أشار إليها بقوله: «ليفيد تقديم الصلة إلى آخره» على عامله، أعني نبتدئ.

الصلة الحصر⁽¹⁾، وليكون⁽²⁾ ردّاً⁽³⁾ على من يقول: نبتدئ باسم اللات والعزى، وغير ذلك من أسماء المعبودات الباطلة، وللاهتمام⁽⁴⁾ به.

(1) (قوله: الحصر) وأسند إفادة الحصر إليه لا إلى تأخير العامل؛ لأن عطف الاهتمام عليه يبطله؛ إذ الاهتمام ليس إلا شأن المقدم مع أن علماء البلاغة يسندون إفادة هذه النكات إلى تقديم المعمول. هذا هو التوجيه الحري بالقبول، كما لا يخفى على ذوي العقول.

(قوله: الحصر) حصر أفراد: ردّاً على من جوز الاستعانة باسم الله تعالى، وباسم آخر أيضاً، وهو الظاهر من قول الشارح ردّاً عن من يقول إلى آخره.

أو حصر قلب: ردّاً على من أخطأ، وزعم عدم جواز الاستعانة باسمه تعالى كما يفهم من سكوت القائل على قوله «نبتدئ باسم اللات والعزى».

أو حصر تعيين: ردّاً على من تردد في وجوب الاستعانة باسمه تعالى، أو باسم آخر.

(2) (قوله: وليكون) أي أمر التقديم.

(3) (قوله: ردّاً إلى آخره) اختار العطف بالواو الدال على الجمع إشارة إلى أنه لا تقابل بين النكتتين، وتنبهها على اجتماعهما ههنا، بل الرد من فوائد الحصر ولوازمه، كما أشرنا إليه حتى لو قال الشارح: ليفيد تقديم الصلة الحصر ردّاً على من إلى آخره إشارة إلى ذلك لكان أحسن من عطفه عليه.

(4) (قوله: وللاهتمام) أشار بتقديم الحصر، وعطف الرد، والاهتمام عليه إلى أصالته وتبعيتهما له تبعاً لعلماء البلاغة حيث قالوا: والاختصاص لازم لتقديم ما حقه التأخير غالباً ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 5)، ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ (آل عمران: 158)، ﴿وَالِيهِ تَرْجِعُونَ﴾ (البقرة: 245)، ويفيد التقديم في جميعها وراء التخصيص، أي بعده الاهتمام بشأن المقدم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم، ولهذا لا بد أن يقدر المحذوف في «بسم الله» مؤخراً ليفيد مع الاختصاص الاهتمام بشأن تقديم اسم الله، والرد على المشركين؛ لأنهم كانوا يبدئون باسم آلهتهم الباطلة، ويقولون: نبتدئ باسم اللات والعزى، فقصده الموحّد بتقديم اسم الله الحصر، والاهتمام، والرد عليهم انتهى.

والاعتراض الوارد عليهم بقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: 1) مجاب عنه بوجوه:

منها: أن الأهم في الآية الأمر بالقراءة.

ومنها: أنه متعلق بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى «اقرأ» الأول: أوجد القراءة.

ومنها: أنه متعلق بالثاني، ومتعلق بالأول قوله «بسم الله» بناء على المذهب الصحيح من كون

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) بالجـر⁽¹⁾ صفة لفظة الله⁽²⁾ لمجرد المدح⁽³⁾.

ويجوز⁽⁴⁾ أن ينصب على المدح⁽⁵⁾، والتقدير: أعني الرحمن الرحيم.

=

التسمية من السورة.

ثم اختلف في أن مجرد الاهتمام يصلح نكتة للتقديم أم لا؟ فقال الشيخ عبد القاهر: لا، بل لا بد للاهتمام من نكتة من الحصر والرد مثلاً. وقال العلامة المجتهد الثاني المحقق التفتازاني: يجوز أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام بدون ملاحظة وجه آخر، وكلام الشارح يميل إلى مذهب الشيخ.

(1) (قوله: بالجـر إلى آخره) من قبيل الإعجام يرى ولا يقرأ.

(2) (قوله: صفة لفظة الله) اعلم أنه إن كان المراد بالاسم الاسم، وبالله المسمى كما هو الظاهر حتى تكون الإضافة لامية يكون كل من الرحمن والرحيم صفة للمسمى، أي الذات المقدسة جارية على من هي له كما هو الأصل في الصفات والأولى بالاعتبار. وإن كان المراد بالاسم الاسم وبالله لفظه كانت الإضافة بيانية، ويكون كل منهما صفة لفظة الله إجراء لصفة المسمى على الاسم، وذلك خلاف الأصل، لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا، فيما قررنا ظهر أن لا وجه للشارح في اختيار ما هو خلاف الأصل. فالأولى أن يقول: صفة ذات الله، بل الأخصر الأولى صفة الله إشارة إلى جواز الوجهين فيذهب نفس السامع إلى أي مذهب شاء إلا أن يقال: أراد بقوله صفة لله أن كلاً منهما بالجـر صفة نحوية جارية على لفظه في الإعراب بقرينة قوله: يجوز أن ينصب، وأن يرفع إلى آخره.

(3) (قوله: لمجرد المدح) أي لا للتوضيح كما هو الأصل من فوائد صفة المعرفة؛ لأن لفظة الله مختص بالذات المقدسة الجليلة، ولا يطلق على غيره تعالى حتى يكون فيه إبهام، فيحتاج إلى التوضيح.

(4) (قوله: ويجوز) أي ويجوز قطع صفة المدح عن الموصوف في الإعراب بأن ينصب نصباً دالاً على كمال المدح، وأن يرفع رفعاً دالاً على كمال المدح أو دلالة على كمال المدح.

(5) (قوله: على المدح) الصواب على كمال المدح لما حُقِّق في علم البلاغة من أن قطع نعت المدح عن المنعوت يفيد كمال المدح؛ لأن النعت المادحة في حال إجراءاتها على المنعوت أيضاً يفيد أصل المدح، فالعدول إلى القطع عنه إنما يكون لإفادة كمال المدح.

=

وأن يرفع على المدح، والتقدير: هو الرحمن الرحيم.
(وَبِهِ) أي باستعانة اسمه⁽¹⁾ نطلب العون⁽²⁾ من ذاته⁽³⁾.

(نَسْتَعِينُ) الجار والمجرور صلة «نستعين»، قدم عليه لإفادة الحصر والرد والاهتمام به أيضاً.
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) أي كل فرد من أفراد الحمد⁽⁴⁾، أو الحقيقة المعلومة المعبر عنها

ويمكن الجواب عنه: بأن الكلام على حذف المضاف، أو أشار بلام العهد في قوله على المدح إلى الكامل من إفراده، ووجه دلالة قطع الصفة على كمال المدح، هو قطع الصفة حين إجرائها على الموصوف تدل على اتصافها بمضمون الصفة، فإذا دلت عليه بعد القطع أيضاً كان ذلك لكمال المدح لرسوخ الموصوف في تلك الصفة، وهو غاية المدح وكماله إن كانت صفة مدح وغاية الذم إن كانت صفة ذم، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرحيم» بالرفع أو بالنصب وغاية الترحم إن كانت مما يقتضي الترحم نحو: «مررت بزيد المسكين».

(1) (قوله: أي باستعانة اسم الله) أشار الشارح إلى أن الباء في «به» للاستعانة، والضمير عائد إلى اسم الله، يعني بعد ما تَمَسَكْنَا أَوَّلًا يزيل اسمه تعالى، وجعلناه وسيلة حصل لنا الإقدام والجرئة، فنستعين من الذات، وإلا فالعبد لكونه في غاية التدنيس بعيد من ذاته المقدس، فلا يقدم على الاستعانة من الذات.

ومن الشارحين من جعل الباء بمعنى «من»، والضمير عائداً إلى الله المراد منه الذات، فيكون المعنى: ومنه أي من الله نستعين، ويؤيده عدم احتياجه إلى تقدير قوله من الذات، لكنه خال من الإشعار بجعل اسم الله وسيلة للاستعانة من الذات.

ومنهم من جعل الباء سببية، والضمير عائداً إلى الاستعانة المفهومة من باء البسملة المضافة إلى اسم الله بعد تأويلها بالعون. ولا يخفى أنه تكلف، وما قاله الفاضل السوسي في هذا البيان، فمما ينبغي أن يصاب عنه اللسان.

(2) (قوله: نطلب العون) هذا تفسير «نستعين»، فلا وجه لتقديمه على المفسر.

(3) (قوله: من ذاته) مقدر في نظم الكلام، أو مفهوم منه بدون التقدير بقرينة أن العون لا يطلب حقيقة إلا من الذات.

(4) (قوله: أي كل فرد من أفراد الحمد) أشار بهذا التفسير إلى أن اللام للاستغراق كما يقتضيه مقام المدح والثناء، وفيه رد على المعتزلة القائلين بأن حمد العباد على جميلهم الاختياري حمد لهم حقيقة لا لله بناء على زعمهم الفاسد من أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية، ثم أشار بقوله: أو الحقيقة المعلومة إلى أن المقام، وأن مقتضياً للاستغراق، لكن يجوز أن يحمل اللام على الحقيقة من حيث هي لا استلزامها الاستغراق بمعونة لام الاختصاص في «الله».

بلفظ الحمد للذات⁽¹⁾ الواجب الوجود⁽²⁾ المُعْلَم⁽³⁾ بلفظة الله المستحق لجميع حمد المحامد⁽⁴⁾ بإزاء ذاته⁽⁵⁾ وصفاته، وبإزاء إيجاد

(1) (قوله: للذات) نبه به على أن لفظ الله علم للذات المقدسة لا اسم لمفهوم واجب الوجود، وإن كان منحصراً في فرد، وإلا لم يكن لا إله إلا الله كلمة التوحيد بالاتفاق.

(2) (قوله: الواجب الوجود) صفة للذات، والتقدير: الواجب وجوده، وما وقع في أكثر النسخ من قوله: لذات واجب الوجود، فلعله سهو من قلم الناسخ، والصحيح هو الأول. ثم المراد بالواجب الوجود: الواجب الوجود بالذات لا مطلقاً، وإلا فيشمل الممكنات كلها، وهو ما لا يحتاج في وجوده إلى علة. وقيل: هو ما يلزم من فرض عدمه محال.

(3) (قوله: المعلم) بالجر صفة الذات، وهو اسم مفعول من أَعْلِمَ فلان بهذا الاسم، أي صار ذا علم به، وللزومه تعدى بالباء، فقال: المعلم بلفظ الله، فهو صلة المعلم، لا زائدة، فالمعنى حينئذ للذات المصار ذا علم بلفظ الله، وما قال الفاضل السوسي: من أنه اسم مفعول من العلامة، والباء زائدة، أي المَجْعُول لفظ الله علامة له تكلف، بل تعسف على أن قوله من العلامة فاسد قطعاً؛ إذ هو من العلم لا من العلامة، والفرق بينهما واضح.

(4) (قوله: المستحق لجميع حمد المحامد) أقول: لفظ الحمد المضاف حشو مفسد؛ لأن المحامد: إما جمع حمد على غير القياس، أو جمع محمودة مصدراً ميمياً على القياس، فحينئذ لا معنى لإضافة حمد إليها كما لا يخفى، فالصواب: أن يقال: لجميع المحامد، ودعوى أن المحامد جمع حامد على غير القياس غير مقبول.

ولو سلم فحق العبارة حينئذ أن يقال: لحمد جميع المحامد؛ إذ الجميع لا يضاف إلا إلى المجموع، أو إلى مفرد ذي أجزاء، والحمد مفرد بسيط هذا.

ثم اعلم أن الله منزّه عن جميع سماء النقص، وعلامات الحدوث، ومتصف بجميع الصفات الكمالية المستلزم كل منها استحقاق الحمد له تعالى، فأشار الشارح أولاً إلى تنزيهه تعالى بوصفه بوجوب الوجود؛ لأن الواجب الوجود بالذات خارج عن سلسلة الممكنات، والخارج عنها منزّه عن صفاتها الدالة على الحدوث والإمكان، وثانياً إلى اتصافه تعالى بجميع الصفات الكمالية بوصفه تعالى باستحقاقه لجميع المحامد. وبما قررنا ظهر وجه تخصيص وصفه تعالى بهاتين الصفتين من بين سائر الصفات.

ثم إنه لم يقل: المستحق لكل فرد من أفراد الحمد كما هو مدلول لام الاستغراق، بل قال: لجميع حمد إلى آخره ادعاء لاستحقاقه تعالى بجميع المحامد من حيث المجموع مبالغة لشأن تعظيمه تعالى كما يقتضيه مقام الحمد والثناء، والمبالغة في المقام الخطابي أمر مرغوب مستحسن عند البلغاء، فلا يرد ما أورده الفاضل السوسي من أن الأولى أن يقال: المستحق لكل حمد؛ لأن لام الاستغراق بمعنى كل الإفرادي لا المجموعي.

(5) (قوله: بإزاء ذاته) متعلق بالمستحق، أي المستحق لجميع المحامد بالنظر إلى ذاته المقدسة مع

الأعيان⁽¹⁾ والأعراض⁽²⁾.

قطع النظر عن اتصافه بالصفات الكمالية وإيجاده الأعيان والأعراض على ما قرر في علم الأصول من أن تعليق الحكم بالعلم يدل على عليّة الذات المسمى به لذلك الحكم بخلاف سائر أسمائه الحسنی، فإن كلاً منها مشتق من وصف من أوصافه، أو فعل من أفعاله المحكمة. وقد قرر في الأصول: أن تعليق الحكم بالمشتق يدل على عليّة مأخذ الاشتقاق بخصوصه له، فيتوهم عدم استحقاقه تعالى للحمد بالنظر إلى ما عدا الوصف المذكور، وهو خلاف الواقع، ومن ثمة اختار المصنف رحمه الله على الذات على سائر أسمائه الحسنی.

وأيضاً لما كان ذاته تعالى مستجمعاً لجميع الصفات الكمالية والاستجماع لها مستلزم لاستحقاقه جميع المحامد، وكان ذلك مفهوماً من علم الذات دون غيره من الأسماء علق الحمد به دلالة على ذلك الاستجماع المستلزم لاستحقاقه تعالى جميع المحامد، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: وصفاته أي المستحق لجميع المحامد بإزاء كل صفة من صفاته الثبوتية الأزلية التي أصولها سبعة على ما ذهب إليه الشيخ الأشعري قدس سره، وهي وإن كانت غير اختيارية كما قرر في محله.

والحمد لا بد وأن يكون على الجميل الاختياري لكن لما كان كل منها منشأً لأنار اختيارية وأفعال متعينة نزلت منزلة الاختياري، وجعلت محموداً عليها مجازاً.

ثم إنه بناء على مذهب المنصور الماتريدي لما بقي على الشارح التعرض باستحقاق الحمد بإزاء التكوين وإيجاد العالم تعرض له أيضاً تنبيهاً على أنه ممن تبعه.

(1) (قوله: وإزاء إيجاده الأعيان) وهي كل عين من أعيان الممكنات.

(2) (قوله: والأعراض) أي وبأداء إيجاده كل عرض من أعراضها بناء على أن الجمع المحلي باللام مفيد للاستغراق.

والأعيان: جمع عين. وهو ممكن لا يحتاج في وجوده إلى محل يقومه جسماً كان أو مجرداً.

والأعراض: جمع عرض. وهو ممكن يحتاج في وجوده إلى محل يقومه حقيقة كالسواد والبياض أو حكماً كصفات المجردات.

والحاصل: أنه الموجد لكل جزء من أجزاء العالم مطلقاً عيناً كان أو عرضاً، وأنه المستحق للحمد بإزاء إيجاده الذي أثره أسبق النعم.

ففي كلام الشارح: رد على الحكماء القائلين بقدّم بعض الأعيان من العقول العشرة والأفلاك والعناصر الأربعة وبإسناد إيجاد عالم الجو مطلقاً إلى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعال والمبدأ الفياض.

وأيضاً قوله: وإزاء إيجاده الأعراض رد على المعتزلة القائلين بإسناد إيجاد بعض الأعراض إلى الإنسان بناء على زعمهم الفاسد من أنه خالق لأفعاله الاختيارية.

(رَبِّ) بالجر⁽¹⁾ صفة لفظة الله⁽²⁾.

ويجوز رفعه⁽³⁾ ونصبه على المدح⁽⁴⁾.

(الْعَالَمِينَ) أي صاحب⁽⁵⁾ أنواع العالم⁽⁶⁾،

(1) (قوله: بالجر) خبر مبتدأ محذوف، أي هو بالجر عائد إلى رب مراداً به اللفظ دون المعنى.

(2) (قوله: صفة لفظة الله) المجرور الكائن في الله خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المحذوف، ثم إن الشارح أراد أنه صفة نحوية تابعة له في الإعراب، وإلا فالظاهر أن يقول: صفة لذاته، بل الأخصر الأوفى صفة لله.

(3) (قوله: ويجوز رفعه) أي يجوز قطعه عن موصوفه بجعله مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف، ونصبه أيضاً. وقد قرئ في سورة الفاتحة بأعني المقدرة بقريئة قوله: على المدح، أو بجعله مناداً محذوف الياء أو بالفعل الذي دل عليه الحمد.

(4) (قوله: على المدح) أي رفعاً ونصباً دالين على كمال المدح، أو دلالة على كمال المدح.

(5) (قوله: أي صاحب إلى آخره) اعلم أن الرب في الأصل مصدر بمعنى التربية، وصف به الله مبالغة في ربوبيته كرجل عدل.

وقيل: هو صفة مشبهة من ربه يربه فهو رب، ثم سمي به المالك مجازاً؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويربّه، كذا في تفسير البيضاوي.

ففي تفسيره بالصاحب إشعار إلى اختيار ما هو المرجوح عنده، فالأولى الإشارة إلى الأول، أو إليهما جميعاً، فتأمل.

اعلم أن في وصفه تعالى به دليلاً على أن الممكنات كما هي مفتقرة إلى المحدث حال حدوثها كذلك مفتقرة إلى المربي حال بقائها لا أن بقائها وترقيها إلى درجة الكمال بطبعها واعتدال مزجها خلافاً لما زعم بعض الفلاسفة.

(6) (قوله: أنواع العالم) أي مالك كل نوع من أنواع العالم المختلفة الحقائق، وفيه إشارة إلى أن العالم إنما جمع تنبيهاً على اشتماله على ما تحته من الأنواع المختلفة، وإلا فلا فائدة في جمعه؛ إذ المفرد أعني العالم لكونه عبارة عما يعلم به الصانع يشمل جميع ما سوى الله تعالى من الجواهر والأعراض مطلقاً، فجمعه ضائع إلا باعتبار دلالة على الأنواع المختلفة، فحينئذ لا بد لصحة الجمع بالياء والنون من اعتبار تغليب العقلاء الذكور على غيرهم.

وقيل: العالم اسم لذوي العقول خاصة من الملائكة والثقلين، فحينئذ جمعه بالياء والنون بتغليب المذكر على المؤنث لا تغليب العقلاء على غيرهم، لكن تناوله لغيرهم على سبيل التبعية لا الأصالة.

وقيل: ويجوز أن يراد به الناس فقط، فجمعه حينئذ بناء على أن كل فرد من أفراد، كأنه عالم من حيث اشتماله على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض، فيعلم به الصانع كما يعلم بما أبدعه الله فيهم.

وَمُرِّيَّهَا⁽¹⁾ وَمُوجِدُهَا⁽²⁾ .

(وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) عطف⁽³⁾ على قوله: «(وَالصَّلَاةُ)»⁽⁴⁾ على وجه التفسير⁽⁵⁾؛ إذ الصلاة والسلام كلاهما بمعنى الرحمة⁽⁶⁾ (عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ) بالجر صفة⁽⁷⁾،

(1) (قوله: ومربيها) اسم فاعل من التربية، وهذا أيضاً صريح في أن الرب صفة مشبهة بمعنى المربي، وهو الظاهر من جعله وصفاً له تعالى، وإن كان كونه مصدراً أبلغ، لكن الأولى تقديمه على تفسيره بالصاحب؛ إذ كونه بمعنى المربي حقيقة، واستعماله بمعنى الصاحب مجاز، كما مر.

(2) (قوله: وموجدها) أي موجد أنواع العالم، وهو اسم فاعل من الإيجاد، وهو إخراج الشيء من عدم إلى الوجود، وفيه أن الرب على ما نقلناه من البضاوي لم يستعمل بمعنى الموجد لا حقيقة ولا مجازاً، فالموافق للغة الاختصار على التفسيرين الأولين. فلو سلم أنه معنى مجازي، لكن لا يجوز إرادة المعنيين معاً في لفظ في إطلاق واحد مع أن واو العطف يشعر بجوازه، فالأولى العطف بـ«أو».

والجواب عنه: هو أنه لما كان في الواقع مربياً وصاحباً وموجداً لأنواع العالم. والرب حقيقة في الأول، ومجاز في الأخيرين، فسر به، وعطفها بالواو دون «أو» لثلاثتهم أنه متصف بأحد المعاني الثلاثة دون جميعها.

(3) (قوله: عطف) خبر مبتدأ محذوف، أي هو أعني السلام عطف، وأراد به التابع المخصوص، كما هو المتبادر؛ لأنه صار علماً له في هذا الفن، فلا حاجة إلى تأويله بالمعطوف.

(4) (قوله: عطف على الصلاة) عطف مفرد على مفرد بناء على اعتبار تقدم عطفه على الخبر بهما، فحينئذ يكون كلاهما معاً مبتدأ، والظرف متعلقاً بنزلتان خبراً عنه، أو عطف جملة على جملة بناء على اعتبار جعل كل منهما وحده مبتدأ قبل العطف، وجعل الظرف المذكور خبراً لأحدهما، والمحذوف للآخر، ثم يجعل الجملة الثانية معطوفة على الأول، وعبارة الشارح يحتملها، لكن المتبادر هو الأول، وهو الصحيح، وههنا وجه آخر، وهو جعل كل منهما فرداً فرداً عطفاً على الحمد عطف مفرد على مفرد، وجعل الظرف وحده عطفاً على الله، وهو طريق لا يليق السلوك فيه، وكذا أشار الشارح إلى العدول عنه بتصريحه بالمعطوف عليه حيث قال: عطف على الصلاة.

(5) (قوله: على وجه التفسير) لا وجه لجعله تفسيراً لها؛ إذ الصلاة ههنا بمعنى الرحمة والسلام بمعنى جعله سالماً من المكاره.

(6) (قوله: إذ الصلاة والسلام كلاهما بمعنى الرحمة) لم يقل به أحد، ودعوى التلازم بينهما، وكذا دعوى تصادقهما في الخارج لا يصحح جعل أحدهما تفسيراً للآخر، بل دعوى مجرد اتحادهما مفهوماً لا يصححه، بل لا بد مع ذلك كون المفسر أشهر وأوضح، وههنا ليس كذلك.

(7) (قوله: صفة) فيه أنه علم له نسخة، والعلم لا يوصف به لوضعه للذات المعينة لا لمعنى فيه، كما

أو بدل⁽¹⁾ من «خير خلقه»، أو عطف بيان له⁽²⁾. ويجوز رفعه ونصبه على المدح⁽³⁾.
(وآله⁽⁴⁾ أَجْمَعِينَ) تأكيد معنوي لـ «آله»، وآله عطف على «خير خلقه».
ولا يجوز عطفه على محمد، وإلا⁽⁵⁾ يلزم أن يكون بياناً، وليس كذلك.
(أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الْعَوَامِلَ⁽⁶⁾ فِي النَّحْوِ) صفة العوامل⁽⁷⁾، أي العوامل

صرح به الشيخ الرضي، واعتبار الوصفية حين بقاء العلمية يستلزم اجتماع المتضادين، وهو محال، نعم يجوز جعله صفة باعتبار وصفيته الأصلية بعد تنكره، وذلك غير مناسب بمقام مدحه وثنائه عليه السلام.

(1) (قوله: أو بدل إلى آخره) وهو مختار ابن مالك في أمثال هذا المقام حيث قال: إن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، واعتبرت المعرفة بدلاً، وصار المتبوع تابعاً كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (الله) (إبراهيم: 1-2).

(2) (قوله: أو عطف بيان له) لأنه هو الاسم الأشهر التابع لغير الأشهر علمين أولاً، واسم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أشهر من متبوعه، بل هو أشهر أسمائه.
وأما من اشترط علميتهما: فيوجه بأن الأول لاختصاصه به عليه السلام بمنزلة العلم، وهو الذي اختاره البيضاوي في تفسير الآية المذكورة حيث قال: وهو عطف بيان للعزیز الحميد؛ لأنه كالعلم لاختصاصه بالمعبود الحق.

(3) (قوله: ويجوز رفعه ونصبه على المدح) أقول: هذا على تقدير كونه صفة. وقد عرفت ما فيه مع أن النصب لا يساعده رسم الخط.

(4) (قوله: وآله) أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل.
ويستعمل الآل للأشراف، والأهل للعوام يقال: آل الوزير وأهل الفقير، ثم الموافق لأهل السنة وعلى آله؛ لأنهم التزموا إدخال على على الآل رداً لأهل البدعة، فإنهم التزموا تركها، وفي تعيين آل الرسول أقوال للفقهاء لا يسع المقام بيانها، لكن الظاهر أن المصنف أراد معنى يشمل الصحابة رضي الله عنهم حتى لا يرد عليه تركهم في الدعاء.

(5) (قوله: وإلا) أي وإن لم يكن عطفاً على خير خلقه، بل عطفاً على محمد يلزم أن يكون وآله أيضاً بياناً له، فيلزم منه مساواتهم مع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في الوصف المذكور، وليس كذلك في نفس الأمر؛ إذ لا مساواة لهم، بل لسائر الأنبياء معه عليه وعليهم الصلاة والسلام، بل هو أفضل خلق الله على الإطلاق.

(6) (قوله: فإن العوامل) هي جمع عامل، وهو في الأصل صفة بمعنى ذات ثبت له العمل، ثم نقل في عرف النحاة إلى معنى اسمي، وهو ما يوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة، ولذا جمع على فواعل؛ لأن فاعلاً الاسم يجمع على فواعل لا فاعل الصفة.

(7) (قوله: صفة العوامل) خبر لمحذوف عائد إلى الظرف، أي هو صفة العوامل، فهو في محل

الكائنة⁽¹⁾ في النحو⁽²⁾ (مِائَةٌ عَامِلٍ⁽³⁾) أي معدودة بهذا العدد⁽⁴⁾ بناء (عَلَى مَا⁽⁵⁾) أي

النصب، والعامل في نصبه «إن».

(1) (قوله: العوامل الكائنة) أشار بتقدير الكائنة إلى أن الظرف، أعني في النحو صفة للعوامل، وقدر عامله اسماً معرفاً باللام لذلك، وإن كان المشهور تقديره فعلاً أو اسماً منكرًا، ولقد أصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى؛ إذ لا يجوز أن يكون ظرفاً لغواً للعوامل؛ لأن المراد بها المعنى الاسمي كما مر، فلا يتعلق به الظرف، ولا يحسن جعله حالاً عن العوامل، ولو ذهبنا مذهب من جوز الحال على المبتدأ؛ إذ المقصود هنا هو الحكم على العوامل الكائنة في علم النحو، أي المعتبرة عند النحاة بكونها مائة لا الحكم على العوامل حال كونها في النحو، وإن كان المآل واحداً، وقس على هذا أمثاله من التراكيب رعاية لجزالة المعنى، وإن تحوجتك إلى زيادة تقدير في الألفاظ، كذا قرره السيد السند في مثل هذا المقام، والاعتراض على تفسير الشارح بأنه لا دلالة للظرف على تعريف عامله، فتقديره معرفاً تقدير لما لا دليل عليه، فدفعه مستفاد من كلام السند قدس سره؛ إذ قد حقق أن جزالة المعنى تقتضي حمل الظرف على الصفة، ولا شك أن جعله صفة تقتضي تقدير المعرف، فتقديره ليس تقديرًا لما لا دليل عليه.

وقد اعترض على تقدير المعرف بأنه يستلزم حذف الموصول مع بعد صلته بناء على ما ذكر في النحو من أن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة لا حرف تعريف؟ أجيب عن ذلك: بأن ما ذكر في النحو إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا ما هو بمعنى الثبوت، بل اللام فيما هو بمعنى الثبوت حرف تعريف اتفاقاً لا اسم موصول، ولا شبهة في أن اسم الفاعل المقدر في أمثال هذا المقام بمعنى الثبوت لا الحدوث، كما حقق في موضعه، فلا يلزم ههنا حذف الموصول مع صلته كما توهم الفاضل السوسي، ولعله لم يطلع على هذا التحقيق.

(2) (قوله: في النحو) أي في العلم المسمى به، وهو في اللغة لمعان:

منها: معنى القصد، ومنه نقل وجعل علماً لهذا العلم مبالغة في كونه مقصوداً، ولأن أساسه مأمور بقصده.

(3) (قوله: مائة عامل) فيه تفسير لنظم المتن على ما رأينا من النسخ، ولا وجه له إلا جواز تعلق الظرف بمائة مع أنه لا ضرورة له إليه بعد تأويلها بمعدودة؛ إذ الظرف يكفيه رائحة من معنى الفعل قدم عليه أو تأخر عنه.

(4) (قوله: معدودة بهذا العدد) أوله بهذا ليصح تعلق الظرف به؛ إذ لا بد لتعلقه بما في معنى الفعل حقيقة أو تأويلاً.

(5) (قوله: بناء على ما إلى آخره) هذا مشعر بأن على بنائية صلة بناءً مصدر الفعل المقدر، فلا بد أن يكون بمعنى مبنياً حالاً من المستتر في مائة العائد إلى العوامل، أو من المستتر في النحو العائد إليها أيضاً مع أنه سيصرح بأنها صلة مائة، فبين كلاميه منافاة.

الكتاب الذي⁽¹⁾ (أَلْفَهُ الشَّيْخُ) فقلوه⁽²⁾: «على ما ألفه الشيخ» صلة مائة باعتبار تضمنها⁽³⁾ هذا المعنى⁽⁴⁾.

(لَفْظِيَّةٌ⁽⁵⁾) وهو⁽⁶⁾ ما يتلفظ به الإنسان، أي يكون للسان⁽⁷⁾ فيه⁽⁸⁾ حظ⁽⁹⁾

=

ويمكن دفعه بأن «ما» هنا ناظر إلى تقدير عدم تأويل مائة، وما سيأتي ناظر إلى تأويلها بالمشتق، وسيجيء دفعه بوجه آخر.

(1) قوله: أي الكتاب الذي إلى آخره) أشار به إلى أن «ما» موصولة، وجملة «ألفه الشيخ» صلته. ويجوز أن يكون موصوفة، والجملة صفته. والمعنى على كتاب ألفه الشيخ. ويجوز أيضاً أن يكون مصدرية، لكن الضمير عائد إلى العوامل المراد بها الجنس، فالمعنى على تأليفه إياه.

(2) قوله: فقلوه إلى آخره) تفريع على تفسير مائة بما في معنى الفعل أي إذا كانت مؤولة بالمشتق، فيجوز أن يكون قوله: على ما صلة مائة لا أنه حيثئذ لا يجوز إلا ذلك، فبهذا التقدير أيضاً اندفع المنافاة المذكورة. ثم إنه لم يتعرض لجواز كون الظرف مستقراً متعلقاً بالكائنة المعرفة المقدرة صفة للعوامل تحرزاً عن تقدير المعرفة، وهرباً عن لزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي على نظم عبارة الشارح.

(3) قوله: باعتبار تضمنها) أي المائة.

(4) قوله: هذا المعنى) المذكور من قوله: معدودة بهذا العدد. والأولى أن يقول باعتبار دلالتها على هذا المعنى، أو باعتبار تأويلها بهذا المعنى دفعا لتوهم أن يراد التضمن الاصطلاحي كما توهم بعض الناظرين، وبعد عن تحقيق المقام بمراحل.

(5) قوله: لفظية) أي عوامل لفظية، فالتأنيث لمطابقة تأنيث موصوفها المقدر، والنسبة من قبيل نسبة بعض الأفراد إلى أنواعه، كما تقول: فلان إنسي، أو من نسبة المسبب، والمتعلق بالفتح إلى السبب، والمتعلق بالكسر فافهم، فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه.

(6) قوله: وهو) عائد إلى ما يشمل العوامل اللفظية اشتمال الجمع على مفردة، فتذكيره وإفراده باعتبار المرجع لا باعتبار خبره، كما زعم الفاضل السوسي.

ولم يقل «وهي» عائداً إلى اللفظية تنبيهاً على أن التعريف إنما يكون للمفرد الدال على الماهية لا للجمع الدال على الأفراد، كما حقق في موضعه.

(7) قوله: أي يكون للسان) أي لمخارج الحرف.

(8) قوله: فيه) أي في إيجاد.

(9) قوله: حظ) أي دخل بأن يترتب وجوده على اعتماد الصوت على مخارجها.

كـ «ضَرَبَ»⁽¹⁾ في «ضَرَبَ زَيْدٌ» بالرفع بدل من مائة⁽²⁾، أو خبر مبتدأ محذوف، أي بعضها لفظية، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها: لفظية. ويجوز نصبه بتقدير الفعل⁽³⁾، أي أعني لفظية.

(وَمَعْنَوِيَّةٌ)⁽⁴⁾ وهو ما لا يكون للسان فيه حظ كعامل المبتدأ والخبر، فإن العامل في «زيد» و«قائم»، هو تجردهما عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد⁽⁵⁾، ولا شك أنك إذا قلت: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فمدخل لسانك في «زَيْدٌ قَائِمٌ»، ولا مدخل له في التجرد؛ إذ هو أمر معقول لا ملفوظ.

(فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرِيَيْنِ: سَمَاعِيَّةٌ)⁽⁶⁾ وهي⁽⁷⁾ ما ليس له ضابطة، أي لا يمكن

(1) (قوله: كضرب) الكائن في تركيب «ضرب زيد» مثلاً احترز به عن ضرب الواقع في نمط التعداد، فإن المثال للعامل الملفوظ، وعمل العامل موقوف على وقوعه في تركيب يمكن له العمل فيه كما مثل منه.

(2) (قوله: بدل من مائة) يفهم من ظاهر إطلاقه أنه أجاز كونه مع المعطوف بدل الكل باعتبار تقدم العطف على البدلية، وبدل البعض وحده باعتبار تقدمها على العطف، وليس ذلك بصحيح، بل الصحيح هنا هو الأول؛ إذ المبدل منه خبر المبتدأ وبدل الخبر مائة خبر أيضاً، فلا بد من تقدم العطف، وجعل المجموع بدلاً حتى يصح الحمل بين المبتدأ والخبر. وأما جعل كل منهما بدل بعض: فلاستلزامه عدم صحة الحمل غير صحيح، والعجب من الفاضل السوسي أنه حمل كلام الشارح على غير الصحيح منهما، أعني بدل البعض، لكن لا وجه لتخصيص التعرض به.

(3) (قوله: ويجوز نصبها بتقدير الفعل إلى آخره) أقول: لا بد حينئذ من جعل معنوية عطفاً عليها عطف مفرد. وتقدم اعتباره على اعتبار التفسيرية حتى يصح جعل الجملة المشتملة على المتعاطفين تفسير المائة؛ إذ لا يجوز جعل مجرد، أعني لفظية تفسيراً لها، كما لا يخفى.

(4) (قوله: ومعنوية) من قبيل فلان أنسى، ولا يجري في نسبتها الوجه الثاني من وجهي نسبة اللفظية كما لا يخفى، ولكن يجوز فيها من وجوه الإعراب ما يجري في لفظية.

(5) (قوله: لأجل الإسناد) احتراز عن التجرد الواقع في الأسماء المعدودة، نحو: «زيد عمرو بكر»، ثم المراد به أعم من أن يكون لأجل كون الاسم مسنداً أو مسنداً إليه.

(6) (قوله: سماعية) أي عوامل منسوبة إلى السماع، بمعنى أن عملها معلوم منه، فالنسبة لأدنى مناسبة لا من نسبة الأعم إلى الأخص، كما زعم السوسي. ثم إنه يجوز فيها، وفي معطوفها الرفع والنصب والجبر، تأمل.

(7) (قوله: وهي) أي العوامل السماعية ما لا ضابطة لها، أي العوامل التي ليست مندرجة تحت قاعدة كلية، أي ما لا يمكن ولا يصح أن يقال في حقه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا كأن

أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، أي ما لا يمكن أن يندرج تحت تلك القضية؛ إذ لا قضية كلية هنا، بل قصر على ما سمع عليه كقولهم: الباء تجر⁽¹⁾، فإن جر الباء لا تدخل تحت الضابطة؛ إذ لا ضابطة ههنا، بل هو معلوم بطريق السماع. (وَقِيَّاسِيَّةٌ⁽²⁾) وهي ما له ضابطة، أي ما يمكن⁽³⁾ أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، كرفع ضرب فاعله⁽⁴⁾، فإنه قياس مندرج تحت قولنا: كل ما كان فعلاً، فإنه يرفع فاعله، أي هذا فعل⁽⁵⁾، وكل ما كان فعلاً يرفع فاعله، فهذا يرفع فاعله.

=

- يقال: كل ما كان على حرف واحد أو حرفين مثلاً يعمل الحرفان لا يصح لا طرداً ولا عكساً.
- (1) (قوله: كقولهم: الباء تجر) فإن قيل: لم لا يجوز أن يقال: كل باء يعمل الجر، كما يقال: كل فعل يعمل الرفع؟
- قلت: الضابطة ليست إلا لاندراج أفراد مفهوم كلي لا يمكن ضبطها تفصيلاً كأفراد مفهوم الفعل، والباء ليست كذلك، بل هو لفظ واحد يعلم عمله من السماع، وتعددتها بسبب وقوعها في التراكيب، أو بحسب تلفظ اللافتين غير معتبر عند أرباب العلوم العربية.
- (2) (قوله: وقياسية) أي وعوامل منسوبة إلى القياس على معنى اندراجها تحت قياس، وهو أي الضابطة والأصل والقاعدة والقانون بمعنى واحد، واختلاف العبارات لاختلاف الاعتبار بأنها قضية كلية يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى تلك الجزئيات فروعاً، واستنباطاً تفريعاً، ولطريق استنباطها من القضية تفصيل سيجيء.
- (3) (قوله: أي ما يمكن إلى آخره) أي ما كان مندرجاً تحت قياس وضابطة، ولا يتوقف عمله على السماع بأن يمكن ويصح أن يقال في حقه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا مثلاً تقول: كل فعل يرفع فاعله.
- (4) (قوله: كرفع ضرب فاعله) مثال لعدم فرد من أفراد موضوع القضية الكلية، كما أشار إليه، فإنه قياسي، وليس مثلاً للقضية الكلية، كما توهم الفاضل السوسي.
- فقوله: الظاهر أن يقال: كل فعل يرفع فاعله ناشئ من الغفلة التامة.
- (5) (قوله: أي هذا فعل إلى آخره) إشارة إلى طريق استنباط الجزئيات تفصيلاً من القضية الكلية، يعني إذا أورد جزئي من جزئيات موضوعها الكلي يجعل موضوعاً، ويحكم عليه بعنوان موضوعها. فيحصل منه قضية شخصية، ونجعل صغرى، ويرتب معها القضية الكلية كبرى، فيتصل من انضمامها قياس منطقي من الشكل الأول منتج بحكمه ذلك الجزئي مثلاً إذا سئل عن عمل «ضرب»، فنقول: هذا أي ضرب فعل، وكل فعل يرفع فاعله فينتج، إن هذا أي ضرب يرفع فاعله، وهكذا حكم علم ودحرج وأكرم وسائر الأفعال، وتفصيل القانون بتمامه، وبيان استنباط الجزئيات منه في علم المنطق لا يليق ذكرها في هذا الفن سيما في هذا الكتاب.

(فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا⁽¹⁾ أَحَدٌ وَتَسْعُونَ⁽²⁾ عَامِلًا.
وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةٌ عَوَامِلَ.

وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا⁽³⁾ عِدَدَانِ⁽⁴⁾ هو خبر رفعه بالالف؛ إذ هو مثنى، ورفع المثنى بالالف.

(وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعًا) أي على ثلاثة عشر نوعاً من قبيل نزع الخافض⁽⁵⁾، أو تنوعاً⁽⁶⁾ وانقساماً على الأقسام المعدودة بهذا العدد. فعلى الأول⁽⁷⁾: صلة «تتنوع» أي مفعول به بالواسطة. وعلى الثاني: مفعول مطلق مجازاً⁽⁸⁾.

ففي كليهما⁽⁹⁾ نوع تكلف⁽¹⁰⁾ التزم لاقتضاء جزالة

(1) (قوله: فالسماعية منها) الظرف المستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة السماعية، والضمير المجرور عائد إلى اللفظية على ما هو الراجح، والتقدير: فالسماعية الكائنة من اللفظية، وكذا الحال في قوله: والقياسية منها، وإرجاع الضمير إلى المائة بعيد ضعيف.

(2) (قوله: أحد وتسعون) خبر لقوله: فالسماعية، فلا بد من اعتبار تقدم العطف حتى يصح الحمل، والمعنى: فالسماعية مجموع هذا العدد.

(3) (قوله: والمعنوية منها) أي الكائنة من المائة، ولا يصح إرجاع الضمير إلى اللفظية لفساد المعنى، وأمر التفكيك سهل عند من هو أهل.

(4) (قوله: عددان) أي فردان من العوامل. والأولى أن يقول: عاملان لئلا يتوهم أن المراد بالعدد ما هو مصطلح أهل الحساب، فيكون فاسداً.

(5) (قوله: من قبيل نزع الخافض) ويؤيده إظهار الخافض في بعض النسخ.

(6) (قوله: أو تنوعاً) جعله عديلاً لنزع الخافض، فالموافق أن يقول: أو تنوعاً معدوداً بهذا العدد؛ إذ تصريحه بـ«على» في هذا الوجه يشعر بأنه من قبيل نزع الخافض أيضاً مع أن قوله: وانقساماً على الأقسام حشو لا فائدة فيه إلا التطويل.

(7) (قوله: فعلى الأول) أي على تقدير نزع الخافض.

(8) (قوله: مفعول مطلق مجازاً) وكان في الأصل صفة للمفعول المطلق الحقيقي بناء على تأويله بما في معنى المشتق، والمعنى تنوعاً معدوداً بهذا العدد، كما أشرنا إليه، ولعل الأولى أن يجعل الكلام أولاً من قبيل نزع الخافض موافقة لما في بعض النسخ، ثم يقال: الجار والمجرور: إما صلة تتنوع، أو مفعول مطلق مجازاً، والمعنى تنوعاً كائناً على ثلاثة عشر.

(9) (قوله: ففي كليهما) الظاهر: ففي كل منهما.

(10) (قوله: نوع تكلف) التكلف في الأول نزع الخافض.

المعنى⁽¹⁾ واستقامته إياه⁽²⁾.

وفي الثاني: حذف المفعول المطلق، وإقامة الصفة مقامه، ولا يخفى أن كلاً منهما كثير في كلام الفصحاء، فينبغي أن لا يعد تكلفاً، ولا وصمة فيه حتى يحترز عنه، فلا خلل في كلام المصنف رحمه الله.

(1) (قوله: لاقتضاء جزالة المعنى) أي حسن المعنى، ومن فسر الجزالة بالفصاحة، فقد أخطأ؛ إذ لا يوصف المعنى بالفصاحة، بل ما يوصف بها هو الكلمة والكلام والمتكلم، كما قرر في موضعه.

(2) (قوله: واستقامته إياه) أي بل لاقتضاء استقامة المعنى إياه، أي التكلف المذكور.

حروف الجر

(النُّوعُ الْأَوَّلُ⁽¹⁾: حُرُوفُ⁽²⁾ تَجْرُ الْأِسْمَ⁽³⁾) هو فعل، فاعله مستتر فيه، وهو هي راجع إلى الحروف، والجملة الفعلية، أي تجر مع فاعله⁽⁴⁾ المستتر فيه صفة الحروف. (فَقَطُّ) الفاء جزائية، و«قط» اسم فعل بمعنى «انته» مرفوع المحل⁽⁵⁾ مبتدأ، وفاعله مستتر فيه، وهو «أنت» ساد مسد الخبر⁽⁶⁾، والمجموع جملة فعلية⁽⁷⁾ جزاء الشرط المقدر، تقديره: إذا جرت الحروف الاسم الواحد فَانْتَهَ عن أن ترفع⁽⁸⁾، أو تنصب⁽⁹⁾، أو تجزم⁽¹⁰⁾

- (1) (قوله: النوع الأول) قدم حروف الجر على سائر العوامل لكثرة عددها، وكثرة دورها في الكلام.
- (2) (قوله: حروف) وهي جمع كثرة لحرف، فاستعملها في هذا النوع على حقيقة، وفي النوع الثاني مستعار عنه لجمع القلة طلباً للمشكلة. ثم إن الحروف في اللغة: الطرف، فسمي القسم المعهود من الكلمة به لوقوعه طرفاً من الكلام؛ إذ لا يصير ركناً منه.
- (3) (قوله: تَجْرُ الْأِسْمَ) أي تجعل كل منها مدخوله الاسم على هيئة الجر، وهذا وجه من وجهي تسميتها حروف الجر، والوجه الثاني هو أنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وسميت أيضاً حروف الإضافة باعتبار أنها تضيف معاني الأفعال إلى مدخولها.
- (4) (قوله: تجر مع فاعله) وفي بعض النسخ: أي تجر الاسم مع فاعله.
- فالأول: ناظر إلى مذهب الزمخشري من أن الجملة هي الفعل والفاعل فقط. والثاني: إشارة إلى مذهب ابن الحاجب من أنها عبارة عنهما مع سائر المتعلقات.
- (5) (قوله: مرفوع المحل) هذا مذهب الأكثرين من النحاة، ومنهم من ذهب إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب.
- (6) (قوله: ساد مسد الخبر) هو اسم فاعل من المجرد، أو ماض من باب المفاعلة. ويؤيد الأول ما سيجيء من قوله: مع ساد مسد الخبر.
- (7) (قوله: جملة فعلية) أي نظراً إلى المعنى. وأما نظراً إلى اللفظ فاسمية.
- (8) (قوله: فانتته عن أن ترفع إلى آخره) فسر الشارح الشيخاني بقوله: فانتته عن أن تجر بها غير الأسماء. ولا يخفى أن ما اختاره الشارح رحمه الله أولى؛ إذ يكون الجر من خواص الاسم لا يتوهم جر غيره من الفعل والحرف بتلك الحروف حتى يحتاج إلى أمر المخاطب بالمنع عنه، بل المحتمل للتوهم إعمالها غير الجر من الرفع والنصب والجزم فيما هو قابل لأحد منها، فقال: فقط منعاً لذلك التوهم.
- (9) (قوله: عن أن ترفع بها أو تنصب إلى آخره) ما هو قابل لهما من الاسم والفعل.
- (10) (قوله: أو تجزم) بها ما هو قابل له من الفعل فقط.

بتلك الحروف⁽¹⁾، وعن أن تجر بها اسمين⁽²⁾ فصاعداً⁽³⁾ بدون توسط حرف العطف⁽⁴⁾؛ إذ كل منها⁽⁵⁾ لم يسمع من العرب، بل المسموع منهم جر تلك الحروف الاسم الواحد.

(وهي⁽⁶⁾ سبعة عشر حرفاً⁽⁷⁾)

- (1) (قوله: بتلك الحروف) متنازع فيه للأفعال الثلاثة المذكورة.
- (2) (قوله: وعن أن تجر بها اسمين) أقول: دلالة لفظة فقط على الأول ظاهرة. وأما دلالته على الثاني فمخفية؛ إذ الاسم جنس متناول لواحد فأكثر إلا أن يقال: اللام الداخلة عليه للعهد الذهني، والمعنى تجر فرداً ما من أفراد الاسم على سبيل البدلية، فأنته عن أن تجر بها أكثر منه. ويجب أيضاً: بأن إرادة فرد واحد من الجنس متعين. وأما إرادة الأكثر منه فليس بمتعين، فاعتبر المصنف بما هو المعين، أي الواحد وأمر المخاطب بمنعه عن إرادة غيره، أعني أكثر من واحد، كذا قرره الشارح الشيخاني.
- (3) (قوله: فصاعداً) قال الفاضل اللاري في حاشيته على الفوائد الضيائية: وقد يجب حذف عامل الحال قياساً في مواضع:

منها: ما إذا كان بينه وبين الحال زيادة ثمن أو غيره مقرونة بالفاء أو ثم، فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً أو ثم زائداً، فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً، أي آخذاً في الازدياد، وفي غير الثمن: قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً أو ثم زائداً، أي فذهب القراءة كل يوم آخذاً في الزيادة والصعود انتهى كلامه. فتقدير الشارح قياساً على ما ذكره فأنته عن أن تجر بها اثنين، فذهب المجرور صاعداً، أي آخذاً في الصعود والزيادة.

وقيل: الفاء حرف عطف وصاعداً منصوب عطفاً على اسمين، وما قاله الفاضل السوسي فبعيد عن تحقيق المقام بمراحل، فينبغي أن يصاب عنه اللسان.

- (4) (قوله: بدون توسط حرف العطف) فلا يقال: مررت بزيد عمرو، بل يقال: مررت بزيد وعمرو؛ لأن المعطوف في حكم تكرير العامل.
- (5) (قوله: إذ كل منها) أي من الأحكام المذكورة من إعمالها الرفع والنصب والجزم، وجر الأكثر من اسم واحد.
- (6) (قوله: وهي) أي الحروف الجارة.
- (7) (قوله: سبعة عشر حرفاً) على ما ذهب إليه البصريون خلافاً للكوفية، فإنهم عدوا واو رب من الحروف الجارة أصالة، والبصريون ذهبوا إلى أن رب مقدر بعدها، والجر بـ«لعل» لغة عقيل، فلا اعتداد بها.

{الباء}

(الْبَاءُ⁽¹⁾) يجوز رفعه على البدلية⁽²⁾ من محل «سبعة عشر»، أي هي الباء، أو على أن يكون خبر مبتدأ⁽³⁾ محذوف، أي أحدها الباء، أو على أن يكون مبتدأ⁽⁴⁾ محذوف الخبر، أي منها الباء⁽⁵⁾.

(لِلْإِلْصَاقِ⁽⁶⁾) الجار والمجرور مع فاعله المستتر فيه جملة

(1) (قوله: الباء) وهو اسم مسماه ب في «بزيد» مثلاً، وكذا اللام والألف والتاء والكاف، ولوجود الأسماء لهذه الحروف ذكرها المصنف بأسمائها بخلاف البواقي، فإنه لا أسماء لها مغايراً للمسمى. ثم إنه قدم الباء على سائر الحروف الجارة لكثرة دورها في الكلام ومعانيها، ومنهم من قدم «من»، فوجهه: أن «من» للابتداء، فهي بالابتداء أخرى.

واعلم أن السبعة الأول مع واو القسم وتائه لا تكون إلا حروفاً، فالمناسب نظم الواو والتاء في مسلكها، والخمسة التي تليها تارة تكون حروفاً، وتارة تكون أسماء، والثلاثة الأخيرة تكون حروفاً وأفعالاً.

(2) (قوله: ويجوز رفعه على البدلية) بدل الكل على اعتبار تقدم العطف لا بدل البعض، وإلا لم يصح الحمل على قياس ما مر في لفظية ومعنوية على أنه لا بدل البعض من ضمير عائد إلى المبدل منه، ولا ضمير فيه، ومن جعلها بدل البعض، فقد سهى.

(3) (قوله: خبر مبتدأ إلى آخره) كون الباء خبراً أو مبتدأ جائز بدون تأويله بهذا اللفظ؛ لأنه من قسم الاسم بقريئة دخول اللام عليه، وكذا الكلام في اللام والواو والتاء والكاف بخلاف ما عداها، فإنه لا يصح الإخبار بها وعنهما بدون التأويل.

(4) (قوله: أو على أن يكون خبر مبتدأ إلى آخره) ويجوز أيضاً جعل قوله للإلصاق خبراً عنه.

(5) (قوله: أي منها الباء) أقول: لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ ههنا، كما يفهم من عبارته؛ إذ المبتدأ هنا ليس بنكرة، حتى يتخصص بتقديمه، فلعله قدمه لإفادة الحصر، ويجوز نصبه بتقدير أعني، لكن تركه الشارح؛ لأن أكثر مواضع النصب بتقدير أعني هو مقام المدح أو الذم، حتى أن البعض خصصه بأحد المقامين، ولا مدح ولا ذم هنا.

(6) (قوله: للإلصاق) أي لإفادة لصوق أمر بمدخوله لصوقاً حقيقياً أو مجازياً، أشار المصنف إلى الأولى بقوله: «به داء»، وإلى الثانية بقوله: «ومررت بزيد».

والأولى أن يقول: «بزيد داء ومررت به» احترازاً عن الإضمار قبل الذكر وإبقاء الضمير بلا

ظرفية⁽¹⁾ خبر مبتدأ محذوف⁽²⁾، أي هي للإلصاق، والإلصاق المخامرة والاختلاط⁽³⁾.
(نَحْوُ: بِهِ دَاءٌ) الجار والمجرور مع فاعله المستتر جملة ظرفية خبر مقدم⁽⁴⁾ على
المبتدأ، والمعنى: خامر والتصق به داء.

(وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ)⁽⁵⁾.

(وَلِلتَّعْدِيَةِ)⁽⁶⁾ وهي تضمين الفعل معنى التصيير.

(نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) أي صيرته ذاهباً.

(وَلِلْاِسْتِعَانَةِ)⁽⁷⁾ بشرط أن تدخل على الآلة كالقلم.

مرجع.

(1) (قوله: جملة ظرفية) على ما ذهب إليه البصريون. ولم يقل: أو مفرد ظرفي إشارة إلى مذهب الكوفية أيضاً رمزاً إلى ضعف مذهبهم.

(2) (قوله: خبر مبتدأ محذوف) ويجوز على تقدير كون الباء في المتن مبتدأ، وكون الظرف خبراً عنه، فلا حاجة حينئذ إلى حذف المبتدأ.

(3) (قوله: والاختلاط) عطف تفسير للمخامرة. وقد عرفت أن الإلصاق إفادة اللصوق، فلا يصح تفسيره بالاختلاط الذي هو مرادف اللصوق على أن المتبادر منه الاختلاط، واللصوق الحقيقي فلا يشمل اللصوق الجوّاري، فتأمل.

(4) (قوله: خبر مقدم) أي وجوباً إفادة لتخصيص المبتدأ النكرة.

(5) (قوله: ومررت بزيد) لم يتعرض الشارح بهذا المثال فيما رأيناه من النسخ، ولا وجه له، بل الاختصار على المثال الأول يوهم اختصاص الباء بإفادة اللصوق الحقيقي.

(6) (قوله: وللتعدية) أي جعل الفعل اللازم متعدياً بتضمنه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله، كما هنا، فتفسيره بتضمن الفعل معنى التصيير مسامحة. وعلم أن التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء في بعض المواضع.

وأما التعدية بمعنى إيصال الفعل إلى مدخوله بواسطة حرف الجر، فلا اختصاص لها بحرف دون حرف، بل الحروف الجارة كلها سواء في هذه التعدية.

(7) (قوله: وللاستعانة) أي لإفادة طلب الفاعل العون بمدخوله في صدور الفعل عنه سواء كان آلة،

نحو: «كتبت بالقلم» أو لا نحو «بسم الله ابتدئ» و«بتوفيقه حججت».

(نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ) أي باستعانة القلم وواسطته.

(وَلِلْمُصَاحَبَةِ⁽¹⁾: نَحْوُ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ ثِيَابَ السَّفَرِ) أي مع ثياب السفر، ولكن يشترط هنا⁽²⁾ بقاء المصاحبة إلى حين التكلم؛ لأن الباء⁽³⁾ التي للمصاحبة فيها معنى الاستدامة بخلاف «دخلت عليه مع ثياب السفر»، فإنه لا يشترط⁽⁴⁾ هنا بقاء المصاحبة حين التكلم؛ لأن لفظ «مع» لإفادة المصاحبة ابتداء لا بقاء⁽⁵⁾.

(وَلِلْمُقَابَلَةِ⁽⁶⁾) أي المعاوضة والمبادلة.

(نَحْوُ: بَعْتُ هَذَا⁽⁷⁾ بِهَذَا) أي أخذت هذا الثمن بمقابلة هذا الثمن وببدله.

=

فقوله رحمه الله: بشرط أن يدخل على الآلة ليس على ما ينبغي اللهم إلا أن يقال: أراد بالآلة ما هو آلة حقيقة أو حكماً.

(1) (قوله: وللمصاحبة) أي لإفادة مصاحبة أمر بمدخوله، ويلزمها العكس على ما تقتضيه صيغة المفاعلة. اعلم أن الإلصاق والمصاحبة قد يجتمعان في مادة واحدة، وكل منهما قد تفرق عن الآخر، والأمثلة ظاهرة.

(2) (قوله: هنا) أي في الباء الكائن في هذا المثال.

ولو قيل في تفسيره: أي في باء المصاحبة يلزم المصادرة في دليله، فتأمل، فإنه دقيق وقس عليه ما سيأتي من قوله: فإنه لا يشترط هنا إلى آخره.

(3) (قوله: لأن الباء إلى آخره) أقول: ما ذكره من وجه الفرق بينهما دعوى لا بد له من إثباته بالنقل من كلام من يوثق به، فإن ثبت ثبت وإلا فلا، بل نقول: صرح عصام الملة والدين بعدم الفرق بينهما، فكفى بكلامه شاهداً على إبطال ما ادعاه الشارح من الفرق المذكور.

(4) (قوله: فإنه يشترط إلى آخره) الظاهر أن يقول: لكنه يشترط إلى آخره دفعاً لتوهم عدم الفرق بينهما الناشيء من تفسير المتن بقوله: أي مع ثياب السفر؛ إذا المتبادر منه عدم الفرق بينهما.

(5) (قوله: لا بقاء) أقول: لا تقريب بين دليله ودعواه فتأمل. فالصواب: أن يقول: لأن لفظه «مع» لإفادة المصاحبة مطلقاً باقياً إلى حين التكلم أو لا، حتى يتم التقريب.

(6) (قوله: للمقابلة) أي لإفادة وقوع أمر بمقابلة مدخوله، ويلزمه العكس على ما تقتضيه المفاعلة، والفصيح في حيز الإبدال إدخاله على المأخوذ، وفي حيز التبدل والتبديل إدخاله على المتروك، وإدخاله في حيزهما على المأخوذ ضعيف، نحو قوله:

وبدل طالعي نحسي بسعدي

هذا لكن الشيء الواحد مأخوذ باعتبار، ومتروك باعتبار، فلا وصمة في إدخال الباء عليه نظراً إلى كل من الاعتبارين.

(7) (قوله: بعث هذا إلى آخره) أي عبدي مثلاً بهذا الثمن من الدراهم مثلاً، فالباء في حيز البيع

(وَلِلزِّيَادَةِ⁽¹⁾) وعلامتها⁽²⁾: عدم اختلال المعنى بطرحها، أي بطرح الباء.
 (نَحْوُ) خبر مبتدأ محذوف تقديره: مثاله (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا﴾⁽³⁾ مجزوم بـ«لا»، وعلامة جزمه سقوط النون.
 ﴿بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾⁽⁴⁾ الباء في «بأيديكم» زائدة إذا أريد بها⁽⁵⁾ الأنفس، أي «ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة».
 وللاستعانة⁽⁶⁾ إذا أريد بها الجوارح⁽⁷⁾، والمفعول محذوف، أي «ولا تلقوا أنفسكم بواسطة أيديكم إلى التهلكة».
 (﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽⁸⁾).

=

- داخله دائماً على المأخوذ كما في حيز الإبدال.
 فتفسيره بقوله: أي أخذت هذا الثمن بمقابلة هذا المثلث ليس على ما ينبغي، فالصواب أن يقول: ملكت هذا المثلث بمقابلة هذا الثمن، اللهم إلا أن يريد به بيان حاصل المعنى.
- (1) (قوله: وللزيادة) أي لكونها زائدة. والأولى أن يقول: وزائدة كما في عبارة الكافية، حتى لا يتوهم كون الزيادة معنى من معاني الباء. ومعنى زيادة الباء ونحوه: عدم اختلال المعنى بحذفه لا عدم إفادة المعنى في الكلام، وإلا لم تقع الحروف الزائدة في كلام الله تعالى، فإنها تفيد فائدة لفظية كتحسين اللفظ، ورعاية السجع، ومعنوية كالتأكيد.
- واعلم أن زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد الاستفهام بـ«هل» وبعد النفي بـ«ما» أو «ليس»، وفي فاعل «كفى» ومفعول «علمت» و«جهلت» و«سمعت» و«حسبت» قياسي، وفيما عداها ساعي، نحو: «بحسبك درهم» و«درهم بحسبك» و«ألقى بيده» أي نفسه، و«يا رجلاً خذ بيدي» ونحو ذلك.
- واعلم أيضاً أن الحروف الزائدة إذا وقعت في كلامه تعالى لا تسمى زائدة، بل تسمى حروف الصلة رعاية للأدب معه، بل الأولى تسميتها بها مطرداً.
- (2) (قوله: وعلامتها) أي علامة زيادة الباء: عدم اختلال المعنى، أي أصل المعنى كما عرفت.
- (3) البقرة: 195.
- (4) البقرة: 195.
- (5) (قوله: إذا أريد بها) أي بالأيدي «الأنفس» مجازاً مرسلأً بطريق ذكر الجزء وإرادة الكل.
- (6) (قوله: وللاستعانة) أي السببية عطف على قوله: زائدة أي الباء كائنة للسببية إلى آخره، فحينئذ لا تكون الآية مثلاً لما نحن فيه، وليس ذلك المعنى مراد المصنف.
- (7) (قوله: إذا أريد بها الجوارح) أي الجوارح المخصوصة.
- (8) النساء: 79؛ النساء: 166؛ الفتح: 28.

(وَلِلظَّرْفِيَّةِ، نَحْوُ: صَلَّيْتُ بِالْمَسْجِدِ) أي في المسجد.

{من}

(وَمِنْ⁽¹⁾: لابتداء الغاية⁽²⁾ فِي الْمَكَانِ) خبر مبتدأ محذوف⁽³⁾ أي هي لابتداء ذي الغاية⁽⁴⁾ على تقدير حذف المضاف، وقد يكون لمجرد الابتداء⁽⁵⁾ بدون ملاحظة الانتهاء، نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». (نَحْوُ: سَرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ) فإن السير ذو الغاية⁽⁶⁾، مبدؤه البصرة ومنتهاه الكوفة.

- (1) (قوله: ومن) قدمها على البواقي لكثرة معانيها بالقياس إليها.
- (2) (قوله: لابتداء الغاية) أقول: الغاية النهاية، فلا معنى لابتداء النهاية، فلا بد من تأويل فيه، فاختار بعضهم تقدير المضاف، والشارح تبعه. وقال بعضهم: أراد بالغاية المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل. وقال بعضهم: كثيراً ما يطلق الغاية، ويراد بها الغرض والمقصود، فالمراد بها هنا الفعل؛ لأنه غرض الفاعل ومقصوده، ولعل ما اختاره الشارح أولى.
- (3) (قوله: خبر مبتدأ محذوف) هذا على تقدير أن يكون «من» عطفاً على الباء عطف مفرد أو خبر مبتدأ محذوف، أي الثاني «من». وأما إذا كان من مبتدأ باعتبار هذا اللفظ، فيجوز كون الظرف خبراً عنه.
- (4) (قوله: أي لابتداء ذي الغاية) والمراد به الفعل كالسير مثلاً. وهذا الابتداء: إما من المكان، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، أو من الزمان، نحو: «صمت من يوم الجمعة»، ومن هذا علم أن ما وقع في بعض النسخ من قوله: في المكان ليس بصحيح، لكن لو مثل من الزمان أيضاً لكان أولى.
- ثم إن علامة «من» الابتدائية: صحة إيراد «إلى» أو ما يفيد فائدتها في مقابله، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، و«أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه.
- (5) (قوله: وقد يكون لمجرد الابتداء) وقد عرفت الآن ما يبطله، فلا تغفل.
- (6) (قوله: فإن السير ذو الغاية) نبه بهذا على أن المراد بذي الغاية الفعل. ومنهم من قال: المراد بذي الغاية الأمر الممتد من المكان أو الزمان. ولا يخفى أن ما اختاره الشارح أظهر؛ إذ ليس من لابتداء المكان أو الزمان، بل لابتداء فعل فيه، لكن ما قاله أيضاً صحيح لحمل الإضافة على الظرفية.

(وَلِلتَّبْعِيضِ⁽¹⁾) بشرط أن يستقيم⁽²⁾ المعنى بوضع لفظ البعض موضعه.
(نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ) أي بعض المال، وفيه ثبوت الابتداء⁽³⁾ أيضاً؛ إذ المال مبدأ الأخذ.

(وَلِلتَّبَيِّنِ⁽⁴⁾) بشرط أن يتقدم ما يحتاج إلى البيان.
(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾⁽⁵⁾) أي الرجس الذي هو الوثن، فالرجس مبهم مبين بالأوثان.

وقوله: الرجس، أي من الرجس، فهو منصوب بنزع الخافض.
(وَلِلزِّيَادَةِ) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها.
(نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ⁽⁶⁾) أي ما جاءني من جنس الأحد⁽⁷⁾ من أوله إلى

- (1) (قوله: وللتبعيض) أي لإفادة أن ما يتعلق به الفعل بعض مدخوله.
- (2) (قوله: بشرط أن يستقيم إلى آخره) ولا يلزم من هذا كون «من» اسماً كلفظ البعض كما توهم بعض؛ لأن التعبير به ليس بمعنى «من» وحده، بل بعد تمامه بانضمام المال إليه.
- (3) (قوله: وفيه ثبوت الابتداء) يعني أنه لا منافاة بين الابتداء والتبعيض، بل قلما يخلو معانيها عن معنى الابتداء، كالإلصاق للباء.
- (4) (قوله: وللتبيين) أي لإظهار ما يقصد من أمر مبهم.
- وعلامته: صحة وضع الموصول موضعه كما في الآية، فإنه لو قيل: فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى.
- قال الفاضل الهندي رحمه الله: ومن خواصه أن يكون عامله محذوفاً وجوباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: 30)، أي الكائن منها.

(5) الحج: 30.

- (6) (قوله: نحو: ما جاءني من أحد) مثل من المنفي تمثيلاً مما هو المتفق عليه، فإنه لا خلاف في زيادة «من» في غير الموجب نفياً كان كالمثال المذكور، أو استفهاماً على سبيل الإنكار، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (فاطر: 3) خلاف زيادتها في الموجب، فإن القائل بذلك هم الكوفيون والأخفش مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ (الأحقاف: 31). وردهم البصريون بأن «من» في الآية للتبعيض أو للتبيين، والمعنى: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم، أو بعض ذنوبكم.
- (7) (قوله: أي من جنس الأحد إلى آخره) واعلم أن النكرة الواقعة في سياق النفي مجردة عن «من» ظاهرة في الاستغراق، وتحتل عدمه احتمالاً مرجوحاً.

وأما النكرة الواقعة مع «من» في سياقه: فهو نص في الاستغراق لا يحتمل غيره أصلاً، حتى لا يجوز «ما جاءني من رجل بل رجلان»، كذا قرر في علم المعاني، فمن هذا علم أن من قال =

انقضائه، ففيها ثبوت الابتداء أيضاً، وزيادتها بالنظر إلى أصل المعنى، فإن أصل المعنى⁽¹⁾ عدم مجيء أحد بدون ملاحظة من أوله إلى انقضائه، وهذا⁽²⁾ يتم بدون زيادة «من».

{إلى}

(وَالِى⁽³⁾: لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ⁽⁴⁾) أي لانتهاه ذي الغاية (نَحْوُ: سِرْتُ مِنْ الْبَصْرِ إِلَى الْكُوفَةِ) صلة «سرت»، فإن السير ذو الغاية⁽⁵⁾،

بزيادة «من» بعد النفي أراد أن النكرة المنفية بدون «من» مفيدة بظاهرها للاستغراق، وإن اختل باعتبار تأكيده ولم يرد أن أصل معنى الكلام المنفي هو انتفاء مجيء أحد أو رجل مثلاً مطلقاً بدون الاستغراق، وأنه مستفاد من كلمة «من»، فقول الشارح من أوله إلى آخره مشار به إلى أن معنى الاستغراق مدلول النكرة المنفية بدون اعتبار لفظة «من» لا مدلولها مع أن تفريع قوله: ففيها ثبوت الابتداء منه مشعر بادعاء أنه مدلول لفظة «من»، بل ما يأتي من قوله: فإن أصل المعنى هو عدم إلى آخره صريح في ذلك فيما حققنا علم أن ما ادعاه الشارح مخالف لما ذهب إليه المحققون القائلون تكون «من» زائدة في المثال المذكور وفي نحوه نعم. ذهب السيرافي إلى أن النكرة الواقعة في سياق النفي بدون «من» لا تفيد الاستغراق، وأسند إفادة الاستغراق إلى لفظة «من»، لكن لا يسميها زائدة بل استغراقية، والمصنف تبعه، لكن أشبه عليه الأمر، وقال: بإفادتها الاستغراق مع جعلها زائدة، وهل هذا إلا من قبيل الجمع بين الضب والنون، هذا أرجوك أن لا تصعر خدك من الإطناب.

(1) (قوله: فإن أصل المعنى) أي أصل معنى المثال المذكور هو عدم مجيء أحد أو نفيه عنه بدون ملاحظة إلى آخره أي بدون ملاحظة الاستغراق هذا. وقد سمعت آنفاً ما يهدم أساس بنائه.

(2) (قوله: وهذا) أي أصل المعنى في عدم مجيء أحد يتم بقولنا: «ما جاءني أحد» بدون زيادة «من» أي بدون ذكره في الكلام، بل ذكره لإفادة الاستغراق، هذا على زعمه. وقد عرفت منا ما يبطله. وللفاضل السوسي ههنا كلام لا يظنه عاقل فضلاً عن عالم كامل، فارجع إليه.

(3) (قوله: وإلى) أتى به عقيب «من» للتناسب بين معنييهما مناسبة التقابل.

(4) (قوله: لانتهاه الغاية) لابد من التأويل فيه بأحد التأويلات التي ذكرت في قوله: لابتداء الغاية، وإنما اختار من بين التأويلات تقدير المضاف إشارة إلى أنه الأرجح.

(5) (قوله: فإن السير ذو الغاية) أشار به إلى أن المراد بذى الغاية الفعل كالسير. ومعنى كلام المصنف هو أن «إلى» لإفادة أن مدخوله منتهى الفعل مكاناً كما في المثال المذكور في المتن، أو زماناً نحو: «سرت إلى وقت الغروب»، فلو مثل المصنف من الزمان أيضاً لكان أوفى بالمقصود. وأما قولهم: «قلبي إليك»، فمعناه شوق قلبي إليك، والشوق من أفعال النفس.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالِىَ اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ (البقرة: 210) ونحو ذلك فمؤول إلى ما شاء الله من

وهي⁽¹⁾ ههنا الكوفة⁽²⁾.

(وَبِمَعْنَى مَعَ) عطف على قوله: لانتهاه الغاية (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾⁽³⁾ أي مع المرافق.

والدليل على كونها بمعنى «مع»⁽⁴⁾ تناول الصدر الغاية، فإن اليد تناول المرفق، بل إلى ما يلي الإبط، فهي حينئذ بمعنى «مع»، ويكون ذكرها لإسقاط ما ورائها، ومتعلقها عن الحكم.

وقال بعضهم⁽⁵⁾: الدليل على كونها بمعنى مع فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه لما غسل مرفقيه علم أنها للمعية.

{ في }

(وَفِي⁽⁶⁾: لِلظَّرْفِيَّةِ) أي هي للظرفية⁽⁷⁾، وهي حلول

=

الزمان والمكان، أو إلى رحمة الله وقدرته.

(1) (قوله: وهي) أي الغاية.

(2) (قوله: ههنا الكوفة) والظاهر أن يقول: ومنتهاه الكوفة كما قال في بحث «من» الابتدائية.

(3) المائة: 6.

(4) (قوله: والدليل على كونها بمعنى مع إلى آخره) هذا إشارة إلى ما قرر من أنه إن كان صدر الكلام متناولاً لمدخول «إلى» بحيث لو اقتصر عليه يشمل الحكم كله يكون «إلى» للدلالة على شمول الحكم لمدخوله، وإسقاط ما وراءه عنه كما في الآية المذكورة، فإن صدر الكلام الذي هو الأيدي متناول للمرافق، وما فوقها إلى الإبط، ف«إلى» تفيد إدخالها في حكم وجوب الغسل، وإسقاط ما وراءها عنه، وإن كان صدر الكلام لا يتناول مدخوله تكون «إلى» لمد الحكم وانتهائه إليه، نحو: «نمت البارحة إلى الصباح».

(5) (قوله: وقال بعضهم إلى آخره) أقول: إن دليل وجوب غسل المرافق على الأول هو منطوق الآية فمخالفة أهل البدعة في ذلك، هو مخالفة لمنطوق الآية، فذلك كفر محض منهم، وعلى الثاني أن دليله لا يتم بدون التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل البدعة لا يسلمون مداومة النبي عليه الصلاة والسلام على غسل المرافق، فحينئذ يحملون «إلى» في الآية على معنى انتهاء الغاية فحينئذ لا يلزم من ترك غسل المرافق مخالفة لمنطوق الآية.

(6) (قوله: وفي) المناسب في الترتيب ذكر حتى عقيب «إلى» لتناسبهما في المعنى.

(7) (قوله: للظرفية) أي للدلالة على كون مدخولها ظرفاً لشيء حقيقياً كان، وهو الظرف الزمان والمكان لا غير، أو اعتبارياً مجازياً، وهو ما عداهما مطلقاً.

الشيء⁽¹⁾ في الشيء حقيقة (نَحْوُ) حلول (الْمَالِ فِي الْكَيْسِ) أو حكماً⁽²⁾ (نَحْوُ) حلول (النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ)، فإن ملابسة النظر والتأمل في الكتاب⁽³⁾ ليس كملابسة المال في الكيس في الاستقرار، فهو حلول حكمي.

{حتى}

(وَحَتَّى: لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ⁽⁴⁾) أي لانتهاه ذي الغاية.

والفرق بينها وبين «إلى»: أن «إلى» تدخل على المظهر والمضمّر، و«حتى» لا تدخل⁽⁵⁾ إلا على المظهر، وأن ما بعد

(1) قوله: وهي حلول الشيء) فيه أن الظرفية كون الشيء ظرفاً لا الحلول الذي هو صفة المظروف.

(2) قوله: حقيقة أو حكماً) والضابطة فيهما: هي إن كان المظروف محسوساً بحاسة البصر، وكان الظرف زماناً أو مكاناً، فالحلول حقيقي، نحو: «المال في الكيس» و«الصلاة في النهار»، وفيما عداه اعتباري، وإن كان الظرف زماناً أو مكاناً، فنحو قولهم: «الحلاوة في العسل»، و«صوت زيد في النهار» حلول اعتباري، كذا قالوا. والحق عندي أن يقال: كلما كان الظرف زماناً أو مكاناً، فالحلول حقيقي مطلقاً، وإن لم يكن شيئاً منهما فهو اعتباري.

(3) قوله: فإن ملابسة النظر والتأمل في الكتاب) أشار بعطف التأمل إلى أن النظر في المثال بمعنى التأمل لا بمعنى الإبصار، فحيث لا بد أن يراد بالكتاب المعاني والألفاظ الدالة عليها، فعلى هذا كون حلول النظر فيه اعتبارياً ظاهراً لا ستره فيه.

وأما إذا كان النظر بمعنى الإبصار، والكتاب كناية عن الأوراق والنقوش، فكذلك حلوله فيه اعتباري بناء على ما قالوا، أو حقيقي على ما قلنا كما مر. وفي بعض النسخ: وبمعنى «على» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: 71)، ولعل الشارح رحمه الله تركه بناء على أن استعمال «في» بمعنى الاستعلاء ليس حقيقة، بل هو مجاز. والمقصود ههنا تعدد المعاني الحقيقية للحروف جاء «في» للتعليل، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة» أي لأجل ربطها.

(4) قوله: وحتى: لانتهاه الغاية) وجاء بمعنى «مع» أيضاً بل استعماله فيه أكثر. فالأولى أن يقول: و«حتى» مرادف لـ«إلى» بكلا معنييه، أو يقول: لانتهاه الغاية قليلاً، وبمعنى «مع» كثيراً.

(5) قوله: و«حتى» لا تدخل إلى آخره) لئلا يقال: حتاه؛ إذ لو دخل على المضمّر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها بخلاف «إلى»، فإنه لا يقع بعدها إلا المجرور، فلا التباس فيه، هذا ما ذهب الجمهور خلافاً للمبرد، فإنه جوز دخوله على المضمّر أيضاً مستدلاً بما وقع في بعض الأشعار:

نحو فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

والجمهور حملة على الشذوذ.

«إلى»⁽¹⁾ لا يدخل في حكم ما قبلها بخلاف «حتى»، (نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا) بالجر صلة «أكلت».

وبالنصب عطف على المفعول، أي السمكة.
وبالرفع مبتدأ محذوف الخبر، أي حتى رأسها مأكول، فـ«حتى» في الأول جارة، وفي الثاني عاطفة، وفي الثالث ابتدائية.

{اللام}

(وَاللَّامُ: لِلتَّمْلِيكِ⁽²⁾ وَالْإِخْتِصَاصِ⁽³⁾، نَحْوُ: الْمَالُ لَزَيْدٍ⁽⁴⁾، وَالْجُلُّ لِلْفَرَسِ) مثال الاختصاص بدون التمليك⁽⁵⁾؛ لأن الفرس مما لا ملك له.

(1) (قوله: وإن ما بعد «إلى») أي إذا كان لانتهاء الغاية لا يدخل فيما قبله، أي لا يستعمل «إلى» بهذا المعنى فيما كان مدخوله جزءاً ممّا قبله، فلا يقال: «أكلت السمكة إلى رأسها» بخلاف «حتى»، فإنه أعم استعمالاً، فيقال: «أكلت السمكة حتى رأسها» و«نمّت البارحة حتى الصباح»، كما يقال: «إلى الصباح» وتفصيل وجوه «حتى» وبيان معانيه لا يليق بهذا المختصر.

(2) (قوله: واللام للتمليك) أي لإفادة كون ما قبله مملوكاً لمدخوله.

(3) (قوله: والاختصاص) أي لإفادة كون ما قبله مختصاً بمدخوله أعم من أن يكون مملوكاً له أو لا، فلو اكتفى بقوله: للاختصاص لكفى؛ لأنه أعم من التمليك ومنهم من اختصر على التمليك بناء على إرادة تعميمه من الحقيقي والمجازي، والظاهر: أن المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك بقرينة المقابلة والمثال.

ثم اعلم أن الاختصاص الذي هو مفاد اللام بمعنى الحصر، أي إثبات شيء لمدخوله، ونفيه عما عداه على ما عليه الفحول خلافاً لبعض المتأخرين، فإنه ذهب إلى أن اللام لا يفيد إلا إثباته له مستدلاً بأنه لو كان مفيداً للحصر لما جاز أن يقال: «زيد أخ لعمر»، وإذا كان أخاً لبكر أيضاً مع أنه جائز. ورد بأن الاختصاص والحصر المفادين للام أعم من الحقيقي والإضافي، واللام في هذا المثال مفيد للحصر الإضافي، كذا حقق.

(4) (قوله: المال لزيد) أي بأن يراد باللام الداخلة على المال والجل وعلى الفرس لام العهد، أي المال المعهود مخصوص لزيد، والجل المعهود مختص بالفرس المعهود.

(5) (قوله: مثال الاختصاص بدون التمليك) هذا إشارة إلى ما قلنا من أن المراد بالاختصاص ما كان بدون التمليك بقرينة المقابلة.

(وَلِلزِّيَادَةِ) بشرط عدم اختلال المعنى بطرحها (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽¹⁾، أي ردفكم⁽²⁾، فاللام زائدة في المفعول، وهو «كم»؛ لأن «كم» ضمير متصل في محل الجر باللام، ومنصوب محلي بأنه مفعول به صريح لـ «ردف»، فاللام زائدة⁽³⁾، والخبر محذوف على قول سيبويه⁽⁴⁾، أي لا أبا لكم⁽⁵⁾ موجود، وعلى قول ابن الحاجب⁽⁶⁾ «لكم» خبر، واللام ليست بزائدة. (وَلِلْقَسَمِ)⁽⁷⁾ في موضع التعجب (نَحْوُ: لِلَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ)، أي أقسمت بالله.

(1) النمل: 72.

(2) (قوله: أي ردفكم) بمعنى تبعكم ولحقكم.

(3) (قوله: فاللام زائدة إلى آخره) اعلم أن اسم «لا» إذا كان مفرداً يبنى على الفتح، وإذا كان مضافاً ينصب، فأورد على هذه القاعدة قوله: لا أبا لكم ونحوه بأنه مفرد، فلا بد أن يبنى على الفتح مع أنه منصوب كالمضاف.

فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن هذا التركيب إضافي، واللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتأكيد اللام المقدرة. والمصنف تبعهم، ولذا أورده مثلاً للام الزائدة.

(4) (قوله: على قول سيبويه) وإنما أسند القول بزيادة اللام إليه خاصة مع أن ذلك مذهب الجمهور إشارة إلى فخامة شأنه، وتنبهاً على أنه العمدة فيما بينهم في أكثر المسائل النحوية.

(5) (قوله: ولا أبا لكم) في بيت جرير خطاباً لبني تميم حين أراد عمر التيمي أن يهجو، وهو قوله: يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَيَْنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عُمَرُ قال الأزهري: قولهم لا أبا لكم شتم لا شتم فوقه، والمعنى: أنك لست بابن رجل رشيد. وقال الجوهري: أنه مدح لا مدح فوقه، والمعنى: أنك كريم شجاع مستغنى عن الأب، والأول أظهر.

(6) (قوله: وعلى قول ابن الحاجب إلى آخره) ويرد عليه أن اسم «لا» حينئذ مفرد، فالقاعدة تقتضي بنائه، فلم نصب كالمضاف، فأجاب عنه بأن هذا التركيب، وإن لم يكن تركيباً إضافياً، لكن أجرى مجراه، وأعرب بإعرابه لمشاركتها في أصل المعنى المستفاد من الإضافة، أعني الاختصاص.

(7) (قوله: وللقسم) وهو مثل واو القسم في وجوب حذف فعل القسم، فلا يقال: أقسم لله، وفي دخوله على المظهر، وفي وجوب استعماله في غير قسم السؤال. ويمتاز عن الواو في أنه يستعمل في غير مواضع التعجب أيضاً، واللام لا يستعمل إلا في مواضعه، كما أشار إليه الشارح بقوله: في موضع التعجب إلا في الأمور العظام التي من شأنها أن يتعجب منها، نحو: لله لا يؤخر الأجل، فلا يقال: لله لقد طار الذباب، وأمثال ذلك، وجاء اللام للتعليل أيضاً، نحو: =

{رب}

(وَرُبٌّ: لِلتَّقْلِيلِ⁽¹⁾) أي لتقليل نوع من جنس⁽²⁾، أي للتقليل الإضافي⁽³⁾ لا الحقيقي. (نَحْوُ: رَبُّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيَّتُهُ⁽⁴⁾) فإن الرجل الجواد⁽⁵⁾ نوع من مطلق الرجل. ورب تدل على أن الملقى من هذا النوع قليل بالنسبة إلى غير الملقى. ولها أحكام: كونها في صدر الكلام⁽⁶⁾، واختصاصها بالنكرة⁽⁷⁾

=

خرجت لمخالفة العدو، وضربت للتأديب، وبمعنى «عن» إذا كان مع القول، نحو: قلت لزيد أنه ليفعل الشر، أي قلت عنه، وجاء اللام للعاقبة أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: 8).

(1) (قوله: ورب للتقليل) أي للدلالة على قلة أفراد مدخوله نظراً إلى نسبة الفعل إليه، وهذا معنى التقليل الذي سيصرح به الشارح لا للدلالة على قلة أفراده في نفس الأمر، وهذا ظاهر من المثال الإضافي المذكور. ثم إن كونها للتقليل إنما هو بحسب وضعها. وأما بحسب الاستعمال فمعناها التكثير. ويستعمل فيه بدون القرينة حقيقة، وفي التقليل مجازاً مع القرينة، فصارت حقيقته مجازاً، ومجازه حقيقة.

(2) (قوله: لتقليل النوع من الجنس) المراد بالجنس هو المفهوم الكلي مطلقاً، وبالنوع ما كان أخص منه ومندرجاً تحته لا الاصطلاحيان، وذلك ظاهر.

(3) (قوله: أي للتقليل الإضافي) أي للتقليل الحاصل لأفراد مدخوله بالإضافة إلى شيء آخر، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن إضافيته إنما تحصل بنسبة الفعل إلى مدخول «رب» الذي هو النوع من الجنس.

(4) (قوله: نحو: رب رجل جواد لقيته) مثال لكون الوصف مفرداً، وكون الفعل مذكوراً.

(5) (قوله: فن الرجل الجواد إلى آخره) لما أتى الشارح بالمثال بعد تفسير التقليل بتقليل النوع من الجنس، وحمله على الإضافي صار مدعياً لتطبيق المثال على الأمرين جميعاً، وفي ذلك نوع من الخفاء بالنظر إلى ذهن المتعلم المبتدئ، فنبه على تطبيقه للأمر الأول بقوله: فإن الرجل الجواد نوع من مطلق الرجل، وعلى تطبيقه للأمر الثاني بقوله: و«رب» تدل على أن الملقى إلى آخره.

(6) (قوله: كونها في صدر الكلام) أي وجوباً واقتضاء. وإنما اقتضى صدر الكلام حملاً على «كم» الخبرية حمل النقيض على النقيض، أو حمل النفي على النفي، فتأمل. وقيل: حملاً على النفي، فإن القليل في حكم المعدوم.

(7) (قوله: واختصاصها بالنكرة) وجهه: هو أن التقليل إنما يمكن فيما يحتمل الشيوع والكثرة، وليس ذلك إلا النكرة؛ إذ المعرفة إنما وضعت للكثرة فينافيها التقليل أو لواحد معين، فلا يتصور فيها التقليل.

=

الموصوفة⁽¹⁾ الظاهرة أو المضمرة⁽²⁾ المميز⁽³⁾ بنكرة منصوبة، نحو: «ربه رجلاً». وكون متعلقها فعلاً ماضياً⁽⁴⁾ محذوفاً⁽⁵⁾ غالباً.

وفيه ثمانية لغات ذكرها يورث الملal.

(و) نحو (رُبَّ رَجُلٍ أَبَوْهُ كَرِيمٌ⁽⁶⁾ لَقِيْتُهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبَوْهُ لَقِيْتُهُ).

{على}

(وَعَلَى: لِلْإِسْتِعْلَاءِ⁽⁷⁾) أي هي للاستعلاء⁽⁸⁾، وهي الفوقية حقيقة أو حكماً.

وقال بعض المحققين: وجهه: هو أن «رب» للدلالة على التقليل، ففيها شائبة اسم العدد الطالب للتمييز، ولذلك نزل مجروره منزلة التمييز، وهو لا يكون إلا نكرة، ونحن نقول لاستعمالها في التكرار نزلت منزلة «كم» الخبرية، فنزل مجرورها منزلة تمييزه، وتمييزه نكرة.

(1) (قوله: الموصوفة) وجهه: أنه لما كانت لتقليل النوع من الجنس لا بد أن يوصف الجنس حتى يحصل النوع، فيدخله «رب» دلالة لتقليل أفراد.

وقيل: وصفه عوض عن الفعل المحذوف.

(2) (قوله: المضمرة) يعني يجوز إدخال «رب» على مضمرة مبهم يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: «ربه رجلاً». ثم قالوا: لا تجب المطابقة بين المضمرة وتمييزه، بل الضمير مفرد مذكر دائماً، وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يوجبون المطابقة بينهما.

(3) (قوله: أو المميز) اسم مفعول.

(4) (قوله: فعلاً ماضياً) لفظاً كالمثال المذكور في المتن، أو معنى، نحو: «رب رجل جواد لم أفارقه»، وإنما وجب كون الفعل ماضياً؛ لأنها لتقليل المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي.

(5) (قوله: محذوفاً) للقرائن الدالة على حذفه.

(6) (قوله: ورب رجل أبوه كريم) أشار بهذا المثال إلى جواز كون وصف النكرة جملة وإلى حذف الفعل.

وفي بعض نسخ المتن: ورب رجل كرم أبوه، وهو مثال لوصف النكرة بالجملة الفعلية أيضاً. واعلم أنه يجوز إلحاق «ما» الكافة بها، فحينئذ تدخل على الجملتين، نحو: «ربما زيد قائم». ولكن يجب أن يكون الفعلية ماضية رعاية للتناسب لما هو أصل «رب»، ولا يرد على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: 2) الآية؛ لأن المستقبل في كلامه تعالى بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

(7) (قوله: وعلى للاستعلاء) والمراد به العلو؛ إذ كثيراً ما جاء باب الاستعلاء بمعنى المجرد، والمعنى أنها لإفادة علو شيء على شيء، وهو مدخوله.

(8) (قوله: وهي للاستعلاء) أشار بهذا إلى أن الظرف المستقر خبر لمبتدأ محذوف كما مر في نظائره.

(نَحْوُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ) مثال الاستعلاء الحكمي، فإن الدين لما تعلق بذمته ووجب عليه الأداء، فكأنه استعلى عليه استعلاء زيد على السطح، كما يقال: «ركبه الدين». (وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ⁽¹⁾) مثال الاستعلاء الحقيقي. (وَقَدْ تَكُونُ فِعْلًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾).

{عن}

(وَعَنْ اللَّبْعَدِ وَالْمُجَاوِزَةِ⁽³⁾) أي مجاوزة ما قبلها عما بعدها. (نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ).

{الكاف}

(وَالْكَافُ: لِلتَّشْبِيهِ⁽⁴⁾)، نَحْوُ: الَّذِي كَزَيْدٍ أَحْوَكُ) الذي مبتدأ مع

أقول: ويجوز أن يكون على مبتدأ بتأويل هذا اللفظ، والظرف خبراً عنه. (1) (قوله: وزيد على السطح) أقول: لا وجه لتقديم مثال الاستعلاء الحكمي على مثال الاستعلاء الحقيقي مع أن في نظمه إضماراً قبل الذكر، فالصواب: أن يقول: نحو: «زيد على السطح» و«عليه دين». وقد جاء اسماً بمعنى فوق.

وعلامته: دخول «من» عليه نحو قوله: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصَلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيرَاءَ مَجْهَلٍ (2) القصص: 4.

(3) (قوله: وعن للبعد والمجاورة) أي للدلالة على مجاوزة شيء عن شيء آخر، وذلك: إما بزواله عن الشيء الثاني، ووصوله إلى الثالث، نحو: «رميت السهم عن القوس إلى الصيد»، أو بالوصول وحده، نحو: «أخذت عنه العلم»، أو بالزوال وحده، نحو: «أدبت عنه الدين»، وقد جاء اسماً بمعنى الجانب.

وعلامته: دخول «من» عليه، نحو قول الشاعر: ولقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني مرةً وأمامي أي من جانب يميني، وجاء بمعنى «بعد» نحو قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: 19).

(4) (قوله: للتشبيه) أي للدلالة على تشبيه شيء، ومشاركته لمدخوله في بعض الصفات. واعلم أن الكاف مختص بدخوله على الاسم الظاهر، فلا يقال: «كه» استغناء بمثل ونحو وشبه عنها.

وقد تدخل في السعة على الضمير المرفوع، نحو: «ما أنا كأنت» خلافاً للمبرد، فإنه أجاز دخولها

صلتها⁽¹⁾، أي الذي هو كزید⁽²⁾ أخوك، فهو⁽³⁾ جملة ظرفية؛ إذ الظرف في مثل هذا الموضع⁽⁴⁾ مقدر بالفعل⁽⁵⁾ اتفاقاً⁽⁶⁾.

{مذ منذ}

(وَمُنْذُ وَمُنْذُ: لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ) أي هما لابتداء ذي الغاية⁽⁷⁾ على تقدير حذف المضاف⁽⁸⁾، أو على تقدير إطلاق⁽⁹⁾ الغاية بمعنى المقياس (في

=

على المضمّر مطلقاً تمسكاً بما جاء في بعض أشعارهم كقوله:

خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَباً وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهْلاً أَوْ أَقْرَبَا

وقد تكون زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: 11).

وقد تكون اسماً بمعنى «مثل» نحو: تَضَحَّكْنَ عَنْ كَالْبُرْدِ الْمُنْهَم.

(1) قوله: مبتدأ مع صلتها كون الموصول مع الصلة مبتدأ مثلاً مذهب مرجوح، والمختار أن

للموصول وحده محلاً من الإعراب، والصلة لا محل لها من الإعراب.

(2) قوله: أي الذي هو كزید الظاهر أن يقول: الذي حصل كزید لا هو كزید.

(3) قوله: فهو أي كزید.

(4) قوله: في مثل هذا الموضع أي فيما وقع صلة الموصول.

(5) قوله: مقدر بالفعل أي مفروض بتقدير الفعل عاملاً للظرف لا اسم الفاعل، حتى يكون الظرف

في معنى الجملة؛ إذ الصلة لا تكون إلا جملة لما بين في مباحث الصلة.

(6) قوله: اتفاقاً أي باتفاق الفريقين من أهل البصرة والكوفة.

(7) قوله: أي هما لابتداء ذي الغاية أشار بتقديرهما إلى الجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ

محذوف على وفق ما صنعه في نظائره. وقد عرفت منا هناك ما يعلم منه جواز كون الظرف خبر

لـ«مذ» و«منذ».

(8) قوله: على تقدير حذف المضاف أقول: لا يجوز هنا إلا هذا التأويل، أو ما يفيد فائدته.

وأما تأويل الغاية بالمسافة: فيأبى عنه قوله: في الزمان، كما لا يخفى.

(9) قوله: أو على تقدير إطلاق إلى آخره إن أراد بالمقياس المكان كما هو المتبادر، فلا يصح

قطعاً لما عرفت آنفاً، وإن أراد به الزمان فكذلك؛ إذ يلزم أن يكون قيد في الزمان لغواً؛ لأن

إضافة قوله: لابتداء الغاية حينئذ بمعنى «في»، فيكون المعنى: لابتداء في الغاية، أي في الزمان.

فيبقى قوله: «في الزمان» لغواً إلا أن يكون بدلاً عن الغاية، أو تفسيراً، أو تأكيداً. والعجب من

الشارح رحمه الله حيث لم يتعرض لهذا التوجيه فيما يصح هو فيه من قوله: لابتداء الغاية.

وتعرض له فيما لا يصح ذلك فيه قياساً عليه، ولم يعرف أن قياس هذا على ذلك ليس بصحيح.

فالأولى الاختصار على تقدير المضاف.

الزَّمَانِ⁽¹⁾ الْمَاضِي) كما أن من لا ابتداء الغاية في المكان.
(نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مَذَّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَمُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ) فإن عدم الرؤية ذو الغاية
ومبدأ ذي الغاية يوم الجمعة.

{الباء والواو والتاء للقسم}

(وَالْبَاءُ: لِلْقَسَمِ⁽²⁾: نَحْوُ: بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا) صلة المقدر، أي أقسمت بالله،
و«كذا» محلاً منصوب على أنه مفعول به لـ«أفعلن»، والجملة جواب القسم لا محل لها

(1) (قوله: في الزمان) لا بد من تقييده بالماضي، فإنهما إنما يكونان للابتداء في الماضي لا في الحال
ولا في الاستقبال، والزمان أعم منها مع أن العام لا يدل على الخاص بإحدى الدلالات الثلاثة،
ولا عهد هنا، ولا قرينة على حذف المضاف إليه المخصوص، أعني الماضي حتى يقال: اللام
للعهد، أو عوض عن المضاف إليه كما زعم الفاضل السوسي على أن الزمان لا يضاف إلى
الماضي بل يوصف به وغاية ما يمكن أن يقال في توجيهه أن المراد بالزمان الماضي خاصة،
وجعل المثال قرينة على مراده هذا.

ثم إن التحقيق أن «مذ» و«منذ» الجارتين على وجهين:
أحدهما: أنهما يكونان في الزمان الماضي للابتداء، والمعنى: أنه إذا استعملنا في الزمان الماضي
يدلان على أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان الذي أريد بهما، تقول في
المثبت: «سافرت من البلد مذ يوم الجمعة»، وفي المنفي: «ما رأيت مذ يوم الجمعة»، فالمعنى
أن مبدأ مسافرتي أو مبدأ عدم رؤيتي يوم الجمعة، وامتد إلى الآن.

والثاني: أنهما يكونان لمجرد الظرفية في الزمان الحاضر، يعني إذا استعملنا في الزمان الحاضر
يدلان على أن جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر الذي أريد بهما، نحو: «ما رأيت مذ يومنا»
أي جميع زمان عدم الرؤية هذا اليوم الحاضر عندنا.

وقد يكونان اسمين فحينئذ يكونان من الظروف الزمانية، وما بعدهما مرفوع على الابتداء، أو
على الخبر، وتفصيلهما لا يليق بهذا المختصر.

(2) (قوله: والباء للقسم) أي لإفادة أن مدخوله مقسم به، وإنما لم يذكر معنى القسم مع سائر معانيها

المذكورة في أول هذا النوع طلباً لنظم حرف القسم في سلك واحد.
واعلم أن الأصل في حروف القسم: هو الباء بقرينة كونها أعم في الاستعمال، فإنها تستعمل في
القسم للسؤال غيره، تقول: بالله أخبرني، وبالله لأفعلن كذا.

ويستعمل أيضاً مع ذكر فعل القسم وحذفه، نحو: أقسم بالله وبالله لأفعلن كذا.
وأيضاً يدخل على المضمر والمظهر، وعند دخوله على المظهر لم يختص باسم الله تعالى،
فيقال: به تعالى وبالله وبالرحمن لأفعلن كذا بخلاف الواو والتاء، فإن كلا منهما يختص ببعض
هذه الأمور، كما سنبين.

من الإعراب.

(وَالْوَاوُ لِلْقَسَمِ⁽¹⁾ : نَحْوُ: وَاللّٰهُ لِأَفْعَلَنْ كَذَا) محلاً منصوب مفعول به.
(وَالتَّاءُ لِلْقَسَمِ⁽²⁾ : نَحْوُ: تَاللّٰهُ لِأَفْعَلَنْ كَذَا) الجملة جواب القسم لا محل لها.

{حاشا}

(وَحَاشَا⁽³⁾ : لِلتَّنْزِيهِ⁽⁴⁾) أي لتطهير ما بعدها عما قبلها.
(نَحْوُ: سَاءَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ) فإن «حاشا» نزه زيدا⁽⁵⁾، وطهره عن إساءة القوم،
ودل على أن «زيداً» ما ساء.

{عدا وخلا}

(وَعَدَا وَخَلَا⁽⁶⁾ : لِلإِسْتِثْنَاءِ) أي لإخراج ما

(1) (قوله: والواو للقسم) وهو مختص بغير قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، بل يقال: والله لأفعلن كذا، وأيضاً مختص بحذف الفعل، فلا يقال: أقسم والله، وأيضاً مختص بالدخول على الاسم المظهر سواء كان اسم الله أو لا، فلا يقال: وك لأفعلن كذا، بل يقال: والله ورب الكعبة لأفعلن كذا.

(2) (قوله: والتاء للقسم) وهو مختص بما هو الأصل في باب القسم، وهو لفظة الله، فلا يقال: تالرحمن مثلاً، بل يقال: تالله لأفعلن، وما روي عن بعض العرب: ترب الكعبة شاذ.

(3) (قوله: وحاشا) ذهب الجمهور إلى أنه حرف أبداً خلافاً للمبرد، فإنه جوز كونه فعلاً ناصباً لما بعده أيضاً متمسكاً بما سمع عن بعض العرب: اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبع بالنصب.

(4) (قوله: للتنزيه) أي لإفادة تنزيه مدخوله عما نسب إلى ما قبله.

قيل عليه: إن التنزيه والاستثناء مثلاً زمان، فلا وجه لإفراده بالذكر، بل كان عليه أن يقول: وحاشا وعدا وخلا للاستثناء كما في عبارة الكافية؟

أقول: وجه إفراده بالذكر هو أنه قلما جاء فعلاً كما أشرنا إليه آنفاً بخلاف «عدا» و«خلا»، فإن استعمالهما فعلاً أكثر من كونهما حرفاً جر على أنه يمكن أن يقال: إن «حاشا» مختص بما كان من قبيل العيب والذم، ولذا قال فيه: للتنزيه وإن كان مستلزماً للاستثناء بخلاف «عدا» و«خلا»، فإنهما للإخراج عن حكم ما قبلهما أيّاً كان، ولذا قال فيهما: للاستثناء.

(5) (قوله: فإن «حاشا» نزه زيدا إلى آخره) أراد أنه يدل على تنزيه زيد، كما أشار إليه بقوله: ودل على أن زيدا ما ساء؛ لأن «حاشا» لا ينزهه، وهو ظاهر.

(6) (قوله: وعدا وخلا) اعلم أن الجر بهما قليل، بل الكثير نصب ما بعدهما على المفعولية لهما على أن يكونا فعلين. ومن ثمة أخرهما المصنف عن سائر حروف الجر.

بعدهما⁽¹⁾ عن حكم ما قبلهما؛ لأن الاستثناء إخراج شيء عن حكم دخل فيه غيره.
(نَحْوُ: جَائِي الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ⁽²⁾ وَخَلَا زَيْدٍ) فَإِنْ «عَدَا» وَ«خَلَا» أَخْرَجَا «زَيْدًا» عَنْ
مَجِيءِ الْقَوْمِ، وَدَلَا عَلَى أَنْ «زَيْدًا» لَمْ يَجِيءَ⁽³⁾.

الحروف المشبهة بالفعل

(النَّوعُ الثَّانِي⁽⁴⁾ : حُرُوفُ⁽⁵⁾ تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ⁽⁶⁾ : وَهِيَ سِتَّةٌ

وقال السيرافي: لم يقل بإعمال الجر بـ«عدا» سوى الأخفش، فهو في عمل الجر أقل وأضعف من «خلا»، فعلى هذا كان الأولى في الترتيب أن يقول: وخلا وعدا تأخيراً للأضعف وتقديماً للأقوى. ثم اعلم أنه إذا استعملتا مصدرين بـ«ما» فيقال: «ما خلا زيدا وما عدا زيدا»، فذهب الجمهور إلى أنهما لا يكونان إلا فعلين بناء على أن «ما» المصدرية مختصة بالأفعال. وأجاز الأخفش الجر بهما أيضاً بناءً على أن «ما» مزيدة عنده، ولعل المصنف رحمه الله لم يعتد بقوله: ولذا لم يعدهما من الحروف الجارة.

- (1) (قوله: أي لإخراج ما بعدهما إلى آخره) الأولى أن يقول: أي للدلالة على إخراج إلى آخره.
- (2) (قوله: نحو جائي القوم عدا زيد) بالجر. وقد مر أن النصب فيهما هو الكثير في الاستعمال، فإعراب المثال على تقدير النصب: «عدا» فعل ماضٍ بمعنى جاوز، فاعله مستتر فيه راجع إلى مصدر الفعل المذكور، و«زيداً» بالنصب مفعوله، والمعنى: جائي القوم عدا زيدا، أي جاوز مجيئهم زيدا، يعني أنه ما جاء، وقس عليه خلا زيدا.
- (3) (قوله: ودلا على أن زيدا لم يجيء) أشار بهذا العطف التفسيري على أن المراد بنسبة الإخراج إليهما باعتبار دلالتهم على الإخراج لا على حقيقتهم حتى يرد عليه أنهما لا يخرجان زيدا، بل علامتان لخروجه عن المجيء.

(4) (قوله: النوع الثاني) الأنسب تقديم هذه الأحرف على الحروف الجارة على قياس تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور في كتب النحو، إلا أنه راعى أصالة حروف الجر في عملها، وفرعية هذه الأحرف الستة، فإن ما هو الأصل في العمل أولى بالتقديم في نظم العوامل وترتيبها، مع أن حروف الجر أكثر عدداً ووروداً في كلام العرب.

(5) (قوله: حروف) المناسب تغييرها بالأحرف جمع قلة لكونها ستة، لكن لما عبر عن الحروف الجارة بها لم يستحسن تغيير السلوب رعاية للمجانسة مع السابق مع أن استعمال كل من جمع القلة والكثرة في الآخر شائع، لا وصمة فيه على أنها لو اعتبرت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها مع لغات «لعل» ترتقي إلى درجة جمع الكثرة.

(6) (قوله: تنصب الاسم وترفع الخبر) أي تدخل كل منها على لفظين:

أولهما: اسم البتة، ولذا يسمى اسماً، ويجعله منصوباً.

وثانيهما: اسم وجملة فعلية واسمية، ويسمى خبراً لكونه خبراً عن الأول كخبر المبتدأ، فإنه في

أَحْرُفٌ⁽¹⁾ : (إِنْ) مرفوع المحل⁽²⁾ على البدلية من ستة⁽³⁾ أحرف، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: «إِنْ»، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها: «إِنْ»⁽⁴⁾، أو منصوب المحل بتقدير الفعل الناصب، أي أعني «إِنْ».

=

المعنى مبتدأ، ولذا قالوا: إنها من نواسخ المبتدأ والخبر.

(1) **(قوله: وهي ستة أحرف)** بشهادة الاستقراء، وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لمشابتها بالفعل لفظاً ومعنى.

أما لفظاً: فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح كالفعل الماضي.

وأما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال، مثل: حققت وشبهت وتمنيت وترجيت، وعملها النصب والرفع أثر هذه المشابهة، لكن كان للفعل عملان أصلي، وهو تقديم مرفوعه على منصوبه، وعمل فرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع، فأعطي هذه الحروف العمل الفرعي خطأ لمرتبة الفرع عن مرتبة الأصل، ولئلا يلتبس بالفعل في «أن» المفتوحة.

اعلم أن لهذه الحروف صدر الكلام سوى «أن» المفتوحة ليعلم من أول الأمر أنه من أي قسم من أقسام الكلام؛ إذ كل منها يدل على قسم منه من المتحقق، والمشتمل على التشبيه، والاستدراك، والتمني، والترجي.

وأما «أن» المفتوحة: فهي بعكس باقيها بأن يقتضي عدم الصدارة؛ لأنها مع معمولها في تأويل المفرد، فلا بد من ربطه بشيء آخر، حتى يصير كلاماً مع أنها لو وقعت في الصدر أشبهت بـ«إِنْ» المكسورة في صورة الكتابة، فيلزم الالتباس.

(2) **(قوله: مرفوع المحل)** خبر لمحذوف عائد إلى «أن» أي هو مرفوع المحل. ثم إن أجزاء إعراب المحل عليه لا يتصور بدون التأويل لكونه حرفاً، فلا بد يراد أنه مرفوع المحل بتأويل هذا اللفظ.

(3) **(قوله: بدل من ستة)** أي بدل مع معطوفاته بدل الكل على اعتبار تقديم العطف على البدلية، وهو الصحيح، أو بدل وحده منها بدل البعض باعتبار تقديم البدلية، وهو ضعيف، بل غير صحيح هنا لما مر.

(4) **(قوله: أي منها: إِنْ)** أقول: لا يجب تقديم الخبر هنا؛ إذ لكون المبتدأ في تأويل هذا اللفظ يكون معرفة، فلا ضرورة إلى تقديمه، كما يشعر به عبارته.

(و«أن»: هُمَا لِلتَّحْقِيقِ⁽¹⁾) أي هما لتحقيق مضمون الجملة⁽²⁾ التي دخلت عليها.
(نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ) المعنى: ثبوت القيام لزيد مؤكد ومحقق⁽³⁾.
ولا يلقي مثل هذا إلا⁽⁴⁾ عند كون المخاطب منكراً له، أو متردداً فيه، أو منزلاً منزلة أحدهما.
(وَبَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ) المعنى: ثبوت الذهاب لزيد على وجه التحقيق⁽⁵⁾.

(1) (قوله: للتحقيق) والمشهور: هو «إن» بالكسر للتأكيد، وبالفتح للتحقيق، لكن لما كانا متقاربي المفهوم، ومتلازمين في الوجود، عبر المصنف عن مدلولهما بالتحقيق. ويجوز أن يعبر عنهما بالتأكيد.

(2) (قوله: مضمون الجملة) أي للدلالة على أن مضمون الجملة التي دخلت كل منهما عليها أمر محقق ثابت ومؤكد لا ينبغي لأحد إنكاره.

واعلم أن «إن» المكسورة لا تغير معنى الجملة، ولا يخرجها عن كونها جملة، بل تفيد تأكيد مضمونها، و«أن» المفتوحة تجعل ما بعدها في حكم المفرد، ومن ثمة وجب الكسر في كل موضع يقتضي وقوع الجملة، فكسرت في ابتداء الكلام كما أشار إليه المصنف بمثاله، وقال: نحو: «إن زيدا قائم».

وبعد القول ومتصرفاته: نحو: «قال إني عبد الله».

وبعد الموصول: نحو: «جاءني الذي إن أباه كريم».

وبعد حيث: نحو: «أجلس حيث إن زيد جالس».

وفتحت عند وقوعها مع ما بعدها فاعلاً كما أشار إليه المصنف بالمثال حيث قال: «بلغني أن زيدا ذاهب»، أو مفعولاً لغير القول، نحو: «تمنيت أنك آت»، أو مضافاً إليه لما عدا حيث، أو مدخولاً لحرف الجر، نحو: «أعجبني اشتهاك أنك قائم»، و«عجبت من أنك فاضل»، أو مبتدأ، نحو: «عندي أنك قائم».

(3) (قوله: مؤكد ومحقق) أشار إلى أن الكلام المصدر بـ«إن» المسكورة مضمونه أمر محقق ومؤكد أيضاً، وذلك حق، لكن كان عليه أن يقول: محقق ومؤكد؛ إذ التأكيد بعد التحقيق.

(4) (قوله: ولا يلقي مثل هذا إلا إلى آخره) أقول: بيان هذه الخواص والنكات من وظائف علم المعاني، فلا يناسب للنحوي التعرض بها، ولعل الشارح إنما تعرض ببيانها تنبيهاً على أنه من العلماء الماهرين في علم المعاني إظهاراً لفضله.

(5) (قوله: على وجه التحقيق) اقتصر عليه، ولم يقل على وجه التحقيق والتأكيد كما في «إن» المكسورة تنبيهاً على أن «أن» المفتوحة لا تفيد إلا التحقيق، ولذا اشتهر فيما بينهم «أن» للتحقيق.

واعلم أنه قد تلحقها «ما» الكافة، فتلغى عن العمل على الأفصح، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (النساء: 171)، وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: 110)، وإعمالهما =

ولا يلقي مثله أيضاً إلا عند كون المخاطب منكراً له، أو متردداً فيه، أو منزلاً منزلة أحدهما.

(أَوْ كَانَ⁽¹⁾) : لِلتَّشْبِيهِ أي تدل على أن اسمها مشبه بخبرها في بعض

ضعيف، وإنما أجازوا على الضعف قياساً على إعمال «ليتما» في بيت النابغة كما سيأتي؛ إذ لا قائل بالفصل بين هذه الحروف وإعمال «ليتما» خاصة ترجيح بلا مرجح، وبعد دخول «ما» الكافة تدخلان على الأفعال أيضاً؛ لأن «ما» الكافة أخرجهما عن العمل، فلا يلزم حينئذ أن يكون مدخولها صالحاً للعمل.

واعلم أيضاً أنه قد تخففان، فيسمى كل منهما مخففة من المثقلة، ثم المفتوحة تعمل في ضمير شأن مقدر، فتدخل على الجملة الصالحة؛ لأن تكون تفسيراً له فعلية أو اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: 10)، أي أنه وشذ إعمالها في المضمهر البارز غير ضمير الشأن، نحو قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ

ولم يسمع إعمالها في المظهر قط، والفعل الواقع بعدها تفسير لضمير الشأن المقدر، فإن كان من الأفعال الغير المتصرفه فذاك، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: 39)، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ﴾ (الأعراف: 185)، وإن كان من المتصرفه، فلا بد من «قد» في الماضي، والسين، أو سوف، أو حرف النفي في المضارع عوضاً عن النون المحذوفة، وفرقاً بينهما وبين «أن» المصدرية الناصبة، نحو: ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَتِ رَبِّهِمْ﴾ (الجن: 28)، ونحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (المزمل: 20)، وقول الشاعر:

وَاعْلَمَ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه: 89)، ودلائل هذه الأحكام مذكورة في المطولات.

وأما المكسورة المخففة: فيجوز إعمالها وإغائها، وهو الأكثر، وعلى كلا الوجهين دخول اللام الفارقة على خبرها لازم، نحو: «إن زيد لقائم» و«إن زيداً لقائم».

أما في صورة الإلغاء: فللفرق بينها وبين «إن» النافية، وفي صورة الإعمال طرداً للباب. ويجوز دخولها على فعل من نواسخ المبتدأ والخبر لا غير رعاية للأصل بقدر الإمكان. وأجاز الكوفيون دخولها على غيرها أيضاً متمسكين بقول الشاعر:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولقد أطنبنا الكلام في هذا المقام إعلاماً وإفهاماً لذهن المبتدئ على هذه الأحكام الشديدة الحاجة للخواص والعوام.

(1) (قوله: وكان) وهي حرف برأسها على الصحيح حملاً على أخواتها، ولأن الأصل في الحروف

الأحوال⁽¹⁾ بشرط أن يكون الخبر جامداً.

(نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ) بخلاف ما إذا كان مشتقاً، نحو: «كان زيداً قائم»، فإنها حيثئذ لا تكون إلا بمعنى «لعل»⁽²⁾، ولا تكون للتشبيه، وإلا يلزم اتحاد⁽³⁾ المشبه والمشبّه به لاتحاد⁽⁴⁾ ما صدق عليه زيد وقائم. وبعضهم يقبل التشبيه هنا أيضاً، ويتكلف بتقدير الموصوف، أي «كأن زيداً شخص قائم».

ومن له طبع سليم لا يرضاه.
والوجه هو الأول.

(وَلَكِنْ: لِلْإِسْتِدْرَاكِ) أي لدفع الوهم الناشئ⁽⁵⁾ من الكلام السابق من المخاطب

=

عدم التركيب.

وعند الأخفش: أنها مركبة من «كاف» التشبيه و«إن» المكسورة، وأصل «كأن زيداً الأسد» «إن زيداً كالأسد»، فقدم الكاف إعلماً بالتشبيه من أول الأمر، وفتحت الهمزة صورة؛ إذ الكاف في الأصل لا تدخل إلا على المفرد، وإن كانت في المعنى على الكسر، وقد تخفف، فتلغى حيثئذ على الأفصح لخروجها عن مشابهة الفعل، كقول الشاعر:

ونحــر مـشرق اللـون كـأن ثـدياه حـقـان
وإعمالها ضعيف قليل، نحو قول الشاعر:
وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
على رواية النصب.

(1) قوله: في بعض الأحوال) أي الصفات لا في الذات.

(2) قوله: بمعنى لعل) فيفيد الرجاء والظن، فمعنى: «كأن زيداً قائم» أن قيام زيد مظنون ومرجو.

(3) قوله: وإلا يلزم اتحاد إلى آخره) أي ذاتاً، واللازم باطل، فالملزوم مثله في البطلان.

(4) قوله: لاتحاد إلى آخره) علة للزوم اتحادهما.

ووجه اتحاد ما صدق عليه «زيد قائم»، هو أن هذه الحروف من دواخل المبتدأ والخبر، وهما وإن كانا متغايرين مفهوماً، لكن وجب اتحادهما على ما صدق عليه، فيلزم من تشبيه أحدهما بالآخر اتحاد المشبه والمشبّه به، وذلك باطل كما مر.

(5) قوله: أي لدفع الوهم الناشئ إلى آخره) ولذا وجب أن يقع بين كلامين متغايرين نفيّاً أو إثباتاً لفظاً، كما أشار إليه المصنف بالمثل حيث قال: نحو: «جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء» ونحو: «ما جاءني زيد لكن عمراً جاء» أو معنى نحو: «زيد حاضر لكن عمراً غائب».

وقد تخفف، فتلغى عن العمل لضعف المشابهة خلافاً للأخفش ويونس، فإنهما أجازا إعمال

=

بواسطة «لكن».

(نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمراً لَمْ يَجِيْءَ).

(وَلَيْتَ⁽¹⁾: لِلتَّمَنِّي) وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة سواء كان

محالاً كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

أو ممكناً لكن لا طماعية⁽²⁾ في وقوعه كقوله:

لَيْتَكَ تَرْضَى وَالْآنَامُ غَضَبَانُ، فَإِنْ رَضِيَ الْمَخَاطَبُ وَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا، لَكِنْ لَا يَتَوَقَّعُ

القائل حصوله، ولا ينتظره، بل يحبه ويتمناه.

(نَحْوُ: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ)

أي بما فعله المشيب بتقدير العائد⁽³⁾ على أن يكون «ما» موصولة أو بفعل

المشيب⁽⁴⁾ على أن يكون «ما» مصدرية.

المخفضة قياساً على أخواتها.

قال الشيخ الرضي: لا أعرف له شاهداً.

ويجوز دخول الواو عليها مشددة أو مخففة: إما لعطف الجملة على الجملة، وإما اعتراضية.

(1) (قوله: وليت) وتلحقها «ما» الكافة، فتلغي عن العمل على الأفصح.

وقد أجازوا إعمالها تمسكاً بقول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَضْفَهُ فَقَدْ

بنصب «الحمام».

وأيضاً أجازوا إعمال أخواتها عند لحوق «ما» الكافة قياساً على إعمال «ليتما» في هذا البيت.

(2) (قوله: أو ممكناً لا طماعية إلى آخره) والمراد أنه لا يستعمل إلا في الأمور المحالة حقيقة كعود

الشباب، أو في اعتقاد المتكلم كما في «ليتك ترضى».

(3) (قوله: بتقدير العائد) المنصوب إلى «ما» الموصولة، وتقديره شائع لا نزاع في جوازه.

(4) (قوله: أو بفعل المشيب) من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول محذوف، أي بفعل المشيب

إياي.

واعلم أنه قد أجازوا نصب الجزئين بعد «ليت» نحو: «ليت زيدا قائماً»، ثم اختلفوا؟

فقال الفراء: نصبهما على المفعولية لمعنى التمني؛ إذ المعنى: أتمني زيدا قائماً على صفة القيام.

والكسائي على أن نصب الثاني بتقدير «كان».

والمحققون على أن نصبه على الحالية عن الضمير المستتر في الخبر المحذوف، والتقدير: ليت

زيداً كائن حال كونه قائماً.

(وَلَعَلَّ⁽¹⁾: لِلتَّرَجِّي⁽²⁾) وهو طلب حصول الشيء الممكن على سبيل التوقع.
(نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْدًا عَائِدًا⁽³⁾).

وقد يتمنى المحال بـ«لعل»⁽⁴⁾ إظهاراً لكمال الحسرة، نحو: «لعل ابني حي أبداً».

{ ما ولا المشبهتان بليس }

(النُّوعُ الثَّالِثُ⁽⁵⁾: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الْاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ⁽⁶⁾، وَهُمَا مَا وَلَا

(1) (قوله: ولعل) ومن لغاتها «عَلَّ»، وهي الأصل عند البصريين زيدت عليها لام التأكيد، وَلَعَنَّ وَلَآنَ وَأَنَّ فمتى وجدت «أَنَّ» المفتوحة في صدر الكلام فاحكم بأنها من لغات «لعل».

(2) (قوله: للترجي) وما وقع في القرآن، فإن كان من الحكاية فذاك واضح، وإن كان من كلام الله تعالى غير حكاية عن أحد فهو للرجاء والطمع بالنسبة إلى العباد، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: 17)، أي رجاء وتوقعاً لكم قرب الساعة، أو يقال: أن لعل في القرآن كلها للتحقيق أو التعليل.

(3) (قوله: نحو لعل زيداً عائداً) وجاء الجر بها في لغة عقيل، قال شاعرهم:
ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصُّوْتَ ثَانِيَا لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ
ويمكن أن يقال: كان ذلك الرجل قد اشتهر بأبي المغوار بالياء، فوجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء، ولذا قال الشاعر: لعل أبي المغوار لا على أن عقيل يجرون بها.

(4) (قوله: وقد يتمنى بـ«لعل»⁽⁴⁾) والأولى أن يقال: ويستعمل في أمر محال تنزيلاً له منزلة أمر ممكن إظهاراً لكمال محبته له ورغبته فيه.

والحاصل: أن «لعل» لرجاء أمر ممكن حقيقة أو حكماً.

(5) (قوله: النوع الثالث) أقول: الأنسب بالنظر إلى أن «ما» في هذا النوع أقل عدداً وأضعف عملاً تأخر «ما» فيه من جميع العوامل السماعية إلا أنه ذكره عقيب الحروف المشبهة بالفعل لمناسبة «ما» في هذا النوع معها عملاً، فإن عمل «ما» و«لا» عكس عملها، والعكس مناسبة معتبرة.

(6) (قوله: ترفع الاسم وتنصب الخبر) أقول: لغة إعمالهما لغة أهل الحجاز، وهي الأفصح وكفاهم شاهداً ورود كلام الله تعالى على طبق لغتهم، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (يوسف: 31) بنصب «بشراً»، وبنو تميم لا يعملونهما مستدلين بأن شرط الإعمال الاختصاص بدخول إحدى القبيلتين، و«ما» و«لا» يدخلانها، فكما لا يعملان في الفعل لا يعملان في الاسم. ورد بأن

الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسٍ) أي في النفي⁽¹⁾، والدخول على المبتدأ والخبر، إلا أن ما أدخل⁽²⁾ في التشبيه بها من لا، ولذا كانت عاملة في المعارف والنكرات⁽³⁾، وذلك لأن (مَا لِنَفْيِ الْحَالِ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا⁽⁴⁾) وَلَا لِنَفْيِ الْاِسْتِقْبَالِ⁽⁵⁾، نَحْوُ: لَا رَجُلٌ⁽⁶⁾ مُنْطَلِقًا⁽⁷⁾).

اللغة لا يثبت بالعقل، بل إثباتها إنما يكون بالنقل، وهم يقرؤون الآية ما هذا بشر بالرفع، وإجماع القراء على قراءة النصب دليل قاطع على خطئهم، وكذا كتابة عثمان رضي الله عنه في مصحفه شاهد صدق على خطئهم.

(1) (قوله: في النفي) لا في اللفظ، ولعدم مشابهتهما بـ«ليس» لفظاً لم يجعل عملهما مخالفاً لعمل المشبه به؛ لأمن الالتباس بخلاف الحروف المشبهة بالفعل، فإن بينهما مشابة لفظاً، فلو كان عملها على وفق عمل الفعل لزم الالتباس.

(2) (قوله: أدخل) أي أقوى في التشبيه من ذلك؛ لأن «ما» لنفي الحال كـ«ليس» بخلاف «لا»، فإنها لنفي الاستقبال، كما سيصرح به المصنف.

(3) (قوله: يعمل في المعارف والنكرات) إظهاراً لقوة المشابهة.

(قوله: إلا في النكرات) إظهاراً لضعف المشابهة. فإن قيل: ضعفها أيضاً يظهر بعملها في المعرفة فقط، فما وجه اختصاصها بعمل النكرات؟

أجيب: بأنها من نواسخ المبتدأ والخبر، ووقوع النكرة مبتدأ في غاية الضعف بحيث يكفي لنسخ مبتدئتها عامل ضعيف، فبدخول «لا» نسخت بخلاف المعرفة، فإنها لتقويتها في ذلك لا تنسخ، ولا تنفك عن كونها مبتدأ إلا بعامل قوي.

(4) (قوله: نحو: ما زيد منطلقاً) مثل من المعرفة فقط إشارة إلى أن أعمالها في المعرفة يعلم أعمالها في النكرة بطريق الأولى.

واعلم أنه إذا زيدت بعدها «إن» نحو: «ما إن زيد قائم»، أو انتقض النفي بـ«إلا» نحو: «ما زيد إلا شاعراً»، وقدم خبرها نحو: «ما كاتب زيد» بطل العمل.

(5) (قوله: ولا لنفي الاستقبال) وقال بعضهم: إنها للنفي المطلق لا الاستقبال خاصة.

(6) (قوله: لا رجل) بالتنوين.

(7) (قوله: منطلقاً) والمشهور: أن عملها مقصور على موارد السماع من الأشعار، لكن المحققين

على أنها تعمل في النكرات مطلقاً شعراً كان أو لا، والمصنف منهم، ولذا مثل من غير الأشعار.

ثم أقول: ليت شعري لم لم يعد المصنف «لا» التي لنفي الجنس من العوامل بلا خلاف، وهو بصدد استعداد جميع العوامل، فلا وجه لتركها أصلاً.

{حروف تنصب الاسم}

(النوع الرابع⁽¹⁾): حُرُوفٌ⁽²⁾ تَنْصِبُ الاسمَ⁽³⁾ فَقَطْ) أي إذا نصبت بتلك الحروف الاسم الواحد فأنته عن أن ترفع بهذه الحروف، أو تنصب بها الاسمين فصاعداً بدون توسط حرف العطف، أو تجر، أو تجزم.

وقد علمت كيفية إعرابها في النوع الأول.

(وَهِيَ سَبْعَةٌ أَحْرَفٍ) بحكم الاستقراء:

1 - (الواو) مرفوع على البدلية⁽⁴⁾، أو على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: الواو، أو مبتدأ⁽⁵⁾ محذوف الخبر⁽⁶⁾، أي منها: الواو⁽⁷⁾.

ويجوز نصبها بتقدير الفعل⁽⁸⁾، أي أعني الواو، (بِمَعْنَى مَعَ) أي هي بمعنى «مع» أو الواو الكائنة بمعنى «مع». فعلى الأول: خبر مبتدأ محذوف⁽⁹⁾.

(1) (قوله: النوع الرابع) لما كانت الحروف المذكورة في هذا النوع قريبة من الحروف المشبهة بالفعل عدداً، وموافقة لها في عمل النصب كان الأحسن ذكر ما في هذا النوع عقيبتها، لكن لما كان «ما» و«لا» أشد مناسبة معها في العمل ذكرهما بجانبها، فذكر النواصب بعدهما بلا فصل مع أن لها مناسبة مع «ما» و«لا» في نصبهما الخبر، فكان الفصل بهما ليس فصلاً بالأجنبي.

(2) (قوله: حروف) جمع كثرة مستعار من جمع القلة، والقرينة قوله: وهي سبعة أحرف.

(3) (قوله: تنصب الاسم) اللام للعهد الذهني أي تنصب فرداً ما من أفراد هذا النوع أيّاً كان. ثم كون هذه الحروف ناصباً للاسم ليس مذهب الجمهور، بل مذهب بعض كما سيأتي، فلا يليق بشأن الشيخ الجرجاني العدول عن مذهب الجمهور مائلاً إلى المذهب المرجوح.

(4) (قوله: على البدلية) أي بدل الكل بتقديم العطف كما مر غير مرة.

(5) (قوله: أو مبتدأ) بدون احتياج إلى التأويل بهذا اللفظ؛ لأن الواو اسم بقرينة دخول اللام عليها، كما مر في قول المصنف الباء للإلصاق.

(6) (قوله: محذوف الخبر) أقول: قد أصاب في حكمه بحذف الخبر هنا؛ إذ لا يجوز جعل قوله: بمعنى «مع» خبراً عنه، لما سيأتي.

(7) (قوله: منها الواو) لا يجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ كما يشعر به عبارته، بل التأخير لكونه أصلاً أولى إلا أن يراد به إفادة الحصر.

(8) (قوله: ويجوز نصبه بتقدير الفعل) ودعوى اختصاصه بمقام المدح والذم غير مسلم، غاية ما في الباب أن يكون أغلب فيهما.

(9) (قوله: فعلى الأول: خبر مبتدأ محذوف) أقول: لو جاز جعله خبراً لمحذوف لجاز أيضاً جعله

وعلى الثاني: صفة الواو⁽¹⁾.

(نَحْوُ: اسْتَوَى الْمَاءَ وَالْخَشْبَةَ⁽²⁾) مفعول معه لـ «استوى» منصوب بالواو⁽³⁾.

2 - (وَوَالِإِلَّا⁽⁴⁾) لِلْإِسْتِثْنَاءِ⁽⁵⁾ نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فَإِنْ «إِلَّا» أَخْرَجَتْ «زَيْدًا»⁽⁶⁾ عَنْ حَكْمِ الْقَوْمِ، وَهُوَ الْمَجِيءُ، وَهُوَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْقَوْمِ، فَلَوْلَا الْإِخْرَاجُ لَوَجِبَ الدَّخُولُ⁽⁷⁾.

خبراً للواو على تقدير كونه مبتدأ، لكن لا يجوز جعله خبراً أصلاً، بل لا بد من جعله صفة للواو؛ إذ ما هو من نواصب الاسم ليس الواو مطلقاً، بل الواو الملازمة بمعنى «مع»، والقياس على نحو الباء للإلصاق غير صحيح؛ إذ الباء مطلقاً من الحروف سواء كانت للإلصاق أو لا، فقد أصاب في قوله: محذوف الخبر، وأخطأ في قوله: خبر مبتدأ محذوف.

(1) (قوله: صفة الواو) وقد عرفت أنه ينبغي أن يتعين هذا الثاني.

(2) (قوله: استوى الماء والخشبة) ويسمى ما بعد هذا الواو مفعولاً معه، وهو في هذا المثال في المعنى مصاحبة الفاعل؛ إذ المعنى تساوي الماء والخشبة في العلو، وليست الخشبة أرفع منه، والخشبة هنا مقياس لأهل مصر يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت ازدياد ماء النيل.

(3) (قوله: منصوب بالواو) أي على مذهب المصنف، والجمهور على أن العامل فيه الفعل الصريح، أو معناه بواسطة الواو.

وذهب الأخفش إلى أن الواو اسم لكونه بمعنى «مع»، وجعلها منصوباً نصب الظرف، لكن لما كان في صورة الحروف أجري نصبه على ما بعده قياساً على إجراء إعراب «إِلَّا» بمعنى «غير» على ما بعده.

(4) (قوله: وإلا) أقول: عده من النواصب مذهب بعض قليل من النحاة، وتبعهم الجرجاني والجمهور على «أن» الناصب للاسم هو الفعل بواسطة «إِلَّا».

(5) (قوله: للاستثناء) أي الكائنة للاستثناء، أي تدل على إخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه بمعنى أن المتكلم حين الحكم، وسابقاً عن ذكر «إِلَّا» اعتبر خروجه عنه، وجعل إلا قرينة عليه؛ إذ بدون ذكره يظن ظناً راجحاً دخوله فيه، وشمول الحكم إياه كما إذا كان المستثنى من أفراد ما قبله، أو يتوهم دخوله فيه، ولو وهماً ضعيفاً فيما إذا كان من ملازمه لا من أفراده. فالأول: يسمى مستثنى متصلاً.

والثاني: منقطعاً، فأشار المصنف إلى المتصل بالمثل الأول، وإلى المنقطع بالمثل الثاني.

(6) (قوله: أخرجت زيداً) فيه مسامحة، والأولى دلت على خروج «زيداً» وأفادت خروجه.

(7) (قوله: فلولا الإخراج لوجب الدخول) والأظهر أن يقول: فلولا علامة الخروج عن حكم المجيء لكان الظاهر الدخول فيه لكونه من أفرادهم.

فإن قيل: إذا دخل⁽¹⁾ لم يخرج⁽²⁾، وإذا خرج⁽³⁾ فكيف يخرج⁽⁴⁾ الجواب أنه داخل قبل الحكم⁽⁵⁾ وخارج بالحكم⁽⁶⁾، وإلا قرينة الخروج بالحكم، فلا يلزم التناقض، ولا إخراج الخارج.

(وَمَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا) فإن «إلا» أخرجت الحمار⁽⁷⁾ عن حكم القوم، وهو ليس من أفراد القوم، فلولا الإخراج⁽⁸⁾ لتوهم الدخول⁽⁹⁾.

3 - (وَيَا).

4 - (وَأَيَّا⁽¹⁰⁾).

5 - (وَهِيَ لِنْدَاءِ الْبَعِيدِ⁽¹¹⁾) حقيقة كنداء بعيد المسافة، أو حكماً كنداء الأصم

-
- (1) (قوله: إذا دخل) يعني إن كان زيد في الواقع داخلاً في الحكم المذكور.
- (2) (قوله: لم يخرج) أي لم يجز اعتبار الخروج، وجعل «إلا» قرينة عليه؛ إذ الإخبار بخروج الداخل كذب.
- (3) (قوله: وإذا خرج) أي إن كان في الواقع خارجاً.
- (4) (قوله: فكيف يخرج) أي فكيف يمكن الحكم بخروجه، فإن إخراج الخارج تحصيل الحاصل، وقد مر في تفسير الاستثناء ما يغني عن هذا السؤال والجواب.
- (5) (قوله: داخل قبل الحكم) الأولى أن يقول: الظاهر دخول زيد في الحكم وشموله له.
- (6) (قوله: وخارج بالحكم) الأولى أن يقول: وخارجاً في اعتبار المتكلم حين الحكم.
- وقيل: إلا كما مر.
- (7) (قوله: أخرجت الحمار) أي دلت، وأفادت خروجه.
- (8) (قوله: فلولا الإخراج) أي فلولا قرينة الإخراج وعلامته أي «إلا».
- (9) (قوله: لتوهم الدخول) للملازمة بين الحمار والقوم غالباً في وقت المجيء، ولقد أحسن حيث قال في المستثنى المتصل: لوجب الدخول، وفي المنقطع: لتوهم الدخول.
- (10) (قوله: ويا وأيا إلى آخره) أقول: كون حروف النداء من النواصب مذهب المبرد، والجرجاني تبعه حيث قال: إنها نائبة عن الفعل المقدر الذي هو «أدعو» معنى وعملاً، وسيبويه وجمهور البصريين على انتصاب المنادي بالفعل المقدر على المفعولية له، وحروف النداء نائبة عنه معنى لا عملاً لخفتها، وكثرة استعمال المنادي ولحصول مد الصوت ورفع به.
- وقال أبو علي: إنها أسماء الأفعال، وهو ضعيف مردود، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لكن المقصود هنا هو المذهب الأول.
- (11) (قوله: لنداء البعيد) قال ابن الحاجب: «يا» أعمها، أي استعمالاً؛ لأنه تستعمل لنداء القريب والبعيد، وتستعمل مذكورة ومحذوفة، ولا يحذف من حروف النداء سواها، ولا ينادي اسم الله =

والنائم والأبله.

(نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ⁽¹⁾) مثال للمضاف.

(وَيَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ) مثال لشبه المضاف.

(وَيَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي) مفعول «خذ»، والباء زائدة في المفعول.

(وَأَيَّا عَبْدَ اللَّهِ وَهَيَّا عَبْدَ اللَّهِ)

6 - (وَأَيَّ⁽²⁾).

7 - (وَالْهَمْزَةُ⁽³⁾ لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ⁽⁴⁾) حقيقة كنداء قريب المسافة، أو حكماً كنداء

بعيد المسافة المفهم المستيقظ الذي يسمع النداء كقريب المسافة، وكنداء من يحضر بالبال دائماً كقول الشاعر:

أُسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَاكِ⁽⁵⁾ تَتَقَنُّوا بِأَنْكُمْ فِي رُبْعِ قَلْبِي⁽⁶⁾ سُكَانُ⁽⁷⁾

فإن القائل نزل هؤلاء السكان لكثرة حضورهم بالبال منزلة قريب المسافة،

=

والاسم المستغاث، وأيتها وإيتها إلا بها، ولا يقال: يرد على من جعل «يا» لنداء البعيد خاصة قولنا: يا الله، فإنه تعالى أقرب من جبل الوريد؛ لأننا نقول: جنبه تعالى، وإن كان في غاية القرب منا لكننا لغاية تديننا بعيد عنه تعالى لغاية تقدسه، ولإظهار هذا التواضع، وهو هضم النفس نقول: يا الله.

(1) قوله: نحو يا عبد الله) مثل بثلاث أمثلة من المضاف، ومشابهه، والنكرة لظهور عمل النصب فيها بخلاف المنادي المفرد المعرفة، نحو: «يا زيد»، فإنه يبنى على الضم، فلا يظهر النصب في لفظه، وإن كان منصوباً محلاً بحرف النداء عند الجرجاني، فعدم ظهور النصب في المفرد المعرفة لم يمثل منه.

(2) قوله: أي) بفتح الهمزة وسكون الياء.

(3) قوله: والهمزة) المفتوحة.

(4) قوله: لنداء القريب) لعله أراد بالقريب مقابل البعيد، فيشمل المتوسط أيضاً، فإن من القريب ما يتصف بأصل القرب من غير كمال، وهو المتوسط، و«أَيَّ» مختصة به، ومنه ما يتصف بالقرب الكامل، وهو الأقرب، والهمزة موضوعة له، كذا حقق في بعض شروح الكافية.

(5) قوله: نَعْمَانَ الْأَرَاكِ) بفتح النون وسكون العين اسم موضع معين في ناحية الطائف.

(6) قوله: ربع قلبي) أي وسطه، ولا بد من فتح ياء المتكلم هنا لضرورة الشعر، كما لا يخفى على من له طبع سليم.

(7) نعمان الأراك: موضع في بلاد العرب، والربع: المنزل.

ومسافتهم عنه بمراحل، وناداهم بالهمزة كنداء القريب.
(نَحْوُ: أَي عَبْدَ اللَّهِ وَآ عَبْدَ اللَّهِ لَكِنَّ الهمزة لِنَدَاءِ الْأَقْرَبِ).

{النواصب}

(النَّوْعُ الْخَامِسُ⁽¹⁾: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ).

1 - (أَنْ⁽²⁾) مرفوع المحل على البدلية، أو مبتدأ⁽³⁾ محذوف الخبر، أي منها: «أَنْ»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها: «أَنْ»، أو منصوب المحل بتقدير الفعل الناصب، أي أعني «أَنْ» (لِلْاِسْتِقْبَالِ⁽⁴⁾) أي لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال.
(نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ).

2 - (وَلَنْ⁽⁵⁾): لِتَأْكِيدِ⁽⁶⁾ نَفْيِ الْاِسْتِقْبَالِ أي هي لتأكيد⁽⁷⁾ نفي الاستقبال، أو لن

(1) (قوله: النوع الخامس) ولقد أحسن في هذا الترتيب حيث عقب نواصب الاسم بنواصب المضارع.

(2) (قوله: أَنْ) وهو الأصل من نواصب المضارع وأقواها، ولقوته تعمل النصب مضمراً أيضاً دون باقيها تقول: أسلم حتى تدخل الجنة، ولذا قدمها على البواقي.

(3) (قوله: مبتدأ) أي بتأويل هذا اللفظ، وكذا لا بد منه في البدلية وكونه خبراً، وفي جعله منصوباً بـ«أعني»، كما لا يخفى.

(4) (قوله: للاستقبال) الأولى بل الواجب جعله صفة لـ«أَنْ» أي «أَنْ» الكائنة للاستقبال احترازاً عن «أَنْ» التفسيرية، فإنها ليست ناصبة، وجعله خبر المبتدأ محذوف، أو لـ«أَنْ» غير صحيح؛ إذ يفيد الكلام حينئذ كون «أَنْ» مطلقاً ناصبة، وليس كذلك.

(5) (قوله: ولن) قال سيويه: إنه حرف برأسه، وهو الصحيح؛ إذ الأصل في الحروف عدم التصرف. وقال الخليل: أصله «لا أَنْ»، فخفف كأيش في أي شيء. وقال الفراء: أصله لا، فأبدل الألف نوناً.

(6) (قوله: للتأكيد) أي لنفي الفعل في الزمان المستقبل على وجه التأكيد والمبالغة، وزعم أنها لتأييد النفي باطل يدل على بطلانه مثال المتن، وهو قوله تعالى حكاية عن ولد يعقوب صلى الله عليه وسلم: ﴿فَلَنْ أَتْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ (يوسف: 80)؛ إذ تعليق نفي البراح والزوال عن الأرض بإذن الأب ينافي تأييده، كما لا يخفى.

(7) (قوله: أي هي لتأكيد إلى آخره) إشارة إلى أنه يجوز جعل الظرف خبر المبتدأ محذوف، وذلك حق هنا؛ إذ ليس ما عدا «لن» التأكيدية أخرى غير ناصبة حتى يجب جعله صفة لها احترازاً عنها بخلاف قوله: للاستقبال، فإنه لا بد أن يكون صفة، كما مر.

الكائنة⁽¹⁾ لتأكيد نفي الاستقبال.

(نَحْوُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَيْ﴾⁽²⁾).

3 - (وَكَيْ: لِلتَّعْلِيلِ) أي هي للتعليل، أي يدل على علية ما بعدها لما قبلها، وإن كان الأمر بالعكس بالنظر إلى الخارج.

(نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) منصوب بـ«كي»، وفاعله مستتر فيه، وهو أنت، وياء المتكلم مفعوله الأول، و«حقي» مفعوله الثاني، فإن تصور إعطاء الحق علة الإقدام على المجيء كما أن وجود المجيء علة الإعطاء في الخارج.

4 - (وَ«إِذَنْ» جَوَابٌ لِقَوْلِ الْقَائِمِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ أَكْرَمَكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ).

{حروف الجوازم}

(النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ⁽³⁾ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ⁽⁴⁾).

1 - (إِنْ⁽⁵⁾) مبتدأ، أو خبر، أو بدل، أو مفعول (لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ⁽⁶⁾) أي هي

(1) (قوله: أو «لن» الكائنة إلى آخره) وعلى هذا التقدير يكون صفة موصحة لها الاحترازية لعدم وجود «لن» سوى هذه.

(2) يوسف: 80.

(3) (قوله: النوع السادس حروف إلى آخره) الأولى تقديم الجوازم على النواصب، كما في كتب الصرف؛ إذ النواصب ملحقة بها في إسقاط النونات، لكن لما ذكر المصنف نواصب الاسم أولاً في النوع الرابع كان المناسب ذكر نواصب المضارع عقيبها بلا فاصل، فلرعاية هذه المناسبة أُنْخِرَ الجوازم عن النواصب.

(4) (قوله: خمسة أحرف) بشهادة التتبع والاستقراء.

(5) (قوله: إن) قدمها على سائر الجوازم تنبيهاً على أنها الأصل في عمل الجزم وأقواها فيه، وكفى شاهداً على قوتها عملها في فعل الشرط والجزاء دفعة واحدة، وجزم المضارع بها مقدرة، تقول: تدخل الجنة.

(6) (قوله: للشرط والجزاء) أي تدخل على فعلين مثلاً دلالة على اعتبار المتكلم.

الأول: سبباً وملزوماً.

والثاني: مسبباً ولازماً.

ويسمى الأول في اصطلاحهم شرطاً في اعتباره لتحقيق الثاني.

ويسمى الثاني جزاء لترتبه في اعتقاده على الأول ترتب الجزاء أي العوض عن الفعل.

للشروط والجزاء، أي تدخل على جملتين⁽¹⁾ لتدل على أن الأولى: شرط أي علامة⁽²⁾، ومتعلقة للثانية، والثانية: جزاء أي مُرتبة⁽³⁾ على الأولى، ومتعلقة بها.
(نحو: **إِنْ تَأْتِي أَكْرَمَكَ⁽⁴⁾**).

2 - (وَلَمْ: لِنَفِي الْمَاضِي بَعْدَ نَقْلِهِ⁽⁵⁾ مِنْ

وقولنا: على اعتبار المتكلم تنبيه على أنه لا يلزم أن يكون الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً، ولا ذهنياً، بل يكفي اعتبار المتكلم بينهما علاقة بها يصح عنده أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم، وإن كان بينهما نوع تخالف مثلاً يجوز أن يقال: إن تشمتني أكرمك فيما حققنا استغنيت عن بيان الشارح معنى الشرط والجزاء.

(1) (قوله: أي تدخل على الجملتين) ويجب أن تكون الأولى فعلية دون الثانية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: 6) فمن باب الإضمار إلى آخره، ولذا قالوا: يلزمها الفعل لفظاً أو تقديرًا خلافاً للكوفيين، فإنهم جوزوا كون الأولى اسمية كالثانية، ويحملون الآية على ظاهرها.

(2) (قوله: أي علامة) نعم ما قاله حيث أشار به إلى أنه لا يجب أن يكون شرطاً حقيقياً، بل علامة اعتبرها المتكلم شرطاً وسبباً للثانية، كما مر.

(3) (قوله: أي مرتبة) ترتب الجزاء، أي العوض على الفعل.

(4) (قوله: **إِنْ تَأْتِي أَكْرَمَكَ**) اعلم أن «**إِنْ**» لها صدر الكلام لدلالاتها على نوع من أنواع الكلام، فتجعل في أوله دلالة من أول الكلام عليه.

وأيضاً تختص بالاستقبال حتى لو دخل على الماضي تجعله مستقبلاً، ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين كالمثال المذكور أو الشرط وحده، نحو: **إِنْ تَأْتِي فَقَدْ أَكْرَمَكَ**، فالجزم واجب في المضارع لاتصال الجازم، وصلاحيه المضارع الجزم، وعدم المانع عنه، وإن كان الأول ماضياً، والثاني مضارعاً، ففيه الوجهان للجزم لوجود الجازم، والرفع لضعفه بسبب تغيير المعمول، تقول: «**إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ**» بالجزم والرفع، وللشرط والجزاء وجوه آخر لا يليق بيانها بهذا المختصر.

(5) (قوله: لنفي الماضي بعد نقله إلى آخره) في هذه العبارة تعقيد توجب صعوبة فهم المراد؛ لأنه إن أراد بالماضي الزمان المخصوص على ما مشى عليه الشارح في تفسيره، فإرجاع الضمير في نقله إليه فاسد ضرورة، وإن أراد به الفعل المسمى بالماضي فكذلك لا معنى لنقله من المستقبل. فعلى التقديرين: لا بد من إرجاع الضمير إلى المضارع المعلوم من السياق، فالمعنى على التقدير الأول: لنفي الحدث الواقع في الزمان الماضي بعد نقل المضارع من الدلالة على المستقبل إليه، أو إلى الدلالة عليه. وعلى الثاني: لنفي الفعل الماضي بعد نقل المضارع من المستقبل إليه، أي إلى معناه.

الْمُسْتَقْبَلُ⁽¹⁾ أي هي لنفي الفعل⁽²⁾ الواقع في الزمان الماضي بعد نقل⁽³⁾ ذلك الفعل من المستقبل إلى الماضي سواء استمر ذلك النفي⁽⁴⁾ إلى حين المتكلم، أو لم يستمر⁽⁵⁾.
(نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجِ الْأَمِيرُ).

3 - (وَلَمَّا: لِنَفْيِ الْمَاضِي) أي لنفي الفعل الواقع في الماضي (أَيْضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف، أي أي آضت⁽⁶⁾ أيضاً، أي صارت «لَمَّا» في الحكم كـ«لَمْ» صيرورة.

(وَفِيهِ تَوَقُّعٌ⁽⁷⁾ وَانْتِظَارٌ) كأنه قيل: ما الفرق بينهما؟ فأجاب بقوله: وفيه توقع

والعبارة الصحيحة الواضحة في إفادة المعنى المراد ما قاله ابن الحاجب في الكافية حيث قال: و«لَمْ» لقلب المضارع ماضياً.

(1) (قوله: من المستقبل) أقول: تخصيصه بالذكر يشعر بأن المختار عنده هو كون المضارع حقيقة في المستقبل مجازاً في الحال، وذلك خلاف ما عليه المحققون.

(2) (قوله: لنفي الفعل) أي الحدث.

(3) (قوله: الواقع في الزمان الماضي بعد نقله) أي نقل ذلك الحدث، هذا هو التقدير الأول من التقديرين اللذين ذكرناهما سابقاً، لكن الظاهر من كلامه: أنه جعل الضمير المجزور عائداً إلى الفعل المحذوف المراد به الحدث، وجواز إعادة الضمير إلى ما حذف من الكلام غير مسلم. ولو سلم ذلك، لكنه ردئ لا يخرج الكلام عن التعقيد، فالأولى إرجاع الضمير إلى المضارع كما حققنا تأمل، والمتبع الحق.

(4) (قوله: سواء استمر ذلك النفي) أي نفي الخروج في الماضي.

(5) (قوله: إلى حين التكلم أو لم يستمر) إليه هذا إشارة إلى وجه من وجوه الفرق بين «لَمْ» و«لَمَّا» غير ما ذكره المصنف، وسيأتي الحقيقة.

(6) (قوله: آضت) تأنيث الضمير باعتبار كون المرجع حرفاً، والحرف من المؤنث السماعي.

(7) (قوله: وفيه توقع) لرفع توهم عدم الفرق الناشيء من قوله: أيضاً فالأولى، لكن فيه توقع، وجعله جواباً بالسؤال مقدر غير موجه، وهذا وجه آخر من وجوه الفرق بينهما، ومن وجوه ما أشار إليه الشارح سابقاً، وههنا أيضاً بقوله: واستمر عدم خروجه إلى حين التكلم.

وحاصله: أن «لَمَّا» يفيد نفي الفعل على وجه الاستغراق، أي استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى حين التكلم بخلاف «لَمْ»، فإنه لا يفيد، تقول: «ندم زيد ولم ينفعه الندم»، أي عقيب الندم من غير دلالة على استمرار عدم النفع إلى زمان التكلم، وتقول: «ندم زيد ولما ينفعه الندم» مستمراً إلى أن التكلم كذا سمع من الفصحاء، وقد يقال: إن «لَمَّا» مركب من «لَمْ» و«ما» النافية فحينئذ لا يبعد أن يكون الاستغراق مستفاداً من تأكيد «لَمْ» بـ«ما» النافية، كذا قرره

وانتظار، أي الفعل المنفي بها وجوده مترقب إلى حين التكلم.
 (نَحْوُ: لَمَّا يَخْرُجُ الْأَمِيرُ) أي ما خرج، واستمر عدم خروجه إلى حين التكلم
 وخروجه متوقع ومنتظر بعد بخلاف «لَمْ يَخْرُجِ الْأَمِيرُ»، فإن معناه: ما خرج في
 الماضي، ومن الجائز أن يكون خارجاً حين التكلم، تدبر.
 4 - (وَلَا لِلنَّهْيِ⁽¹⁾) أي لنهي الفاعل المخاطب⁽²⁾، أو المتكلم، أو الغائب،
 والمفعول كذلك من الفعل وقبوله.
 (نَحْوُ: لَا تَفْعَلْ).

=

عصام الملة والدين.
 ثم إن ما ذكر من الوجهين فرق بينهما بحسب المعنى.
 ومن الفرق اللفظي بينهما جواز دخول أدوات الشرط على «لَمْ» دون «لَمَّا» نحو: إن لم تضرب
 ومن لم يضرب دون إن لما تضرب.
 ومنه جواز حذف الفعل بعد «لَمَّا» اختياراً وضرورة، وبعد لم ضرورة فقط، تقول: «ندم زيد
 ولما»، ولا يقال ذلك في «لَمْ» إلا في الشعر نحو قوله:
 اخْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِ بِإِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ
 أي إن لم تصل، ووجهوا ذلك بأن «ما» الزائدة في «لَمَّا» كالعوض عن الفعل المحذوف.
 واعلم أن «لَمَّا» جاء بمعنى «إلا» الاستثنائية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۖ﴾
 (الطارق: 4)، وجاء سببية دالة على وجود الأول لوجود الثاني، وهي مختصة بالدخول على
 الماضي، وتسمى وجودية وسببية، والأوضح أنها حينئذ ظرف زمان نحو: «لما جاء زيد أكرمه». (1)
 (قوله: للنهي) الأولى جعله صفة «لا» تقديره «لا» الكائنة للنهي احترازاً عن «لا» النافية، وجعله
 خبر «لا»، أو خبر محذوف ضعيف. وقد سبق منا نظير هذا، فتذكره.
 والنهي: طلب الكف، أي منع الفاعل عن الفعل، ومنع المفعول عن قبوله، وقد فسر بطلب
 الترك.

(2) (قوله: المخاطب إلى آخره) يريد أنه ليس مختصاً بالمخاطب كالأمر بالصيغة، ولا مختصاً
 بالغائب ك«لام» الأمر، بل يدخل على جميع أنواع المضارع معلومة كانت أو مجهولة، أشار إليها
 بقوله: «ولنهي المفعول كذلك» أي مخاطباً ومتكلماً وغائباً، وقوله: «نهي الفعل» ناظر إلى نهي
 الفاعل وقوله: «وقبوله» ناظر إلى نهي المفعول، أي الفاعل عن الفعل، والمفعول عن قبوله.

5 - (وَاللَّامُ لِلأَمْرِ⁽¹⁾ : نَحْوُ: لِفَعْلٍ زَيْدٍ⁽²⁾) اللام للأمر، و«يفعل» مجزوم به، و«زيد» فاعله.

{أَسْمَاءُ الْجَوَازِمِ}

(النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ⁽³⁾ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ عَلَى مَعْنَى «إِنْ» أي كائنة⁽⁴⁾ على معنى «إِنْ» الشرطية⁽⁵⁾، فالجملة الظرفية حال من فاعل «تجزم».

(وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ⁽⁶⁾) بحكم الاستقراء والتتبع.

(1) قوله: واللام للأمر أي الكائنة للأمر، وهو اللام المطلوبة بها الفعل من الفاعل الغير المخاطب، ومن المفعول مطلقاً قبوله، فيدخل على المضارع المجهول غائباً أو مخاطباً أو متكلماً، وعلى المعلوم ما عدا جميع المخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً؛ لأن لها صيغة مخصوصة تسمى الأمر بالصيغة، وهي مكسورة وضعاً، وفتحتها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء و«ثم» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ (النساء: 102)، ونحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (الحج: 29).

(2) قوله: ليضرب زيد) مثل من الغائب المبني للفاعل إشارة إلى كونه أكثر من سائر مدخولاته، وجاء في قوله عليه الصلاة والسلام: «ولتأخذوا مصافكم» أمراً لمخاطبين ولغائبين دلالة للام على الغائبين، والتاء على المخاطبين.

(3) قوله: النوع السابع أسماء إلى آخره) لا يخفى حسن هذا الترتيب، فإنها في عمل الجزم فروع لـ«إِنْ» الشرطية، فاللائق بخال الفرع التأخير عن الأصل.

(4) قوله: كائنة) الأولى مشتملة كما فسرنا.

(5) قوله: على معنى «إِنْ» الشرطية) حال عن المستتر العائد إلى الأسماء، أي تعمل الجزم حال كونها مشتملة على معنى «إِنْ»، والمقصود بها تقييد عملها بحال الاشتمال المذكور احترازاً عن حال عدم الاشتمال على معناها، فإنها غير عاملة حين عدم الاشتمال، فإن بعضاً منها جاءت موصولة واستفهامية أيضاً كـ«ما» و«من»، وبعضها جاءت استفهامية كـ«متى» و«أين»، وليست بعاملة لعدم اشتمالها حينئذ على معنى «إِنْ» الجازمة، ثم إنه إن اعترض عليه بأن إذا أيضاً متضمنة لمعنى «إِنْ» الشرطية مع أنها غير جازمة؟

أجيب: بأنها لكونها غير راسخة في تضمن معنى «إِنْ» الشرطية لا عراقة لها فيه يدل على ذلك مجيء الجملة الاسمية في جوابها بغير فاء بخلاف هذه الأسماء، فإنها قوية راسخة في معنى الشرط، وتضمنها معنى «إِنْ» الشرطية، فإنها لقوتها فيه تعمل الجزم، وإذا لضعفها فيه لا تعمل؛ إذ عملها ثمرة تضمنها لمعنى «إِنْ» الشرطية.

(6) قوله: وهي تسعة أسماء) بحكم الاستقراء والتتبع. وإعمال كيفما وإذا الجزم شاذ، فلا يردان على الحصر؛ إذ المقصود حصر الأسماء الجازمة سماعاً على الدوام.

- 1 - (مَنْ⁽¹⁾) مبتدأ، أو خبر، أو بدل، أو مفعول.
 (نَحْوُ: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ) أي أي إنسان⁽²⁾ تضرب أضرب أنا.
 ف«من»: اسم شرط منصوب المحل ب«تضرب»⁽³⁾.
 و«تضرب»: فعل الشرط.
 و«أضرب»: جزاء الشرط⁽⁴⁾، وكلاهما مجزوم به.
 وإنما استعمل في موضع «إن» الشرطية؛ لأنه قَصِدَ العموم مع الإيجاز في متعلق الضرب، ولا عموم في «إن»؛ لأن عد الجزئيات غير ممكن، فتركوا، ووضعوا في موضعها لفظاً من الأسماء العامة، فحصل العموم مع الإيجاز.
 (وَمَنْ يُكْرِمْنِي⁽⁵⁾ أَكْرِمَهُ) ف«من»: اسم الشرط مرفوع المحل مبتدأ.
 و«يكرم» فعل الشرط.
 و«أكرم» جزاء الشرط، والمجموع خبر المبتدأ⁽⁶⁾.

(1) (قوله: من) أي من الشرطية؛ إذ هي الجازمة للمضارع، وهو وإن كان اسماً إذا أريد به معناه، لكن يراد به ههنا اللفظ دون المعنى، فيكون في معنى هذا اللفظ أيضاً، وهو معرفة، ولذا صح جعله مبتدأ.

(2) (قوله: أي أي إنسان إلى آخره) فسر به إشارة إلى أن «من» مختصة بذوي العلم، وكفى شاهداً على صدق هذا ما قاله الشيخ الرضي: إن «من» في جميع وجوها لذوي العلم، ولا يقع على ما لا يعلم إلا تغليباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (النور: 45).

(3) (قوله: منصوب المحل ب«تضرب») أي بأنه مفعول به لفعل الشرط، قدم لاقتضاء أدوات الشرط صدارة الكلام، وكونه معمولاً لفعل الشرط دون فعل الجزاء مع أنه أيضاً طالب للمفعول مذهب الأكثرين، وأجاز بعض كونه معمولاً لفعل الجزاء، وحذف معمول الشرط، لكن الصحيح هو الأول، كذا في الرضي.

(4) (قوله: وأضرب جزاء الشرط) ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى «من» والتقدير: «أضربه».

(5) (قوله: ومن يكرمني إلى آخره) واعلم أن «من» جاءت:

- 1 - شرطية كما في هذين المثالين.
- 2 - وموصولة نحو «أكرمت من جاءني».
- 3 - واستفهامية، نحو: «من أبوك؟ ومن ضربت؟».
- 4 - وموصوفة بجملة غالباً، نحو: «من زارني قد أكرمته»، والموصوفة بالمفرد قليل.
- (6) (قوله: والمجموع خبر المبتدأ) هذا مذهب البعض من النحاة، وفيه ثلاث مذاهب آخر حيث قالوا:

2 - (وَأَيُّ⁽¹⁾): نَحْوُ: أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ) أَيُّ شَيْءٍ⁽²⁾ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، فالتنوين عوض عن المضاف إليه⁽³⁾.

و«أَيَّا»: مفعول «تضرب»⁽⁴⁾ مقدم عليه لاقتضائه⁽⁵⁾ صدر الكلام.

و«تضرب» فعل الشرط.

و«أضرب» جزاء الشرط.

=

إذا كان اسم الشرط مبتدأ، فعلى أربعة مذاهب خبره: إما الشرط والجزاء معاً، أو الجزاء فقط، أو الشرط وحده، أو هو مبتدأ لا خبر له.

(1) (قوله: وأي) للمذكر، وكذا أية للمؤنث، وكل منهما كما جاءت شرطية جاءت:

1 - موصولة: نحو: «اضرب أيهم أو أيتها لقيته».

2 - واستفهامية: نحو: «أيهم أخوك؟ أو أيتها أختك؟».

3 - ومعرفة موصوفة في النداء خاصة: نحو: «يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة».

وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة أيضاً، نحو: «مررت بأي معجب لك».

4 - وجاءت صفة: نحو: «مررت برجل أي رجل» بمعنى كامل في الرجولية، لكن الجازمة

للمضارع، هي الشرطية مطلقاً أي بدون «ما» نحو: «أياً تضرب أضرب» أو معها نحو: ﴿أَيَّا مَا

تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: 110).

(2) (قوله: أي أي شيء) فسرّه إشارة إلى أنه غير مختصة بذوي العلم، بل يستعمل فيهم وفي غيرهم،

وليس كـ«من» في اختصاصه بذوي العلم، وأيضاً ليس كـ«ما» في اختصاصه بغير ذوي العلم غالباً، بل أعم استعمالاً منهما، كذا حقق في المطولات.

(3) (قوله: فالتنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف) لأن «أياً» مما التزم فيه الإضافة إلى المفرد

التي هي من أقوى خواص الاسم المعرب، ومن ثمة صار معرباً من بين سائر أسماء الشرط.

قال الشيخ الرضي: التزم في «أي» الإضافة؛ لأن وضعها ليفيد بعضاً من كل، فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدراً لم يعرب كما في النداء، وإن كان مقدراً بقي على إعرابه، انتهى، وههنا المضاف إليه مقدر بقرينة تعويض التنوين عنه، فلا بد أن يكون أي في المثال معرباً لا مبتدأً.

(4) (قوله: وأياً مفعول تضرب) أي لفعل الشرط لا الجزاء على ما هو مذهب الأكثرين كما عرفت

في «من تضرب أضرب»، وهو منصوب لفظاً لما مر من أنه معرب.

(5) (قوله: قدم عليه لاقتضائه إلى آخره) وكذا جميع أسماء الشرط لدلالاتها على نوع مخصوص من

أنواع الكلام، فالتزم تقديمها دلالة من أول الأمر على ذلك، ولكن الشارح فات هذا البيان في

موضعه، فإنه كان عليه أن يتعرض له في بحث «من»، ويسكت في البواقي إحالة على السابق

كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام.

و«أي»: مرفوع المحل مبتدأ⁽¹⁾، وكلاهما مجزوم به، والمجموع خبر المبتدأ.
 (وَأَيُّهُمْ⁽²⁾ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ) ف«أيهم»: اسم الشرط مرفوع المحل مبتدأ.
 و«يأتني»: فعل الشرط.

و«أكرمه»: جزاء الشرط، وكلاهما مجزوم به، والمجموع خبر المبتدأ.
 3 - (وَمَا⁽³⁾: نَحْوُ: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ⁽⁴⁾) ف«ما»: اسم الشرط منصوب المحل

(1) (قوله: أو مرفوع المحل مبتدأ) هذا خطأ فاحش لا ينبغي أن يصدر من المتعلم المبتدئ فكيف بالعالم الفاضل، فإن «أياً» في المثال الأول لا يصح أن يكون مبتدأ بحال، بل يكون مفعولاً منصوباً لا محالة، كما ستحقق على أنه قد مر أنه معرب، فعلى فرض تسليم كونه مبتدأ يكون مرفوعاً لفظاً لا محلاً كما في المثال الثاني، وكذا «من» في المثال الأول لا يصلح للابتدائية، والشارح قد أصاب هناك حيث ترك التعريض بجعل «من» مبتدأ في المثال الأول نعم كل منهما في المثال الثاني مبتدأ، وفي الأول مفعول لفعل الشرط، ولذا مثل لكل منهما بمثالين الأول: للمفعولية، والثاني: للابتدائية.

(2) (قوله: وأيهم إلى آخره) وإنما اضاف إلى ضمير الجمع تنبيهاً على أن المضاف إليه ل«أي» لا بد أن يكون متعدداً لما نقلنا لك من كلام الرضي إن وضعها ليفيد بعضاً من كل، ومن هنا يعلم أنه لم يرد المصنف بضمير الجمع خصوص الجمع كما يفهم في بادئ الرأي، بل أراد به مطلق التعدد، ولو كان اثنين تقول في الإضافة إلى المظهر، أي هذه الرجال وأي القوم وأي الرجلين يكرمني أكرمه، نعم أجازوا إضافته إلى المفرد النكرة أيضاً، نحو: «أي رجل»؛ لأن النكرة لا شراكه بين كثير من الأفراد في حكم المتعدد، فجاز إضافته إلى المتعدد.

(3) (قوله: وما) أي «ما» الاسمية الشرطية؛ إذ هي الجازمة، فإنها جاءت حرفية كالنافية والكافة والزائدة والاسمية كما جاءت شرطية كما في مثال المتن.

جاءت موصولة: نحو: «عرفت ما صنعت».

واستفهامية: نحو: «ما عندك؟ وما فعلت؟».

وموصوفة: إما بمفرد: نحو: «مررت بما معجب لك» أي بشيء معجب لك، أو بجملة: نحو:

رُبَّمَا تَكْزُرُ النَّفُوسَ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَزَجَّةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

وتامة غير محتاجة إلى صلة أو صفة بمعنى شيء منكرراً عند أبي علي الفارسي وبمعنى الشيء المحرف عند سيويه نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ (البقرة: 271) أي نعم شيئاً أو نعم الشيء هي وصفة نحو «أضربه ضرباً ما أي ضرب كان».

ثم اعلم أن «ما» في جميع وجوها يستعمل في غير ذوي العلم غالباً، وفيهم قليلاً.

(4) (قوله: نحو «ما تصنع أصنع») هذا مثال لكون ما مفعولاً به، والأولى أن يمثل أيضاً مما يصلح أن يكون مبتدأ كما في من وأي نحو: «ما تفعله أفعله»، لكن تركه اكتفاء بما ذكر فيهما اختصاراً، ولا يصلح أن يكون ما في هذا المثال مبتدأ أو قول الشارح فيما بعد.

مفعول «تصنع» مقدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

و«تصنع»: فعل الشرط.

و«أصنع»: جزاء الشرط، وكلاهما مجزوم به، أو مرفوع المحل⁽¹⁾ مبتدأ.

وتصنع وأصنع جملة شرطية خبر المبتدأ.

4 - (وَمَتَى⁽²⁾ : نَحْوُ: مَتَى تَأْتِنِي أُكْرِمُهُ) «متى»: اسم الشرط منصوب المحل،

ظرف «تأتي»⁽³⁾ قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

5 - (وَمَهْمَا⁽⁴⁾ : نَحْوُ: مَهْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمُكَ).

(1) (قوله: أو مبتدأ مرفوع الخل إلى آخره) خطأ يحض كما إن جعل أي في المثال الأول مبتدأ خطأ، وذلك لأن الضابطة في الأسماء الثلاثة المذكورة هي أنه إن كان فعل الشرط والجزاء كلاهما مقتضيين أو أحدهما مقتضياً للمفعول به كانت الأسماء المذكورة مفعولاً لفعل الشرط في الأول، ويقتضي المفعول في الثاني، وإن لم يكن شيء منهما مقتضياً لذلك أو لم تكن الأسماء الثلاثة مدخولة لحروف الجر ولا للمضاف تكون مبتدأ، ومجموع الشرط والجزاء أو الجزاء خبر عنها كما في قول المصنف «من يكرمني أكرمه» و«أيهم يكرمني أكرمه» وإن كانت مدخولة لحروف الجر تكون مجرورة بها، والجار والمجرور صلة الشرط، ويقدر للجزاء صلة على نحوه نحو «بمن تمرر أمرر به»، وإن كانت في حيز المضاف نحو: «غلام من تضرب أضرب» و«غلام من يكرمني أكرمه» كان حكم المضاف إلى الأسماء المذكورة حكمها في كونها مفعولاً أو مبتدأ أو مجروراً بحرف الجر، فعلم من الضابطة المذكورة أن ما قاله الشارح في الموضوعين السابقين خطأ بلا ريب. هذا إذا كانت شرطية.

وأما إذا كانت استفهامية فإن وقع بعدها اسم أو فعل مشغل عنه بضميره فمبتدأ ما بعده خبره، نحو: «من ربك؟» و«ما دينك؟» و«من ضربته؟» و«ما فعلته؟» وإن وقع بعدها الفعل الغير المشغل عنه بضميره، نحو: «من ضربت؟» و«ما صنعت؟» فمفعول به لذلك الفعل، قدم عليه لاقتضائه الصدارة.

(2) (قوله: ومتى) أي متى الشرطية. وقد تلحق بآخرها «ما» تقول: «متى ما»، وعلى كلا الوجهين هي لعموم الزمان مع الإيجاز. وجاءت «متى» استفهامية أيضاً، فيستفهم بها عن زمان الفعل، نحو: «متى القتال؟» و«متى ضربت زيداً؟».

(3) (قوله: ظرف تأتي) أي مفعول فيه لفعل الشرط والجزاء كما هو مذهب الأكثرين.

قال الرضي: والعامل في الظروف المتضمنة لمعنى الشرط سوى إذا هو الشرط عند الأكثرين، وفي إذا الجزاء عندهم انتهى، وقس عليه الظروف الباقية.

(4) (قوله: ومهما) وهي لم تستعمل إلا شرطية، لكن استعمل استعمال «ما» الشرطية، أي لعموم ما لا يعقل، وهو الأكثر، وحكمها حينئذ في الإعراب حكمها. ومن ههنا يعلم أنه لو ذكرت بجانب ما بلا فاصل لكان النظم أحسن.

6 - (وَأَيْنَ⁽¹⁾ : نَحْوُ : أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ).

ف«مهما»: اسم الشرط منصوب المحل ظرف «تكن» قدم عليه لاقتضائه صدر الكلام.

7 - (وَحَيْثَمَا⁽²⁾ : نَحْوُ : حَيْثَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ).8 - (وَإِذَا⁽³⁾ : نَحْوُ : إِذَا مَا تَأْتِي أَكْرِمُكَ).9 - (وَأَنِّي⁽³⁾ : نَحْوُ : أَنِّي تَفْعَلُ أَفْعَلُ⁽⁴⁾).

وقد تستعمل بمعنى متى وحيثما إعرابها كإعراب الظروف، وسيأتي بيان إعرابها ثم الصحيح أن مهما كلمة أصلية؛ إذ الأصل في الحروف والأسماء الغير المتمكنة عدم التركيب. وقيل: أصلها «ما» زيدت عليها «ما» أخرى، فصار «ما ما» قلبت الألف المتوسطة هاء، فصار «مهما»، ويؤيده كثرة استعمالها بمعنى «ما».

(1) (قوله: أين) وقد تلحق بآخرها «ما»، وعلى كلا الوجهين جازمة إذا كانت متضمنة لمعنى إن ومفيدة لعموم المكان، نحو: «أين أو أينما تكن أكن» أي في أي مكان تكن أنت أكن فيه، وجاءت مجردة عن «ما» للاستفهام عن مكان الفعل، نحو: «أين زيد؟» و«أين صليت؟».

(2) (قوله: وحيثما إلى آخره) اعلم أن «حيثما» و«أنى» بمنزلة «أين» في عموم المكان و«إذا ما» بمنزلة «متى» في عموم الزمان، فالأنسب ذكر الظروف الزمانية مرتبة أيضاً.

واعلم أيضاً أنهما إذا كانا مجردين عن ما ليستا من الأسماء الجازمة لعدم تضمينها لمعنى الشرط، بل هما حينئذ مما التزم فيه الإضافة المنافية للتضمين المذكور وبعد لحوق «ما» الكافة عن الإضافة بهما صلحت لذلك.

(3) (قوله: وأنى) أي أنى الشرطية؛ إذ هي الجازمة للمضارع، وهي بمنزلة أين شرطاً واستفهاماً، وما جاءت بمعنى كيف، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (البقرة: 223) أي كيف شئتم بشرط أن يكون المأتى به جانب القبل.

واعلم أن الأسماء الثلاثة الأول لا تكون ظرفاً قط، وقد ذكرنا ضابطة إعرابها.

وأما الظروف فضابطة إعرابها هي إن كانت شرطية كما في أمثلة المتن تكون منصوبة بتقدير «في» مفعولاً فيه لفعل الشرط، ويقدر للجزاء لفظة فيه عند الأكثرين وبالعكس عند بعض.

وإن كانت استفهامية فإن وقع بعدها الفعل نحو «متى جئت؟» و«أين جلست؟» فذلك المفعول فيه لذلك الفعل منصوب به بتقدير «في»، وإن كان بعدها اسم تكون الظروف خبراً مقدماً عليه لاقتضائه الصدارة.

(4) (قوله: أنى تفعل أفعول) إن كان بمعنى ما فهو مفعول به لفعل الشرط، وإن كان بمعنى متى فمفعول فيه.

{أَسْمَاءُ النِّكَرَاتِ}

(النُّوعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ⁽¹⁾ تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نِكَرَاتٍ) صفة «أَسْمَاء» نصبه بالكسر؛ لأنه جمع سالم مؤنث (عَلَى التَّمْيِيزِ⁽²⁾) أي نصباً كائناً على التَّمْيِيزِ⁽³⁾، فهو مفعول مطلق مجازي⁽⁴⁾.

(وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ).

(الْأَوَّلُ: عَشْرَةٌ⁽⁵⁾: إِذَا رُكِّبَتْ⁽⁶⁾ مَعَ أَحَدٍ⁽⁷⁾) أي تنصب «عشرة» أسماء نكرات

(1) (قوله: النوع الثامن أسماء إلى آخره) الأحسن في ترتيب ذكر هذا النوع عدها عقيب الحروف الناصبة للاسم لمناسبتها في نصب الأسماء.

(2) (قوله: على التمييز) وهو في اصطلاحهم: ما يرفع الإبهام عن مفرد كما في تمييز أسماء العدد أو عن نسبة في الجملة، نحو: «طاب زيد نفساً»، وهو نكرة دائماً، وما جاء في الأشعار معرفة فشاذ من ضرورة الشعر.

(3) (قوله: أي نصباً على التمييز) الأولى نصباً كائناً على التمييز، فافهم.

(4) (قوله: فهو مفعول مطلق مجاز) صفة للمفعول المطلق الحقيقي المحذوف.

(5) (قوله: الأول عشرة إلى آخره) اعلم أن أصول أسماء العدد اثني عشر لفظاً الواحدة إلى العشرة ومائة وألف والبواقي مفرعة عنها: إما بالثنائية والجمع حقيقة أو حكماً، نحو مائتين وألفين ومآت وألوف وعشرين وأخواته أو بالتركيب التضميني كأحد عشر إلى تسعة عشر أو بالعطف، نحو أحد وعشرون إلى تسعة وتسعين. ثم إن في كل منها إبهاماً باعتبار المعدود يقتضي تمييزاً برفعه إلا الواحد والاثني استغناء عنه بما يدل بمادته على جنس المعدود وبهيئته على العدد نحو عندي رجل أو رجلان مثلاً، فتمييز الثلاثة إلى العشرة مجموع، ومجرور بإضافتها إليه ومميز مائة وما فوقها إلى غير النهاية مفرد مجرور بالإضافة أيضاً وتمييز ما بين العشرة والمائة مفرد منصوب لتعذر الإضافة، والعامل في نصبه هي الأعداد المذكورة. وأما كون بعضها من العوامل السماعية وبعضها من القياسية فغير مفهوم من كلامهم بل مما انفرد به المصنف، وذلك تفرقة من غير فارق.

(6) (قوله: إذا ركبت) العشرة.

(7) (قوله: مع أحد إلى آخره) أي تركيباً تضمينياً بتقديم الواحدة على العشرة. ولا يخفى أن هذا صريح في أنه زعم أن ناصب التمييز هو لفظ عشرة وحدها، لكن وقت تركيبها مع واحد من الوحدات لا المجموع المركب، وليس كذلك، بل العامل الناصب له هو المجموع. فالصواب: أن يقول: الأول نوع المركب التعدادي التضميني، هذا وقد يقال على تقدير تسليم ما زعمه الصواب الأول عشرة إذا ركب مع أحد أو اثنين إلى تسع، أو يقول الأول عشر إذا ركب مع أحد إلى تسعة.

على التمييز إذا ركبت «عشرة» مع «أحد»، ف«إذا» منصوب المحل على الظرفية لتنصب المقدر بقرينة المقام، يقال في المذكر:

أحد⁽¹⁾ عشر رجلاً.

واثنا عشر رجلاً.

وثلاثة عشر رجلاً.

وأربعة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً.

ويقال في المؤنث: إحدى عشرة امرأة.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأنه لم يلاحظ خصوص التذكير والتأنيث، بل أراد لفظ العشرة مطلقاً، تأمل.

(1) قوله: يقال في المذكر: أحد إلى آخره) اعلم أن الأصل في كل شيء كون المؤنث منه بعلامة

التأنيث والمذكر منه بدونها، فواحد واثنان من أسماء العدد باقيان على هذا الأصل. وأما باقي الوحدات من الثلاثة إلى العشرة: فعلى عكس سائر الأشياء هذا في حالة أفرادها.

وأما في حالة تركيب العشرة مع ما دونها فيقال في المذكر: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً تنبيهاً بتذكير الجزئين معاً على ما هو الأصل في غير أسماء العدد وفيما فوقهما يقال: ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً بتأنيث الجزء الأول بقاء له على حالة الأفراد وتذكير الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، ويقال في المؤنث: إحدى عشرة واثنتا عشرة امرأة بتأنيث الجزئين معاً كما هو الأصل فيما عدا الأعداد، ويقال فيما فوقهما ثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة بتذكير الأول بقاء له بحاله قبل التركيب، وتأنيث الثاني لحصول الفرق بينهما بالجزء الأول، فعاد الثاني إلى ما هو الأصل في سائر الأشياء.

وهنا فوائد لا بد من التنبيه عليها:

أحدها: أن تميماً يكسرون الشين من عشرة في جميع تراكيب المؤنث تحرزاً من توال أربع فتحات أو خمس مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لذلك، وهي اللغة الفصيحة؛ إذ السكون أخف وجاء فتحها قليلاً.

وثانيها: أن كلا جزئي المركبات التضمنية مبنيان على الفتح إلا اثنا عشر واثنتي عشرة، فإن الجزء الأول منهما معرب لمشابهته بالمضاف في سقوط النون عند التركيب.

وثالثها: أن الأصل في ثماني عشر فتح الياء على طبق نظائره في فتح الأول وجاز إسكانها للتخفيف تشبيهاً بمعد يكرب، وشذ حذفها مع بقاء النون على الكسر وجعلها مفتوحاً لكن الثاني أولى.

ورابعها: أن لفظ أحد مرادف واحد ومخففة بحذف الألف، وتبديل كسرة الحاء فتحة وقلب الواو همزة وأحدى مؤنثة وهما الواقعان جزء المركب لا واحد وواحدة لخفتها ونقل التركيب.

واثنتا عشرة امرأة.

وثلاث عشرة امرأة.

وأربع عشرة امرأة إلى تسع عشرة امرأة.

وإنما قال: إذا ركبت مع «أحد»؛ لأنها إذا لم تتركب تضاف إلى تمييزه، وتجره

نحو: عشرة رجال.

(أَوِ اثْنَيْنِ إِلَى تِسْعَةٍ⁽¹⁾، نَحْوُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا).

(وَالثَّانِي: كَمْ⁽²⁾ لِلْإِسْتِفْهَامِ⁽³⁾، نَحْوُ: كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ⁽⁴⁾).

(1) (قوله: أو اثنين إلى تسعة) وقد وجدت في بعض نسخ المتن بعد هذه الكلام وعشرون إلى تسعين، فأثبت هذا القول من المصنف لا بد أن يراد وعشرون وأخواته إذا ركبت كل منها مع الوحدات بالعطف عليها لا مطلقاً أعم من أن يكون منفردة أو مركبة معها؛ لأن المصنف عد العقود المنفردة من العوامل القياسية، فكيف يصح عدها من السماعية أيضاً وبعد يرد على ما في هذه النسخة أنه لا يجوز اعتبار عشرة وعشرون كليهما عاملاً واحداً والتعبير عنهما بالأول بل ينبغي أن يقول في الإجمال: وهي خمسة أسماء الأول عشرة والثاني عشرون وأن يمثل منه أيضاً مع أن في عد العقود في حالة التركيب من العوامل السماعية وفي حالة الإنفراد من القياسية مما لا يظهر له وجه وجيه، فالنسخة الصحيحة هي التي كان متروكاً فيها ذلك القول إشعاراً ورمزاً إلى أنه اعتبر عشرين وأخواته منفردة ومركبة مع الأحاد من العوامل القياسية.

(2) (قوله: والثاني: كم) بفتح وسكون.

(3) (قوله: للاستفهام) أي للسؤال عن العدد المسؤول عنه، والظرف المستقر صفة كم أي كم الكائن للاستفهام احترازاً عن كم الخبرية، كما سيشير إليه الشارح.

(4) (قوله: كم رجلاً عندك) كم اسم استفهام مبتدأ بدون تأويله بالمعرفة بناء على ما ذهب إليه سيبويه من جواز وقوع أسماء الاستفهام مبتدأ مع نكارتها.

وقيل: معرفة؛ لأنه في تأويل المعرفة أي هذا العدد أو ذلك العدد من الرجال عندك.

وقيل: إنه مخصوص بالتمييز رجلاً منصوب تمييز له عندك ظرف مستقر خبره والناصب للتمييز هو كم؛ لأنه تام بالتأويل المقدر، وإنما اقتضى التمييز؛ لأنه سؤال عن عدد الشيء، فلا بد من ذكره بعده تمييزاً وبياناً لجنس المعدود على قياس أسماء العدد، ولا يكون تمييز كم الاستفهامية إلا مفرداً منصوباً؛ لأنه لما كان للعد حمل على العدد الوسطى منه في أفراد التمييز ونصبه إذ خير الأمور أوسطها ووجه أيضاً بأنه لما كانت الخبرية مقدمة جعل تمييزها كالطرفين؛ إذ الطرف مقدم على الوسط، فجعل تمييز الاستفهامية مثل تمييز الوسط فرقاً بينهما.

وإنما قال: للاستفهام؛ لأن «كم» الخبرية⁽¹⁾ تضاف إلى تمييزه، وتجره⁽²⁾، نحو: كم رجلٍ عندي⁽³⁾، أي كثير من

(1) (قوله: لأن كم الخبرية إلى آخره) سميت بها؛ لأن الجملة المصدرية بها خبرية.

فإن قيل: تصريحهم بأن كم الخبرية لإنشاء التكثير ينافي كون تلك الجملة خبرية؟ أجيب: بأن كونها لإنشاء التكثير لا يخرج الكلام المصدر بها عن الخبرية ولا ينافيها؛ لأن إنشاء التكثير راجع إلى استكثار متعلق الحكم الخبري.

(2) (قوله: تضاف إلى تمييزه وتجره) فلا يكون تمييزه إلا مجروراً بالإضافة، ولكن يكون مفرداً تارة ومجموعاً أخرى تقول: كم رجل عندي. وكم رجال عندي. كما تقول: مائة ثوب وثلاثة أثواب حملاً له على مرتبتي العدد القليل والكثير دفعاً للتحكم، أو يقال لما كانت كناية عن العدد الكثير حمل عليه وجعل تمييزه مفرداً مثل تمييزه، وإنما خالفه في مجيء تمييزه جمعاً؛ لأن العدد الكثير دال على الكثرة صراحة، وكم كناية عنها، فجعل جمعية تمييزه كالتائب عن التصريح بها هذا، وتزاد من البيانية على تمييز كم الخبرية كثيراً، وعلى تمييز الاستفهامية قليلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ﴾ (النجم: 26)، ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ﴾ (الأعراف: 4).

ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها نحو كم لك غلاماً، وبين الخبرية وتمييزها أيضاً لكن حين وقوع الفصل بينما يصير تمييزها منصوباً بالتعذر بالإضافة بسبب الفصل، ومن ثمه لو كان الفصل بينهما بفعل متعد وجب الإتيان بمن الزائدة دفعاً للالتباس بمفعوله نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِّن جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الدخان: 25).

ومن جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً مع بقاءه مجروراً بجره بعد الفصل أيضاً قال الشاعر:

كم في بني سعيد بكر سيد

بجر سيد على أنه مضاف إليه لكم مع وجود الفصل.

(3) (قوله: نحو كم رجل عندي) وقد عرفت ضابطة إعراب تمييز كم الاستفهامية والخبرية.

وأما ضابطة إعراب كم هي أنه كل ما كان بعده فعل عامل في ضميره ولا في المضاف إلى ضميره كان معمولاً منصوباً به إما مصدرأً له أو مفعولاً به أو فيه أو له على طبق ما هو مدلول التمييز تقول كم ضربة ضربت؟ وكم رجلاً أكرمت؟ وكم يوماً أو فرسخاً سرت؟ وكم تأديباً ضربت زيدا؟ بنصب التمييز وتاء الخطاب في الاستفهامية ويجر التمييز وتاء المتكلم في الخبرية، وكل ما كان قبله حرف جر، أو مضاف كان مجروراً بأحدهما، نحو بكم درهماً اشتريت؟ و«علام كم رجلاً ضربت؟» و«بكم رجال مررت» و«عبد رجل اشتريت» وإن لم يكن مدخولاً لحرف الجر ولا للمضاف، ولم يكن بعده فعل أصلاً، أو كان بعده فعل عامل في ضميره، أو فيما يضاف إليه كان مرفوعاً مبتدأً فيما سوى الظرف عند سيويوه وما بعده خبره، نحو: «كم رجلاً صحبتك؟» و«كم رجل صحبي، أو عندي وكم رجلاً ضربت، أو ضربته، أو ضربت غلامه وكم رجلاً شتمته، أو شتمت غلامه، وخبراً إن كان ظرفاً نحو كم يوماً أو يوماً

الرجال عندي⁽¹⁾.

(وَالثَّالِثُ: كَأَيُّ⁽²⁾، نَحْوُ: كَأَيُّ رَجُلًا عِنْدِي⁽³⁾).

(وَالرَّابِعُ: كَذَا⁽⁴⁾، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدِ⁽⁵⁾، نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا⁽⁶⁾).

=

سفرك أو سفري، فكم ههنا منصوب المحل أولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار إعمال كائن المقدر فيه، وداخل تحت قاعدة الرفع ثانياً لقيام فاعله مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ.

(1) (قوله: أي كثير من الرجال عندي) أشار بهذا التفسير إلى أنه كناية عن العدد الكثير، ولذا قال بعضهم: إن كم الخبري نقيض رب، فحمل عليه في خبرية ما بعده.

(2) (قوله: والثالث كأي) وهو مركب من كاف التشبيه، وأي وهو في الأصل معرب، لكن مُجِي عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية، فصار تنوينه نوناً، وصار المجموع كاسم مفرد مبتتاً على السكون.

(3) (قوله: نحو كأي رجلاً عندي) جعل المصنف كأي ناصباً لتمييزه، وهو مخالف لما هو في الرضي حيث قال: ولم أعثر على منصوب بعد كأي.

وقال بعضهم: يجب دخول من على مميزه، وذلك لأنه لو لم يؤت بمن وجب نصبه لمجيئه بعد ما تم بالنون فكأن تمييزه كتمييز كم الاستفهامية مع أنه بمعنى كم الخبرية هذا، ونقل عن سيبويه أنه كأي بمعنى رب لا بمعنى كم؛ لأنه يصح أن يقال: كم لنا؟ بحذف التمييز، ولا يصح كأي لنا بحذفه كما لا يصح رب لنا بحذف مجروره.

قال الرضي: وذلك ليس بدليل واضح؛ لأن كم لكثرة استعمالها جاز حذف تمييزها، وليس كأي مثله في كثرة الاستعمال ورب حرف جر لا يحذف مجروره.

(4) (قوله: وكذا) مبني على السكون؛ لأن ذا في الأصل اسم الإشارة، فتدخل عليه كاف التشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة، وبقي ذا على أصل بنائها.

(5) (قوله: كناية عن العدد) وجاء كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة أو غيره.

(6) (قوله: عندي كذا درهماً) قال الرضي: والتمييز بعد كذا وكأي في الأصل تمييز عن الكاف لا عن ذا وأي كما في مثلك رجلاً؛ لأنك تبين في كذا رجلاً وكأي مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولم يتبين العدد المبهم المشار إليه بذا وأي حتى يكون تمييزاً عنهما انتهى.

وقوله: في الأصل إشارة إلى أنه بعد ما صار المجموع كلمة واحدة لا يراد ذلك بل يراد تمييزهما بيان جنس المعدود الذي عبر عن عدده بكذا وكأي تعبيراً على وجه الكناية.

وههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي أن النحاة اتفقوا على أن الاسم التام بالتنوين أو بنون التثنية أو بنون شبه الجمع أو بالإضافة بشبه الفعل التام بفاعله، فكما أن الفعل التام به ينصب المفعول كذلك الاسم التام بواحد منها ينصب ما بعده على التمييز. ثم لما وجدوا بالتبع أن ما بعد مثل أحد عشر وكم وكأي وكذا كان منصوباً تمييزاً لها حكموا بتقدير التنوين فيها خوفاً من

=

{أسماء الأفعال}

(النوع التاسع: كَلِمَاتٌ⁽¹⁾ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ⁽²⁾).

خرم قاعدتهم مستدلين في ذلك بأن كل تنوين لم يسقط بالإضافة كلام التعريف ينبغي أن تكون مقدرة، هذا ما عليه الجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن المتمم فيما عدا كم هو التركيب النازل منزلة الإضافة، والمتمم له هو التنوين المقدر، ومنهم من ذهب إلى أن المتمم لكأين النون الملفوظة فيه النازل منزلة نون عشرين إن كان نوناً أو التنوين الملفوظ إن كان تنويناً على خلاف في ذلك، وإذا أوعيت ما تلونا عليك فاستمع لما نقول: وهو إنما ذهب إليه المصنف ونسبه إلى الشيخ الجرجاني من جعل ما هو التام بالتنوين المقدر من العوامل السماعية والتام بالملفوظ من القياسية ليس معلوماً من صرائحهم، ولا من إطلاقاتهم، بل مما تفرد به الشيخ مع أن ذلك تفرقة من غير فارق كذا قيل.

أقول: يمكن أن يجاب عنه بأن الشيخ رحمه الله قائل بأن كل ما علم وظهر تماميته بأحد الأشياء الأربعة، فهو ناصب للتمييز قياساً مطرداً، وما لم يعلم ولم يظهر تماميته بأحدها فمقصود على ما سمع وتقدير التنوين فيها غير مسلم عنده لم لا يجوز أن يكون عملها لغير ذلك، بل لم لا يجوز أن يكون الاسم الغير التام عاملاً.

وقيل في الجواب: إن الشيخ أيضاً حاكم بتقدير التنوين في النواصب الأربعة، لكنه يفرق بين الملفوظة والمقدرة، فإن التام بالملفوظة أقوى مشابهة بالفعل، فيقول في ضابطة القياسات: كل ما شابه الفعل مشابهة كاملة بأن كان متمم ملفوظاً فهو ناصب للتمييز قياساً مستمراً، وما سواها مقصور عملها على السماع، ثم لما تتبع لم يطلع على ما كان خارجاً عن القياس المذكور إلا على هذه الكلمات الأربع ومن ثمة جعله منحصرأ فيها حصراً استقرائياً.

(1) (قوله: النوع التاسع كلمات) أقول: ذكر أسماء الأفعال بعد الأسماء الناصبة للتمييز لمناسبة

بعضها الناصب معها في عمل النصب، ثم ذكر البعض الرافع اندراجاً لجميعها في سلك واحد.

(2) (قوله: تسمى أسماء الأفعال) أي أسماء معانيها معان الأفعال والذي حملهم على أن قالوا: إنها

ليست بأفعال مع تأديتها معان الأفعال مخالفة للأفعال صيغة وقبولاً لما لا تقبله الأفعال كالتنوين ولام التعريف، وليس المعنى أنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون «رويد» مثلاً موضوعة لصيغة «أمهل» كما زعم بعضهم؛ إذ العربي الفصيح كثيراً ما يقول: «صه»، ولم يخطر بباله لفظ اسكت، بل لم يسمعه كذا قال الرضي، وهو المرضي عند المحققين، لكن بقي أنه على هذا ينتقض تعريف الاسم جميعاً وتعريف الفعل منعاً.

وأجيب: بأن المراد باقتران المعنى بأحد الأزمنة في تعريف الفعل وبعده في تعريف الاسم الاقتران وعدمه بحسب أصل الوضع، ولا شك أن معاني أسماء الأفعال ليست مقترنة بحسب أصل الوضع؛ إذ منها ما هو مصدر في الأصل كـ«رويد»، ومنها ما هو ظرف أو جار ومجرور إلى غير ذلك.

تسمى فعل ما لم يسم فاعله⁽¹⁾، والقائم مقام الفاعل⁽²⁾ مستكن فيه، و«أسماء» مفعوله الثاني، والجملة صفة «كلمات».

(بَعْضُهَا تَنْصِبُ) لتضمنها معنى المتعدي.

(وَبَعْضُهَا تَرْفَعُ)⁽³⁾ لتضمنها معنى اللازم.

(وَهِيَ⁽⁴⁾ تَسَعُ كَلِمَاتٌ⁽⁵⁾) بحكم الاستقراء.

(النَّاصِبَاتُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ):

1 - (رُوِيَ⁽⁶⁾ : نَحْوُ : رُوِيَ زَيْدًا، أَيِ أَمْهَلُهُ).

«رويد»: اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ⁽⁷⁾، وفاعله مستكن فيه، وهو «أنت» ساد

(1) (قوله: فعل ما لم يسم فاعله) خبر لـ«هو» العائد إلى تسمى، والمعنى هو فعل مفعول لم يذكر فاعله، وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملائمة.

(2) (قوله: والقائم مقام الفاعل) من وضع الظاهر موضع الضمير لبيان أن مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله يقوم مقامه، ويسند إليه الفعل.

(3) (قوله: بعضها يرفع) ثابت الفعل المسند إلى ضمير البعض مع تذكره باعتبار أن ذلك البعض جماعة من العوامل، أو باعتبار اكتساب التأنيث من العوامل.

(4) (قوله: وهي) أي أسماء الأفعال مطلقاً.

(5) (قوله: تسع كلمات) أقول: دعوى حصره فيها باطل، بل لا حصر لعددها، وأيضاً حصر النواصب في ست والرافعة في ثلاث باطل، فإن «صه» بمعنى اسكت، و«مه» بمعنى أكف منها مع أنهما لم يذكر في هذا الكتاب لكن يمكن حصرها باعتبار المعنى في نوعين بأن يقال: إنها إما بمعنى الأمر أو الماضي، كما قاله ابن الحاجب في الكافية.

(6) (قوله: رويد) بضم الأول وفتح الثاني وسكون الباء أصله إرواداً مصدر أرود بمعنى أمهل خفف بحذف الزائد، ثم صغر وجعل مرادفاً للأمر من ذلك الباب، فمعنى رويد زيدا أمهل.

وقد يستعمل بالمعنى المصدرى مضاف إلى المفعول، فيعرف حيثئذ على حسب العوامل، نحو: أعجبني رويد زيد مثلاً، وقد يجعل وصفاً للمصدر نحو سرت سيراً رويداً أي قليلاً، وقد يحذف

المصدر الموصوف به وأقيم هو مقامه نحو قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾ (الطارق: 17) أي إمهالاً يسيراً قليلاً.

(7) (قوله: مرفوع المحل مبتدأ) كون أسماء الأفعال مبتدأ وفاعلها ساد مسد الخبر مذهب كثير من

النحاة، ومنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ لا خبر لها، ومنهم من قال: إنها لا محل من الإعراب، ومنهم من مال إلى أنها منصوبة المحل على أنها مفعولات مطلقة لفعل مقدر مناسب لمعنى ذلك الاسم مثلاً، ففي رويد يقدر إرواد أو أمهل، وفي بله يقدر دع، وفي دونك يقدر خذ، وفي عليك الزم، وهكذا ورد مذهبه بأنه يلزم على هذا أن يكون أسماء الأفعال أسماء المصادر، فيلزم

مسد الخبر.

و«زيداً»: مفعول به، والمبتدأ مع الساد مسد الخبر جملة فعلية.

2 - (وَبَلَهُ: نَحْوُ: بَلَهُ زَيْدًا أَي دَعَهُ⁽¹⁾).3 - (وَدُونَكَ⁽²⁾: نَحْوُ: دُونَكَ زَيْدًا، أَي خُذْهُ).4 - (وَحَيْهَل⁽³⁾: نَحْوُ: حَيْهَل الشَّرِيدَ، أَي ائْتِهَا).

5 - (وَعَلَيْكَ: نَحْوُ: عَلَيْكَ زَيْدًا، أَي الزَّمَهُ).

6 - (وَهَا: نَحْوُ: هَا زَيْدًا، أَي خُذْهُ).

اعلم أن هذه الستة سوى هاء⁽⁴⁾ يستوي فيها المذكر،

من ذلك أن لا يضمّر الفاعل فيها كما لا يضمّر في المصادر، وبأنه يلزم أن يكون العامل في المرفوع والمنصوب بعدها الفعل المقدّر أصالة، وإنما تعمل الأسماء نيابة عنها، فعند ذكر الفعل يعود إلى عمله، وذلك خلاف الظاهر.

(1) (قوله: وبه نحو بله زيد أي دعه) وإعرابه كإعراب رويد زيدا، وهو أيضاً مصدر في الأصل يدل على ذلك استعماله مصدراً، نحو: «أعجبني بله زيد» مثلاً.

(2) (قوله: ودونك) وهو في الأصل ظرف بمعنى عند ركبت مع الكاف، وجعل المجموع أسم فعل بمناسبة أن الظرف كثيراً ما يقوم مقام الفعل، وكذلك عليك في الأصل جار ومجرور جعل اسم فعل بمناسبة أن الجار والمجرور أيضاً ينوب مناب الفعل.

(3) (قوله: وحيهل) وقد يتعدى بـ«على» و«إلى» والباء نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» بالثنوين، وفي رواية إلى عمر، وفي أخرى على عمر، أي أسرع إليه. ويستعمل أيضاً بالألف وبدونه وحيهل بفتح الهاء وسكون اللام لغة فيه وبتفتح اللام وسكون الهاء لغة أخرى فيه، وجاء كل من حي وهل بمعنى الأمل كقول المؤذن: «حي على الصلاة»، وكقول النابغة:

ألا أبلغا لعلي وقولا لها هلا

لكن ليس بمعنى أيت وأقبل بل بمعنى انزجر على ما قرر في شواهد العيني.

وقيل: أصل حي على الصلاة حيهل الصلاة أبدل الهاء عينا؛ لأن «حي» مستعمل بـ«على» الجارة كما اشتهر، ولعله لم يبعد من الصواب.

(4) (قوله: سوى هاء) فإنه يتصرف فيه الأمر تقول هاء هائماً هائي هائماً هائن، قال الله

تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَيبَةٍ﴾ (الحاقة: 19) فاعله عبارة عن جمع المذكر وكتابه مفعول لأحدهما على سبيل التنازع، وهاك لغة فيه، وهو أيضاً متصرف تقول: هاك هاكماً هاكي هاكماً هاكن وهات أيضاً لغة فيه، تقول: هات هاتياً هاتوا هاتي هاتياً هاتين، قال الله تعالى: ﴿قُلْ

والمؤنث⁽¹⁾، والتثنية، والجمع، يقال: يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا هند، يا هندان، يا هندات.

رويد عمراً.

والمستتر في الأول «أنت»، وفي التثنية مطلقاً «أنتما»، وفي الجمع المذكر «أنتم»، وفي الجمع المؤنث «أنتن»، وكذا البواقي.

(وَالرَّافِعَاتُ مِنْهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ)

1 - (هِيَهَاتُ⁽²⁾): نَحْوُ: هِيَهَاتُ زَيْدٌ، أَيِ بَعْدَ).

«هيهات»: اسم فعل مرفوع المحل مبتدأ.

و«زيد»: فاعله ساد مسد الخبر، والمبتدأ مع الساد مسد الخبر جملة فعلية⁽³⁾.

2 - (وَسَرَعَانُ⁽⁴⁾): نَحْوُ: سَرَعَانُ ذَا إِهَالَةٍ أَيِ سُرْعَ).

«سرعان»: مرفوع المحل مبتدأ، وفاعله «ذا» أي تلك الشاة⁽⁵⁾.

هَاتُوا بُرْهَنَكُمْ ﴿ (البقرة: 111).

(1) قوله: يستوي فيه المذكر والمؤنث إلى آخره) لأن بعضاً منها كان في الأصل مصادر، وفيها تستوي الأمور الأربعة، فبعد نقلها عن معانيها المصدرية بقيت على ما كانت عليه، وحمل البواقي عليها في ذلك.

(2) قوله: هيهات) بفتح التاء بلا تنوين، وهو الأفصح الأشهر. ويجوز كسرهما وضمهما كذلك وبالحركات الثلاث منوناً وبسكون التاء وحذفها وإبدال الهاء الثانية همزة وإبدال التاء كافاً أو نوناً مكسورة، هذا ثم أن أصله هيهية على وزن فعلة قلبت الياء الثانية ألفاً، وهي وإن لم تكن في الأصل مصدرًا، لكن كانت على زنة المصدر الذي هو قوقاة مصدر قوقي يقوقي قوقاتاً وقيقاء. فحكمها حكم ما كان منقولاً من المصادر في استواء التذكير والتأنيث وغير ذلك.

(3) قوله: جملة فعلية) هذا بالنظر إلى المعنى. وأما بالنظر إلى اللفظ فجملة اسمية.

(4) قوله: وسرعان) بحركات السين، لكن الفتح أفصح، وهو في الأصل مصدر سريع يسرع سرعة. ولكنه دال على مبالغة السرعة، فإن صيغة فعلا نخلو عن مبالغة، وبعد نقله وجعله اسم فعل بقي على مبالغته الأصلية.

(5) قوله: فاعله ذا أي تلك الشاة) أقول: لا بد لصحة هذا المثال أن يكون الشاة المشار إليه بذا مذكراً، وإلا لم يصح استعمال ذا الموضوعه للمشار إليه المذكور فيها.

إن قيل: هل يجوز تأنيث اسم الإشارة حين إرادة فرد مذكر منها باعتبار تأنيث لفظة الشاة المشتملة على علامة التأنيث أم لا؟

قلت: لا يجوز إذ قرر في محله أن اسم الجنس الذي هو بالتاء نحو شاة وحمامة ونملة إذا أريد

و«إهالة»: تمييز من جملة «سرعان» أي سرع مع المبالغة⁽¹⁾؛ لأن في «سرعان» مبالغة ليست في «سرع».

اعلم أن هذا مثل⁽²⁾ يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته، وأصله: أن ابن أعرابي اشترى شاتاً عجفاء، وأخذها⁽³⁾ ليسمنها، فرآى رعاها يسيل من أنفها، فظنه ودكاً⁽⁴⁾، فأخبر أمه بذلك، فقالت على وجه الاستهزاء: سرعان ذا إهالة، أي سرع⁽⁵⁾ تلك الشاة جدّاً⁽⁶⁾ من جهة السمن، فأرسل مثلاً.

3 - (وَشْتَانُ: نَحْوُ: شَتَانِ زَيْدٍ وَعَمْرُو⁽⁷⁾، أَيِ افْتَرَقَا).

به فرد مذكر من ذلك الجنس وجب تذكير الفعل المسند إليه لا يؤثر تأنيثه اللفظي حينئذ إلا في منع الصرف والجمع بالألف والتاء فحينئذ قول الشارح أي تلك الشاة بتأنيث اسم الإشارة ليس على ما ينبغي.

(1) (قوله: أي سرع مع المبالغة) وجه المبالغة فيه ما قرناه لك آنفاً.

وقال بعضهم: إن أسماء الأفعال كلها لا يخلو عن المبالغة سيما هذه الثلاثة الأخيرة، وقال: بل الغرض من وضعها المبالغة مع الاختصار في بعض، لكن لم يلتفت الشارح إلى مذهبه حيث قال في تفسير هيهات: أي بعد ولم يقل: مع المبالغة.

(2) (قوله: هذا مثل) بفتحتين. «يضرب» أي يستعمل. «المن يخبر بكسونة الشيء» وحصوله. «قبل وقته» أقول: المثل في اللغة هو التشبيه، وفي العرف: هو القول السائر المشبه مضربة بمورده، أعني يشبه حال المضرب بحال المورد، ثم يستعمل القول الوارد في المورد أولاً في المضرب مجازاً بطريق استعمال المشبه به في المشبه، وفيما نحن فيه كذلك؛ إذ شبه حال من يخبر بوجود الشيء قبل وقته بحال إعرابي أخبر عن سمن الشاة قبل أداته، ثم استعمل اللفظ الوارد في حقه استهزاء في المشبه حاله بحال الإعرابي في ذلك الإخبار.

(3) (قوله: وأخذها) أي الشاة.

(4) (قوله: ودكاً) بفتحتين أي شحماً.

(5) (قوله: أي سرع) أشار إلي أنه بمعنى الماضي الذي هو سرع.

(6) (قوله: جدّاً) أي حال كونه مع الرغبة، والمبالغة في السرعة بخلاف سرع، فإنه لا دلالة له على المبالغة.

(7) (قوله: شتان زيد وعمرو) نسبة إلى فاعلين؛ لأنه بمعنى الافتراق، وهو لا يحصل بين أقل من شيئين كالتباعد والتخاصم، وقد جاء شتان ما هما بزيادة «ما» وشتا ما بينهما بزيادة ما وبين. واعلم أن في شتان مبالغة ليست في افتراقا، فالأولى أن يقول في تفسيره: أي افترقا جدّاً أو مع المبالغة، كما قال في تفسير سرعان.

{الأفعال الناقصة}

(النوع العاشر⁽¹⁾: الأفعال الناقصة⁽²⁾ ترفع الاسم، وتنصب الخبر⁽³⁾، وهي ثلاثة عشر فعلاً⁽⁴⁾).

(1) (قوله: النوع العاشر) لما كان الأصل في العوامل السماعية الحروف، قدمها على سائر السماعيات إلا الأفعال، ولذا أخرها عن سائر السماعيات، وذكرها قليل القياسيات لمناسبتها مع بعض منها، أعني الأفعال التامة بل عد هذه الأفعال من السماعيات مذهب الشيخ الجرجاني بناء على ما نسب إليه المصنف، ولم يشتهر من غيره القول بسماعيتها، ثم قدم منها الأفعال الناقصة لكثرة عددها، وكثرة دورها في الكلام.

(2) (قوله: الأفعال الناقصة) سميت ناقصة؛ لأنها لا تتم بمرفوعها كالأفعال التامة.

وقيل: لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل فيها.

وقيل: لنقصان عددها بالنسبة إليها.

اعلم أن الأفعال الناقصة بحسب أصل الوضع دالة على حدث ونسبة إلى فاعل ما، وزمان تلك النسبة، ثم انسلخ عنها الحدث، والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة أيضاً لإفادة تقرير تلك النسبة المدلولة بالجملة وتأكيدها وزمان تلك النسبة، وهذا هو مراد من قال: إنها لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها؛ إذ المراد أنها موضوعات لإفادة تقرير الفاعل على صفة وتأکید اتصافه بها ونسبتها إليه بناء على ما سبق آنفاً من أنها دالة على النسبة، فبدخولها على الجملة الاسمية يتأكد النسبة المدلولة بالجملة التي هي عبارة عن اتصاف فاعلها بالصفة التي هي مضمون خبرها، هذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول، واختيار من هو صدر الفحول، وفي تحقيق معاني الأفعال الناقصة مذاهب آخر، كل منها اختاره بعض من النحاة، وكل حزب بما لديهم فرحون.

(3) (قوله: ترفع الاسم وتنصب الخبر) يعني أنها من دواخل المبتدأ والخبر ونواسخهما، فتعمل في المبتدأ الرفع على أن يكون اسماً لها تشبيهاً له بالفاعل في كونه مسنداً إليه على ما ذهب إليه المصنف وعلى أن يكون فاعلاً لها على ما اختاره ابن الحاجب، وتعمل النصب في الخبر تشبيهاً له بالمفعول في توقف معنى الفعل عليه.

(4) (قوله: وهي ثلاثة عشر فعلاً) فيه أن السكوت في معرض البيان يدل على دعوى انحصار الأفعال الناقصة في العدد المذكور مع أنها ليست منحصرة فيه، فإن الشيخ ابن الحاجب قد عد منها سوى هذه المذكورات أض وعاد وغدا وراح، بل ليس لها عدد معلوم كما يفهم من كلام سيبويه حيث ذكر منها أربعة كان وصار وما دام وليس، ثم قال: وما كان مثلهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، والظاهر: أنه أراد أنها غير محصورة في عدد معين.

1 - (كَانَ⁽¹⁾ : نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا⁽²⁾).

(وَتَكُونُ⁽³⁾) اسمه مستتر فيه راجع إلى «كان» (تَامَّةً⁽⁴⁾) أي غير مفتقرة إلى الخبر⁽⁵⁾.

(نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ، أَيْ وَجَدَ).

(وَزَائِدَةٌ⁽⁶⁾) أي لا يختل المعنى بطرحها⁽⁷⁾.

(نَحْوُ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا)، أي إن من أفضلهم زيداً، فكان زائدة لمجرد التأكيد.

(وَمُضْمَرًا⁽⁸⁾ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ) إضافة الضمير إلى

(1) (قوله: كان) قدمه على أخواته؛ لأنه الأصل في هذا الباب؛ لأنه أكثر استعمالاً ووجوه أكثر، ولذا يجوز حذفه دون أخواته نحو قولهم: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» بنصب الأول ورفع الثاني أي إن كان عملهم خيراً فجزائهم خير وإن كان عملهم شراً فجزائهم شر.

اعلم أن «كان» يتصرف كالأفعال التامة ويبنى منه جميع أمثلة الاشتقاق إلا أنهم قالوا: ليس لكان الناقصة مصدر، فإن الكون مصدر كان التامة لا الناقصة.

(2) (قوله: نحو: كان زيد قائماً) هذا مثال لكان الناقصة الدالة على تأكيد ثبوت مضمون الخبر للاسم في الزمان الماضي على وجه الإنقطاع؛ إذ القيام من الأمور المنقطعة، وجاءت فيما لا يشعر بالابتداء، ولا بالانقطاع نحو: كان زيد عاقلاً، وجاءت دائمة، نحو: كان الله عليمًا حكيمًا.

(3) (قوله: وتكون) أي كلمة كان.

(4) (قوله: تامة) أقول: هذه الجملة معطوفة على جملة مفهومة من عد كان من الأفعال الناقصة؛ إذ يفهم منه تكون ناقصة، فعطف على هذه الجملة المفهومة جملة، وتكون تامة.

(5) (قوله: أي غير مفتقرة إلى الخبر) الأولى في وجه التسمية أن يقال: لأنها تتم بمرفوعها كما لا يخفى ومعنى عدم افتقارها إليه هو أن لا يتوقف معناها عليه.

(6) (قوله: وزائدة) بالنصب عطف على تامة.

(7) (قوله: أي لا يختل المعنى بطرحها) أراد أنه لا يختل أصل المعنى بحذفها كالحروف الزائدة.

(8) (قوله: ومضمرًا إلى آخره) بالنصب أيضاً عطف على تامة، أو زائدة أي وتكون كان مضمرًا فيها إلى آخره.

قيل: إنما جعلها عديلة لكان الناقصة مع أنها على هذا الوجه أيضاً ناقصة لاختصاص اسمها وخبرها بكيفية ليست موجودة في سائر أفراد كان الناقصة، فكان في هذا الوجه قسمًا مستقلاً من كان مطلقاً كالتامة والزائدة.

وقال بعض المحققين وهو عصام الملة والدين: إنما أفردا بالذكر لاختلافهم في كونها تامة أو

الشأن⁽¹⁾ من قبيل إضافة الدال إلى المدلول.

(نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ) ف«كان»: فعل اسمه مستتر فيه⁽²⁾، راجع إلى الشأن.

و«زيد»: مبتدأ، و«قائم»: خبره، والجملة خبر «كان»، ومفسرة لضمير الشأن.

2 - (وَصَارَ⁽³⁾ لِلانْتِقَالِ⁽⁴⁾) من ذات إلى ذات⁽⁵⁾: (نَحْوُ: صَارَ الْمَاءُ هَوَاءً⁽⁶⁾).

أو من صفة إلى صفة: (نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا⁽⁷⁾) أي انتقل من صفة الفقر إلى

صفة الغناء.

(وَتَكُونُ تَامَةً) أي غير مفتقرة إلى الخبر (بِمَعْنَى ذَهَبَ⁽⁸⁾)، نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ⁽⁹⁾ إِلَى

عَمْرٍو⁽¹⁰⁾، أَيْ ذَهَبَ إِلَيْهِ) فحينئذ تكون للانتقال من مكان إلى مكان.

=

ناقصة فكأنه قال: وتكون تارة ناقصة اتفاقاً وتارة تامة كذلك وتارة مختلفاً فيها. ثم إن من قال: إنها تامة قائل بأن ضمير الشأن فاعله، والجملة بعده تفسير له، ومن قال: إنها ناقصة يقول إن ضمير الشأن اسمها والجملة المذكورة خبرها، وهو مذهب الأكثرين.

(1) (قوله: والضمير راجع إلى الشأن) الأولى أن يقول: وهو ضمير الشأن بإرجاع المرفوع إلى اسمه.

(2) (قوله: اسمه مستتر فيه) إشارة إلى اختيال مذهبيهم من كونها ناقصة كما مر آنفاً.

(3) (قوله: وصار) وهو أيضاً متصرف يبنى منه جميع أمثلة الاشتقاق.

(4) (قوله: للانتقال) أي يدل على انتقال اسمها إلى خبرها مع الدلالة على تغير نسبة الخبر إلى الاسم في الزمان الماضي، فإن كلا من هذه الأفعال مشتركة في الدلالة على التقرير المذكور مع أن بعضاً منها ممتاز عن بعض آخر لإفادته معنى لا يفيد الآخر كالانتقال، والدوام في ما دام، والنفي في ليس إلى غير ذلك.

(5) (قوله: من ذات إلى ذات) أو من حقيقة إلى حقيقة أخرى بناء على إمكان انقلاب بعض الماهيات ببعض كما ذهب إليه الحكماء من أن الماء ينقلب هواء وبالعكس، وأن النار أيضاً يصير هواء وبالعكس.

(6) (قوله: صار الماء هواء) أي انتقل حقيقة الماء وانقلب إلى حقيقة الهواء، فالمنتقل منه هو مدلول الاسم، والمنتقل إليه هو مدلول الخبر.

(7) (قوله: صار زيد غنياً) أي انتقل ذات زيد من صفة الفقر إلى صفة الغنى، وإذا كان صار للانتقال من صفة إلى صفة يكون المنتقل ذات زيد، والمنتقل منه صفة منافية للصفة المفهومة من الخبر التي هي المنتقل إليها كالفقر المنافي للغنى.

(8) (قوله: بمعنى ذهب) فحينئذ يتعدى بالجار، كما أشار إليه بالمثل.

(9) (قوله: صار زيد) أي من المكان.

(10) (قوله: إلى عمرو) أي إلى مكانه، وبهذا التقرير يصح تفريع قوله: فحينئذ يكون للانتقال من

=

- 3 - (وَأَصْبَحَ⁽¹⁾) وهي لاقتزان مضمون الجملة بالصباح.
 (نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيْرًا)، أي اتصف بالفقارة وقت الصباح.
 (وَتَكُونُ تَامَّةً) اسمه مستتر فيه، وهو هي راجع إلى «أصبح⁽²⁾».
 (نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ، أَيْ دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ) وتفسيره بالدخول بناء على أن
 الهمزة للدخول.
 (وَبِمَعْنَى صَارَ⁽³⁾)، نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيْرًا) أي انتقل من صفة الغنى إلى صفة
 الفقر.
 4 - (وَأَمْسَى مِثْلُ أَصْبَحَ) في إفادة اقتزان مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي
 هو المساء.

مكان إلى مكان وإلا فليس زيد وعمرو من مقولة المكان وهو الظاهر، والمثال الواضح فيه
 كقولك: صار زيد إلى التعبء مثلاً.
 اعلم أنه يلحق بصار الناقصة آل ورجع واستحال وتحول وارتد، قال الله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بِصِيْرًا﴾
 (يوسف: 96)، وقال الشاعر:
 إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوْدَّةً بِتَدَارُكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ
 أي بتبدل السيئات بالحسنات.
 وقال:

وَبُدِّلَتْ قَرْحاً دَامِيَاً بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا
 وآل ورجع زيد فقيراً، أي صار فقيراً.

واعلم أيضاً أن آض وعاد وغدا وراح من الأفعال الناقصة إذا كانت بمعنى صار، وبهذا الاعتبار
 ذكرها ابن الحاجب في الكافية، وجاءت هذه الأربعة تامة أيضاً نحو آض أو عاد زيد من سفره
 أي رجع وتقول: غدا زيد أي مشى في وقت الغداة وراح أي مشى في وقت الرواح وهو من
 وقت زوال الشمس إلى الغروب.

(1) (قوله: وَأَصْبَحَ) إلى آخره، الأخصر الأوضح في العبارة أن يقول: وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وِبَات
 كلها لإفادة اقتزان مضمون الجملة بوقت مخصوص مدلول عليه بمادتها لا بصورتها.

(2) (قوله: وهو هي راجع إلى أصبح) والتأنيث باعتبار الكلمة.

اعلم أن الأولى في هذه الألفاظ سوى الحروف تذكير الضمائر الراجعة إليها، ويجوز تأنيثها
 أيضاً باعتبار كونها كلمة، وفي الحروف التأنيث أولى؛ لأنها من المؤنثات السماعية.

(3) (قوله: وبمعنى صار) أي لمجرد الانتقال من غير قصد إلى كونه في الزمان المخصوص، وكذا
 الحال في ظل وبات إذا كان بمعنى صار.

- (نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيرًا) أي اتصف بالإمارة وقت المساء.
- 5 - (وَأَضْحَى مِثْلُ أَصْبَحَ أَيْضًا) أي في إفادة ذلك الاقتران.
- (نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيرًا) أي اتصف بالإمارة وقت الضحى.
- 6 - (وَزَلَّ⁽¹⁾: نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا) وهو لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو النهار، أي اتصف بالقيام في النهار.
- (وَتَكُونُ⁽²⁾ بِمَعْنَى صَارَ⁽³⁾) أي للانتقال (نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدًا فَقِيرًا).
- 7 - (وَبَاتَ) وهي لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص الذي هو الليل.
- (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا) أي اتصف بالقيام في الليل.
- (وَتَكُونُ تَامَّةً) اسمه مستتر فيه عائداً إلى «بات».
- (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ، أَيْ دَخَلَ فِي وَقْتِ الْبَيْتُوتَةِ).
- (وَبِمَعْنَى صَارَ) أي للانتقال (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ فَقِيرًا) أي صار فقيراً.
- 8 - (وَمَا زَالَ⁽⁴⁾: نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيمًا) أي استمر الكرامة فيه من زمان قَبْلَ فيه الكرامة إلى هذا الحين.
- 9 - (وَمَا بَرَحَ⁽⁵⁾).

- (1) (قوله: وظل إلى آخره) لم يصرح المصنف بكون ظل وبات تأمين إشعاراً بأنهما قلما استعملا تأمين، والقليل في حكم المعدوم.
- (2) (قوله: وتكون) أي كلمة ظل.
- (3) (قوله: بمعنى صار) أي لمجرد الانتقال من حال إلى حال ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل: 58) أي انتقل وجهه عند التبشير بولادة الأنثى من لونه الأصلي إلى لون السواد الدال على الحزن والغیظ.
- (4) (قوله: وما زال) هو من زال يزيل لا من زال يزول، فإنه تام، وهو لاستمرار ثبوت خبره لاسمه من وقت يمكن أن يقبله، ويتصف به عادة إلى حين التكلم كما أشار إليه الشارح في تفسير المثال بقوله: أي استمر الكرامة من زمان قبل إلى آخره إما دلالة على الاستمرار فلأن زال في معنى النفي، فعند دخول حرف النفي عليه يكون معناه نفي النفي، وهو استمرار الثبوت. وأما اعتبار القابلية فمعلوم عقلاً كذا قالوا.
- (5) (قوله: وما برح) من البراح وهو الزوال ومنه البارحة لليلة الماضية.

10 - (وَمَا فَتَى⁽¹⁾).

11 - (وَمَا أَنْفَكَ⁽²⁾ بِمَعْنَى مَا زَالَ) في إفادة ذلك الاستمرار.

12 - (وَمَا دَامَ⁽³⁾) لتوقيت فعل⁽⁴⁾ بمدة ثبوت خبرها لاسمها.

(1) (قوله: وما فتى) بكسر العين من الفتأ وهو التفرقة.

(2) (قوله: وما انفك) بتشديد الكاف أي انفصل والتفريق والانفصال مستلزمان لمعنى الزوال، وبهذا الاعتبار قال: ما زال باعتبار أنهما متحد المفهوم مع ما زال بل المتحد معه في المفهوم هو ما برح فقط.

اعلم أن ما في الأربعة نافية، ويلزمها النفي بدخول الأدوات عليها لفظاً كما في الأمثلة المذكورة أو تقديرًا كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ﴾ (يوسف: 85)، أي لا تفتي.

أما لزوم النفي: فلأن كونها ناقصة مشروط بمصاحبة النفي، ولأن معناها الذي هو الاستمرار لا يكون إلا بالنفي.

وأما جواز حذف أداة النفي معها لعدم الالتباس بالمثبت لما مر من أن نقصانها مشروط بمصاحبة النفي، هذا لكن حذف أداة النفي فيها مختص بالمضارع الواقع في جواب القسم كما في الآية السابقة على ما علم من التبع.

وقد جاء استعمال بعض هذه الأفعال مع النفي تامة نحو: ما برح زيد عن موضعه، ومنه قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف: ﴿فَلَنْ أَزْجَحَ الْأَرْضَ﴾ (يوسف: 80)، كذا حقيقة الرضى في هذا المقام.

(3) (قوله: وما دام) اعلم أن ما في ما دام مصدرية، وفي الأربعة السابقة نافية، ولم يستعمل ناقصة إلا بصيغة الماضي المصدر بما المصدرية وجاءت تامة نحو قوله تعالى: ﴿حَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (هود: 107)، أي بقيت وسكنت وجاء ما وحده بمعنى ما دام نحو: «اللهم صل على محمد ما طلعت الشمس وما صليت الخمس»، أي مدة دوام طلوع الشمس والظاهر أن دوام مقدر.

(4) (قوله: لتوقيت فعل) أي حدث بمدة ثبوت خبرها لاسمها بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان وذلك؛ لأن ما هذه مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، ويقدر زمان مضاف إليه؛ إذ تقدير الزمان قبل المضاف كثير فحينئذ يكون ظرفاً، والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة، ومن ثمة يقتضي أن يكون قبلها كلام مستقل بالإفادة لتعلق الظرف به، وإلى هذا الاقتضاء أشار المصنف بالمثال حيث قال: «اجلس ما دام زيد جالساً»، والمعنى: اجلس مدة أو زمان جلوس زيد، فلو لم ينضم ما دام مع اجلس لم يحصل منه مع ما بعده كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي، فإنها مع ما بعدها كلام مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى كلام قبلها كذا قالوا.

وقال بعض المحققين: لا حاجة لتقدير الزمان هنا بعد التأويل بالمصدر بل لفظه ما في مادام

(نَحْوُ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِسًا).

ف«ما دام»: فعل من الأفعال الناقصة.

و«زيد»: اسمه.

و«جالسًا»: خبره.

و«ما دام»: مع اسمها وخبرها في تأويل المصدر منصوب المحل بأنه ظرف لـ«اجلس»⁽¹⁾.

وجاز أن يكون مضارعاً للمتكلم بفتح الهمزة، والمعنى: أجلس أنا مدة دوام جلوس زيد.

13 - (وَلَيْسَ⁽²⁾: لِنَفْيِ الْحَالِ⁽³⁾) أي لدلالته على انتفاء مضمون الجملة في

=

صار علماً لتقدير الزمان معها، وباقي المصادر ليست بهذه المثابة، ولذا قال لها: مصدرية زمانية.

(1) (قوله: منصوب المحل ظرف لاجلس) فيه مسامحة، والمراد أن الزمان المضاف إلى المصدر ظرف له، لكن قال ذلك مبالغة في لزوم تقدير الزمان معه، فكأنه بنفسه ظرف زمان لما قبله.

(2) (قوله: وليس) بفتح الأول وسكون الثاني أصله لَيْسَ بكسر الياء خفف بحذف حركة الياء كما يقال: في كتف كتف، وهو من قبيل غير المتصرف؛ إذ لم يستعمل منه إلا الماضي بأمثله، وحكمها حكم الصحيح إلى جمع المؤنث الغائبة، ومنه إلى آخر الأمثلة حكمها حكم الأجوف اليائي في حذف العين لكن فاء فعله مفتوح أبداً.

(3) (قوله: لنفي الحال) فيه مسامحة، والمراد ما ذكر الشارح، والعبارة الواضحة بأن يقال: لنفي مضمون الجملة في الحال، ثم أن كونه مختصاً بنفيه في الحال هو مذهب جمهور النحاة. وقال سيبويه: لنفي مضمون الجملة مطلقاً، ولذلك مقيد تارة بالحال، وتارة بالماضي، وتارة بالاستقبال تقول: ليس زيد قائماً الآن، أو أمس، أو غداً؛ إذ التقيد بالقرائن علامة الاشتراك. وقال الأندلسي: والحق هو إن كان الكلام مجرداً عن القرائن حملت على الحال، وإلا فيحمل على ما دلت عليه القرائن.

اعلم أن خبر باب كان حكمه كحكم خبر المبتدأ في جميع الوجوه والأحوال، فيجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا عند اللبس؛ إذ ليس إلا تقديم المنصوب على المرفوع، ولا محذور في ذلك فيما كان العامل قوياً.

أما الحكم في تقديم أخبار هذه الأفعال عليها هو أنها ثلاثة أقسام فكل ما لم يصدر بما سوى ليس فيجوز تقديم أخبارها عليها اتفاقاً لقوة العامل وعدم المانع عنه، وكل ما صدر بما نافية أو مصدرية، فلا يجوز ذلك أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز أداة النفي عليها لاقتضائها الصدارة.

وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه وأجاز ابن كيسان التقديم في ما

=

الزمان الحال.

(نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً) أي صفة القيام منفية عن «زيد» في زمان الحال.

{أفعال المقاربة}

(النُّوعُ الْحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ⁽¹⁾ تُسَمَّى أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) لتضمنها معنى القرب (تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْحَبَرَ) كالأفعال الناقصة إلا أن خبرها فعل مضارع تقرب معناه للاسم.

(وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَفْعَالٌ⁽²⁾).

صدر بحرف النفي أيضاً متعللاً بأن أداة النفي إذا دخلت على الفعل الذي في معنى النفي أفادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى عليه. وفي ليس خلاف:

فسيويوه وجمهور البصريين على أنه يجوز تقديم خبره عليه بناء على أنه فعل، ولا محذور في جواز تقديم معمول الفعل عليه.

والكوفيون وابن السراج والجرجاني على أنه لا يجوز ذلك مراعاةً للنفي إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه.

واعلم أيضاً أنه لا يجوز توسط الخبر بين ما والأفعال المصدرة بها فلا يقال ما قائماً زال زيد؛ لأن ما لازمة لهذه الأفعال حتى صارت كجزئها بخلاف ما قائماً كان زيد وما قائماً صار زيد، فإنه يجوز لعدم لزوم ما النافية لها كذا في الرضي.

وهنا بحث: وهو أنه لا وجه لجعل الأفعال الناقصة من العوامل السماعية، بل ينفيه ما سيأتي في بحث العوامل القياسية من قوله: الفعل على الإطلاق، لكن وجهه الشارح الشبخاني ضعيف غير مقبول عند أولى العقل، إن أردت الإطلاع عليه فارجع إليه.

(1) (قوله: النوع الحادي عشر أفعال إلى آخره) وهي من الأفعال الناقصة أيضاً؛ إذ لا يتم بمرفوعها لكن أفرادها بالذكر لامتيازها عن باب كان ببعض الخواص مثل كون خبرها فعلاً مضارعاً مصدراً بأن في بعضها وغير مصدر بها في بعض، ثم أنهم عرفوها بأنها ما وضع لدنو الخبر رجاء أو إشفاقاً أو حصولاً أو شروعاً فيه فقولهم رجاءاً أو إشفاقاً ناظراً إلى عسى وقولهم: وحصولاً إشارة إلى كاد وقولهم: أو شروعاً فيه إلى كرب كما سيعلم وكلمة أو في التعريف لتقسيم المحدود لا للشك حتى ينافي التحديد.

(2) (قوله: وهي أربعة أفعال) فيه أن دعوى الحصر المستفاد من السكوت في معرض البيان باطل؛ إذ من أفعال المقاربة أحد وجعل وطفق، والجواب: بأنه لم يرد الحصر يرده حصر العوامل مطلقاً في عنوان الكتاب في مائة عامل، كما لا يخفى.

وأجيب: بأنه أراد حصر ما هو الغالب في الاستعمال، وهو أيضاً مردود بأن أخذ وجعل وطفق

1 - (عَسَى⁽¹⁾ : نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ⁽²⁾) أي قارب زيد الخروج، أي قرب

خروجه مرجو ومطموع لا أنه ثابت بالفعل.

(وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ⁽³⁾) أن مع ما بعده في تأويل المصدر مرفوع المحل على

غالبة في الاستعمال ووقعت في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقًا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: 22).

(1) (قوله: عسى) على وزن رمى، ولم يبين منه إلا الماضي بأمثلته، وهي في التعريف كأمثلة رمى وهو موضوع لقرب الخبر رجاءً أو إشفاقاً.

قال سيبويه: عسى طمع أو إشفاق، فالطمع في المحبوب، نحو عسيت أن أكون أميراً والإشفاق في المكروه، نحو: عسيت أن أموت، وما وقع في القرآن فهو رجاء أو إشفاق بالنظر إلى العباد لا بالنظر إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

(2) (قوله: عسى زيد أن يخرج) أشار بالمثل الأول إلى أن الأصل في استعمال عسى الناقصة أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مصدرأ بأن الاستقبالية تقوية وتأكيذاً لمعنى الرجاء الذي هو توقع الفعل في الاستقبال، فعسى في المثال المذكور فعل مقاربة ناقصة وضع لقرب الخبر رجاءً وطمعاً، وزيد اسم عسى، وأن يخرج في تأويل المصدر منصوب خبره، كما أشار إليه الشارح بقوله: «أي قارب زيد الخروج» لكن وجب تقدير مضاف: إما في جانب الاسم أي عسى حال زيد الخروج، أو في جانب الخبر أي عسى زيد ذا الخروج، أو تأويل المصدر باسم الفاعل، أي عسى زيد خارجاً ويرجحه ما جاء في كلام الفصحاء في عسيت صائماً، وإنما وجب ذلك لوجوب صدق خبر هذا الباب على اسمه؛ لأنهما في المعنى مبتدأ أو خبر، وعلى هذا يكون عسى ناقصاً.

وقيل: المضارع مع أن في تأويل المصدر منصوب المحل مفعول عسى؛ لأنه بمنزلة المتعدي وليس خبراً لوجوب صدقه على الاسم مع أن ههنا ليس بصادق عليه والتأويل تكلف. وقال الكوفيون: إن يخرج في محل الرفع بدل مما قبله بدل الاشتمال؛ إذ فيه تفصيل بعد الإجمال، وهو أوقع في النفوس.

وقال الرضي: إن هذا وجه قريب من الصواب، وفيه أن يبعده ما جاء في كلام الفصحاء من نحو عسيت صائماً، ثم أنه قد ذكرنا أن الأصل في استعمال عسى الناقصة أن يكون خبره مضارعاً مصدرأ بـ«أن»، ولكن قد يعدل عنه، ويحذف من خبره أن ويقال: عسى زيد يخرج تشبيهاً له بـ«كاد»، فإن خبره مجرد عن أن كما سيأتي، فالأولى أن يمثل منه أيضاً.

(3) (قوله: وعسى أن يخرج زيد) وهذا استعمال آخر لـ«عسى»، ولا يجوز حذف أن في هذا

الاستعمال أصلاً، وفي الحقيقة مذاهب فعند الأكثرين أن عسى في هذا الاستعمال تام، والفعل المصدر بـ«أن» في تأويل المصدر مرفوع المحل فاعل عسى وتبعهم الشارح حيث قال: «إن مع ما بعده في تأويل المصدر» إلى آخره.

أنه فاعل «عسى».

2 - (وَكَادَ⁽¹⁾) لحصول قرب الخبر⁽²⁾ للاسم.

(نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) أي حصل قرب خروجه بالفعل.

3 - (وَكَرَبَ⁽³⁾) لقرب حصول الخبر للاسم مع تحقق الشروع بالفعل.

(نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ).

=

وقال بعضهم: إن عسى في هذا الاستعمال ناقص، وأقيم الفعل مع فاعله مقام الاسم والخبر لاشتيماله على المسند والمسند إليه كما قالوا في: علمت أن زيدا قائم أن مع اسمه وخبره نائب مناب مفعولي علمت، ومنهم من ذهب إلى أن زيد اسم عسى، وأن يخرج خبره قدم عليه وفيه ضمير عائد إلى زيد لتقدمه رتبة.

وذهب بعضهم إلى أن المثال المذكور من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد، فإن أعمل الأول يكون زيد اسم عسى، وأن يخرج خبراً له مقدماً عليه، وإن أعمل الثاني يكون اسم عسى ضميراً مسكناً فيه عائداً إلى زيد، وأن يخرج خبره وعلى الاحتمالين الأخيرين عسى ناقصة أيضاً.

(1) (قوله: وكاد) أجوف واوي يقال: كاد يكاد مثل خاف يخاف، ولم يجيء منه إلا الماضي والمضارع، وهو موضوع.

(2) (قوله: لحصول قرب الخبر) والأصل في خبر كاد: أن يكون مجرداً عن أن كما نبه عليه المصنف بالمثال وهو قوله: «نحو: كاد زيد يخرج».

أما كونه مضارعاً: فللدلالته على حصول قرب الخبر من زمان الحال باشتراكه بينه وبين الاستقبال.

وأما تجرده عن «أن»: فللدلالته على الاستقبال المنافي للحال وجاء دخولها على خبر كاد أيضاً تشبيهاً لها بـ«عسى» في أصل المقاربة نحو قول الشاعر:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا

كما يجرد خبر عسى عن أن حملاً على كاد.

واعلم أنه جاء كاد بمعنى أراد نحو قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أَحْفِيهَا لِتُجَزَى﴾ (طه: 15) أي أريد إخفاء

الساعة كما جاء أراد بمعنى كاد نحو قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ (الكهف: 77) أي يكاد أن ينهدم.

(3) (قوله: كرب) بفتح الراء على وزن فعل ولم يشتهر من أمثله إلا الماضي ومعناه ما ذكره الشارح،

ولا يدخل على خبره أن لدلالته على الاستقبال المنافي للشروع الذي هو معنا كرب، فأشار

المصنف إلى ذلك بالمثال من قوله: «كرب زيد يخرج» ومن أفعال المقاربة طفق على وزن علم

بمعنى شرع في الفعل وجعل وأخذ بذلك المعنى أيضاً وهي في الاستعمال مماثلة لـ«كرب»،

قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقًا تَخْصِفَانِ﴾ (الأعراف: 22)، وجعل أو أخذ زيد يجيء مثلاً.

- 4 - (وَأَوْشَكَ⁽¹⁾) : نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) أن مع مدخوله في تأويل المصدر منصوب المحل خبر «أوشك».
- (وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) فيه وجهان⁽²⁾ :
أحدهما: ناقصة.
والآخر: تامة.

{أفعال المدح والذم}

(النُّوعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ⁽³⁾ : تَرْفَعُ⁽⁴⁾ اسْمَ الْجِنْسِ⁽⁵⁾ الْمُعْرِفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ) بحكم الاستقراء والتتبع.

- (1) (قوله: وأوشك) على وزن أفعل ويبنى منه الماضي والمضارع كثيراً وفي الحديث: «من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه»، وبناء اسم الفاعل منه قليل نادر جداً، ثم يستعمل استعمال عسى بكلا وجهيه، فأشار المصنف إلى الوجه الأول منهما بقوله: «نحو: أوشك زيد أن يخرج»، ففي هذا الاستعمال ناقصة كما نبه عليه الشارح بقوله: «إن مع مدخوله إلى آخره»، وأشار إلى الوجه الثاني بقوله: «وأوشك أن يخرج زيد».
- ويحتمل فيه أن تكون تامة وناقصة كما مر في عسى، وأيضاً يستعمل استعمال كاد، وأشار إليه المصنف بقوله: «وأوشك زيد يخرج».
- (2) (قوله: وفيه وجهان) أي في أوشك، أو في المثال الثاني وجهان.
- (3) (قوله: النوع الثاني عشر أفعال المدح والذم) أي أفعال بعضها للمدح، وبعضها للذم، وعرفوها: بأنها ما وضع لإنشاء مدح أو ذم، ولما كان لقبها مشعراً بتعريفها ترك المصنف تعريفها ميلاً إلى الاختصار.
- (4) (قوله: ترفع) أي كل منها.
- (5) (قوله: اسم الجنس إلى آخره) هذا ظاهر فيما سوى حبذا.

وأما فيه فغير ظاهر بل غير واقع إلا على مذهب من جعل حبذا بمجموعه كلمة واحدة وعاملة في الرجل بالفاعلية، والظاهر أن المصنف تبعهم، ولذا قال ما قال، ثم أنها كما ترفع الاسم المذكور كذلك ترفع المضاف إلى ذلك بلا واسطة، نحو نعم غلام الرجل زيد، أو بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل زيد وهلم جرّاً، وعبرة المصنف لا تشمله إلا أن يقال: أراد أنها ترفع الاسم المذكور، أو ما في حكمه فحينئذ يشمله؛ إذ المضاف إلى شيء في حكم ذلك الشيء. وأيضاً لا شمل نعم رجلاً زيد.

والجواب عنه: أن المصنف لم يرد حصر عملها في رفع الاسم المعرف، بل أراد ذكر ما هو الغالب في عملها، وبهذا يدفع الاعتراض الأول أيضاً.

(نعم⁽¹⁾: نَحْوُ: نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ⁽²⁾).

ف«(زيد): إما مبتدأ⁽³⁾، والجملة خبر مقدم عليه⁽⁴⁾، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد.

وإما بدل⁽⁵⁾ عن اسم الفاعل، أو عطف بيان له.
(فَالرَّجُلُ فَاعِلٌ «نَعَم»، وَزَيْدٌ مَخْصُوصٌ بِالْمَدْحِ⁽⁶⁾).

(1) (قوله: نعم) وهو الأصل في فعلى المدح وفي فعلي الذم الأصل هو بئس، وهما في الأصل فعلان على وزن فَعَلَ بكسر العين، وقد اطرَد في لغة بني تميم في فعل إذا كان عينه حلقياً أربع لغات، والأكثر الأشهر في هذين الفعلين عند إرادة المدح والذم كسر الفاء مع سكون العين. وقال سيبويه: وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم، كذا في بعض شروح الكافية.

(2) (قوله: نعم الرجل زيد) أشار بذكر زيد بالرفع بعد المعرف باللام إلى أنه يجب أن يؤتى بعده باسم مطابق له دال على من قصد بالمدح. ثم إن ما ذكره من المثال هو الاستعمال الغالب في نعم، وقد جاء رافعاً لضمير مستتر فيه مبهم مفسر بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلاً زيد. وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: 271)، فهو في محل النصب تمييز للضمير، وهي مخصوص بالمدح، والتقدير: نعم شيئاً هي أي الصدقات على طريقة قولهم: نعم رجلاً زيد.

وقال سيبويه والكسائي: إن ما معرفة تامة بمعنى الشيء المعرف، أي نعم الشيء هو فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، فيكون المثال على استعمال نعم الرجل زيد. وقال الفراء وأبو علي: ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم والصلة بتمامها محذوفة، والتقدير نعم الذي فعله هي، وهذا الوجه في غاية البعد.

(3) (قوله: أما مبتدأ) يؤيده جواز تقديم المخصوص على الجملة.

(4) (قوله: خبر مقدم عليه) ولا يحتاج إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف مقامه، لكن لكون الجملة إنشائية لا بد من التأويل لها، أي زيد مقول في حقه نعم الرجل.

(5) (قوله: وأما بدل إلى آخره) وفيه وجه ثالث تركه الشارح، وهو أن يكون خبر المبتدأ محذوف جواباً لسؤال مقدر، فإنه لما قيل: نعم الرجل، فكأنه سئل من هو، فقيل: زيد أي هو زيد وعلى هذا يكون الكلام جملتين وعلى الأولين جملة واحدة.

(6) (قوله: ويزد مخصوص بالمدح) وشرط صحة وقوع الاسم مخصوصاً: أن يكون مطابقاً للفاعل في الجنس، فلا يقال: نعم الرجل درهم مثلاً، وفي الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكن يجوز أن يقال: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد بدون الحاق تاء التأنيث حملاً لهما على الحروف لمشابهتهما لها في عدم التصرف. وقد يحذف المخصوص لقيام قرينة نحو قوله تعالى: ﴿نَعَمَ الْعَبْدُ﴾ (ص: 30)، أي أيوب بقرينة أن سوق الآية في مدحه.

اعلم أنه اختلف في لام الفاعل:

قيل: للاستغراق⁽¹⁾، والمعنى: نعم كل فرد من أفراد الرجال زيد.
وقيل: للعهد الذهني⁽²⁾، والمعنى: نعم فرد ما من أفراد الرجال زيد.
وفي الوجه الأول: نظر من وجهين:

الأول: أن الاستغراق يفيد المدح لجميع الأفراد، وأن المخصوص كـ«زيد» مثلاً يجب أن يكون عبارة عن الفاعل، والمخصوص كـ«زيد» مثلاً لا يكون عبارة عن جميع الأفراد.

والثاني: أن قولهم: نعم زيد في معنى نعم الرجل زيد بالاتفاق مع أنه لا استغراق في المضمَر.

والجواب عن الأول: أن المعنى ما لكل فرد من الأفراد من الخصال والمناقب قائم بزيد، لا أن المعنى جميع الأفراد زيد.
وعن الثاني: منع أن المضمَر لا يكون فيه الاستغراق ولم لا يجوز فيه ذلك، تأمل⁽³⁾.

وكذا (بئس: نحو: بئس الرجلُ زيدٌ) حاله في الإعراب واللام كحال «نعم» بلا فرق.

(وَحَبَّذَا⁽⁴⁾: نحو: حَبَّذَا الرجلُ زيدٌ).

(1) (قوله: قيل: للاستغراق) وهذا وإن كان تكلفاً، لكن المعنى أبلغ في المدح.

(2) (قوله: للعهد الذهني) وهي إشارة إلى واحد غير معين، ثم يصير معيناً بذكر المخصوص، فيكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال، وهو واقع في النفس.

(3) (قوله: تأمل) لعله إشارة إلى أن الضمير عائد إلى الشيء ما تقرر في العقول، وهو شامل لكل شيء على سبيل البدلية، ولا معنى للاستغراق إلا الشمول على سبيل البدلية، فالضمير مفيد للاستغراق كاللام.

ويمكن أن يكون إشارة إلى أن كون اللام للاستغراق لا يصح بدون التكلف المذكور بخلاف العهد الذهني، فإنه لا تكلف فيه، فالحمل عليه أولى.

(4) (قوله: وحبذا) هو مركب من حب الشيء بفتح الحاء إذا صار محبوباً، ومن ذا اسم إشارة، وضم الحاء لغة فيه، لكن المركب مع ذا هو مفتوح الحاء لخفة الفتح وثقل التركيب.

واعلم أن ذا في حبذا وإن كان من أسماء الإشارة الموضوعة لواحد معين في الخارج، لكن لا يقصد به المشار إليه المعين في الخارج، بل إنما أريد به المشار إليه الحاضر في الذهن على وجه التعظيم والحضور في القلوب كما قيل في الرجل: في نعم الرجل، وإنما خص اسم =

فيه وجوه:

أحدها: أن «ذا» فاعل⁽¹⁾، و«الرجل» صفة⁽²⁾ «ذا»، و«زيد» مخصوص⁽³⁾ بالمدح: إما بدل⁽⁴⁾ من الفاعل، أو عطف بيان له، أو مبتدأ، والجملة المتقدمة خبر له، أو خبر مبتدأ محذوف⁽⁵⁾، والتقدير: هو زيد.

الإشارة للتركيب؛ لأنه من الأسماء المبهمة التي هي مناسبة لمقام المدح؛ إذ ذكر الشيء، أو لا مبهماً، وثانياً معيناً أبلغ في المدح، وأوقع في النفس، وإنما اختص من أسماء من الإشارة ذا دون واحد من أخواته؛ لأنه الأصل لإفراده وتذكيره.

(1) قوله: أحدها: أن ذا فاعل أي لحب ولا يتغير ذا عما هو عليه، أي لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بثنية المخصوص وجمعه وتأنيثه لجرى كلمة حبذا مجرى الأمثال التي لا تتغير، فيقال: حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند.

واعلم أن المذهب الصحيح هو الوجه الأول، لكنه ليس مذهب المصنف على ما يدل عليه ظاهر قوله: ترفع اسم الجنس المعروف بالألف واللام.

(2) قوله: والرجل صفة ذا) وإنما لم يلتزموا التمييز في حبذا، والتزموا في نعم إذا كان الفاعل مضمراً مع أن الفاعل فيهما عبارة عن أمر ذهني؛ لأن المنوي لكونه غير ملفوظ إبهامه أشد وأحوج إلى البيان، والتمييز من ذا التي هي من مقولة اللفظ، ولأنه لو لم يذكر التمييز في نعم رجلاً مثلاً لالتبس المخصوص بالفاعل إذا كان معرفاً باللام، نحو قولك: نعم رجلاً السلطان، فلو حذف.

وقيل: نعم السلطان لالتبس به، كما في بعض شروح الكافية.

(3) قوله: وزيد مخصوص) ويجوز أن يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزاً وحال على وفق المخصوص في الأفراد والثنية والجمع والتأنيث، نحو: حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا راكباً زيد وحبذا زيد راكباً إلى غير ذلك، والعامل في التمييز أو الحال هو الفعل، أعني حب وذو الحال هو ذا لا زيد؛ لأنه مخصوص، وهو لا يجيء إلا بعد تمام المدح والركوب مثلاً من تمامه فراكباً حال عن الفاعل لا عن المخصوص، كذا في بعض شروح الكافية.

وقال بعض المحققين: الظاهر: أن العامل فيما هو تمييز عن ذات مذكورة هو اللفظ المبهم الدال عليها كما في رطل زيتاً، فالقياس عليه يقتضي أن يكون العامل في هنا هو ذا لا الفعل، وفي نعم رجلاً هو الضمير المستتر المبهم المفسر بالتمييز.

(4) قوله: أما بدل إلى آخره) الأخصر أن يقول: وإعراب مخصوصة كإعراب مخصوص نعم.

(5) قوله: أو خبر مبتدأ محذوف) قد ترك الشارح هذا الوجه في بيان وجوه إعراب مخصوص نعم، ولا وجه له في التعرض له هنا، بل الأولى عكس ذلك.

والثاني: أن «حبذا» بمجموعه⁽¹⁾ بمنزلة «نعم»، و«الرجل» فاعله، وإعراب المخصوص على حاله.

والثالث: أن «حبذا» بمجموعه مبتدأ⁽²⁾، و«الرجل» صفة «ذا»، و«زيد» خبره في قوة الممدوح.

الأول: مذهب من لا يغلب⁽³⁾ الفعلية على الاسمى ولا الاسمى على الفعلية.

والثاني: مذهب من يغلب الفعلية⁽⁴⁾ على الاسمى.

والثالث: مذهب من يغلب الاسمى⁽⁵⁾ على الفعلية.

(وَسَاءَ نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) حاله في الإعراب⁽⁶⁾ واللام كحال «بئس الرجل»

بلا فرق.

{أفعال الشك واليقين}

(النوع الثالث عشر: أفعال⁽⁷⁾ الشك واليقين) أي أفعال بعضها للشك، وبعضها

(1) (قوله: إن حبذا بمجموعة إلى آخره) أقول: ظاهر عبارة المصنف من قوله: ترفع اسم الجنس المعرف إلى آخره يميل إلى هذا الوجه.

(2) (قوله: إن حبذا مبتدأ) بتغليب الاسم على الفعل، والمعنى: هذا الرجل زيد.

(3) (قوله: مذهب من لا يغلب إلى آخره) وهو الأرجح؛ إذ الأصل عدم التغليب.

(4) (قوله: مذهب من يغلب الفعلية) نظراً إلى أن الجزء الأول أولى بالتغليب.

(5) (قوله: مذهب من يغلب الاسمى) مستنداً بأن الاسم هو الأصل بالتشبيه إلى الفعل، فهو الأنسب بالتغليب.

وفي القاموس: حب اسم بمعنى الحبيب، وذا فاعله أي حبيب ذا للرجل.

وقيل: ذا زائدة، والرجل هو الفاعل.

(6) (قوله: وحاله في الإعراب إلى آخره) والأولى أن يقول: حاله كحال بئس في إفادة الذم والشرائط والأحوال.

(7) (قوله: النوع الثالث عشر أفعال إلى آخره) اعلم أن اليقين عند أرباب العقول: هو الاعتقاد بوقوع النسبة الخبرية أو لا وقوعها اعتقاداً جازماً ثابتاً مطابقاً للواقع.

والشك عندهم: هو الاعتقاد بوقوعها أو لا وقوعها بدون ترجيح أحدهما على الآخر، أي يكونان متساويين عند المتكلم.

والظن: هو الاعتقاد بوقوع النسبة اعتقاداً راجحاً مع احتمال عدم وقوعها احتمالاً مرجوحاً أو بالعكس، ولا شيء من هذه الأفعال مستعملاً فيما يساوي كلا جانبي وقوعه ولا وقوعه، فلا بد =

لليقين.

وهذه الإضافة من قبيل إضافة الدال إلى المدلول.

(تَدْخُلُ) أي هذه الأفعال (عَلَى اسْمَيْنِ⁽¹⁾) أراد بهما المبتدأ والخبر (ثَانِيَهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ وَتَنْصِبُهُمَا⁽²⁾) جَمِيعاً عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ⁽³⁾).

1 - (ظَنَنْتُ: نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) المعنى ثبوت القيام لزيد مشكوك ومظنون⁽⁴⁾.

(وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ⁽⁵⁾) لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّهْمَةَ لَا يَتَوَقَّفُ تَعْلَقُهُ إِلَّا عَلَى مُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ.

(نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَيْ اتَّهَمْتُهُ⁽⁶⁾).

2 - (وَحَسِبْتُ: نَحْوُ: حَسِبْتُ أَحَاكَ كَرِيماً).

3 - (وَحَلَّتْ: نَحْوُ: حَلَّتْ زَيْدًا عَاقِلًا).

4 - (وَعَلِمْتُ: نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْدًا⁽⁷⁾ فَاضِلًا)، المعنى ثبوت القيام لزيد معلوم ومتيقن.

(وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى عَرَفْتُ لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي) أي بمعنى عرفت الذات

=

أن يراد بالشك خلاف اليقين بقرينة المقابلة، فيشمل الظن. وقال بعض المحققين: لا حاجة في ذلك إلى قرينة المقابلة في العلوم العربية، فإن الشك في اللغة خلاف اليقين على ما في القاموس.

(1) قوله: تدخل على اسمين) الأولى على الجملة الاسمية.

(2) قوله: تنصبهما) أي على المفعولية في الاستعمال الغالب لا مطلقاً، فإن علمت بمعنى عرفت مثلاً لا ينصب، ولا يقتضي إلا مفعولاً واحداً، كما سيأتي.

(3) قوله: سبعة أفعال) فالثلاثة الأول للظن، والثلاثة التي تليها لليقين، والأخير منها مشترك بينهما.

(4) قوله: من الظنة) بالكسر.

(5) قوله: بمعنى التهمة) يعني إن ظننت إذا كان بمعنى اتهمت يكون مشتقاً من الظنة لا من الظن.

(6) قوله: ظننت زيداً بمعنى اتهمته) أي أخذته مكان الوهم، والوهم نوع من الإدراك، ومنه قوله

تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ (التكوير: 24)، أي بمتهم.

(7) قوله: نحو علمت زيداً) أي عرفت شخصه؛ إذ المعرفة هي العلم بذات شيء من غير حكم عليه.

بدون الصفة.

(نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْدًا، أَيْ عَرَفْتُهُ).

5 - (وَرَأَيْتُ: نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا) المعنى ثبوت القيام لزيد معلوم ومتيقن.

(وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ) اسمه مستتر فيه عائد إلى «رأيت».

(لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي)؛ لأن الإبصار لا يتوقف تعلقه إلا على متعلق واحد.

(نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا، أَيْ أَبْصَرْتُهُ).

6 - (وَوَجَدْتُ⁽¹⁾: نَحْوُ: وَجَدْتُ زَيْدًا).

(وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَصَبْتُ⁽²⁾ لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي) يعني إذا كان بمعنى

الإصابة لم يكن المراد منه معرفة الذات مع الصفة.

(نَحْوُ: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ، أَيْ أَصَبْتُهَا).

(1) (قوله: ووجدت) مشتق من الوجدان بمعنى الإدراك والعلم.

(2) (قوله: وإذا كان بمعنى أصبت) أي لاقيت من الإصابة، وهي الملاقة.

اعلم أن لأفعال القلوب خصائص لم توجد في غيرها من الأفعال:

فمنها: أنه لا يجوز حذف أحد مفعوليها، وإن كانا في الأصل مبتدأ أو خبراً وحذف كل منهما جائز، بل إذا حذف لا بد أن يحذفاً معاً نحو: «من يسمع يخل»، أي يخل مسموعه صادقاً بخلاف باب أعطيت، فإن حذف أحد مفعوليها جائز، وذلك لأن مفعول هذه الأفعال في الحقيقة مضمون المفعولين، فحذف أجزاء الكلمة هذا هو الاستعمال الفصيح الشائع، ومع ذلك جاء حذف أحدهم على قلة.

ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد، نحو علمتني وعلمتك، ولا يجوز: أن يقال ضربتني وشتمتك، بل ضربت نفسي وشتمت نفسك ووجهة مذكور في المطولات تركناه خوفاً للإطالة.

ومنها: جواز الإلغاء أي إبطال عملها لفظاً، ومعنى إذا توسطت الأفعال بين مفعوليها أو تأخرت عنهما، نحو: زيد ظننت مقيم وزيد قائم ظننت لصلاحية مفعولها كلاماً مستقلاً بالإفادة مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر.

وأما إلغائها عن التقدم نحو ظننت زيد قائم: فالجمهور على أنه لا يجوز حينئذ.

ومنها: التعليق أي وجوب إبطال عملها لفظاً لا معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام أو قبل النفي أو قبل لام الابتداء نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت ما زيد قائم وعلمت لزيد منطلق ودليل ذلك أيضاً في المبسوطات إن أردت الإطلاع عليه فارجع إليها.

ولما فرغ المصنف من بيان السماعيات وتفصيلها شرع في بيان العوامل القياسية.

7 - (وَزَعَمْتُ) يستعمل تارة بمعنى «علمت»، وأخرى بمعنى «ظننت». (نَحْوُ: زَعَمْتُ زَيْدًا ظَرِيفًا) المعنى ثبوت الظرافة لـ «زيد» مظنون ومشكوك، أو معلوم ومتيقن.

(وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى قُلْتُ لَمْ يَقْتَضِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾⁽¹⁾).

{العوامل القياسية}

(وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا⁽²⁾ سَبْعَةُ عَوَامِلٍ⁽³⁾) أي سبعة أصناف من العوامل لا سبعة أشخاص.

و«عوامل» مفتوح في موضع الجر⁽⁴⁾؛ لأنه مضاف إليه لسبعة.

1 - (الْفِعْلُ) مرفوع اللفظ بأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أحدها: الفعل (عَلَى الإِطْلَاقِ⁽⁵⁾) أي ماضياً كان أو مضارعاً أمراً كان أو نهياً متعدياً كان أو لازماً معلوماً كان

(1) التغابن: 7.

(2) (قوله: والقياسية منها) أي الكائنة من اللفظية.

(3) (قوله: سبعة عوامل) أقول: إنما أعاد هذه العبارة مع أنها مذكورة في الإجمال أول الكتاب لطول الفصل، وإلا فالمقام مقام الضمير بأن يقول: وهي الفعل والمصدر إلى آخر ما قاله بإرجاع الضمير إلى القياسية المذكورة في عنوان الكتاب هذا، لكن لو قال: والقياسية هي الفعل والمصدر إلى آخره لكان موجهاً وأخصر.

(4) (قوله: مفتوح في موضع الجر) لعدم انصرافه لكونه جمعاً على صيغة منتهى الجموع، وهو قائم مقام السببين في منع الصرف.

(5) (قوله: على الإطلاق) الظرف: إما لغو متعلق بـ«يعمل» المفهوم من عد الفعل من العوامل القياسية. أو حال من فاعله العائد إلى الفعل أي يعمل الفاعل على الإطلاق.

ثم إن كان المراد به تعميم الفعل من جهة العمل كما هو المتبادر وصرح به الشارح بقوله: «سواء كان ماضياً أو مضارعاً إلى آخره»، فينافيه عد الأفعال السابقة من السماعيات؛ إذ لا مخرج لها من هذا التعميم، وإن أراد به تقييد الفعل في عمله القياسي بكونه مطلقاً، أي غير مشروط في عمله بشرط دون شرط، فكلامه موجه، فلا منافاة في عد ما سبق من السماعيات؛ إذ كل منها في عمله مشروط ببعض الشرائط لكون أفعال المدح والذم مشروطة بالأعمال في المعرف باللام، ونحو ذلك من البواقي وحينئذ يكون قيداً احترازياً لا إشارة إلى تعميم الفعل، ولعل هذا هو الصواب.

أو مجهولاً مجرداً كان أو مزيداً فيه غير ما عد من السماعية⁽¹⁾ كباب كان وكاد ونعم وكباب علمت، فإن هؤلاء من السماعية، كما عرفت.

(نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا⁽²⁾).

2 - (وَالْمَصْدَرُ⁽³⁾ : نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرَبُ زَيْدٍ⁽⁴⁾).

(1) (قوله: غير ما عد من السماعيات إلى آخره) أقول: لا مخرج لها من الفعل المطلق على ما فسرهُ الشارح، فمن أين يفهم هذا الاستثناء إلا أن يقال: عدها سابقاً من السماعيات قرينة على استثنائها من الفعل المطلق في كونها عاملاً قياسياً.

(2) (قوله: نحو: ضرب زيد عمراً) مثل من المتعدى لاندراج عمل الفعل اللازم في عمل، فلا حاجة إلى مثال منه استقلالاً، وخص المثال أيضاً بالماضي الثلاثي المجرد؛ لأنه الأصل بالنظر إلى سائر الأفعال.

(3) (قوله: والمصدر) آخره عن الفعل، وإن كان أصلاً في الاشتقاق؛ لأن المقصود ههنا بيان العمل، والمصدر تابع للفعل في عمله.

ثم إنهم عرفوه: بأنه اسم الحدث الجاري على الفعل، والمراد بجريانه عليه بعد اشتقاقه منه كونه مفعولاً مطلقاً له.

وأوزان المصادر الثلاثي المجرد ترتقي إلى اثنين وثلاثين كما بين في بعض كتب الصرف، وأوزان مصادر ما سواه قياسية.

ويعمل عمل فعله المشتق هو منه لازماً كان أو متعدياً بشرط:

1 - أن لا يكون مفعولاً مطلقاً حقيقياً.

2 - وأن لا يكون مصغراً.

أما إذا كان مفعولاً مطلقاً فإن لم يكن نائباً مناب الفعل بأن كان الفعل مذكوراً، نحو: «ضربت ضرباً زيداً» ومحذوفاً حذفاً غير واجب نحو: «ضرباً زيداً» في جواب من قال: «من ضربت؟»، فالعمل للفعل اتفاقاً لا للمصدر؛ إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود العامل القوي، وإن كان نائباً عن الفعل بأن كان من المصادر التي وجب حذف فعلها سماعاً أو قياساً، نحو: «حمداً له وشكراً له» ففيه وجهان: عمل الفعل لأصالته، وعمل المصدر لنيابته عن الفعل.

ذهب إلى الأول سيبويه ومن تبعه.

وذهب إلى الثاني السيرافي ومن تبعه.

وقيل: العامل هو المصدر لمصدريته لا لنيابته عن الفعل.

(4) (قوله: أعجبني ضرب زيد عمراً) فزيد: مرفوع بأنه فاعل المصدر، وعمراً: منصوب بأنه مفعول به له.

ولا يتقدم على المصدر معموله لكونه في تقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال: أعجبني عمراً ضرب زيد خلافاً للرضي في الظروف، فإنه جوز تقديمها عليه

3 - (وَأَسْمُ الْفَاعِلِ⁽¹⁾) : نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ عَمْرًا.

=

لتوسعهم فيها ما لا يتوسع في غيرها.

واعلم أنه لا يشترط في إعمال المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما اشترط في اسم الفاعل والمفعول؛ لأن إعمال المصدر بمناسبة اشتقاق الفعل منه لا باعتبار المشابهة؛ إذ لا مشابهة له مع الفعل لا لفظاً، ولا في وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، وأنه لا يستتر في المصدر فاعله؛ إذ قد يجوز حذف فاعله فلو أضمر فيه أيضاً لالتبس بالمفعول، وأنه لا يجب ذكر فاعله بل يجوز حذفه أيضاً؛ إذ النسبة إلى الفاعل غير مأخوذ في مفهومه، فلا يتوقف تصور مفهومه على الفاعل، وأنه يجوز إضافته إلى الفاعل، وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: 251).

وقد يضاف إلى المفعول به، نحو: أعجبنى ضرب اللص الجلاد، وإلى الظرف، وإلى المفعول له، نحو: أعجبنى ضرب يوم الجمعة وضرب التأديب، وأن إعمال المصدر المعرف باللام قليل جداً حتى قيل: لم يأت في القرآن عاملاً بدون واسطة حرف الجر، وذلك لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل، فكما لا يدخل لام التعريف على الفعل ينبغي أن لا يدخل لام التعريف على المصدر المقدر به.

(1) (قوله: واسم الفاعل) وصيغته في الثلاثي المجرد على وزن فاعل، وبه يسمى لكثرة مجيئه من الثلاثي المجرد، والمعنى: اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم ملابساً بميم مضمومة موضع حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر، وإن كان في المضارع مفتوحاً نحو مكرم ومجتمع ومستخرج ومتدحرج هذا. ثم اعلم أنه يعمل عمل فعله لازماً كان أو متعدياً إلى واحد أو إلى أكثر بشرط الاعتماد على صاحبه أو على أداة الاستفهام أو النفي وبشرط أن لا يكون مصغراً ولا موصوفاً، وبشرط أن يكون بمعنى الحال والاستقبال؛ إذ عمله بمشابهة المضارع، فوجب أن لا يخالفه في الزمان، وإلى جميع هذه الشرائط أشار المصنف بالمثل من قوله: زيد ضارب غلامه عمراً بناءً على أن المتبادر من اسم الفاعل عند الإطلاق زمان الحال، وإن كان بمعنى الماضي، فلا يعمل بل وجبت الإضافة إلى المفعول إضافة معنوية، نحو: زيد ضارب عمرو أمس خلافاً للكسائي، فإنه جوز أعماله ماضياً أيضاً متمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: 18)، وقال: إذا أضيف تكون إضافته لفظية، ورد بأن الآية حكاية الحال الماضية.

واعلم أنه إذا دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل يعمل مطلقاً أي ولو كان ماضياً، نحو: مررت بالضارب أبوه زيداً أمس، وذلك لأنه في المعنى فعل عدل عن هيئته إلى هيئة الاسم كراهة إدخال اللام عليه.

واعلم أيضاً أن حكم تثنية اسم الفاعل وجمعه مصححاً كان أو مكسراً حكم مفردة في العمل والشرائط.

=

4 - (وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ⁽¹⁾ : نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامَهُ دِرْهَمًا⁽²⁾).

وأما المثنى وجمع السلامة: فلبقاء صيغة الواحد فيهما التي بها كان اسم الفاعل مشابهاً بالفعل المضارع لفظاً.

وأما جمع المكسر: فلكونه فرع الواحد ورعاية لإطراد الباب.

ثم إن حذف نون التشية والجمع المصحح حالة الإضافة واجب نحو الزيدان ضارباً عمرو وضاربوه.

وأما حذفها حالة العمل: فجائز فصيح إن وقع صلة اللام تخفيفاً واختصار الطول الصلة نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (الحج: 35) بنصبها على المفعولية، وضعيف إن لم يقع صلة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ (الصافات: 38) بالنصب على ما قرئ في بعض القراءات الشاذة.

(1) (قوله: واسم المفعول) أي اسم له زيادة اختصاص بهذه الهيئة نظير ما مر في اسم الفاعل، فإن صيغته من الثلاث المجرد على وزن مفعول، ومن غيره على صيغة المجهول بميم مضمومة موضع حرف المضارعة، نحو: مكرم ومجتمع ومستخرج بفتح ما قبل الآخر. وحكمه في عمل النصب والشرائط حكم اسم الفاعل، وفي أنه إذا كان صلة اللام يعمل، ولو كان بمعنى الماضي.

ثم إنه إن كان متعدياً إلى واحد يقوم هو مقام الفاعل، ويعمل الرفع وإن كان متعدياً إلى أكثر يكون الأول قائماً مقامه، ويبقى ما عداه منصوباً، ولما كان أثر عمل النصب لا يظهر إلا في هذا اختاره المصنف للتمثيل وقال: «نحو: زيد معطي غلامه» بالرفع.

(2) (قوله: درهماً) بالنصب، وأشار إلى اشتراط الاعتماد، وكونه غير مصغر، وغير موصوف بالمثال، واكتفى بتبادر الحال منه، واستغنى به عن التصريح بقرينة زمان الحال أو الاستقبال، كما في مثال اسم الفاعل.

وهنا فائدة لا بد من التنبيه عليها: وهي أن أوزان صيغ المبالغة خمسة، نحو: ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر.

أما الثلاثة الأول: فتعمل باتفاق البصريين.

وأما إعمال الأخيرين: فهو مذهب سيبويه لا غير، ثم إن الأكثرين على أنه يشترط في عملها ما يشترط في عمل اسم الفاعل.

ومنهم من قال: لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال، بل هي كالصفة المشبهة في عدم الاشتراط بأحد الزمانين.

وأما كون صيغ المبالغة اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو لا هذا، ولا ذاك بل قسم برأسه من المشتقات، ففيه خلاف ذهب إلى كل منها نحوي، ولكل وجهة هو موليها.

5 - (وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ⁽¹⁾ : نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ⁽²⁾).

سميت صفة مشبهة؛ لأنها تشبه باسم الفاعل في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع اشتراكهما في قيام الفعل بالفاعل.

6 - (وَكُلُّ اسْمٍ⁽³⁾ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ⁽⁴⁾ : نَحْوُ: غُلَامٌ

(1) (قوله: والصفة المشبهة) أي باسم الفاعل من حيث أنها تثني وتذكر وتؤنث، وصيغها مخالفة لصيغ اسم الفاعل غالباً، وهي كثيرة مقصورة على ما سمع وبين في علم الصرف وبيانها ليس من وظيفة هذا الفن، فلا نتعرض لها. وأما البحث عن عملها: فمن وظيفته، فنقول: إن الصفة المشبهة تعمل عمل فعله أي اللزوم؛ إذ هي مشتقة منه من غير اشتراط زمان الحال أو الاستقبال لما قالوا: من أنها بمعنى الثبوت والدوام، فلا معنى لاشتراط الزمان فيها. وأما في اشتراط ما سوى الزمان من الاعتماد وغيره: فمع اسم الفاعل سواء إلا أن الاعتماد على اللام الموصولة لا يمكن فيها؛ إذ اللام الداخلة عليها ليست موصولة، بل لام تعريف اتفاقاً. اعلم أن لها وجوهاً كثيرة لا يليق بيانها بهذا المختصر.

(2) (قوله: نحو: جاءني رجل حسن وجهه) بتوئين الصفة، ورفع وجهه بالفاعلية لها. ويجوز نصبه أيضاً على التشبيه بالمفعول، ولعل مراد المصنف بالمثل هو الوجه الأول. وأما جره بإضافة حسن إليه فقيح غير جائز في السعة عند البصريين. ثم إن المصنف أشار بالمثل إلى اشتراط الاعتماد في عمل الصفة المشبهة أيضاً؛ إذ هي معلوم من المثل.

واعلم أنه كان على المصنف أن يذكر أفعل التفضيل من العوامل؛ لأنه بصدد استيفاء جميع العوامل النحوية في هذا الكتاب وادعى انحصارها في مائة، فلا وجه لترك عامل من العوامل في مقام تعدادها، وإن كان ضعيفاً اللهم إلا أن يقال: إن أفعل التفضيل لما لم يعمل في غير الفاعل المستتر فيه إلا نادراً، وكان أثر العمل في المستتر غير ظاهر لم يعتبره من العوامل أصلاً، بل تركه رأساً رمزاً إلى عدم الاعتداد بما لم يكن أثره عمله ظاهراً هذا وفيه ما فيه.

(3) (قوله: وكل اسم إلى آخره) أي من العوامل القياسية كل اسم أضيف بواسطة حرف الجر المقدر، كما في الإضافة المعنوية، أو بدونها كما في الإضافة اللفظية.

(4) (قوله: إلى اسم آخر) سواء كان اسماً حقيقياً كما في مثال المتن أو مؤولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة: 119)، أي يوم نفع الصادقين.

ثم إن كون المضاف عاملاً في المضاف إليه مذهب الجمهور وتبعهم الشيخ الجرجاني. وقال ابن الحاجب: العامل هو حرف الجر المقدر، والحق هو الأول؛ لأن إعمال الحرف المقدر ضعيف مع أن تقديره لا يطرد في باب الإضافة مطلقاً؛ إذ لا تقدير في الإضافة اللفظية. وأما المضاف: فلا تنسبه إلى المضاف إليه واقتضائه إياه يعمل فيه بدون واسطة.

زَيْدٌ⁽¹⁾ إضافة لامية.

ومدار هذه الإضافة عدم صحة حمل المضاف إليه على المضاف، وعدم ظرفية المضاف إليه للمضاف.

(وَحَاتَمُ فَضَّةٍ) إضافة بيانية.

ومدار هذه الإضافة صحة حمل المضاف إليه على المضاف⁽²⁾، وبالعكس.

7 - (وَكُلُّ اسْمٍ اسْتَعْنَى⁽³⁾ عَنِ الْإِضَافَةِ) إلى التمييز، أي كل اسم لا يضاف إلى

وقيل: العامل فيه هو المضاف والحرف المقدر معاً، وهو فاسد؛ إذ يلزم توارد العاملين على معمول واحد، وهو بمنزلة اجتماع المؤثرين على أثر واحد، وذلك باطل بالاتفاق.

(1) (قوله: نحو: غلام زيد) اعلم أن بعض النحاة قسموا الإضافة المعنوية إلى ثلاثة أقسام:

1 - بمعنى اللام.

2 - وبمعنى من.

3 - وبمعنى في.

لكن أكثرهم ردوا الإضافة بمعنى «في» إلى اللامية مستدلين بأن الظرفية ملازمة يمكن استعمال اللام فيها، فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة وقوعه فيه، والظاهر: أن المصنف تبعهم في ذلك حيث ترك مثال ما هو بمعنى «في»، واختصر على مثال الإضافة اللامية، والبيانية إشارة إلى رد الإضافة بمعنى «في» إلى اللامية.

فعلى هذا قول الشارح وعدم ظرفية المضاف إليه للمضاف ليس على ما ينبغي، بل الأوفق بكلام المصنف الاختصار على قوله: «ومدار هذه الإضافة عدم صحة حمل المضاف إليه على المضاف».

ثم بقي شيء: وهو أنه كان على المصنف أن يتعرض بمثال من الإضافة اللفظية أيضاً إشارة إلى أن المضاف فيها أيضاً عامل في المضاف إليه، ولئلا يتوهم من الاختصار على مثال المعنوية اختصاص العمل بالمضاف إضافة معنوية.

(2) (قوله: ومدار هذه الإضافة صحة حمل المضاف إليه على المضاف) أقول: أو بالعكس إذا كما يصح أن يقال: هذا الخاتم فضة يجوز أن يقال: هذه الفضة خاتم فحيث كان الأخصر الأولي أن يقول: ومدار صحة هذه الإضافة صحة تصادقهما.

(3) (قوله: وكل اسم استعنى إلى آخره) فيه أن الاستغناء عنها يدل على أنه يجوز إضافة ذلك الاسم، لكن لا حاجة إليها مع أن إضافة الاسم التام بأحد الأشياء الأربعة حين ملازمة بأحدهما مستحيل، فالأولى أن يقول: وكل اسم مستحيل الإضافة، أو كل اسم تام. وأجيب: بأن الاسم التام مستلزم لاستغنائها، فوصف الاسم بالاستغناء، وأراد التمامية بطريق ذكر اللازم، وإرادة الملزوم.

التمييز لتمامه⁽¹⁾ بأحد الأشياء الأربعة⁽²⁾.
(نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًا) مثال التام بالتنوين⁽³⁾.

=

ويمكن أن يجاب أيضاً: بأن المراد باستغنائه عن الإضافة عدم جوازها، وإلى هذا الوجه أشار الشارح بقوله: «أي كل اسم لا يضاف إلى آخره» أي بمعنى لا يجوز إضافته، فلو قال: لا يجوز أي لا يمكن أن يضاف لكان أظهر في إفادة مقصوده.

(1) (قوله: لتمامه) ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم حالة تلبسه «بأحد الأشياء الأربعة» مستحيل الإضافة، كما لا يخفى.

(2) (قوله: بأحد الأشياء الأربعة) التي هي:

- 1 - التنوين.
- 2 - ونون التثنية.
- 3 - ونون شبه الجمع.
- 4 - والإضافة.

وأشار المصنف رحمه الله إلى كل منها بمثال على هذا الترتيب، وإنما يعمل الاسم النصب بعد ما صارتا ما بأحدها؛ لأنه إذا تم به شابه الفعل التام بفاعله، فيشابه التمييز بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن حق المفعول أن يأتي به بعد الفعل والفاعل، فينصبه ذلك الاسم التام كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول.

وهذه الأشياء الأربعة إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل بخلاف لام التعريف، فإنه وإن كان متمماً للاسم لكن لدخوله على أول الاسم خلا عن مشابهة الفاعل، ولذا لا ينصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود خلاً، ويقال: عندي راقود خلاً.

في القاموس: الراقود الدن الكبير الطويل الأسفل الذي يسبح داخله بالقار.
وفي الأساس: هو مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً.

(3) (قوله: مثال التام بالتنوين) قالوا: التنوين أعم من أن يكون ملفوظاً كما في المثال المذكور أو مقدراً كما في خمسة عشر رجلاً، وكم رجلاً عندك، فإنهما ناصبان للتمييز لكونهما تامين بالتنوين المقدر، ولم يصرحوا بكون التام بالتنوين المقدر عاملاً سماعياً والتام بالملفوظ قياساً، فما مشى عليه المصنف من جعل كم الاستفهامية والمركبات المزجية من العوامل السماعية عدول عن جادة الصواب. وقد سبق منا وجهه في النوع الثامن، فتذكره، ومما ينبغي أن ينبه عليه في هذا المقام ما قاله الشيخ الرضي من أن الاسم قد يتم بنفسه ينصب عنه التمييز، وذلك في شيتين:

أحدهما: الضمير المبهم، وهو الأكثر نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً.

وثانيهما: اسم الإشارة نحو: حبذا رجلاً زيد، ونحو قوله تعالى: ﴿مَادَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾

=

- (وَمَنَوَانِ سَمْنًا⁽¹⁾) مثال التام بنون التثنية.
 (وَعَشْرُونَ دَرَهْمًا⁽²⁾) مثال التام بنون شبه الجمع⁽³⁾.
 (وَمِلْؤُهُ عَسَلًا⁽⁴⁾) مثال التام بالإضافة⁽⁵⁾.

(البقرة: 26)؛ إذ الناصب في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة.

(1) (قوله: ومنوان سمنًا) هو تثنية منى بالقصر، وهو أفصح من المن بالقصر وتثنيته منان، وقد علم من أفراد التمييز مع تثنية المميز أنه لا يجب مطابقتها أفراداً وتثنيته منان، وقد علم من أفراد التمييز مع تثنية المميز أنه لا يجب مطابقتها أفراداً وتثنية وجمعاً، بل يجب أفراد التمييز إن كان جنساً أي يقع على القليل والكثير كالسمن والخل والماء ونحوها إلا عند إردة بيان أنواعه فحينئذ يثنى ويجمع إشعاراً لتلك الإرادة نحو عندي منوان سمين أو أسماناً أو عندي منوان زيتين أو زيتاً على حسب غرضه.

اعلم أنه يجوز في هذين القسمين الإضافة إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التنوين ونون التثنية وجوازاً شائعاً لحصول المقصود بحذفهما، نحو: عندي رطل زيت ومنوا سمن، ثم إن كان المميز مفرداً غير مقدار، فالإضافة فيه أولى من نصب التمييز، نحو: وخاتم فضة بالجر على الأشهر.

(2) (قوله: وعشرون درهماً) أراد عشرون وأخواتها من ثلاثين إلى تسعين.

ثم اعلم أن هذا بظاهره مناف لما مر في النوع الثامن من اعتبارها من العوامل السماعية على ما وقع هناك في بعض النسخ من قوله: وعشرون إلى تسعين بعد قوله الأول عشرة، وقد شرحت كلامه هناك بما يدفعه حاصله: أراد بعشرون وأخواتها هناك ما هو المركب مع الأحاد، وأراد بها هنا ما كان مفرداً نعم يرد عليه أن اعتبارها منفردة من القياسيات ومركبة من السماعيات ليس على ما ينبغي.

(3) (قوله: مثال التام بنون شبه الجمع) وأما التام بنون الجمع: نحو عندي رجال حسنون صوتاً، فليس مما نحن فيه؛ إذ التمييز هناك يرفع الإبهام الكائن في نسبة الصفة والعامل والاسم المشتق من حيث إنه في معنى الفعل لا من حيث كونه تاماً بالنون، والمقصود هنا بيان ما هو عامل لأجل تماميته به، ولهذا خص بالتام بنون شبه الجمع، ولم يتعرض بمثال من الجمع الحقيقي، وإن كان قد يقع بعده التمييز المنصوب كالمثال السابق، هكذا ينبغي أن يفهم المقام.

(4) (قوله: وملؤه عسلاً) الملو بكسر الأول وسكون الثاني على وزن صفر صفة مشبهة بمعنى المالى، ومعنى المثال عندي جنس مالى لهذا الإناء، فإنه مبهم يقتضي رفع إبهامه فرفعه قوله: عسلاً.

(5) (قوله: مثال التام بالإضافة) وجه تمامية الاسم بالإضافة: هو أن المضاف حالة الإضافة لا يضاف ثانياً كما لا يضاف الاسم مع وجود التنوين.

اعلم أنه لا يجوز إضافة هذا القسم إلى التمييز أصلاً؛ إما مع وجود المضاف إليه كما مر آنفاً. وإما مع حذفه بأن يقال: عندي ملو عسل فللزوم فساد المعنى كما لا يخفى.

{العوامل المعنوية}

(وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهُ: عَدَدَانِ⁽¹⁾):

1 - (الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا⁽²⁾) أي كون المبتدأ مبتدأ، وكون الخبر خبراً⁽³⁾، وهذا المعنى يعرف بالقلب، ولاحظ للسان فيه.

وإما إضافة عشرين وأخواته إلى التمييز فلم يجيء في كلامهم إلا نادراً، ووجهه النحاة بأن باب عشرين قد يضاف إلى غير التمييز، نحو: عشريك وعشري سنة لشدة الحاجة، فلو أضيف إلى التمييز الظاهر لزم الالتباس في بعض الصور؛ إذ لو قيل مثلاً: مضى عشرون سنة بالإضافة لم يعلم أنه تمييز، وأراد أنه مضى عشرون سنة كاملة أو غير تمييز، وأراد أنه مضى عشرون يوماً من سنة، وكذا عشرو أشهر، فلا يضاف في صورة الالتباس حذراً عنه، وفي غيرها أيضاً حملاً عليها لاطراد الباب.

(1) (قوله: عددان) أي فردان، الأولى عاملان لما مر، وتكراره هنا لطول عهد ذكره فيما سبق في عنوان الكتاب.

(2) (قوله: وهو كونه مبتدأ وخبراً) أي كون الاسم مبتدأ أو خبراً.

اعلم أن القول بأن عاملهما معنوي هو قول جمهور البصريين، وقالوا: العامل هو الابتداء، وفسروه بتجرد الاسم عن العوامل للإسناد على ما هو المشهور، لكن اعترض بعض النحاة بأن التجرد أمر عديمي، والأمر العدمي لا يؤثر، فعدل عن المشهور إلى أنه هو وقوع الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديرًا. والظاهر: أن المصنف أيضاً مشعر بالاعتراض، فعدل أيضاً عن التفسير لورورده على ذلك، لكن كان عليه أن يفسر العامل المعنوي المذكور بالابتداء، فيفسره بكونه أي بكون الاسم مبتدأ وخبراً إلا أنه ظاهر في العبارة، وأتى بما هو المراد منه عنده دوماً إلى الاختصار.

(3) (قوله: أي كون المبتدأ مبتدأ وكون الخبر خبراً) فيه أنه يلزم على هذا أن لا يكون عامل المبتدأ أو الخبر أمراً واحداً بل أمران، وعامل المضارع معنوي عنده، فيلزم أن يكون المجموع ثلاثة، وهو خلاف ما صرح به المصنف من قوله: والمعنوية منها عددان، فالصواب: أن يفسر بكون الاسم مبتدأ وخبراً كما فسرنا به بإعادة الضمير إلى الاسم بقرينة المقام، أي كون الاسم أحد هذين الأمرين، وهو شيء واحد.

واعلم أن في عامل المبتدأ والخبر مذهبين:

فذهب أكثر البصريين إلى أن العامل فيهما هو الابتداء، أي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل إسناد شيء إليه أو إسناده إلى شيء لاقتضاء الربط بينهما إياهما على السواء.

واختاره الزمخشري والشيخ عبد القاهر وابن الحاجب ونظير ذلك معنى التشبيه في كأن فإنه لما اقتضى مشبهًا ومشبهًا به صارت عاملة فيهما، ورد بأن أقوى العوامل هو الفعل، وهو لا يعمل

(نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

2 - (وَالْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) أي في رفع الفعل المضارع⁽¹⁾.

وقيل: عامله عامل لفظي⁽²⁾، وهو حرف المضارعة⁽³⁾.

(وَهُوَ وَفُوعُهُ⁽⁴⁾) أي وقوع المضارع بدون ناصب

=

رفعين بدون التبعية، فكيف يعمل العامل الضعيف رفعين.

وأجيب: بأن الفعل لا يقتضي مرفوعين، ولذا لا يعمل رفعين، وهذا العامل يقتضي المبتدأ والخبر سواء، ولذا عمل رفعين.

وذهب سيبويه إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ؛ لأنه اقتضى الخبر، وهو الطالب له، والعمل إنما هو للطالب، فيعمل فيه وإن كان جامداً مع أن الأصل أن يكون العامل ملفوظاً، فمهما يمكن لا يعدل عنه إلى المعنوي، وهذا اختيار ابن مالك. وقال الكوفيون ترافعا واختاره الرضي، وله نظائر في كلام العرب من جملتها ما تعمل الأسماء الشرطية فيه، ويعمل فيها.

وقال المبرد: العامل في المبتدأ هو الابتداء مع المبتدأ، وسنده في ذلك هو أن الابتداء عامل ضعيف، فقوي بمصاحبة المبتدأ، وهذا المذهب ضعيف؛ إذ لا نظير له في كلام العرب. وقيل: له نظير هو أن بعضاً من النحاة قالوا: إن العامل في الجزاء هو أداة الشرط مع فعله تقوية لها بالفعل، ولقد أطنبنا الكلام في هذا المقام لتحقيق المرام، فلا تتخذوني هدف الملام.

(1) (قوله: أي في رفع الفعل المضارع) يعني أن الكلام على حذف المضاف.

(2) (قوله: وقيل: عامل لفظي) أي عامل رفعه عامل لفظي.

(3) (وهو حرف المضارعة) القائل بذلك هو الكسائي من الكوفيين، ويرده لزوم جعل جزء اللفظ عاملاً فيه، ولا نظير له في كلام العرب.

(4) (قوله: وهو وقوعه) أي صحة وقوعه موقع الاسم أي موقعاً يصح وقوع الاسم فيه، فلا يرد عليه أن هذا الكلام يدل على أن الأصل في الجملة الاسمية التي خبرها اسم عدل منها إلى الجملة الفعلية، أو إلى الجملة الاسمية التي خبرها فعل، وذلك غير من الاسم، والفعل هذا.

ثم اعلم أن كون الوقوع عاملاً في المضارع مذهب البصريين، وقالوا: إنما يرتفع المضارع به؛ لأنه يحصل به مناسبة مع الاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواها الذي هو الرفع. والاعتراض الوارد على المذهب بأنه قد يرتفع المضارع في مواضع لا يصح وقوع الاسم فيها كما في الصلة وخبر كاد والمضارع المصدر بالسين أو سوف.

يجاب عنه: في المطولات.

وقال الكوفيون: عامل رفع المضارع هو التجرد عن النواصب والجوازم، ودليلهم في الكتب المبسوطة.

واختاره ابن مالك وابن الحاجب على ما يشعر به عبارتهما في الألفية والكافية.

وجازم⁽¹⁾ (مَوْقِعَ الاسْمِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ وَيَضْرِبُ زَيْدٌ فِي مَوْقِعِ زَيْدٍ ضَارِبٌ)؛ لأن الخبر يكون اسماً في الأغلب، أي في موقع جنس الاسم مسنداً كان أو مسنداً إليه مشتقاً كان أو جامداً، ولهذا مثل بمثاليين.

فإن الوقوع في المثال الأول في موقع المسند والمشتق، فإن «يضرب» في زيد يضرب في موقع ضارب.

وفي المثال الثاني في موقع المسند إليه والجامد، فيضرب في يضرب زيد واقع موقع زيد في زيد ضارب.

والله أعلم بالصواب

تم

(1) (قوله: أي وقوع المضارع بدون ناصب وجازم) إنما قيده به؛ لأنه إذا وجد الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه؛ إذ لا يدخل عليه ناصب ولا جازم، ففي لم يضرب مثلاً لم يصح أن يقال: لم ضارب، ولذا لم يقع في موقع ضارب في زيد ضارب، يعني أن المتكلم في ابتداء التكلم يصح له أن يبدأ بالاسم أو الفعل، فإذا بدأ بالفعل، وقال: يضرب زيد كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم.

وكذا إذا أراد بعد ذكر زيد أن يتكلم بخبر يصح له جعل خبره فعلاً أو اسماً، فلما تكلم بالفعل، وقال: زيد يضرب كان واقعاً في موقع يصلح للاسم بل به أنسب؛ إذ الأصل في الخبر الأفراد، كذا قرره الزمخشري في المفصل، وتبعه الهندي في شرحه، وما قرره الشارح في توجيه وقوعه موقع الاسم مقبول أيضاً عند أولى العقول.

تَسْرِحُ الْعَوَامِلُ
فِي شَرْحِ الْعَوَامِلِ
لِلجُرْجَانِي

تَأْلِيفُ

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُصْطَفَى الْفَطَايِي
المتوفى بعد سنة ١٣٠٠هـ

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ

إِلْيَاسُ بْنُ قُبْلَةَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك⁽¹⁾ يا رافع الدرجات حمد من أخلص لك صالح الأعمال.
وأصلي وأسلم على المنتصب⁽²⁾ لشرح رموز الرشد بالتفصيل والإجمال
المخاطب⁽³⁾ بقولك: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾، وعلى آله
وصحبه الذين جزموا بأنهم⁽⁵⁾ في إرشادهم على الحق المبين.

(1) (قوله: أحمدك إلى آخره) أي أثني على أفعالك الجميلة على سبيل التعظيم لك يا رافع درجات
من شاء رفع درجاته من عباده حمداً، أي ثناءً مثل ثناء من أخلص لك في الأعمال الصالحة،
فيكون حمداً خالصاً أيضاً.

(2) (قوله: المنتصب) أي القائم.

والشرح: الكشف والإظهار.

والرموز: جمع رمز بمعنى الرموز إليه، أي المشار إليه.

والمراد بالرشد: الدين الحق، أي على سيدنا محمد النبي القائم بإظهار ما خفي من أحكام الدين
المشبهة بالأشياء المرموز إليها في الخفاء.

وقوله: بالتفصيل متعلق بـ«شرح».

والإجمال: ذكر الشيء بدون تفصيل، نحو: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (2).

والتفصيل: نحو قولك: «الصلاة أفعال مشتملة على التكبير مع النية، والقيام، والقراءة، والركوع
إلى آخره.

(3) (قوله: المخاطب) بفتح الطاء نعت المنتصب بقولك: يا الله في آخر سورة الشعراء: ﴿وَأَخْفِضْ

جَنَاحَكَ﴾ (الشعراء: 215) إلى آخره، أي: ألن جانبك لهم، وهو كناية عن التواضع، والالطف
بالمؤمنين.

(4) الشعراء: 215.

(5) (قوله: جزموا بأنهم إلى آخره) أي قطعوا به، واعتقدوا اعتقاداً لا عودة فيه، فـ«أن» وما دخلت

عليه مفعول «جزموا».

«في إرشادهم» متعلق بالحق.

والحق: ضد الباطل.

=

أما⁽¹⁾ بعد: فيقول المرتجي من ربه تعالى نيل الأمانى أحمد بن محمد زين بن مصطفى الفطاني غفر الله له ولأحبابه الجناح، وسهل له، ولهم طريق النجاح لما⁽²⁾ كان متن العوامل في علم النحو للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمه الله تعالى من أنفع المتون، ومن أجل ما يتوصل به إلى المطولات المبتدؤون خصوصاً⁽³⁾ مبتدئي أبناء

والمبين: الواضح الظاهر، أي جزموا أنهم جارون على الأمر المطابق للواقع الواضح في إرشادهم الخلق إلى الصراط المستقيم.
(1) قوله: أما إلى آخره) هي حرف شرط غير جازم نائبة عن «مهما».

«بعد» ظرف في محل نصب متعلق بمحذوف معمول لفعل الشرط المحذوف، تقديره: مهما يكن من شيء موجوداً بعد البسملة، أو متعلق بجواب الشرط، وهو قوله: فيقول، أي مهما يكن من شيء، فيقول بعد البسملة: «المرتجي» أي المؤمل، «نيل» مفعول «المرتجي»، وهو مصدر «نال الشيء» أي أصابه.

«والأمانى» جمع أمنيّة بضم الهمزة وتشديد الياء أي الحاجة.
و«الفطاني» نسبة إلى فطاني، وأصل طائها تاء بلدة من بلاد ملايو ظهر من أبنائها فضلاء نبلاء نجباء، وكانت قديماً تحت دولة من دولهم العظيمة.
وقوله: «الجناح» بضم الجيم الإثم أي الذنب.
و«النجاح»: الظفر بالمقصود.

(2) قوله: لما) أي آخر الخطبة بحكاية اللفظ في محل نصب مقول القول.
و«لما» هنا حينية، فهي ظرف، بمعنى حين متضمنة معنى الشرط مضافة لفعل شرطها في محل نصب بجوابها، وهو قوله الآتي: «جمعت».
وقوله: «من أنفع» متعلق بمحذوف خبر «كان».
و«المتون» جمع متن.

وقوله: «ومن أجل» أي أعظم ما يتوصل به، أي يتلطف في الوصول، أي البلوغ به إلى الكتب المطولات المبتدؤون فاعل «يتوصل»؛ لأن مبتدئي الأتراك والهنود يعتنون بهذا المتن، كما أن أهل اليمن يعتنون بمتن الملحّة للحريري، وأهل مكة ومصر بالآجرومية، وأما أهل بلادنا فبهذا المتن، ثم بالآجرومية، فلذا قلت: خصوصاً.

(3) قوله: خصوصاً إلى آخره) أي أخص خصوصاً مبتدئي مفعول «أخص» المحذوف، وهو جمع مذكر سالم مضاف لـ «أبناء» المضاف إلى جنسنا، وفيه ثلاث إضافات، وهو لا يخل بالفصاحة مثل قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ (مريم: 2).

وقوله «معاشر» جمع معشر منصوب على الاختصاص، أي أخص معاشر، أي جماعات الأقوام الملايوية نسبة إلى ملايو بكسر الميم أو فتحها، وضم الياء هم جيل، أي صنف عظيم من الناس بلادهم من أخصب بلاد الدنيا، وهي بين بلاد الهند والصين، وفي أكثر جزائر واق الواق، وأهل

جنسنا معاشر الملايوية، فإنهم⁽¹⁾ يشتغلون بتعلمه، وحفظه دائماً قبل الآجرومية، فهو⁽²⁾ عندهم خبر رفيق، وللآجرومية شقيق، وهو⁽³⁾ مع قلة حجمه، سهل المأخذ بحسن نظمه، وما رأيت له⁽⁴⁾ شرحاً يسر الفؤاد، ويقر به إنسان السواد

علم الجغرافية يعتبرون بعض بلادهم من بلاد الهند الصينية، وأهل الحجاز يسمونهم وغيرهم من الأجيال التي في تلك الناحية باسم جاوه، وهي جبل في جزيرة عظيمة هناك، وليسوا منها ولغتهم أخف لغات أهل تلك النواحي، فلهذا استعملها أهل الحجاز في المعاملة مع الأجيال المذكورة المختلفة اللغات، واستعملتها أيضاً النصارى المستلطة عليهم لشهرتها، وكثرة المعرفة بها عند هؤلاء، وفي الحجاز منهم خلق كثير، والعجب من أكثر أهل الحجاز يعاملونهم بسوء المعاملة من الغش والإهانة والعنف والسخرية مع أن أكثر معيشتهم من المعاملة معهم، وإذا قدم بعضهم إلى بلادهم عاملوه بغاية الإكرام والتأدب، وهم قوم خالصوا لطوية إطفاء الطباع أعفاء النفوس، فمن خصائصهم أنه لا يرى في بلادهم وغيرها أحد منهم شحاذاً، ولو مع شدة الفقر لهم حسن تأن في الأمور، ويد في تهذيب الحرف، وقابلية في إبداع الصنائع، وتلقي المعارف والعلوم، وتوقد فهم فيها، وكانت فيهم دول عظام، فاحتالت فيهم أيدي دول الكفار خصوصاً دول أوروبا حمى الله تعالى بلاد المسلمين منهم، آمين.

(1) (قوله: فإنهم إلى آخره) تعليل لقوله: خصوصاً.

وقوله: دائماً أي اشتغالا دائماً، أي أنهم لا بد أن يشتغلوا به في أول دخولهم في علم النحو، فيبتدؤون به تدريباً وتوطئة للآجرومية.

(2) (قوله: فهو إلى آخره) أي هذا المتن، وهو تفريع على قوله: يشتغلون إلى آخره.

وعندهم: حال من المبتدأ على مذهب سيبويه، أو من خبره المؤخر.

والرفيق: صاحبك الذي تلازمه.

وقوله: للآجرومية عطف على عندهم.

وشقيق: عطف على رفيق، وهو الأخ من الأبوين، أي مثل أخ لها في أنه ملازم لها، أي مستعمل قبلها دائماً.

(3) (قوله: وهو) مبتدأ خبره سهل.

ومع قلة: حال من المبتدأ، أو من الضمير المستتر في الخبر.

وَالْحَجْمُ بفتح الحاء وسكون الجيم مقدار الجسم.

وسهل المأخذ: صفة مشبهة متحملة لضمير المبتدأ مضافة إلى الشبيه بالمفعول به.

والمأخذ: المنهج والمسلوك، أو مصدر ميمي بمعنى الأخذ، أي سهل أخذ المقاصد منه بسبب حسن ترتيبه.

(4) (قوله: وما رأيت له إلى آخره) هذه الجملة حال من الضمير في «نظمه» الراجع إلى المتن، أو

من المرتجى الذي هو فاعل يقول.

مع أن⁽¹⁾ اللائق بهم أن يكون له شرح بذلل الصعاب، ويسهل لهم تناول الأمثلة مع بيان الإعراب، جمعت له⁽²⁾ بعون الله تعالى هذا الشرح خالصاً⁽³⁾ لوجهه الكريم، لا ناظراً لزهرة المدح، فجاء⁽⁴⁾ شرحاً مسرحاً بالمراد، مصرحاً للصغار، مسهلاً للفوائد، مكماً

=

ويُسَرُّ بفتح الياء وضم السين، وفيه ضمير عائد إلى الشرح.
والفؤاد: أي القلب مفعول «يسر» أي يعجب ويفرح القلب بحسنه وسهولته على المبتدئ.
ويَقْرُّ بفتح الياء والقاف أو كسرهما به، أي بالشرح.
والمراد بالسواد: سواد العين، وإنسانه هو المثال الذي يرى على صورة الإنسان في وسطه، يعني تبرد بهذا الشرح العين، وهو كناية عن السرور برؤية ما تشوقت إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ (طه: 40) أي عين أم سيدنا موسى عليه السلام.

(1) (قوله: مع أن إلى آخره) متعلق بـ«ما رأيت»، واللائق بهم، أي المناسب للمبتدئين أن يكون له، أي لهذا المتن شرح يذلل، أي ييسر لهم المسائل الصعاب جمع صعبة ضد سهلة.
وقوله: ويسهل بتشديد الهاء، وتناول مفعوله الأمثلة مضاف إليه جمع مثال مع بيان الإعراب متعلق بـ«يسهل»، أي أعاريب تلك الأمثلة، والمراد بالإعراب هنا تحليل تركيب الكلام، وبيان أجزائه من المعرب والمبني واسميته أو فعليته أو حرفيته، كقولك في «قد قام زيد»، قد حرف تحقيق، قام فعل ماض إلى آخره.

(2) (قوله: جمعت له إلى آخره) أي لهذا المتن بمحض إعانة من الله تعالى هذا الشرح مفعول «جمعت» يعني جمعت من كلام النحويين ما تيسر لي جمعه مما رأيت لاثقاً بالمبتدئين القاصرين أمثالي، وزدت على ذلك مما فتح الله تعالى على خاطري الفاتر أشياء تتعلق بحل المتن وغيره، وجعلت ذلك شرحاً على هذا المتن، فألتبس ممن اطلع على شيء من الهفوات أن يرحموني بالعدر وإقالة العثرات.

(3) (قوله: خالصاً) حال من فاعل «جمع».

لوجهه: أي لذاته الكريم.

لا ناظراً: عطف على خالصاً.

وقوله: لزهرة المدح بفتح الزاي وسكون الهاء أو بفتحيتين، وهي نور النبات، أي المدح الشبيه بالزهرة، أي ما جمعته طامعاً في أن تمدحني الناس.

(4) (قوله: فجاء) عطف على «جمعت».

وشرحاً: حال من ضمير فاعل «جاء» العائد إلى الشرح.

ومسرحاً: اسم فاعل من سرح الشعر، أي خلص بعضه من بعض، أي مخلصاً للتراكيب الصعبة بعضها من بعض.

وقوله: بالمراد متعلق بـ«مصرحاً».

وللصغار: متعلق بـ«مسهلاً»، والصغار جمع صغير، والمراد به: المبتدئون.

=

يقنعهم⁽¹⁾ بالماء الزلال عن طلب السراب، ويعينهم⁽²⁾ على التمرين على صلاة الإعراب، وسميته «تسريح الغوامل»⁽³⁾ في شرح العوامل، وأرجو الله تعالى أن يتلقى⁽⁴⁾ بالقبول، فإنه⁽⁵⁾ خير مرجو، وأكرم مأمول، وها⁽⁶⁾ أنا أشرع في المقصود قائلاً، وبالله التوفيق والهداية لأقوم طريق، افتتح المصنف رحمه الله تعالى بقوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) اقتداء بالقرآن المجيد، وعملاً بحديث: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أوتر»، وفي رواية: «فهو أقطع»، وفي رواية: «فهو أجزم»، والمعنى على كل: أنه ناقص، وقليل البركة.

والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: أولف أو تألفي أو نحوهما، وهذا

=

والفوائد: جمع فائدة متعلق بـ«مكماً».

(1) (قوله: يقنعهم) من باب التفعيل أو الأفعال، أي يرضيهم بالماء الزلال أي السريع المرور في الحلق البارد العذب الصافي.

وعن طلب: متعلق بـ«يقنع».

والسراب: ما يرى في وسط النهار عند اشتداد الحر على الأرض، كأنه ماء، وكلما يطلبه العطشان الجاهل به يبعد عنه، هذا كناية عن كون هذا الشرح بما فيه مما يليق بهم من سهولة العبارات، وحسن حل كلام المتن، والتعرض للأمثلة مع بيان الأعراب، وكثرة الفوائد، وعدم الإطناب الممل يرضيهم إن شاء الله تعالى عن أن يقدموا غيره في ابتداء التعلم من الكتب الغير اللائقة بهم.

(2) (قوله: يعينهم) من أعان، والتمرين التلبيين والتدريب والتعويد وصلابة الإعراب شدته وجموده، وهو كناية عن عدم معرفتهم به، وصعوبته عليهم، وثقله على لسانهم لعدم تدريبهم وتمرنهم عليه.

(3) (قوله: تسريح الغوامل) جمع غاملة، أي متراكبة، أي حل العبارات المتراكبات، وتخليص المسائل المتصعبات بعضها من بعض.

(4) (قوله: أن يتلقى) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل على عائد للشرح، أي أن يتلقاه المبتدئون بالقبول، أي أرجو الله تعالى أن يجعله مقبولاً عندهم.

(5) (قوله: فإنه إلى آخره) تعليل لقوله: أرجو إلى آخره.

(6) (قوله: وها) هي للتنبيه.

وقوله قائلاً حال من فاعل «أشرع».

وقوله: بالله إلى آخره جملة معترضة بين القول ومقوله، وهو قوله: افتتح المصنف، والله تعالى أعلم.

على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي.
وقيل: زائدة لا تتعلق بشيء.

وعلى الأول: فاسم مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.
وعلى الثاني: فاسم مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبتها الباء الزائدة، والخبر محذوف تقديره: مبدوء به، واسم مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالمضاف.

والرحمن الرحيم يجوز فيهما الجر، وهذا الوجه يجوز عربية، ويتعين قراءة:

1 - والرفع.

2 - والنصب.

3 - ورفع الأول مع نصب الثاني.

4 - ونصب الأول مع رفع الثاني.

5 - وجر الأول مع رفع الثاني.

6 - أو نصبه.

وهذه ستة أوجه تجوز عربية لا قراءة.

فالمجرور منها: نعت لله.

والمرفوع منها: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمن أو الرحيم.

والمنصوب منها: منصوب على التعظيم، تقديره: أعني أو نحوه.

وبقي وجهان آخران، وهما: رفع الأول ونصبه مع جر الثاني.

فقليل: يمتنعان لما فيهما من الإتيان بعد القطع، لكن الصحيح جوازهما، فجملة

ما يتحصل في الرحمن والرحيم تسعة أوجه.

(العوامل) الكائنة (في النحو مائة) هذا بحسب ما أراد المصنف ذكره في هذا

المختصر، أو بحسب ما لا يستغني عن معرفته الداخلون في هذا العلم، كما صرح به

في الآخر، وإلا فهي أكثر من المائة؛ لأنه ترك من العوامل اللفظية السماعية أشياء

كـ«لا» التي لنفي الجنس العاملة عمل «إن» وكـ«أيان» من العوامل الجازمة، وكـ«درى

وجعل وصير» من بقية العوامل الناصبة للمفعولين.

والعوامل: جمع عامل، وهو: ما يقوم به المعنى المقتضي للإعراب، كـ«جاء» في

«جاء زيد»، و«رأى» في «رأيت زيدا»، أو الباء في «مررت بزيد»، والابتداء في «زيد

قائم».

والنحو: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِغْرَاباً وَبِنَاءً.

وهذه العوامل المائة قسمان:

1 - عوامل (لَفْظِيَّةٌ) أي منسوبة إلى اللفظ، وهي: ما يكون للسان فيه حظ، كـ«جاء» و«رأى» والباء.

2 - (و) عوامل (مَعْنَوِيَّةٌ) أي منسوبة إلى المعنى، وهي: ما لا يكون له حظ فيه بأن يكون معنى يتصور في القلب كالابتداء.

وقَسَمَ الأولى إلى قسمين بقوله: (فَاللَّفْظِيَّةُ) أي إذا أردت معرفة عدد كل من اللفظية والمعنوية، فأقول لك: اللفظية (مِنْهَا) أي من العوامل المائة (عَدَدَانِ) أي قسمان:

أحدهما: عوامل لفظية (سَمَاعِيَّةٌ) أي منسوبة إلى السماع مصدر من مصادر «سَمِعَ»، وهي ما يتوقف إعماله على السماع من كلام العرب كحروف الجر، فإنها تعمل فيما بعدها الجر سماعاً، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل. (و) ثانيها: عوامل لفظية (قِيَاسِيَّةٌ) أي منسوبة إلى القياس، وهي ما لا يتوقف إعماله على السماع، بل يكون إعماله بالقياس من قاعدة كلية كقاعدة: أن الأفعال ترفع الفاعل، أن المتعدية منها تنصب بعده المفعول، فمتى وجدت فعلاً، وعرفت أنه من الأفعال اللازمة رفعت له فاعلاً فقط، تقول مثلاً: «جاء زيد»، ولو أنك لم تسمع هذا التركيب من العرب، أو من الأفعال المتعدية رفعت له فاعلاً، ونصبت له مفعولاً، نحو: «ضرب زيد عمراً» من غير توقف على السماع، واحتياج إليه.

وذكر عدد كل منهما بقوله: (فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا) أي من العوامل اللفظية (أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلًا).

وفي كثير من النسخ «إحدى» بالتأنيث، ولعله من النساخ؛ لأن المعدود هنا مذكر، وهو قوله: عاملاً.

(وَالْقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا سَبْعَةٌ).

وقَسَمَ الثانية بقوله: (وَالْمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا) أي من تلك العوامل المائة (عَدَدَانِ).

ثم لما ذكر كلاً من العوامل اللفظية والمعنوية، وقسمه على سبيل الإجمال شرع في تفصيله على اللف والنشر المرتب، فبدأ بذكر أنواع القسم الأول من قسمي العوامل

اللفظية.

وقال: (وَتَتَنَوَّعُ) العوامل اللفظية (السَّمَاعِيَّةُ) التي هي أحد وتسعون عاملاً (عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ نَوْعاً).

منها: ما هو أسماء.

ومنها: ما هو أفعال.

ومنها: ما هو حروف؛ لأنها كلمات.

وهي لا تخلو عن كونها واحدة من هذه الثلاثة؛ لأن الكلمة: إن دلت على معنى في نفسها، ولم تقترب بزمان فهي اسم، نحو «زيد» في قولك: «قام زيد في الدار»، فإنه دل على الذات الشخص بنفسه من غير اقتران بزمان من الأزمان، أو دلت على معنى في نفسها، واقتربت بزمان ففعل، نحو «قام» من المثال المذكور، فإنه دل بنفسه على وقوع القيام في الزمن الماضي، أو دلت على معنى في غيرها فحرف، نحو «في» من المثال المتقدم، فإنها دلت على الظرفية، ولكن لا يفهم منها هذا المعنى إلا بسبب غيرها، وهو «قام» الذي تعلق به.

حروف الجر

(فَالنُّوعُ الْأَوَّلُ مِنْهَا) أي من الثلاثة عشر نوعاً.

(حُرُوفُ تَجْرُ الْأِسْمَ فَقَطُّ) أي لا غير.

(وَهِيَ تِسْعَةُ عَشَرَ حَرْفًا) تسعة بتقديم المثناة الفوقية على السين.

قدم هذا النوع على غيره؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام، وأكثر عدداً من غيره. وتسمى هذه الحروف التسعة عشر حروف الخفض وحروف الجر، وهي من علامات الاسم التي يتميز بها عن قسيميه الفعل والحرف؛ لأنها لا تدخل إلا عليه.

{الباء}

أولها: (الْبَاءُ) ولها معان:

منها: الإلصاق: حقيقة: نحو: «أمسكت بزيد»، أو مجازاً، نحو: «مررت به».

ومنها: السببية: نحو قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ

أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

بِظُلْمٍ: الباء حرف جر، ظلم مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ«حرمانا»

المؤخر.

مِنْ: حرف جر.

الَّذِينَ: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر بـ«من»، والجار والمجرور

متعلق بمحذوف تقديره: واقع نعت لـ«ظلم».

هَادُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركة المناسبة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع

فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

حَرَّمْنَا: حرم فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها

اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة

(1) النساء: 160.

الواحدة، نا: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله.
 عَلَيْهِمْ: على حرف جر، الهاء ضمير بارز متصل مبني على الكسر في محل جر
 بـ«على»، والميم علامة الجمع، والجار والمجرور متعلق بـ«حرمننا».
 طَيِّبَاتٍ: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه كسرة ظاهرة في آخره، نيابة عن
 الفتحة؛ لأنه جمع المؤنث السالم.
 أَحَلَّتْ: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على فتح ظاهر في آخره، والفاعل
 ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هي مبني على الفتح في محل رفع، نائب فاعله، والتاء
 علامة التأنيث، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل نصب صفة لـ«طيبات».
 لَهُمْ: جار ومجرور متعلق بـ«أحلت».
 ونحو قوله تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾⁽¹⁾، أي أخذنا كلًّا بسبب ذنبه.
 ومنها: التبعض: نحو قوله تعالى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾⁽²⁾، أي منها.
 ومنها: التعدية: وهي تصيير الفاعل مفعولاً، نحو قولك في «ذهب زيد» «ذهبت
 بزيد»، بمعنى أذهبته، أي صيرته ذاهباً، ونحو قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾⁽³⁾، أي
 أذهب نورهم.
 ومنها: الظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾⁽⁴⁾، أي فيه، واللام
 موطئة لقسم محذوف، أي والله لقد نصركم الله، وقوله تعالى: ﴿تَجِيئُهُمْ بِسَحَرٍ﴾⁽⁵⁾.

{ مِنْ }

(و) ثانيها: (مِنْ).

ولها معان:

منها: التبعض، وتأتي زائدة.

وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ

(1) العنكبوت: 40.

(2) الإنسان: 6.

(3) البقرة: 17.

(4) آل عمران: 123.

(5) القمر: 34.

فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ⁽¹⁾.

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

مِنْ النَّاسِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

مَنْ: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر.

يَقُولُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى «من» مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا: اسم بحكاية اللفظ في محل نصب مقول القول.

رَبِّ: منادي، حذفت منه ياء النداء، تقديره: يا رب، يا حرف نداء تنصب الاسم

المنادي، رب منادي منصوب بياء النداء، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، رب مضاف.

نَا: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

آتِ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها تدل عليها لا محل له من

الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت «أن» من «أنت» ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والتاء حرف خطاب، «نا» ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به في حرف جر.

الدُّنْيَا: مجرور بـ«في»، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها

التعذر؛ لأن الألف لا تقبل الحركات على ذاتها، والجار والمجرور متعلق بـ«آت».

وَمَا: الواو للاستئناف، «ما» نافية.

لَهُ: اللام حرف جر، والهاء ضمير بارز متصل مبني على الضم في محل جر

باللام الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فِي الْآخِرَةِ: متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور قبله.

مِنْ: حرف جر زائد.

خَلَاقٍ: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من

ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد.

- ومنها: بيان الجنس: نحو قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾⁽¹⁾.
- وإعرابه: اجْتَنِبُوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعله.
الرِّجْسَ: مفعول به.
مِنَ الْأَوْثَانِ: متعلق بمحذوف حال من الرجس.
- ومنها: ابتداء الغاية في المكان: نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾⁽²⁾،
وقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁾.
- وإعرابه: سُبْحَانَ: مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أصبح سبحان منصوب،
وعلامه نصبه فتحة ظاهرة في آخره، سبحان مضاف.
- الَّذِي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
أَسْرَى: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر،
والفاعل مستتر تقديره: هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الذي بعيد متعلق بـ«أسرى».
- عَبْدِهِ: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.
لَيْلًا: ظرف زمان منصوب على الظرفية، متعلق بـ«أسرى» أيضاً.
مِنَ الْمَسْجِدِ: متعلق بـ«أسرى» أيضاً.
الْحَرَامِ: صفة للمسجد.
- وفي الزمان: نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسُسٍ﴾⁽⁴⁾: فعل ماض مبني للمجهول،
ونائب الفاعل مستتر يعود إلى المسجد، والجملة نعت لـ«مسجد» على التقوى متعلق
بـ«أسس».
- مِنْ أَوَّلٍ: متعلق بـ«أسس» أيضاً أول مضاف.
يَوْمٍ: مضاف إليه.
أَحَقُّ: خبر المبتدأ مرفوع، أحق مضاف.

(1) الحج: 30.

(2) المؤمنون: 18.

(3) الإسراء: 1.

(4) التوبة: 108.

أَنَّ: حرف مصدر ونصب.
تَقُومُ: فعل مضارع منصوب بـ«أَنَّ»، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر، مضاف إليه، تقديره: أحق قيامك.
فِيهِ: متعلق بـ«تقوم».

{إِلَى}

(و) ثالثها (إِلَى).

ولها معان:

منها: انتهاء الغاية في المكان: نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾⁽¹⁾.
وفي الزمان: نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾⁽²⁾.
ومنها: المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾⁽³⁾، أي مع أموالكم.

ومنها: الظرفية: نحو قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁴⁾، أي فيه.
وإعرابه: اللام: موطئة للقسم.

يَجْمَعَنَّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى الله تعالى مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والنون المشددة للتوكيد، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع.

إِلَى يَوْمٍ: متعلق بـ«يجمعن» يوم مضاف.
الْقِيَامَةِ: مضاف إليه.

{فِي}

(و) رابعها (فِي).

ولها معان:

-
- (1) الإسراء: 1.
(2) البقرة: 187.
(3) النساء: 2.
(4) النساء: 87؛ الأنعام: 12.

منها: الظرفية حقيقة: نحو: «الماء في الكوز»، وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.
 فيها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.
 ما: اسم موسول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر.
 تَشْتَهِي: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل.
 الْأَنفُسُ: فاعله مرفوع، والمفعول محذوف، تقديره: تشتهيه، فالحاء ضمير بارز متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما».

أو مجازاً: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽³⁾.

وفي إعرابه: وجهان:
 الأول: أن تقول الهمزة للاستفهام الإنكاري.
 في الله: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.
 شَكٌّ: مبتدأ ومؤخر مرفوع.
 والثاني: أن تقول الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره: حاصل أو نحوه، وهو مبتدأ استغني بالفاعل عن الخبر.
 شَكٌّ: فاعله سد مسد الخبر مرفوع إلى آخره.
 ومنها: السببية: نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها» أي بسببها.

ومنها: المصاحبة: نحو قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾⁽⁴⁾، أي معهم.

(1) الزخرف: 71.

(2) البقرة: 179.

(3) إبراهيم: 10.

(4) الأعراف: 38.

ومنها: الاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿وَأُصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعٍ أَلَّا تَخْلُ﴾⁽¹⁾، أي عليها.

وإعراب لأُصْلَبْنَاكُمْ كإعراب لِيَجْمَعَنَّكُمْ.

{عن}

(و) خامسها (عَنْ).

ولها معان:

منها: المجاوزة: نحو: «رميت السهم عن القوس»، ونحو: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾، ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾⁽³⁾، أي جاوزتهم المؤاخذة بسبب رضاه، وجاوزته المخالفة بسبب رضاهم.

وإعرابه: رَضُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، وهو الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد نقل حركتها إلى ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله.

ومنها: البعدية: نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾⁽⁴⁾، أي حالاً بعد حال.

وإعرابه: اللام موطئة للقسم.

تَرْكَبَنَّ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والنون المشددة للتوكيد.

طَبَقًا: مفعول به.

عَنْ طَبَقٍ: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ«طَبَقًا».

(1) طه: 71.

(2) الفتح: 18.

(3) المائدة: 119.

(4) الانشقاق: 19.

ومنها: التعليل: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾⁽¹⁾، أي لأجلها.

وإعرابه:

الواو: بحسب ما قبلها.

ما: نافية.

كَانَ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

اسْتِغْفَارُ: اسمها مرفوع بها استغفار مضاف.

إِبْرَاهِيمَ: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية.

لأَبِيهِ: اللام حرف جر، أبي مجرور باللام، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، أبي مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق باستغفار.

إِلَّا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها.

عَنْ مَوْعِدَةٍ: متعلق بمحذوف خبر كان.

وَعَدَ: فعل ماض، والفاعل مستتر فيه، يعود إلى إبراهيم، هاء ضمير في محل نصب مفعوله الأول.

إِيَّاهُ: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعوله الثاني، والهاء علامة الغيبة، والجملة في محل جر صفة لـ «موعدة».

{واو القسم}

(و) سادسها (وَإِذَا الْقَسَمُ) أي الواو الدالة على القسم، وهو اليمين والحلف.

نحو: «والله لأفعلن كذا»، وقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفْرٌ ۝٢﴾

﴿١﴾ (2).

(1) التوبة: 114.

(2) العصر: 1 - 2.

وإعرابه: الواو: حرف قسم وجر.
 العَصْر: مقسم به مجرور بواو القسم، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره،
 والجار والمجرور متعلق بمحذوف وجوباً، تقديره: أقسم.
 إِنَّ: حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر.
 الْإِنْسَان: اسمها منصوب.
 لَفِي: اللام اللام المرحقة في حرف جر.
 خُسْرٍ: مجرور بـ«في»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «إن»، وجملة إن
 واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

تنبيهات

الأول: يجب أن لا يذكر معها فعل القسم، فلا يقال: أقسمت والله.
 والثاني: أنها لا تستعمل في السؤال، فلا يقال: والله أخبرني عن كذا.
 والثالث: إذا تكررت في تركيب، نحو: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾
 وَهَذَا أَلْبَدِ الْأَمِينِ ﴿١﴾ ينبغي أن تجعل الواو الأولى وحدها للقسم، وما بعدها
 للعطف، وإلا لاحتاج كل إلى جواب.

{باء القسم}

(و) سابعها (بَاءُ الْقَسَمِ).
 وهي يجوز أن يذكر معها فعل القسم، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر.
 وإعرابه: أقسم: فعل ماض.
 بالله: الباء حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالباء، والجار
 والمجرور متعلق بـ«أقسم» أو فاعله مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء
 الخمسة.
 أبو: مضاف.
 حفص: مضاف إليه.
 عمر: عطف بيان على أبو، وعطف المرفوع مرفوع إلى آخره.

ويجوز حذفه نحو: بالله أخبرني.

وتستعمل في غير السؤال كما في المثال الأول، وفيه كما في الثاني.

{تاء القسم}

(و) ثامنها (تَاءُ الْقَسَمِ).

وهي لا تدخل إلا على لفظة الجلالة، ولفظة رب مضافة إلى الكعبة، أو إلى ياء المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾⁽²⁾، ونحو قول العرب: ترب الكعبة، وتربي لأفعلن كذا.

وإعرابه: التاء: حرف قسم وجر.

رب: مقسم به مجرور تاء القسم، رب مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه.

لأفعلن: اللام موطئة للقسم، أفعلن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم، والفاعل مستتر، تقديره: أنا، والنون المشددة للتوكيد.

كذا: اسم كناية مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، ولا يجوز ذكر فعل القسم معها، فلا يقال: أقسمت تالله.

{اللام}

(و) تاسعها (اللام).

ولها معان:

منها: الملك: نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽³⁾.

ومنها: شبه الملك: ويعبر أيضاً بالاختصاص، نحو: «الباب للدار» و«الجل

للفرس».

ومنها: التمليك: نحو: «وهبت لزيد مالا».

(1) يوسف: 91.

(2) الأنبياء: 57.

(3) النساء: 170.

ومنها: شبه التمليك: وقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ ⁽¹⁾.

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

هَبْ: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

لِي: متعلق بـ«هَب».

مِنْ: حرف جر.

لَدُنْ: مبني على السكون في محل جر بـ«من»، لدن مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال مقدم «من ولياً» المؤخر، «ولياً» مفعول به.

ومنها: التعليل: نحو قوله:

وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِدُكْرَاكِ هَازَةً [كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ]

وإعرابه: إن: حرف توكيد، والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها.

لتعروني: اللام لام الابتداء، تعرو: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به.

هزة: فاعله مرفوع، والجملة في محل رفع خبر «إن».

{رب}

(و) عاشرها (رُبَّ).

ومعناه: التقليل كثيراً، والتكثير قليلاً على الخلاف في ذلك، وهي حرف جر شبه بالزائد لا تحتاج إلى متعلق تتعلق به، وتجر ما بعدها لفظاً، ويعرف على حسب العوامل تقديرًا، والكثير أنها تجر اسماً ظاهراً نكرة موصوفة، نحو: «رب رجل زاهد لقيت»، وهي في هذا المثل للتقليل، أو صفة لموصوف محذوف، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أي يا رب امرأة كاسية، وهي في هذا الحديث للتكثير.

وإعرابه: يَا: حرف تنبيه أو حرف نداء، والمنادى محذوف، أي يا قوم.
 رَبُّ: حرف تكثير وجر شبيه بالزائد.
 كَاسِيَةٍ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الشبيه بالزائد.
 فِي الدُّنْيَا: متعلق بكاسية.
 عَارِيَةً: خبر المبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.
 يَوْمَ: ظرف زمان منصوب، يوم مضاف.
 الْقِيَامَةِ: مضاف إليه، والظرف متعلق بـ«عارية».
 وقل جرّها للضمير، وهذا الضمير ضمير غيبة مفرد مذكر مراد به المذكر أو غيره.
 ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز، نحو: «ربه رجلاً لقيت، وربه رجلين، وربه رجلاً، وربه امرأة، وربه امرأتين، وربه نساء لقيت».
 ويحتمل أن مجرورها في هذه الأمثلة في محل نصب مفعول «لقيت».
 ويحتمل أنه في محل رفع مبتدأ أو جملة «لقيت» خبره، والعائد محذوف أي لقيته.

{واو رب}

(وَ) حادي عشر (وَأُوهُ)، أي واو رب.
 وإنما أضيفت الواو إليه؛ لأنه يحذف بعدها، وكونها من حروف الجر، هو مذهب المصنف والكوفيين.
 والصحيح عند البصريين: أن الجر بـ«رب» المحذوف بعدها لا بها، ويحذف أيضاً بعد الفاء، وبعد «بل» قليلاً.
 فمثاله بعد الواو قوله:
 وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ [عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي]
 وإعرابه: الواو واو رب.
 لَيْلٍ: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد الواو.
 كَمَوْجٍ: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، موج مضاف، البحر

مضاف إليه.

سُدُول: فعل ماضٍ، والفاعل مستتر فيه، يعود إلى الليل.

سدول: مفعول به، سدول مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والجملة

خبر المبتدأ.

ومثاله بعد الفاء قوله:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُزْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلٍ]

الفاء: فاء رب.

مِثْل: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد الفاء، ومثل

مفعول مقدم لـ «طرقت» منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره إلى آخره، مثل

مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

حُبْلَى: بدل من مثل، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على

آخره، منع من ظهورها التعذر، أو وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه فتحة إلى

آخره، أو بدل المجرور بحسب اللفظ مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف،

منع من ظهورها لتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف

علة واحدة، وهي ألف التأنيث المقصورة، تقوم مقام العلتين:

أحدهما: ترجع إلى اللفظ، وهي التأنيث.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي لزوم الألف علامة للتأنيث.

قَدْ: حرف تحقيق.

طَرَقْتُ: فعل، وفاعل، والمفعول على أن مثل مبتدأ محذوف، أي طرقتها،

والجملة خبر المبتدأ.

وَمُزْضِعٍ: معطوف على حبلى، وقوله: طرقت أي أتيت ليلاً.

ومثاله بعد «بل» قوله:

بَلْ بَلَدٌ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

وإعرابه: بل: حرف عطف، وإضراب.

بَلَدٌ: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل

بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوف بعد بل.

مِلْءٌ: خبر مقدم، ملء مضاف.

وَالْفَجَاجِ: مضاف إليه.

قَتَّمُ: مبتدأ مؤخر، والهاء ضمير بارز متصل مبني على ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوزن في محل جر مضاف إليه، وكذا تقول في الهاء في جهرمه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لـ «بلد».

لَا: نافية.

يُشْتَرَى: فعل مضارع مبني للمجهول.

كَتَّانٌ: نائب الفاعل، والهاء مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ، والواو حرف عطف جهرم معطوفة على كتانه، والهاء مضاف إليه، والفجاج بكسر الفاء جمع فج، وهو الطريق، والقتم الغبار، والكتان نوع من النبات ينسج منه الثوب، والجهرم نوع من البسط.

{على}

(و) ثانيها (عَلَى).

ولها معان:

منها: الاستعلاء حقيقة: كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾⁽¹⁾

أو مجازاً: كما في قولك: «عَلَى زَيْدٍ دَيْنٌ».

ومنها: التعليل: كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: بالواو بحسب ما قبلها، اللام لام الأمر تجزم الفعل المضارع. تُكَبِّرُوا: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم بـ «تَكَبَّرُوا» على حرف جر.

مَا: مصدرية.

هدى: فعل ماضٍ، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والكاف في محل نصب مفعول

(1) المؤمنون: 22.

(2) البقرة: 185.

به، والميم علامة الجمع، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«على»، تقديره: لهديته إياكم، والجار والمجرور متعلق بـ«تكبروا».

ومنها: معنى في: كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾⁽¹⁾، أي في حين غفلة.

ومنه: المصاحبة: كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾⁽²⁾، أي مع ظلمهم، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الناس.

{الكاف}

(و) ثالث عشرها (الكاف).

ولها معان:

منها: التشبيه: كقولك: «زيد كالأسد».

ومنها: التعليل: كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ﴾⁽³⁾.

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

أذكُرُوهُ: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجمع، لا محل له من الإعراب، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والهاء في محل نصب مفعول به، وإعراب كما هداكم كإعراب على ما هداكم.

ومنها: معنى على: كقول بعض العرب جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟ كحزن أي على حزن.

وتأتي زائدة للتأكيد: كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽⁴⁾.

وإعرابه: لَيْسَ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

كَمِثْلِهِ: الكاف حرف جر زائدة للتوكيد، مثل خبر «ليس» مقدماً منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد، مثل مضاف، والهاء مضاف إليه.

(1) القصص: 15.

(2) الرعد: 6.

(3) البقرة: 198.

(4) الشورى: 11.

شَيْءٌ: اسمها مؤخر مرفوع.

{مذ ومنذ}

(و) رابع عشرها (مُذ).

(و) خامس عشرها (مُنْذ).

ولا تجران إلا الزمان، وهما بمعنى «من» إن كان المجرور بهما ماضياً، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة.

وبمعنى «في»: إن كان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومنا، أي في يومنا. وإعرابه: ما: نافية.

رأيته: فعل، وفاعل، ومفعول.

مذ أو منذ: حرف جر بمعنى «في».

يوم: مجرور بـ«مذ» أو «منذ»، يوم مضاف، نا ضمير في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«رأيت».

وتستعملان اسمين: إن وقع بعدهما فعل أو اسم مرفوع.

ومثال الأول: جئت مذ أو منذ جاء زيد، فمذ أو منذ في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه «جئت».

ومثال الثاني: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة، برفع «يوم»، فمذ أو منذ اسم مبتدأ خبره ما بعده، أي أول مدة عدم رؤيته يوم الجمعة.

{حتى}

(و) سادس عشرها (حَتَّى).

ومعناها: انتهاء الغاية.

وهي لا تجر إلا ما كان آخراً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

وإعرابه: أكلت: فعل، وفاعل.

السمكة: مفعول به.

حتى: حرف جر، وغاية رأس مجرور بـ«حتى».

رأس: مضاف، وها ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

ولك أن تجعل «حتى» حرف عطف، ورأس معطوف على السمكة منصوب، أو

تجعلها حرف ابتداء، ورأس مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، أي مأكول.

أو ما كان متصلاً بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ (1).

وإعرابه: سَلَّمَ: خبر مقدم هي ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر.

حَتَّى: حرف جر، وغاية مطلع، مجرور بـ«حَتَّى».

مَطَّلَعَ: مضاف.

وَالْفَجْرِ: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«سلام».

{ حاشا وعدا وخلا }

(و) سابع عشرها (حاشا)

(و) ثامن عشرها (عدا)

(و) تاسع عشرها (خلا)

ومعنى هذه الكلمات: الاستثناء، نحو: قام القوم حاشا زيد، وخرج الناس حاشاه.

إعرابه: قام: فعل ماض.

القوم: فاعله.

حاشا: حرف جر شبيه بالزائد.

زيد: مجرور بـ«حاشا»، والهاء في «حاشاه» ضمير بارز متصل مبني على الضم

في محل جر بـ«حاشا».

ونحو: هلك الناس حاشا العالم، وهلك العالمون عدا العامل، وهلك العاملون

خلا المخلص.

وتأتي هذه الثلاثة أفعالاً: فت نصب ما بعدها على المفعولية، وفاعلها مستتر فيها

وجوباً يعود إلى اسم الفاعل المفهوم مما قبله، أو إلى البعض المفهوم من كله السابق،

نحو: قام القوم حاشا زيداً، أي حاشا القائم زيداً، أو حاشا بعض القوم زيداً، وكذا

تقول: في عدا وخلا.

وتأتي حاشا للتنزيه، ويقال فيها أيضاً حاش وحشى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾، وهي إما اسم فعل ماض بمعنى برئ الله، فاللام زائدة في الفاعل، كما في ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾⁽²⁾، أو اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من فعله، ومعناها التنزيه أي تنزيهاً لله، والعامل فيه فعل من معناه، والتقدير هنا والله أعلم: ننزه.

تنبيهات

الأول: هذه الحروف تنقسم إلى قسمين ما يجر الظاهر والمضمر، وهو ما سوى الثمانية الآتية، وما يجر الزاهر فقط، وهو هذه الثمانية: واو القسم، وتاؤه، ومذ، ومنذ، وحتى، والكاف، ورب، وواوه على القول بأنها الجارة.

الثاني: تنقسم أيضاً إلى ثلاثة أقسام

1 - ما هو حرف جر أصلي: وهو ما كان له معنى، وافتقر في فهمه إلى متعلق يتعلق به كـ«من» و«إلى»، في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فإن معنى «من» الابتداء، ومعنى «إلى» الانتهاء، ويفهم ذلك من متعلقهما، وهو «سرت».

2 - وما هو حرف جر زائد: وهو ما لم يكن له معنى، ولم يفتقر إلى متعلق يتعلق به، كالباء في قوله:

زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْباً]
أي ولست شيخاً.

3 - وما هو حرف جر شبيه بالزائد: وهو ما كان له معنى، ولكن لم يفتقر إلى المتعلق، وهو رب، وواوه، وخلا، وعدا، وحاشا.

الثالث: لا بد لكل من الظرف وحرف الجر غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به، وهو:

1 - إما فعل ولو بالإشارة كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾

(1) يوسف: 31.

(2) المؤمنون: 36.

﴿١﴾، ف«بنعمة» متعلق ب«انتفى» الذي أشارت إليه «ما» النافية.

2 - أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾، فالجار والمجرور متعلق بلفظ الجلالة لتأويله بالمعبود، أو بالمسمى بالله.

{الحروف المشبهة بالفعل}

(وَالنَّوْعُ الثَّانِي مِنْهَا) أي من الثلاثة عشر نوعاً (حُرُوفٌ تَنْصِبُ الْأِسْمَ) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي تنصب المبتدأ، فيسمى اسماً لها (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، أي ترفع خبر المبتدأ بأن تحدث رفعاً غير الرفع الذي كان فيه، فيسمى خبراً لها، فهي من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ والخبر التي هي ثلاثة أقسام:

1 - إن وأخواتها.

2 - وكان وأخواتها.

3 - وظننت وأخواتها.

وتسمى هذه الحروف الحروف المشبهة؛ لأنها أشبهت الماضي لفظاً في البناء على الفتح، وفي كونها ثلاثية فأكثر، ومعنى لكونها بمعنى أكدت، وشبهت، واستدركت، وتمنيت، وترجيت.

(وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ) وعدها بعضهم سبعة بزيادة «عسى» في لغة، فهي حينئذ حرف ك«لعل»، ولا يكون اسمها إلا ضميراً، تقول: عساه زيد، وأسقطها المصنف لشدة شذوذه.

وعدها بعضهم خمسة بإسقاط «أن» المفتوحة الهمزة؛ لأنها فرع المكسورة الهمزة.

{إن وأن}

أولها: (إِنَّ) بكسر الهمزة.

(و) ثانيها: (أَنَّ) بفتحها.

(1) القلم: 2.

(2) الأنعام: 3.

وفتح النون مشددة فيهما.

وهما للتوكيد، أي لتقوية الحكم عند المخاطب.

وتمتاز الأولى عن الثانية بأن الأولى لا تؤول بمصدر، وأنها تقع في ابتداء الكلام حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾⁽³⁾.

وإعرابه: إن: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر.

أولى: اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، أولى مضاف.

الناس: مضاف إليه بـ«إبراهيم» متعلق بـ«أولى».

لِلَّذِينَ: اللام المزحلقة، الذين اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع خبرها.

اتَّبَعُوهُ: فعل ماضٍ، وفاعله، ومفعوله، والجملة صلة «الذين»، أو حكماً، نحو قال: «إني عبد الله»، ونحو: «علمت إن زيدا لقائم»، فإنها وإن وقعت بعد «قال» و«علمت» واقعة في ابتداء الجملة، ولا تؤول بمصدر بخلاف الثانية، فإنها تؤول هي وما بعدها به، ويكون معمولاً لعامل يطلبه قبله، فلا تقع في ابتداء الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾⁽⁵⁾.

وإعرابه: الهمزة للاستفهام.

والواو: حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، تقديره: والله أعلم، أقصر محمد.

وَلَمْ يَكْفِهِمْ إِلَى آخِرِهِ: لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكف: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها نيابة عن السكون؛ لأنه

(1) البقرة: 173.

(2) يوسف: 100.

(3) آل عمران: 68.

(4) البقرة: 196.

(5) العنكبوت: 51.

معتل الآخر، والهاء في محل نصب مفعول به مقدم، والميم علامة الجمع.

أن: حرف توكيد ومصدر، تنصب الاسم وترفع الخبر.

نا: ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل نصب اسمها.

أَنْزَلْنَا: فعل، وفاعل، والجملة في محل رفع خبرها، وإن مع ما دخلت عليه في

تأويل المصدر، فاعل «يكف»، تقديره: أو لم يكفهم إنزالنا إليك متعلق بـ«أنزل».

الْكِتَابَ: مفعول به منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: قُلْ: فعل أمر، والفاعل مستتر فيه، تقديره: أنت.

أُوحِيَ: فعل ماض مبني للمجهول إلى حرف جر، والياء ضمير المتكلم مبني

على الفتح في محل جر بـ«إلى»، والجار والمجرور متعلق بـ«أوحى».

أن: حرف توكيد، والهاء ضمير الشأن في محل نصب اسمها.

اسْتَمَعَ: فعل ماض.

نَفَرٌ: فاعله، والجملة في محل رفع خبر «أن»، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل

المصدر، نائب فاعل «أوحى»، تقديره: أوحى إلى استماع نفر من الجن متعلق

بمحذوف صفة لـ«نفر»، والجملة من أوحى ونائب فاعله في محل نصب مقول القول.

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾⁽²⁾، فـ«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل

المصدر، مجرور بالباء، تقديره: بكون الله هو الحق، أو بحقية الله.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾⁽³⁾، فالجار والمجرور

خبر مقدم، و«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر، تقديره: رؤيتك

الأرض خاشعة.

وقد ذكروا لكسر همزة «إن» وفتحها مسائل ترجع كلها إلى ما ذكرناه، فاطلبه في

المطولات.

وتدخل لام الابتداء على خبر «إن» المسكورة الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي

(1) الجن: 1.

(2) الحج: 6.

(3) فصلت: 39.

لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ»⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾⁽²⁾، وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾⁽³⁾، وعلى ضمير الفصل بينهما، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾⁽⁴⁾، ويقال لهذه اللام: المزلحقة؛ لأن حقها أن تدخل على «إن»، فزحلت إلى ما بعدها كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد؛ لأن «إن» واللام معناهما التوكيد.

وتخفف «إن» المكسورة: فيكثر إهمالها، وإذا أهملت تلزم الخبر اللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، نحو: «إن زيد لقائم».

ويقل إعمالها، نحو: «إن زيدا قائم».

وتخفف «أن» المفتوحة، ويبقى عملها، ولكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، نحو: «علمت أن زيد قائم»، ف«أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: «علمت أنه زيد قائم»، ونحو قوله تعالى: ﴿أَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾⁽⁵⁾.

{كأن}

(و) (ثالثها) (كَأَنَّ) بفتح الهمزة والنون المشددة، وهي للتشبيه، وهو مشاركة أمر لأمر في أمر، نحو قولك: «كأن زيد أسد».

فالأمر الأول: هو زيد.

والثاني: هو الأسد.

والثالث: هو الشجاعة.

ونحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾⁽⁶⁾، أي فارغة.

وإعرابه: كأن: حرف تشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، والهاء ضمير راجع إلى

(1) إبراهيم: 39.

(2) النحل: 124.

(3) القلم: 3.

(4) آل عمران: 62.

(5) القيامة: 3.

(6) الحاقة: 7.

قوم هود في محل نصب اسمها.

أَعْجَازُ: خبرها مرفوع أعجاز مضاف.

نَحْلُ: مضاف إليه.

خَاوِيَّةٌ: صفة لـ «نخل» مجرور.

وتأتي كأن مخففة، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، ويخبر عنها بجملة

اسمية، نحو: «كأن زيد قائم»، أو جملة فعلية مفصولة بـ «لم» نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ

تَغْنَبَ بِالْأَمْسِ﴾⁽¹⁾، أو بـ «قد» نحو: «كأن قد قام زيد»، واسم «كأن» في هذه الأمثلة

محذوف، أي كأنه.

{لكن}

(و) رابعها (لكن) بتشديد النون، وهي للاستدراك، وهو رفع ما يتوهم من الكلام

السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، نحو قولك: «قام القوم لكن زيدا جالس»، و«عمرو جاهل

لكنه كريم».

ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ

﴾⁽²⁾.

وإعرابه: إن: حرف توكيد.

رب: اسمها منصوب، رب مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

لَذُو: اللام لازم الابتداء، ذو خبرها مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛

لأنه من الأسماء الخمسة، ذو مضاف، فضل مضاف إليه.

عَلَى النَّاسِ: متعلق بـ «فضل»، والواو للاستئناف.

لَٰكِنَّ: حرف استدراك تنصب الاسم وترفع الخبر.

أَكْثَرُ: اسمها منصوب «أكثر» مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم

علامة الجمع، «لا» نافية.

يَشْكُرُونَ: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال

الخمسة، والواو فاعله، والمفعول محذوف، أي لا يشكرونه، والجملة في محل رفع

(1) يونس: 24.

(2) النمل: 73.

خبر «لكن».

{ليت}

(و) خامسها (لَيْتَ) وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب عائد لي وقول الشاعر:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

يا: حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادي محذوف، أي يا قوم.

ليت: حرف تمن تنصب الاسم وترفع الخبر الشباب، اسمها منصوب.

يَعُودُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر يعود إلى الشباب، والجملة في محل

رفع خبر «ليت».

يَوْمًا: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«يعود».

فَأُخْبِرُهُ: الفاء فاء السببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد

الفاء، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والهاء مفعول به، و«أن» المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مقدر مما قبله، تقديره: ليت لي عود الشباب فأخبرني له.

بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ: الباء حرف جر، ما: مصدرية، فعل: فعل ماضٍ، المشيب: فاعله، وما مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بالباء، تقديره: بفعل المشيب أو «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء، وجملة فعل المشيب صلته، والعائد محذوف، أي بما فعله المشيب، والجار والمجرور متعلق بـ«أخبر».

أو طلب ما فيه عسر، نحو: «ليت لي ما لا كثيراً»، وقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ

مَا أُوتِيَ قَارُونُ حَظَّ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾، ونحو:

[قَالَتْ] أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا [إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَضْفَهُ فَقَدْ]

وإعرابه: ألا: أداة استفتاح.

ليت: حرف تمن إلى آخره.

ما: زائدة.

ها: حرف تنبيه.

ذا: اسم إشارة في محل نصب اسمها الحمام بدل من «ذا» منصوب، لنا متعلق بمحذوف خبرها.

{لعل}

(و) سادسها (لَعْلٌ) وهي للترجي.

وهو طلب الأمر المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا»، وللإشفاق في المكروه: أي الخوف منه، نحو: «لعل زيدا هالك»، وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾⁽¹⁾. وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

لعل: حرف إشفاق تنصب الاسم وترفع الخبر.

والكاف: مبني على الفتح في محل نصب اسمها.

باخع: خبرها مرفوع بها، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله، يرفع الفاعل، وينصب المفعول، والفاعل مستتر فيه، تقديره: أنت.

ونفس: مفعول به منصوب، نفس مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

ومعنى باخع: قاتل، أي أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

تنبيه

من أحكام هذه الحروف: أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها مطلقاً، فلا تقول: «قائم أن زيد» أو لا «في الدار أن عمراً»، ولا على أسمائها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جازاً ومجروراً، فإنه يجوز أن يتقدم على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾⁽²⁾.

وإعرابه: لدى: ظرف مكان بمعنى عند مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدماً، لدى مضاف، نا مضاف إليه. أنكالا: اسمها مؤخرأ منصوب.

(1) الكهف: 6.

(2) المزمل: 12.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن تَخَشَّى﴾ ⁽¹⁾.

وإعرابه: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بـ«في»، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدماً.

لَعِبْرَةٌ: اللام اللام المرحلة، عبرة خبرها منصوب.

لِّمَن: اللام حرف جر، من اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام. يَخَشَّى: فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، والفاعل مستتر يعود إلى من، والجملة صلته، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لعبرة.

ومن أحكامها أيضاً: أنه يشترط في إعمالها العمل المذكور أن لا توصل بها «ما» الحرفية الزائدة، فإن وصلت بها بطل عملها، وصح دخولها على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ ⁽³⁾، ويستثنى منها ليت، فإنها باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية، فلا يقال: «ليتما قام زيد»، فلذلك أبقوا عملها، وجوزوا فيها الإهمال، تقول: «ليتما زيدا قائم» بنصب «زيداً» على الإعمال، وبرفعه على الإهمال.

{ما ولا المشبهتان بليس}

(وَالنُّوعُ الثَّلَاثُ مِنْهَا حَرْفَانِ) أي كلمتان (تَرْفَعَانِ الْاسْمَ) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي ترفعان المبتدأ، فيسمى اسماً لهما (وَتَنْصِبَانِ) بتأنيث الفعلين، كذا في جميع النسخ التي رأيتها (الْحَبْرَ) الذي هو في الأصل خبر المبتدأ، أي تنصبان خبر المبتدأ، فيسمى خبراً لهما، فهما من العوامل الناسخة لحكم المبتدأ والخبر. (وَهُمَا مَا وَلَا) النافيتان.

فأما «ما» فإعمالها العمل المذكور لغة أهل الحجاز التي جاء بها التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ⁽⁴⁾.

(1) النازعات: 26.

(2) الأنبياء: 108.

(3) الأنفال: 6.

(4) يوسف: 31.

وإعرابه: ما: نافية حجازية، تعمل عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر.
ها: حرف تنبيه.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسمها.
بشراً: خبرها منصوب بها.

وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: ما: نافية حجازية إلى آخره.

والهاء: في «هن» ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع اسمها.
والنون المشددة علامة جمع النسوة الغائبات.

أمهات: خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه كسرة ظاهرة في آخره نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المؤنث السالم.

أمهات: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع المذكور.
ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط:

1 - أن لا تقترن بـ«إن» الزائدة.

2 - وأن لا يقترن خبرها بـ«إلا».

3 - وأن لا يتقدم الخبر على الاسم.

فإن فقد شرط من هذه الشروط أهملت، نحو: «ما إن زيد قائم»، ونحو قوله

تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽²⁾، ونحو: «ما قائم زيد».

وبنو تميم يهملونه.

ولو استوفيت الشروط، فيقولون: «ما زيد قائم».

وأما «لا» فلاعمالها العمل المذكور ثلاثة شروط أيضاً:

1 - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

2 - وعدم اقتران الخبر بـ«إلا».

3 - وعدم تقدمه، نحو: «لا أحد أفضل منك».

وإعرابه: لا: نافية للوحدة، تعمل عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر.
أحداً: اسمها مرفوع.

(1) المجادلة: 2.

(2) آل عمران: 144.

أفضل: خبرها منصوب.

منك: متعلق بـ«أفضل».

فلا يجوز إعمالها العمل المذكور في نحو: «لا زيد قائم ولا عمرو»، ولا في نحو: «لا أحد إلا أفضل منك»، ولا في نحو: «لا أفضل منك أحد».

تنبيه

بقي من هذا النوع حرفان آخران:

أحدهما: **لَا تَ:** وهي بمعنى «لا»، ولا تعمل إلا في لفظ الحين، ويجب أن يحذف أحد جزأيهما، والغالب أن المحذوف هو الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽¹⁾، أي وليس الحين حين فرار.

وقد يحذف خبرها، ويبقى الاسم كقراءة بعضهم، ولات حين مناص برفع حين. وثانيهما: «إِنْ» النافية، ومذهب أكثر البصريين عدم إعمالها. ومثال إعمالها عند غيرهم: «إِنْ زيد قائماً» و«إِنْ رجل قادماً».

{نواصب الاسم}

(وَالنُّوعُ الرَّابِعُ) من الثلاثة عشر نوعاً (حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأِسْمَ) الذي بعدها (فَقَطُّ) أي ولم تنصب أو ترفع غيره (وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ) منقسمة على ثلاثة أقسام. القسم الأول: (الْوَاوُ) التي بمعنى «مع»، وهي تنصب الاسم على أنه المفعول معه.

وهو الاسم الواقع بعد واو المعية المسبوقة بفعل أو شبهه، نحو: «سرت والنيل»، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

أَجْمِعُوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجمع، والواو فاعله. أَمْرَكُمْ: مفعول به منصوب، أمر مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه. والميم علامة الجمع.

(1) ص: 3.

(2) يونس: 71.

والواو: واو المعية.

شُرِّكَاءُكُمْ: مفعول معه منصوب، شركاء مضاف، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ونحو: «أنا ذاهب والطريق» ولنصبه على أنه مفعول معه ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون واجباً، وذلك إذا امتنع عطفه، كقولك: «استوى الماء والخشبة»، فلا يصح رفعه عطفاً على الماء؛ لأن المعنى يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي هو الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء فقط.

والثانية: أن يكون النصب راجحاً، والعطف ضعيفاً، نحو: «سرت وزيداً» بالنصب والرفع، والنصب هو الراجح لضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل.

والثالثة: أن يكون العطف راجحاً والنصب ضعيفاً، نحو: «قام زيد وعمرو» برفع عمرو ونصبه، والرفع هو الراجح؛ لأنه الأصل.

تنبيه

كون الواو هي الناصبة للمفعول معه هو مذهب قوم منهم المصنف، والصحيح أن الناصب له هو ما سبقها من فعل أو شبهه، قال ابن مالك رحمه الله تعالى: بِمَا مِّنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ أي هذا النصب حاصل بالعامل الذي سبق من الفعل أو شبهه لا بالواو.

(و) القسم الثاني: (إلا) وهي من أدوات الاستثناء، فت نصب الاسم الذي بعدها، وهو المستثنى بها إذا كان الكلام السابق تاماً، وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه موجباً، وهو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه سواء كان الاستثناء متصلاً، وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، نحو: «قام القوم إلا زيداً»، قال تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

شَرِبُوا: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال

المحل بحركة المناسبة، والواو: فاعله.

منه: متعلق بـ«شربوا».

إلا: أداة استثناء تنصب الاسم المستثنى بها.

قليلاً: مستثنى منصوب بـ«إلا» على الاستثناء.

منهم: متعلق بمحذوف صفة لـ«قليلاً».

أو منقطعاً: وهو ما كان المستثنى فيه غير المستثنى منه، نحو: «قام الناس إلا حماراً»، فإن لم يكن موجباً بأن تقدمه نفي أو شبه. فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان: أحدهما: أن يجعل بدلاً من المستثنى منه.

وثانيهما: أن ينصب بها على الاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

مِنْهُمْ﴾⁽¹⁾، قرئ قليل بالرفع على أنه بدل من الواو من «فعلوه»، وبالنصب على الاستثناء.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾⁽²⁾، وقرئ «امراتك» بالرفع

على الإبدال من «أحد»، فتقول في إعرابه: لا: ناهية تجزم الفعل المضارع.

يلتفت: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية.

منكم: متعلق بمحذوف حال من «أحد» المؤخر.

أحد: فاعل «يلتفت» مرفوع إلا حرف استثناء ملغاة لا عمل لها.

امرأة: بدل من أحد، وبدل المرفوع مرفوع، امرأة مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه.

وقرئ بالنصب على الاستثناء، فتقول في إعرابه: إلا أداة استثناء تنصب الاسم

المستثنى «امرأة» منصوب بها على الاستثناء.

وإن كان منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب، فيقولون: «ما في الدار أحد إلا

حماراً»، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، هذا كله إذا كان المستثنى متأخراً عن المستثنى منه.

وأما إذا تقدم عليه وجب نصبه سواء كان متصلاً، نحو: «ما قام إلا زيداً أحد»، أو

(1) النساء: 66.

(2) هود: 81.

منقطعاً، نحو: «ما في الدار إلا حماراً أحد».

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غير تام كان المستثنى على حسب العوامل، نحو: «ما قام إلا زيد»، و«ما رأيت إلا زيداً»، و«ما مررت إلا بزيد».

تنبيه

أدوات الاستثناء ثمانية:

1 - إلا.

2 - وغير.

3 - وسوى.

4 - وخلا.

5 - وعدا.

6 - وحاشا.

7 - وليس.

8 - ولا يكون.

وقد عرفت أحكام المستثنى بـ«إلا».

فأما المستثنى بـ«غير» و«سوى»: فمجرور أبداً.

وحكمهما كحكم المستثنى بـ«إلا» من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب،

نحو: «قام القوم غير زيد»، و«قام الناس غير حمار» بنصب «غير» فيهما.

ومن جواز الإبدال من المستثنى منه، والنصب على الاستثناء بعد التام الغير

الموجب في الاستثناء المتصل، نحو: «ما قاموا غير زيد» بنصب «غير»، أو رفعه.

ومن وجوب النصب عند الحجازيين وجواز الوجهين السابقين عند التميميين في

المنقطع، نحو: «ما في الدار أحد غير حمار» بالنصب عند الحجازيين، وبالرفع

والنصب عند التميميين.

ومن الإجراء على حسب العوامل في نحو: «ما قام غير زيد»، و«ما رأيت غيره»،

و«ما مررت بغيره»، وقس على ذلك أمثلة «سوى»، والإعراب فيه مقدر على الألف

للتعذر.

وأما المستثنى بـ«خلا» و«عدا» و«حاشا»: فيجوز نصبه على المفعولية، فهي

حيث أن أفعال ماضية وجره فهي حيث أن حروف جر، كما تقدم في النوع الأول.

وأما المستثنى بـ«ليس» و«لا يكون» فمنصوب أبداً؛ لأنه خبرهما، والاسم مستتر يعود إلى اسم الفاعل مما قبله، نحو: «قام القوم ليس زيداً»، و«جاء الناس لا يكون عمراً»، أي ليس القائم زيداً، ولا يكون الجائي عمراً.

(و) القسم الثالث: حروف النداء: وهو طلب الإقبال بـ«يا» أو إحدى أخواتها. وذكر المصنف منه خمسة، وهي: (يَا وَيَا وَيَا وَيَا وَيَا) بفتح الهمزة مقصورة، وقد تمد مع سكون الياء.

وهذه الأربعة لا ينادى بها إلا البعيد، أو ما في معناه كالنائم والساقي، نحو: يا عبد الله، يا حسن الوجه، وأيّا جمّاً ذنبه، وهيا ناسياً نعمة الله، وأي تائباً إلى ربه.

(وَالْهَمْزَةُ) أي مسماها، وهو بالفتح مقصورة، وينادي بها المنادى القريب، نحو: «أزید انظر إلي»، أو ممدودة، وينادي بها البعيد، نحو: «أماشياً في الطريق أقبل إلي». ومن حروف النداء: واو هي للندبة، أي نداء المتفجع عليه، أو المتوجع منه، نحو: «وا زيدا، ووا حزناه».

وإعرابه: وا: حرف نداء وندبة.

زيدا: منادي مندوب مبني على ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحه المناسبة للألف في محل نصب بواو الألف للندبة، والهاء للسكت، وهي تحذف في الوصل، نحو: «وا زيدا لا تبعد».

وإنما نصبت هذه الحروف المنادي بها؛ لأنها بمعنى «أدعو»، فإذا قلت: «يا عبد الله» مثلاً، كأنك قلت: أدعو عبد الله.

والمنادي بها خمسة أقسام:

قسمان مبنيان على ما يرفعان به، لو كانا معربين، ومحلها نصب بها.

الأول: المفرد العلم.

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، فيبنى على الضم، في نحو: «يا زيد».

قال تعالى: ﴿يَنۢنُوحُ قَدْ جَدَلۡتَنَا﴾⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرَضَ عَنۢ هَٰذَا﴾⁽²⁾،

(1) هود: 32.

(2) يوسف: 29.

وحرف النداء هنا محذوف، ونحو: يا موسى، ويا سيبويه.

وإعرابه: يا: حرف نداء تنصب الاسم المنادى.

موسى: منادى مبني على ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها لتعذر؛ لأن الألف لا تقبل الحركات على ذاتها في محل نصب بـ«يا».

والواو: حرف عطف.

يا: حرف نداء.

سيبويه: منادى مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة بناء الأصل في محل نصب بـ«يا»، وعلى الألف في نحو: يا زيدان، وعلى الواو في نحو: يا زيدون، فتقول في إعرابه: زيدون منادى مبني على الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم في محل نصب بـ«يا»، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد لو كان معرباً.

والثاني: النكرة المقصودة نحو: يا رجل، ويا رجلاً، ويا رجال إذا قصدت بذلك

معيناً، أو معينين، أو معينين، قال تعالى: ﴿يَنْجِبَالُ أَوْي مَعَهُ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: يا: حرف نداء.

جبال: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

أَوْي: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بـ«ياء» ضمير المؤنث، والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع فاعله مع ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية.

مع: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «أَوْي».

تنبيه

من النكرة المقصودة أي، في نحو قولك: «يا أيها الرجل».

وهي لا تستعمل في النداء إلا موصوفة باسم جنس محلي بـ«أل» كما في المثال،

أو باسم إشارة، نحو: يا أي هذا، وتكون بلفظ واحد.

وإن ثبُتَ صفتها أو جَمَعَتْ، نحو: يا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال.

ويختار تأنيثها لتأنيث صفتها، ولا يجب نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: يا: حرف نداء.

أي: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

ها: حرف تنبيه.

الناس: صفة لـ«أي»، وصفة المرفوع مرفوع.

ويجوز في غير القرآن نصب الصفة مراعاة لمحل، أي فتقول: يا أيها الرجل بالنصب.

وثلاثة منها منصوبة.

الأول: المضاف، نحو: يا رسول الله، ونحو: يا مسلمي.

وإعرابه: مسلمي: منادي منصوب بـ«يا» النداء، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الفتح؛ لأنه جمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة، مسلمي مضاف، وياء المتكلم ضمير بارز متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

والثاني: المشبه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعاً كان، نحو: «يا محمود افعله»، أو منصوباً، نحو: «يا ناصراً مظلوماً»، أو مخفوضاً، نحو: «يا رفيقاً بالعباد».

والثالث: النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: «يا رجلاً خذ بيدي»، وقول الواعظ: «يا غافلاً اذكر الموت».

تنبيه

إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات:

أحداها: حذف الياء، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهي الأفصح والأكثر، نحو قوله

تعالى: ﴿قَالَ يَنْقُومِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾⁽³⁾.

(1) الفجر: 27.

(2) النساء: 1.

(3) يس: 20.

والثانية: إثباتها ساكنة، نحو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾.

والثالثة: إثباتها مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾⁽²⁾.

والرابعة: قلب الياء ألفاً، نحو قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَتُنِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

وإعرابه: حسرتا منادي منصوب بـ«يا»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المقلوبة ألفاً، منع من ظهورها كسرة المناسبة المقدرة منع من ظهورها فتحة المناسبة للألف، حسرة مضاف، والياء المقلوبة ألفاً في محل جر مضاف إليه، وما مصدرية، أي على تفريطي في جنب الله، أي جانبه يعني حقه، وهو طاعته تعالى، وقوله تعالى: ﴿يَتَأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾⁽⁴⁾.

والخامسة: حذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: «يا غلام» بفتح الميم. والسادسة: حذف الياء، وضم الحرف الذي كان مكسوراً، وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم «يا أم لا تفعلي» بضم الميم. وإذا كان المنادي المضاف إلى ياء المتكلم لفظ «أب» أو «أم» جاز أيضاً إبدال الياء تاء، والأفصح كسرهما تقول: «يا أبت» و«يا أمت»، قال تعالى قال: ﴿قَالَ يَتَابَتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾⁽⁵⁾.

وإعرابه: أب: منادى منصوب بـ«يا»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المبدلة تاء منع من ظهورها كسرة المناسبة المقدرة، منع من ظهورها الفتحة التي اقتضتها التاء، والتاء بدل من الياء، مبنية على الكسر، لا محل لها من الإعراب. أب: مضاف، والياء المبدلة تاء مضاف إليه.

(1) الزخرف: 68.

(2) الزمر: 53.

(3) الزمر: 56.

(4) يوسف: 84.

(5) الصافات: 102.

{نواصب المضارع}

(وَالنَّوْعُ الْخَامِسُ مِنْهَا: حُرُوفُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ) لفظاً إن كان معرباً، أو محلاً إن كان مبنيّاً كأن اتصلت به نون النسوة.
ومنها: ما ينصب الماضي محلاً، كما سيأتي.
(وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٌ) عند الجمهور.

{أَنْ}

الأول: (أَنْ) بفتح الهمزة، وسكون النون المصدرية، وسميت مصدرية؛ لأنها تؤول مع منصوبها بمصدر، فهي من الموصولات الحرفية التي تؤول هي وما بعدها بمصدر الستة المنظومة في قولي:

لِتَأْوِيلِ الْمَصَادِرِ سِتَّةٌ مِنْ حُرُوفٍ: أَنْ وَأَنَّ مُشَدَّدَا مَا

وَكَيْ لَوْ وَالَّذِي فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَمَوْضُولَاتٍ حَرْفٍ ذِي تَسْمِي

فمثال «ما» المصدرية: «عجبت من ما ضربت زيداً»، أي من ضربك، و«لا أصبحك ما دام زيد متردداً إليك»، أي مدة دوام تردد زيد إليك.

ومثال «كي»: «قمت لكي أكرمك»، أي لإكرامك.

ومثال «لو»: «رددت لو تزورني، أي زيارتك إياي.

ومثال «الذي» المصدرية عند بعضهم: قوله تعالى: ﴿وَحُضِّمُ كَالَّذِي

خَاضُوا﴾⁽¹⁾، أي كخوضهم.

وقولي: وموصولات إلى آخره، أي وهذه الحروف تسمى موصولات حرف،

وهي أي أن تنصب المضارع ظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي

خَطِيئَتِي﴾⁽²⁾.

وإعرابه: الواو حرف عطف.

الَّذِي: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب معطوف على موصول

قبله.

(1) التوبة: 69.

(2) الشعراء: 82.

أَطْمَعُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنا، والجملة صلة الموصول.

أَنْ: حرف مصدر ونصب، تنصب الفعل المضارع.

يَغْفِرُ: فعل مضارع منصوب بـ«أَنْ»، والفاعل مستتر يعود إلى «الذي»، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«في» محذوفة، تقديره: أطمع في غفرانه. لي: جار ومجرور متعلق بـ«يغفر».

خَطِيئَةٌ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، خطيئة مضاف، وياء المتكلم مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

ونحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾⁽¹⁾، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مفعول «يريد»، تقديره: يريد الله التخفيف عنكم. ومضمرة وإضمارها على قسمين: جائز وواجب.

فالجائز في مسألتين:

أحدهما: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من تقديره بالفعل، نحو قول الشاعر:

وَلُبْسٌ عِبَاءَةٌ وَتَقَرٌّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

بنصب «تقر» عطفاً على «لبس» بإضمار «أَنْ»، أي وأن تقر عيني.

وإعرابه: الواو: وحرف عطف.

لبس: مبتدأ، لبس مضاف، عباءة مضاف إليه.

وتقر: الواو حرف عطف، تقر: فعل مضارع منصوب بـ«أَنْ» مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على الاسم الخالص، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

عيني: فاعله مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، عين مضاف، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على لبس، تقديره: وقرة عيني.

أحب: خبر المبتدأ مرفوع إلى متعلق بـ«أحب»، من لبس متعلق بـ«أحب»، أيضاً أحب مضاف، الشفوف مضاف إليه، وهو بضم الشين جمع شَف بكَسرها، وهو الثوب الرقيق.

ثانيتها: أن تقع بعد لام الجر غير لام الجحود بشرط أن لا يفصل بين اللام والفعل بـ«لا»، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

أنزلنا: فعل، وفاعل.

إليك: متعلق بـ«أنزل».

والذكر: مفعول به.

لتبين: اللام حرف جر وتعليل.

تبين: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

للناس: متعلق بـ«تبين»، و«أن» المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام، تقديره: لتبينك.

ونحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾⁽²⁾، أي لإذهاب الرجس عنكم.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾⁽³⁾، أي لغفران الله لك.

وقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾⁽⁴⁾، أي لكونه عدوًّا وحزنًا لهم.

وتسمى مثل هذه اللام لام العاقبة، ولام الصيرورة، ولام المآل، فإن التقاطهم له إنما ليصيروه قرة عين لهم، فال بهم الأمر إلى أن صار في العاقبة عدوًّا وحزنًا لهم.

(1) النحل: 44.

(2) الأحزاب: 33.

(3) الفتح: 1 - 2.

(4) القصص: 8.

فالأفعال في هذه الأمثلة منصوبة بـ«أن» مضمرة، ولو أظهرتها في غير القرآن لجاز، فإن فصل بينهما بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾⁽¹⁾، أي لعدم كون حجة للناس على الله.

والواجب في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد لام الجحود، وهي المسبوبة بـ«ما كان» أو «لم يكن»، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: ما: نافية.

كان: فعل ماض ناقص، ولفظ الجلالة اسم «كان».

ليعذب: اللام لام الجحود، يعذب: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بلام الجحود، تقديره: لتعذيبه إياهم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «كان».

وأنت: الواو واو الحال، أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب.

فيهم: متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب حال من الهاء في «ليعذبهم».

ونحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽³⁾.

ثانيها: أن تقع بعد «كي» الجارة، وتسمى كي التعليلية، وهي التي لم يتقدم عليها اللام لا لفظاً ولا تقديراً.

نحو: ﴿كَي تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾⁽⁴⁾.

وإعرابه: كي: حرف تعليل وجر.

تقر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد كي الجارة.

(1) النساء: 165.

(2) الأنفال: 33.

(3) النساء: 137.

(4) طه: 40.

عين: فاعله، عين مضاف، ها في محل جر مضاف إليه، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«كي»، تقديره: كي قرّة عينها. هذا إذا لم تقدر قبلها اللام.

وأما إذا قدرت قبلها فـ«كي» نفسها تنصب الفعل، فلا إضمار حينئذ.

ثالثها: أن تقع بعد «حتى» الجارة، نحو: ﴿لَنْ نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: لن: حرف نفي واستقبال، تنصب الفعل المضارع.

نبرح: فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر منصوب بـ«لن»، والاسم مستتر وجوباً، تقديره: نحن.

عليه: متعلق بـ«عاكفين» المؤخر، «عاكفين» خبر «نبرح» منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. حتى: حرف جر وغاية.

يرجع: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «حتى». إلينا: متعلق بـ«يرجع».

موسى: فاعل يرجع، مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور بـ«حتى»، تقديره: حتى رجوع موسى، والجار والمجرور متعلق بـ«عاكفين».

والرابعة: أن تقع بعد «أو» التي بمعنى «إلى»، وهي التي ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً، نحو:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى [فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ]

وإعرابه: اللام: موطئة للقسم، أي والله لأستسهلن.

استسهلن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل مستتر، تقديره: أنا.

الصعب: مفعول به.

أو: حرف عطف بمعنى «إلى».

أدرك: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو»، والفاعل مستتر، تقديره: أنا.

والمنى: مفعول به، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر «متصيد» مما قبله، تقديره: ليكون منى استسهال للصعب، أو إدراك منى للمنى.

أو بعد «أو» التي بمعنى «إلا» وهي التي ينقضي ما قبلها دفعة واحدة، نحو: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

وإعرابه: أو: حرف عطف بمعنى «إلا».

يسلم: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد «أو»، والفاعل مستتر جوازاً، تقديره: هو، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مقدر مما قبله، تقديره: ليكون منى قتل للكافر أو إسلام منه.

والخامسة: أن تقع بعد فاء السببية.

والسادسة: أن تقع بعد واو المعية إذا وقعتا بعد الأمر، نحو: «أقبل فأحسن أو وأحسن إليك».

وإعرابه: أقبل: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت في محل رفع فاعله.

فأحسن: الفاء: فاء السببية، وهي حرف عطف أو.

وأحسن: الواو واو المعية، وهي حرف عطف.

أحسن: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا في محل رفع فاعله.

إليك: متعلق بـ«أحسن»، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مفهوم مما قبله، تقديره: ليكن منك إقبال فأحسن مني، أو وإحسان مني إليك.

أو بعد النهي: نحو: «لا تخاصم زيداً فيغضب أو ويغضب» أي لا يكن منك مخاصمة لزيد، فغضب منه، أو وغضب منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: لا: ناهية.

تجزم: الفعل المضارع.

تفتروا: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعله.

على الله: متعلق بـ«تفتروا».

كذباً: مفعول به.

الفاء: فاء السببية.

يسحت: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر معطوف على مصدر مأخوذ مما قبله، تقديره: لا يكن منكم افتراء على الله كذباً، فسحت منه.

ونحو قوله:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

أي لا يكن منك نهى عن خلق، وإتيان منك مثله.

أو بعد الدعاء: نحو: «رب وفقني فأعمل أو وأعمل صالحاً»، أي رب ليكن منك توفيق لي فعمل مني أو وعمل مني عملاً صالحاً.

ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾⁽²⁾.

وإعرابه: رب: منادى، حذفت منه ياء النداء، أي يا رب.

رب: مضاف.

نا: في محل جر مضاف إليه.

اطمس: فعل أمر، والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

على أموال: متعلق بـ«اطمس»، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة

الجمع.

والواو: حرف عطف.

(1) طه: 61.

(2) يونس: 88.

اشْدُدْ: فعل أمر، والفاعل مستتر وجوباً.

عَلَى قُلُوبِهِمْ: متعلق بـ«اشدد».

فلا: الفاء فاء السببية، «لا» نافية.

يُؤْمِنُوا: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والواو فاعل، وتقدير: المصدر ربنا ليكن منك طمس على أموالهم وشد على قلوبهم، فعدم إيمان منهم.

أو بعد الاستفهام: نحو: هل زيد في الدار فأمضى أو وأمضى إليه، أي هل يكون وجود زيد في الدار، فمضى مني أو ومضى مني إليه.

ونحو قوله تعالى حكاية عن أهل النار: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾⁽¹⁾،

الفاء بحسب ما قبلها.

هل: حرف استفهام.

لنا: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

من: حرف جر زائد.

شفعاء: مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة ظاهرة في آخره، اجتلبتها من الزائدة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة، وهي ألف التأنيث الممدودة تقوم مقام العلتين:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي التأنيث.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي لزوم الألف علامة للتأنيث.

والفاء: فاء السببية.

يشفعوا: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء، والواو فاعل.

لنا: متعلق بـ«يشفعوا»، وتقديره: المصدر هل يكون لنا حصول شفعاء، فشفاعة

منهم لنا.

أو بعد العرض: وهو الطلب بحلم ورفق، نحو: «ألا تنزل عندنا فتصيب أو وتصيب علماً»، أي ألا يكون منك نزول عندنا، فإصابتك أو وأصابتك علماً.

أو بعد التحضيض: وهو الطلب بحث وإزعاج، أي الطلب المتأكد، نحو: «هلا

أكرمت زيداً فيشكر أو ويشكر»، أي هلا يكون منك إكرام لزيد، فشكر منه أو وشكر منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: لولا: أداة تحضيض.

أُنْزِلَ: فعل ماض مبني للمجهول.

إِلَيْهِ: متعلق بـ«أُنْزِلَ».

مَلَكٌ: نائب الفاعل.

يَكُونُ: فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير يعود إلى الملك.

مع: ظرف مكان مبني على الفتح متعلق بمحذوف حال من «نذيراً» المؤخر.

نذيراً: خبر يكون، أي لولا يكون إنزال ملك إليه، فكونه نذيراً معه.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽²⁾.

أي لولا يكون منك تأخير لي إلى أجل قريب، فتصدق مني، وكوني من الصالحين.

أو بعد التمني: نحو: «ليت لي مالا فأتصدق وأتصدق منه»، أي ليت لي حصول مال فتصدقاً مني أو وتصدقاً مني منه.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾.

وإعرابه: يا: حرف تنبيه.

ليت: حرف تمن، تنصب الاسم وترفع الخبر، والنون للوقاية، والياء في محل

نصب اسمها.

كنت: كان واسمها.

معه: ظرف مكان، ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرها، وجملة كان واسمها

وخبرها في محل رفع خبر «ليت».

فوزاً: مفعول مطلق لا فوز منصوب.

(1) الفرقان: 7.

(2) المنافقون: 10.

(3) النساء: 73.

عظيماً: صفة لـ «فوزاً»، أي ليت لي كوناً معهم ففوزاً لي فوزاً عظيماً.
ونحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِعَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾
بنصبهما، أي يا ليت لنا رد أو عدم تكذيب منا بآيات ربنا وكوننا من المؤمنين.
أو بعد الترجي: نحو: «لعلي أراجع الشيخ فيفهمي أو يفهمني»، أي لعلي يكون
مني مراجعة الشيخ، فتفهمه أو وتفهمه إياي.
ونحو قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾⁽²⁾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ
فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأُظَنُّهُ كَذِباً وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ
السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ⁽³⁾.

وإعرابه: لعل: حرف ترج، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء اسمها.
أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ: فعل، وفاعل، ومفعول.
أَسْبَابَ: بدل من أسباب الأول.
السَّمَوَاتِ: مضاف إليه.
أَطَّلِعَ: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة، والفاعل مستتر.
إِلَى إِلَهِ: متعلق بـ «أطلع».
موسى: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره فتحة مقدرة على آخره، منع
من ظهورها لتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان
فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.
والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية، أي لعلي يكون لي بلوغ للأسباب
أسباب السموات فإطلاع مني إلى إله موسى.
أو بعد النفي: نحو: «لا يقضي علي زيد فيموت أو يموت»، أي يكون قضاء على
زيد فموت منه أو وموت منه.
قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ

(1) الأنعام: 27.

(2) غافر: 36 - 37.

(3) فاطر: 36.

جَاهِدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١﴾ .

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

لما: حرف نفي وقلب وجزم.

يعلم: فعل مضارع مجزوم بـ«لما»، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، ولفظ الجلالة فاعله.

الَّذِينَ: اسم موصول في محل نصب مفعول به.

جَاهِدُوا: فعل وفاعله.

مِنْكُمْ: متعلق بمحذوف حال من الفاعل، والجملة صلة الموصول.

وَيَعْلَمَ: فيه ضمير يعود إلى الله.

الصَّابِرِينَ: مفعول به، أي لم يكن لله علم بالذين جاهدوا منكم وعلم منه بالصابرين والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن «أن» تنصب أيضاً الماضي محلاً، نحو: «عجبت من أن قام زيد» بخلاف بقية الحروف، فإنها لا تدخل إلا على المضارع.

{لن}

(و) الثاني من الحروف الأربعة (لن).

وهي حرف يفيد نفي المضارع، ويصيره للاستقبال محضاً، نحو: «لن يقوم زيد»، أي انتهى قيامه في الزمن المستقبل.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ لِّجَمْعِ عِظَامِهِ﴾ (٢).

وإعرابه: الهمزة استفهامية.

يَحْسَبُ: فعل مضارع مرفوع.

الْإِنْسَانُ: فاعله، أن مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير شأن محذوف، تقديره: أنه لن حرف نفي واستقبال تنصب الفعل المضارع.

لِنَجْمَعُ: فعل مضارع منصوب بـ«لن» والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: نحن عظامه

مفعول به، ومضاف إليه، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر سد مسد

(1) آل عمران: 142.

(2) القيامة: 3.

مفعولي بـ«حسب»، أي أحسب الإنسان جمعنا لعظامه منتفياً.

{كي}

(و) الثالث (كَي) المصدرية.

وهي الداخلة عليها اللام لفظاً، نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁽¹⁾، أو لعدم أساكم.

وقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: اللام: حرف تعليل وجر.

كي: حرف مصدر تنصب الفعل المضارع.

لا: نافية.

يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ«كي».

على المؤمنين: متعلق بمحذوف خبر يكون مقدماً.

حرج: اسمها مؤخراً، وكي مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام،

تقديره: لعدم كون حرج على المؤمنين.

أو تقديراً: نحو: «جئتك كي تكرمني» إذا قدر أن الأصل «لكي»، فحذفت اللام

استغناءً بنيتها.

وأما إذا لم تقدر اللام: فـ«كي» حرف جر، وإضمار «أن» بعدها واجب كما تقدم.

{إن}

(و) الرابع (إِذْنُ).

وهي حرف جواب وجزاء، نحو: «إذن أكرمك» جواباً لمن قال: «أريد أن

أزورك».

وقد تجئ للجواب فقط كان يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً؛ إذ لا

مجازاة هنا.

ولنصبها ثلاثة شروط:

(1) الحديد: 23.

(2) الأحزاب: 37.

الأول: أن تكون في أول الكلام.

والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، ويغتفر الفصل بالقسم، نحو قوله:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يَشِيبُ الطِّفْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

إعرابه: إِذَنْ: حرف جزاء تنصب الفعل المضارع.

الواو حرف قسم وجر.

ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بواو القسم والجار والمجرور متعلق بمحذوف

أي أقسم.

نَرْمِي: فعل مضارع منصوب بـ«إذن»، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: نحن، والهاء

مفعول به، والميم علامة الجمع.

بِحَرْبٍ: متعلق بـ«نرمي».

يَشِيبُ: فعل مضارع والفاعل مستتر يعود إلى الحرب.

الطِّفْلُ: مفعول به من قبل متعلق بـ«يشيب».

قَبْلُ: مضاف.

الْمَشِيبُ: مضاف إليه.

{جواز المضارع}

(وَالنُّوعُ السَّادِسُ: حُرُوفُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ) لفظاً أو محلاً، كما تقدم في

نصب «أن»، ومنها ما يجزم الماضي أيضاً محلاً، وهو «إن» كما سنمثل.

(وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ).

{إِنْ}

الأول: (إِنْ) بكسر الهمزة، وسكون النون الشرطية، وسميت شرطية؛ لأنه

وضعت للدلالة على تعليق الجواب على الشرط.

وهي حرف يجزم فعلين: الأول: يسمى فعل الشرط، والثاني: يسمى جوابه

وجزائه، ويقلب الماضي للاستقبال.

والفعلان المجزومان بها:

1 - إما مضارعان: نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽³⁾.

وإعرابه: إن: حرف شرط، جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه.

تُبْذُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

مَا: اسم موصول مفعول به.

فِي أَنْفُسٍ: متعلق بمحذوف، لا محل له من الإعراب صلة «ما»، والكاف مضاف إليه.

أَوْ: حرف عطف.

تُخَفُّوا: فعل مضارع معطوف على «تبدوا»، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله، والهاء مفعول به.

يُحَاسِبْ: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» جواب الشرط وجزاؤه، والكاف مفعول به مقدم.

والله: فاعله.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾⁽⁴⁾.

وإعرابه: إن: حرف شرط جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه.

لا: نافية.

تَغْفِرْ: فعل مضارع مجزوم بـ«إن» فعل الشرط، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

(1) النساء: 133.

(2) الأنفال: 19.

(3) البقرة: 284.

(4) هود: 47.

لي: متعلق بـ«تغفر»، والواو حرف عطف.
 تَزَحَّم: فعل مضارع معطوف على «تغفر»، والمعطوف على المجزوم مجزوم،
 الفاعل مستتر، والنون للوقاية، والياء مفعول به.
 أَكُنْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«إن» جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر
 وجوباً، تقديره: أنا.

مِنَ الْخَاسِرِينَ: متعلق بمحذوف خبر «أكن».

2 - أو ماضيان: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: عُدْتُمْ: فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
 تقديراً في محل جزم بـ«إن» على أنه فعل الشرط، والتاء فاعله، والميم علامة الجمع،
 وكذا إعراب عدنا؛ لأنه جواب الشرط وجزاؤه، ونا: فاعله.

3 - أو الأول مضارع والثاني ماض: نحو: «إن يقم زيد قمت» أو عكسه، نحو:
 «إن عملت خيراً يجزك الله خيراً».

{ثم}

(و) الثاني: (لَمْ) وهي حرف يجزم الفعل المضارع، وينفي معناه، ويقبله إلى
 الماضي بعكس «إن»، نحو: «لم يقم زيد»، أي لم يحصل له قيام في الزمن الماضي.
 ونحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁽²⁾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

وإعرابه: لم: حرف نفي، وقلب، وجزم تجزم الفعل المضارع.

يَلِدْ: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، والفاعل مستتر يعود إلى الله.

والواو: حرف عطف، «لم» حرف نفي إلى آخره.

يُولد: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لم»، ونائب الفاعل مستتر يعود

إلى الله، والجملة معطوفة على جملة «لم يلد».

وَلَمْ يَكُنْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«لم».

له: متعلق بـ«كفواً» المؤخر.

(1) الإسراء: 8.

(2) الإخلاص: 3 - 4.

كفوًا: خبر «يكن» مقدماً.

أحد: اسمها مؤخراً.

وتدخل عليها همزة الاستفهام التقريرية، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (1).

{لَمَّا}

(و) الثالث: (لَمَّا) المرادفة لـ«لم» فيما ذكر.

فهي حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقبله ماضياً إلا أن المنفي بـ«لم»:

1 - قد يكون انتفاءه مستمراً كما في ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ الآية.

2 - وقد يكون منقطعاً، كقولك: «لم يقم زيد ثم قام» بخلاف المنفي بـ«لما»،

فإنه لا يكون إلا مستمراً لانتفاءه إلى زمن الحال، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ (2)، أي ما ذاقوه إلى الآن وسيذوقونه.

وإعرابه: لما: حرف نفي، وقلب، وجزم يجزم الفعل المضارع.

يَذُوقُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«لما»، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

عَذَابٍ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم

المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، عذاب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة ضمير في محل جر مضاف إليه.

{لام الأمر}

(و) الرابع: (لَامُ الْأَمْرِ) أي مسمى اللام الدالة على الأمر، وهو «لِ» بالكسر،

ويجوز تسكينها بعد الواو، والفاء، وثم.

والمراد بالأمر: طلب الفعل سواء كان أمراً، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ

سَعَتِهِ﴾ (3).

وإعرابه: اللام: لام الأمر يجزم الفعل المضارع.

يُنْفِقُ: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر.

(1) الشرح: 1.

(2) ص: 8.

(3) الطلاق: 7.

ذُو: فاعله مرفوع بالواو، ذو مضاف.

سَعَةٍ: مضاف إليه.

مِنْ: حرف جر، سعة مجرور بـ«من»، سعة مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار

والمجرور متعلق بـ«ينفق».

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾

﴿⁽²⁾ ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾⁽³⁾.

أو دعاء، نحو: ﴿لَيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾⁽⁴⁾.

وإعرابه: اللام لام الدعاء، تجزم الفعل المضارع.

يَقْضِ: فعل مضارع مجزوم باللام، وعلامة جزمه حذف الياء.

عَلَيْنَا: متعلق بـ«يقض».

رَبُّكَ: فاعل، ومضاف إليه.

أو التماساً: كقولك لمساويك: «لتضرب زيداً».

وقد تدل على التهديد، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾⁽⁵⁾.

وإعرابه: من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.

شاء: فعل ماض في محل جزم بـ«من» فعل الشرط، والفاعل مستتر، تقديره: هو

عائد إلى من، والجملة خبر المبتدأ.

فَلْيُؤْمِنْ: الفاء واقعة في جواب الشرط، واللام لام التهديد، تجزم الفعل

المضارع، يؤمن فعل مضارع مجزوم باللام، والفاعل مستتر، والجملة في محل جزم

جواب الشرط، ومثله إعراب: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾.

{ لا في النهي }

(و) الخامس: (لَا) المستعملة (في النهي).

(1) الحج: 29.

(2) العلق: 17.

(3) الحج: 29.

(4) الزخرف: 77.

(5) الكهف: 29.

والمراد بالنهي: طلب الترك سواء كان نهياً حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾ إلى آخره. ويأتل أي يحلف.

أو دعاء: نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾⁽⁴⁾.

أو التماساً: كقولك لنظيرك: «لا تفعل كذا».

وقد تدل على التهديد، كقولك لولدك: «لا تطعني».

{جوازم المضارعين}

(وَالنُّوعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءُ)، على الأصح في مهما، ومقابلته في إذما؛ إذ الأصح أن «إذما» حرف.

قال ابن مالك:

[وَحَيْثُمَا أَتَى] وَحَرْفٌ إِذْمَا كَانَ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ اسْمًا⁽⁵⁾

(تَجْزِمُ الْفِعْلَيْنِ الْمُضَارِعَيْنِ) الأول منهما: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه.

وهذا إنما هو بحسب الغالب، وإلا فقد يكون الجواب والجزاء جملة.

وتجزم هذه الأسماء حالة كونها واردة (عَلَى مَعْنَى إِنْ) الشرطية، وهو الشرط،

أي ربط فعل بفعل، فمعنى قولك: «إن قام زيد قمت»، أن قيامي مشروط أي مربوط بقيام زيد، وأن قيامه شرط لقيامي.

وأما إذا لم تكن بمعنى «إن» الشرطية بأن كانت من بمعنى الاستفهام أو بمعنى

الذي مثلاً، فإنها لا تجزم.

(وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءَ).

(1) لقمان: 13.

(2) التوبة: 40.

(3) النور: 22.

(4) البقرة: 286.

(5) الأدوات العازمة للمضارع على قسمين:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحداً.

والثاني: ما يجزم فعلين.

{من}

الأول: (مَنْ) بفتح فسكون، وهي موضوعة لمن يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: مَنْ: اسم شرط جازم يجزم الفعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

يَعْمَلُ: فعل مضارع مجزوم بـ«من» فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، يعمل فعل مضارع مجزوم بـ«من» فعل الشرط، والفاعل مستتر يعود إلى من، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. سُوءًا: مفعول به.

يُجْزَى: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«من» جواب الشرط وجزاؤه، وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون؛ لأنه معتل الآخر، ونائب الفاعل، مستتر يعود إلى من.

بِهِ: متعلق بـ«يجزى».

ونحوه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾⁽²⁾، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: «من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

{ما}

(و) الثاني: (مَا) وهي موضوعة لما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾⁽³⁾.

وإعرابه: ما: اسم شرط جازم تجزم الفعلين مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ«تفعلوا».

تَفْعَلُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«ما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل.

يَعْلَمُ: فعل مضارع مجزوم بـ«ما» جواب الشرط وجزاؤه، والهاء مفعول مقدم.

(1) النساء: 123.

(2) الشورى: 20.

(3) البقرة: 197.

والله: فاعله مؤخراً.

ونحو قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾⁽¹⁾.

{أي}

(و) الثالث (أي) وهي بحسب ما بعدها:

فإن أضيفت للزمان أو للمكان كانت ظرفاً، نحو: «أي وقت جئت جئت»، و«أي محل قعدت قعدت» وإلا كان غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: أيأ: اسم شرط جازم يجزم الفعلين مفعول مقدم لـ«تدعوا» منصوب.
ما: صلة أي زائدة.

تَدْعُوا: فعل مضارع مجزوم بـ«أيأ» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

والفاء: واقعة في جواب الشرط.

له: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

الْأَسْمَاءُ: مبتدأ مؤخر.

الْحُسْنَى: صفة لـ«الْأَسْمَاءُ» مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المتعذر، والجملة في محل جزم جواب الشرط وجزاؤه.

{متى}

(و) الرابع: (متى) هي موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط،

نحو قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

وإعرابه: متى: اسم شرط جازم للفعلين مبني على السكون في محل نصب على

الظرفية الزمانية متعلق بـ«تأت».

تأت: فعل مضارع مجزوم بـ«متى» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء،

(1) البقرة: 106.

(2) الإسراء: 110.

والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء مفعول به.
 تعشو: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والجملة حال من فاعل «تأت»، أي تسير في العشاء، أي الظلام.
 إلى ضوء: متعلق بـ«تعشو»، ضوء مضاف.
 نار: مضاف إليه، نار مضاف، والهاء مضاف إليه.
 تَجِدُ: فعل مضارع مجزوم بـ«متى» جواب الشرط وجزاؤه، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.
 خَيْرٌ: مفعول به منصوب، خير مضاف، نار مضاف إليه.
 عِنْدَ: ظرف مكان منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، عند: مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم.
 خَيْرٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع، خير مضاف، موقد مضاف إليه مجرور.

تنبيه

ترك المصنف من هذا النوع «أيان»، وهي مثل «متى» فيما تقدم، نحو قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكَ الْأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

فأيان: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ«نؤمن».

وقوله: تأمن غيرنا: أي لم تخف من غيرنا.
 وقوله: وإذا: الواو حرف عطف، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، خافض لشرطه، مبني على السكون في محل نصب بجوابه.
 وتذكر: مجزوم بـ«لم»، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل أنت.

الأمن: مفعول به، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.
 منّا: متعلق بمحذوف، تقديره: صادراً حال من الأمن.
 تَزَلْ: مضارع من زال الناقصة، واسمها مستتر، تقديره: أنت.
 حَذِرًا: بكسر الهمزة، أي خائفاً خبرها، وجملة «لم تزل حذرا» لا محل لها من الإعراب جواب «إذا».

{مهما}

(و) الخامس: (مَهْمَا) وهي موضوعة لما لا يعقل غير الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: مَهْمَا: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. تَأْتِ: فعل مضارع مجزوم بـ«مهما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها نيابة عن السكون؛ لأنه معتل الآخر، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

نَا: مفعول به متعلق بـ«تأت»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. مِنْ آيَةٍ: متعلق بمحذوف حال من الهاء في «بِهِ».

لِتَسْحَرَنَا: اللام حرف تعليل، وجر، تسحر: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، «نَا»: مفعول به، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور باللام، تقديره: اسحرك إيانا. بِهَا: متعلق بـ«تسحر».

فَمَا: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «مَا»: نافية حجازية تعمل عمل «ليس»، ترفع الاسم وتنصب الخبر.

نَخْنُ: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع اسمها. لَكَ: متعلق بـ«مؤمنين» المؤخر.

بِمُؤْمِنِينَ: الباء حرف جر زائد، «مؤمنين» خبرها منصوب، وعلامة نصبه ياء مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها حرف الجر الزائد نيابة عن الفتح؛ لأنه جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة ما واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط، أو «مَا» نافية تيمية ملغاة لا عمل لها، نَخْنُ: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، مؤمنين خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه واو مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها حرف الجر الزائد نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع المذكر السالم،

والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(و) السادس: (أَيْنَ) وهي موضوعة للمكان، ثم ضمن معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: أين: اسم شرط مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تكونوا»، ما: صلة.

تَكُونُوا: فعل مضارع من كان التامة مجزوم بـ«أين» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله.

يُدرِكُ: فعل مضارع مجزوم بـ«أين» جواب الشرط، والكاف ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم، والميم علامة الجمع. المَوْتُ: فاعله مؤخرًا.

{أنى}

(و) السابع: (أَنَّى) بفتح الهمزة وتشديد النون، وهي مثل أين نحو قول الشاعر:

خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وإعرابه: خَلِيلِي: منادى بياء محذوفة منصوب، وعلامة نصبه الياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الفتحة؛ لأنه مشى، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، خليلي مضاف، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه.

أَنَّى: اسم شرط جازم يجزم الفعلين مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تأتيا».

تَأْتِيَا: فعل مضارع مجزوم بـ«أَنَّى» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به.

تَأْتِيَا: فعل مضارع مجزوم بـ«أَنَّى» جواب الشرط وجزاؤه، والألف فاعل.

أَخَا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

غَيْرَ: مفعول مقدم لـ«يحاول»، غير مضاف.

مَا: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

يُرْضِي: فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل،

والفاعل مستتر يعود إلى «ما»، والكاف مفعول به، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التثنية، والجملة صلة الموصول.
يُحَاوِلُ: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر يعود إلى الأخ، والجملة في محل نصب صفة لـ«أخاً»، ومعنى يحاول يريد.

{حيثما}

(و) الثامن: (حَيْثُمَا) وهي «حيث» ظرف مكان اتصلت بها «ما» الكافة، فضمن معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ هُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
وإعرابه: حَيْثُمَا: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ«تستقيم».

وَيُقَدِّرُ: فعل مضارع مجزوم بـ«حيثما» جواب الشرط.

لَكَ: متعلق بـ«يقدر».

اللَّهُ: فاعله مرفوع.

نَجَاحاً: مفعول به.

فِي: حرف جر.

غَابِرٍ: مجرور بـ«في»، غابر مضاف.

الْأَزْمَانِ: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«يقدر».

وقوله: نَجَاحاً، أي ظفراً بالمراد.

وقوله: في غابر الأزمان: أي الأزمان الغابرة أي المستقبلية.

{إنما}

(و) التاسع: (إِذْمَا) تقدم أن الأصح أنه حرف، وهي موضوعة للدلالة على تعليق

الجواب على الشرط، مثل «إن» نحو قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

إن: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والكاف في محل نصب اسمها.

إِذْمَا: حرف شرط جازم للفعليين.

تَأْتِ: فعل مضارع مجزوم بـ«إذما» فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء،

والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به.

أنت: أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والتاء حرف خطاب.

أمر: خبر المبتدأ به متعلق بـ«أمر»، والجملة صلة «ما».

تُلِف: فعل مضارع مجزوم بـ«إذما» جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل مستتر، تقديره: أنت.

من: اسم موصول في محل نصب مفعوله الأول.

إيّا: ضمير منفصل مفعول مقدم لـ«تأمر»، والهاء حرف دال على الغيبة.

تأمر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والجملة لا محل لها صلة «من».

آتيا: مفعول «تُلِف» الثاني.

{الأسماء الناصبة للنكرات على التمييز}

(وَالنَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ تَنْصِبُ عَلَى الْمُمَيِّزِ أَسْمَاءَ نَكِرَاتٍ؛ لَأَن التَّمْيِيزَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً.

(وَهِيَ) أَي الْأَسْمَاءُ النَّاصِبَةُ لِلنَّكَرَاتِ عَلَى التَّمْيِيزِ (أَرْبَعَةُ أَسْمَاءَ):

(أَحَدُهَا) العدد مركباً كان أو مفرداً، فالمركب هو: (عَشْرَةٌ إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ) عدد دونها كأن تركب مع (أَحَدٍ أَوْ) مع (اثنَيْنِ) للمذكر أو مع إحدى أو اثنتين للمؤنث، أو مع ثلاثة أو أربعة، وهكذا إلى تسعة بالتاء للمذكر، ويحذفها للمؤنث كما هو القاعدة قبل التركيب أيضاً.

وأما لفظة «عشرة» بعد التركيب مع ما ذكر: فتسقط التاء منها لمذكر، وتثبت للمؤنث على عكس ثلاثة فما بعدها، فتقول في المذكر: أحد عشر، واثنان عشر، وثلاثة عشر، وأربعة عشر إلى تسعة عشر.

وتنصب بهذا المركب التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّتْ إِلَيَّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

كَوْكَبًا﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: يا: حرف نداء.

أب: منادى منصوب بـ«ياء» النداء، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المعوض عنها التاء، منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء الداعية بفتح ما قبلها.

والتاء: حرف مبني على الكسر عوض عن ياء المتكلم.

إن: حرف تأكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء: اسمها.

رَأَيْتُ: فعل، وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن».

أَحَدَ عَشَرَ: اسم عدد مركب متضمن معنى العطف، مبني على الفتح في محل

نصب، مفعول به.

كَوَكَبًا: تمييزه منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: إن: حرف تأكيد.

عِدَّة: اسمها منصوب، عدة مضاف، الشهور مضاف إليه.

عِنْدَ: ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، عند مضاف،

ولفظ الجلالة مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف حال من الشهور.

وتقول في المؤنث: إحدى عشرة، واثنى عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة إلى

تسع عشرة، نحو قولك: «لي إحدى عشرة أمة»، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا

عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽²⁾.

والمفرد: هو عشرون وما بعده من العقود إلى تسعين من غير ذكر النيف معه،

نحو قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ

لَيْلَةً﴾⁽³⁾، أو مع ذكر النيف، وعطف ذلك العدد عليه، فتقول في المذكر: أحد وعشرون

واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون، وهكذا (إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) نحو قوله صلى الله عليه

وسلم: «إن لله تسعة وتسعين اسماً».

(1) التوبة: 36.

(2) البقرة: 60.

(3) الأعراف: 142.

وإعرابه: إن: حرف توكيد إلى آخره.

لله: متعلق بمحذوف خبر مقدم.

تسعة: اسم «إن» مؤخراً منصوب، والواو حرف عطف.

تسعين: معطوف على تسعة، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

اسماً: تمييزه منصوب.

وتقول في المؤنث: إحدى وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاث وعشرون إلى

تسع وتسعين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: إن: حرف توكيد.

أخي: اسمها منصوب، وعلامة نصبه فتحة على ما قبل ياء المتكلم، منع من

ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أخ: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه..

لَهُ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

تِسْعٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وَتِسْعُونَ: الواو حرف عطف، تسعون معطوف على تسع، والمعطوف على

المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

نعجة: تمييزه منصوب.

(و) ثانيها: (كَمْ) وهي كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، فلا بد لها من

التمييز، وهي على قسمين:

الأول: أن تكون استفهامية بمعنى أي عدد، واستعمالها يكون في السؤال عن

كمية الشيء، ويجب أن يكون تمييزها منصوباً إذا لم يدخل عليها حرف جر، وأن يكون مفرداً، نحو: «كم عبداً ملكت؟» و«كم داراً بنيت؟».

وإعرابه: كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم.

داراً: تمييز منصوب به.

بنيت: فعل وفاعل.

ويجوز جر هذا التمييز إذا دخل على «كم» حرف جر، نحو: «بكم درهم اشتريت؟».

والثاني: أن تكون خبرية، بمعنى عدد كثير، واستعمالها يكون في الإخبار بالكثرة وفي الافتخار، وتمييزها مخفوض بالإضافة دائماً مفرداً وجمعاً، نحو: «كم عبدٍ أو عبيدٍ ملكت؟» إلا إذا فصل بينها وبينه فاصل، فيجب نصبه، نحو: «كم لي عبداً؟». وهي بقسميها يجب أن يكون لها الصدر، فلا يقال: «ملكتم كم عبداً؟»، و«رأيت كم رجالاً؟».

(و) ثالثها: (كأين) ومن لغاتها كائن بألف فهزمة مكسورة، وهي كناية عن تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار، فهي بمعنى «كم» الخبرية، ولهذا تفتقر إلى التمييز، وينصب بها، ويجب أن يكون مفرداً، نحو: «كأين عبداً ملكت؟»، ونحو قول الشاعر:

اَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيِّنْ أَلِمَّا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وإعرابه: اطرده: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنت.

اليأس: مفعول به.

بالرَّجاءِ: متعلق بـ«اطرده».

والفاء: للتعليل.

كأين: اسم بمعنى «كم» الخبرية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

أَلِمَّا: تمييزه منصوب.

حُمَّ: فعل ماض مبني للمجهول.

يُسْرُ: نائب الفاعل مرفوع، يسر مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل ونائبه في محل رفع خبر المبتدأ.

بَعْدَ: ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، بعد مضاف، عسر مضاف إليه، والظرف متعلق بـ«حم»، أي قدر.

ويجوز جر تمييزها بـ«من»، وهو الكثير، نحو: «وكأين من درهم تصدقت؟» وقوله تعالى: ﴿وَكَايِن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾⁽¹⁾.

وهي أيضاً يجب أن يكون لها الصدر، فلا يقال: «ملكت كآين درهماً».
(و) رابعها: (كَذَا) وهي كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار قليلاً كان أو كثيراً، ولذلك تحتاج إلى التمييز، وتنصبه وجوباً، ولا تستعمل غالباً إلا مكررة بعطف، ولا تلزم التصدير، نحو: «كذا وكذا درهماً ملكت».

وإعرابه: كذا: اسم كناية، مبني على السكون في محل نصب، مفعول مقدم.
والواو: حرف عطف.
كذا: الثاني اسم كناية مبني على السكون في محل نصب معطوف على كذا الأول.

درهماً: تمييزه منصوب.

ملكت: فعل، وفاعل.

ونحو: «ملكت كذا وكذا عبداً».

{أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ}

(وَالنُّوعُ التَّاسِعُ كَلِمَاتٌ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ) سميت بذلك؛ لأنها نابت عن الأفعال معنى، واستعمالاً. ف«دونك» مثلاً بمعنى «خذ»، و«هيهات» بمعنى «بعد»، وكل منها يعمل فيما بعده كالأفعال.

(بَعْضُهَا تَرْفَعُ) ما بعدها على الفاعلية.

(وَبَعْضُهَا تَنْصِبُ) ما بعدها على المفعولية بعد أن ترفع ضميراً مستتراً فيها على الفاعلية.

(وَهِيَ) أي تلك الكلمات المسماة أسماء الأفعال (تَسَعُ كَلِمَاتٌ).

ثم بين المصنف التي ترفع، والتي تنصب على اللف والنشر المشوش بقوله: (النَّاصِبَةُ مِنْهَا) أي من التسع.

قدمها على الرافعة؛ لأنها أكثر منها (سِتُّ كَلِمَاتٌ) كلها أسماء أفعال الأمر.

الكلمة الأولى: (رُوِيَ) بمعنى أمهل، نحو: «يا عمرو رويد زيدا».

وإعرابه: رويد: اسم فعل أمر، بمعنى أمهل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت، أن: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعله، والتاء حرف خطاب.
زيداً: مفعول به.

(و) الثانية (بَلَّهَ) بمعنى اترك، نحو: «يا زيد بله عمراً» أي اتركه.

ويستوي فيهما خطاب الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وإنما يختلف ذلك في التقدير، تقول: «يا رجلان رويد زيداً»، أي أمهلاه، و«يا رجال رويد عمراً» أي أمهلوه، و«يا امرأة رويد بكراً»، أي أمهليه، و«يا نساء رويد خالداً»، أي أمهلنه، وكذا تقول في بله، ومثلهما حيهل الآتية.

(و) الثالثة (دُونُكَ) بمعنى خذ، نحو: «دونك درهماً».

(و) الرابعة: (عَلَيْكَ) بمعنى الزم، نحو: «عليك زيداً» أي الزمه.

واعلم أن نحو هاتين الكلمتين كـ«مكانك» بمعنى اثبت، و«إليك» بمعنى تأخر منقول من الظرف والجار والمجرور. ولا يستعمل غالباً إلا متصلاً بضمير المخاطب بجميع تصاريفه، نحو: «دونكما درهماً» و«دونكم درهماً» و«دونكن درهماً»، وكذا تقول في: عليك.

قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾⁽¹⁾ أي الزموا شأن أنفسكم.

وإعرابه: عليكم: اسم فعل مبني على الضم لا محل له من الإعراب، والميم علامة جمع الذكور، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنتم في محل رفع فاعله. أنفس: مفعول به منصوب، والكاف في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

(و) الخامسة: (هَاءَ) بمعنى خذ، نحو: «ها درهماً»، ويجوز قصرها.

وتستعملان بكاف الخطاب، فيقال: «هالك درهماً» و«هاك درهماً» بجميع تصاريفها.

ويجوز في الممدودة الاستغناء عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: هاء للمذكر، وهاء بكسر الهمزة للمؤنث، وهاء ما وهاءم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾⁽²⁾.

وإعرابه: هاء: اسم فعل أمر، بمعنى خذوا، مبني على الضم لا محل له من الإعراب، والميم علامة الجمع، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره: أنتم، ومفعوله

(1) المائدة: 105.

(2) الحاقة: 19.

محذوف، تقديره: هاؤموه.

اقرأوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل.

كتاب: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، كتاب مضاف، والياء مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والهاء للسكت.

(و) السادسة: (حَيْهَل) بالبناء على الفتح في الكثير، وعلى السكون أيضاً، وهي مركبة من «حي» بمعنى أقبل، و«هل» للحث والعجلة، فجعلنا كلمة واحدة.

وتكون بمعنى أحضر: فتتعدى بنفسه، نحو: «حيهل الثريد».

وحكي عن بعض العرب: أنه يقول: حيهل الصلاة.

قال صاحب شرح المتن المشهور: بأنه أولى.

ويجوز قلب الهاء عيناً، قال كما في قول المؤذن: حيعل الصلاة قلت، وما رأيت ذلك لغيره، وتكون بمعنى أقبل، أو عجل، فتتعدى بحروف الجر.

وقد تفرد حي من هل، وتكون بمعنى أقبل، فتتعدى بـ«علي»، نحو: حي على الصلاة، وبمعنى ائت، فتتعدى بنفسه.

(وَالرَّافِعَةُ) لما بعدها على الفاعلية (مِنْهَا) أي من السبع (ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ) كلها أسماء أفعال ماضية.

الأولى: (هَيْهَاتَ) بمعنى «بعد»، نحو: «هيهات العقيق».

وقد تقع اللام زائدة في فاعلها، نحو قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾

(1) ﴿ ٣٦ ﴾

وإعرابه: هَيْهَاتَ: اسم فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، وهيهات الثاني تأكيد لـ«هيهات» الأول، واللام صلة «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعله.

تُوعَدُونَ: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو نائب الفاعل، والجملة صلة «ما»، والعائد محذوف، تقديره: توعدون.

(و) الثانية: (شَتَان) بمعنى افترق، نحو: «شتان زيد وعمرو».

وقد تزداد بينها وبين فاعلها «ما»، نحو: «شتان ما زيد وعمرو».

وتزداد أيضاً هي مع بين، نحو: «شتان ما بين الزيدين»، فالزيدين فاعل مرفوع تقديرًا.

وإعرابه: شتان: اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق..

ما وبين: زائدتان.

الزيدين: فاعل «شتان» مرفوع، وعلامة رفعه الألف المقدرة نيابة عن الضمة؛ لأنه مثني، منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها إضافة بين الزائدة إليه نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثني، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

ويجوز أن تكون «ما» موصولة واقعة على المسافة، وهي فاعل شتان، وبين ظرف متعلق بمحذوف صلتها، وشتان حينئذٍ بمعنى بعد، أي بعدت المسافة التي بينهما.

(و) الثالثة: (سَرَعَان) مثلثة السين، بمعنى سرع في نحو: «سرعان زيد خروجاً»،

أي سرع خروجه.

فخروجاً: تمييز محول من الفاعل، وبمعنى أسرع في نحو: «سرعان القوم في

الرحيل» أي أسرعوا.

{الأفعال الناقصة}

(وَالنُّوعُ الْعَاشِرُ: أَفْعَالُ نَاقِصَةٌ)، ومعنى نقصانها أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولا يتم

الكلام إلا بذكر المنصوب معه؛ لأنك إذا قلت: «كان زيد»، ولم تقل: «قائماً» مثلاً، كان الكلام ناقصاً لم تحصل به إفادة السامع.

فهي (تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) أي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ،

ويسمى اسمها، وتنصب خبره، ويسمى خبرها، فهي وما بعدها من أفعال المقاربة، القسم الثاني من أقسام العوامل الناقصة للمبتدأ والخبر الثلاثة، كما تقدم.

(وَهِيَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ فِعْلاً) منقسمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهو ثمانية:

الأول: (كَانَ) وهي لاتصاف المخبر عنه، وهو الاسم بالخبر في الزمن الماضي،

نحو: «كان الشيخ شاباً»، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾⁽¹⁾، ولا تصافه به في الماضي مع الدوام والاستمرار في جانب الله تعالى، نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾⁽²⁾، فمعناها هنا: الدوام والاستمرار؛ لأنه تعالى لم يزل غفوراً رحيماً على الدوام في الماضي والحال والاستقبال.

وتأتي بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾⁽³⁾.

وإعرابه: كان من كُنْتُمْ: فعل ماض ناقص، ترفع الاسم وتنصب الخبر، مبني على فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات تقديرًا فيما هو كالكلمة الواحدة، لا محل لها من الإعراب، والتاء ضمير في محل رفع اسمها، والميم علامة جمع الذكور. أَزْوَاجًا: خبرها منصوب.

ثَلَاثَةً: صفة لـ«أزواجاً» يجوز حذف كان مع اسمها بشرط أن يتقدمها «إن» أو «لو» الشرطيتان.

فالأول: كقوله صلى الله عليه وسلم: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»، أي إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

والثاني: كقوله صلى الله عليه وسلم: «التمس ولو خاتماً من حديد»، أي ولو كان الشيء الملتصم خاتماً من حديد.

(و) الثاني: (صَارَ) وهي للتحويل والانتقال من حالة إلى أخرى، نحو: «صار الطين إبريقاً».

(و) الثالث: (أَصْبَحَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الصباح، نحو: «أصبح البرد شديداً».

وتأتي بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَتْمُ بَنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾⁽⁴⁾.

(1) الأحزاب: 40.

(2) النساء: 96.

(3) الواقعة: 7.

(4) آل عمران: 103.

وإعرابه: الفاء: بحسب ما قبلها.

أصبح: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها.

يَنْعَمْتِهِ: جار ومجرور، ومضاف إليه متعلق بـ«إخواناً» المؤخر، إخواناً خبرها.

(و) الرابع: (أَمْسَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، نحو: «أمسى

زيد مصلياً».

وتجئ بمعنى صار، نحو: «أمسى الجاهل عالماً».

(و) الخامس: (أَضْحَى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى، نحو:

«أضحى الفقيه مدرساً».

وتجئ بمعنى صار، نحو: «أضحى الفاسق صالحاً».

(و) السادس: (ظَلَّ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً، نحو: «ظل زيد

صائماً».

وتجئ بمعنى صار، نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، والواو

واو الحال، والجملة في محل نصب حال من الهاء في «وَجْهُهُ».

وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾⁽²⁾.

وإعرابه: الفاء بحسب ما قبلها.

ظل: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث.

أعناق: اسمها مرفوع لها متعلق بـ«خاضعين» المؤخر.

خَاضِعِينَ: خبرها منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن

الكسرة؛ لأنه جمع المذكر السالم.

(و) السابع: (بَاتَ) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً، نحو: «بات محمد

معتكفاً»، وسيأتي الثامن، وهو ليس.

والثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم النفي أو شبهه عليه، وهو أربعة، وقد

أتى بها المصنف مصحوبة بـ«ما» النافية لذلك حيث قال:

1 - (وَمَا زَالَ) ماضي يزال.

(1) الزخرف: 17؛ النحل: 58.

(2) الشعراء: 4.

2 - (وَمَا بَرَحَ).

3 - (وَمَا فَتَى) بتثنية التاء.

4 - (وَمَا أَنْفَكَ) ومعنى هذه الأربعة ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال.

نحو: «ما زال الله محسنًا».

و«ما برح الجهل مضراً».

و«ما فتى زيد ضاحكاً».

و«ما انفك عمرو عالماً».

فملازمة الخبر للمخبر عنه في المثاليين الأولين دائمة، وفي الثالث منقطعة، وفي الرابع من حين تأهله للعلم والفهم.

والثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية عليه، وهو دام.

وقد أتى به مصحوباً في قوله: (وَمَا دَامَ) وهي لاستمرار الخبر، نحو: «لا أصبحك ما دام الفاسق متردداً إليك».

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: أوصى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره التعذر، والفاعل مستتر يعود إلى الله، والنون للوقاية، والباء في محل نصب مفعول به. بالصلاة: متعلق بـ«أوصى»، والواو حرف عطف.

الزكاة: معطوف على الصلاة.

ما: مصدرية ظرفية.

دام: من دمت فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات تقديرًا، فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء ضمير في محل رفع اسم «دام».

حيًا: خبرها منصوب، وما مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر منصوب على الظرفية الزمانية، تقديره: مدة دوامي حيًا.

وقوله: (وَلَيْسَ) هي لنفي الحال عند الإطلاق، أي عند عدم تقييد النفي بزمان

مخصوص، نحو: «ليس زيد قائماً»، أي الآن.

ونحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: ليس: فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بضممة المناسبة، والواو اسمها. سواء: خبرها منصوب.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽²⁾.

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، تقديره: أنه.

ليس: فعل ماض ناقص.

لِلْإِنْسَانِ: متعلق بمحذوف خبر «ليس» مقدماً.

إِلَّا: ملغاة لا عمل لها.

ما: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسمها مؤخراً.

سَعَى: فعل ماض، والفاعل مستتر، تقديره: هو يعود إلى الإنسان، والعائد إلى ما محذوف، تقديره: إليه، والجملة من الفعل والفاعل صلتها، ولا فرق في هذه العوامل التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بين أن تكون أفعالاً ماضية، كما مر، وبين أن تكون مضارعة وغيرها مما ينصرف منهن.

وقد أشار المصنف لذلك بقوله: (وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُنَّ) أي من هذه الثلاثة عشر أفعالاً من المضارع، والأمر، واسم الفاعل، والمصدر، وهن في التصرف وعدمه قسمان:

1 - قسم: لا يتصرف بحال، وهو: ليس، ودام.

2 - وقسم: يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو: زال وأخواتها، فإنه لا يستعمل منها الأمر، ولا المصدر، وكذا الباقي، فإنه لا يستعمل منه اسم المفعول.

فالمضارع من كان، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾⁽³⁾، الواو

(1) آل عمران: 113.

(2) النجم: 39.

(3) البقرة: 143.

حرف عطف، «يَكُونُ» بالنصب عطف على «لتكونوا» قبله، و«الرَّسُولُ» اسمه.
عَلَيْكُمْ: متعلق بـ«شهيداً» المؤخر.
شَهِيداً: خبره منصوب.

وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾، ويجوز حذف نون مضارعه المجزوم تخفيفاً مع كثرة الاستعمال بشرط أن لا يقع بعدها ساكن، ولا ضمير متصل.

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾⁽²⁾.
وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾⁽³⁾.

وإعرابه: لم: نفي وقلب وجزم، تجزم الفعل المضارع.
أَكُ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه سكون ظاهر في آخره المحذوف للتخفيف، وفيه ضمير مستتر، تقديره: أنا في محل رفع اسمه.
بغياً: خبره.

فإن وقع بعدها ساكن كما في ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁴⁾، أو ضمير متصل كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»، فلا يجوز حذفها.

والأمر: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾⁽⁵⁾، أو قوله تعالى: ﴿يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁶⁾.

وإعرابه: يا: حرف نداء.

نار: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«ياء» النداء.
كُونِي: فعل أمر ناقص، مبني على حذف النون لاتصاله بـ«ياء» المفردة المخاطبة،

(1) البينة: 1.

(2) النحل: 127.

(3) مريم: 20.

(4) البينة: 1.

(5) الإسراء: 50.

(6) الأنبياء: 69.

والياء في محل رفع اسمه.

برداً: خبره منصوب.

وسلاماً: معطوف على «برداً».

على: حرف جر.

إبراهيم: مجرور بـ«على»، وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان:

الأولى: ترجع إلى اللفظ، وهي العجمة.

والثانية: ترجع إلى المعنى، وهي العلمية، والجار والمجرور متعلق بـ«سلام».

واسم الفاعل: نحو: «زيد كائن أخاك».

والمصدر: نحو: «يعجبني كونك عالماً»، فكون فاعل «يعجب» مرفوع إلى آخره، وهو مصدر لـ«كان» الناقصة، مضاف من إضافة المصدر إلى اسمه، والكاف ضمير في محل جر مضاف إليه، «عالماً» خبره منصوب إلى آخره. ز

ومن بات: نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ ⁽¹⁾.

وإعرابه: الواو: حرف عطف.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع معطوف على الذين قبله.
يَبِيتُونَ: فعل مضارع من بات الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر مرفوع بثبوت النون، والواو اسمه.

لرب: متعلق بـ«سجداً» المؤخر، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

«سُجَّدًا»: خبره منصوب.

وقِيَامًا: معطوف على «سجداً»، والجملة من الفعل والاسم والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الذين.

ونحو: «بت مسروراً عندي»، ونحو: «زيد بات مصلياً»، ونحو: «يغمني بيأتك ساهراً».

ومن زال: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ⁽²⁾.

وقوله:

(1) الفرقان: 64.

(2) هود: 118.

صَاحَ شَمَزٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ [فَنَسِيَانُهُ ضَالًّا مُبِينٌ]
 وإعراب: صَاح: أن تقول: صَاحَ منادى مرخم منصوب بحرف نداء محذوف،
 وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخرة المحذوف للترخيم مع ياء المتكلم، منع من
 ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، صَاح مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف
 إليه.

شَمَز: فعل أمر، أي اجتهد واستعد.

ونحو:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكَ [حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ]

وإعرابه: قَضَى: فعل ماض.

والله: فاعله.

يَا: حرف نداء.

أَسْمَاءُ: منادى مبني على الضم في محل نصب.

أَنْ: مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير شأن محذوف،
 تقديره: أنه.

لَسْتُ: ليس واسمها.

زَائِلًا: خبرها منصوب إلى آخره، وهو اسم فاعل من «زال» الناقصة يرفع الاسم
 وينصب الخبر، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا مبني على السكون في محل رفع
 اسمه.

أُحِبُّ: فعل مضارع، والفاعل مستتر، تقديره: أنا، والكاف مفعول به، والجملة
 خبره، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مفعول «قضى»، تقديره:
 قضى الله كوني لست إلى آخره.

ومن برح: نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ﴾⁽¹⁾.

ومن فتى: نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾⁽²⁾، والنفي هنا مقدر، أي لا تفتؤ،

وقس على ذلك بقية الأمثلة.

(1) طه: 91.

(2) يوسف: 85.

تنبيهان

الأول: يجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾، وقول الشاعر:

[سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ] فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُوْلٌ

ويجوز أيضاً أن يتقدم أخبارها عليها، نحو: «عالمًا كان زيد» إلا خبر «ليس» و«دام» فلا يجوز أن يتقدم عليهما.

الثاني: تنقسم هذه الأفعال إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يستعمل إلا ناقصاً دائماً، وهو إثنان: الأول: زال الذي مضارعه يزال.

أما الذي مضارعه يزول، فإنه تام، نحو: «زالت الشمس». والثاني: فتى.

وثانيهما: ما يستعمل ناقصاً وتاماً.

والمراد بالتام: ما يكتفى بالمرفوع، ولا يحتاج معه إلى المنصوب، وهو ما سوى هذين الاثنين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾⁽²⁾، أي وجد.

وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾⁽³⁾، أي ترجع، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَنَّ

اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾⁽⁴⁾، أي تدخلون في المساء والصباح.

{أفعال المقاربة}

(وَالنُّوعُ الْحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ) أي أفعالاً دالة على

المقاربة، أي القرب سميت بذلك؛ لأنها وضعت للدلالة على قرب معنى خبرها لمسمى اسمها.

(تَرْفَعُ الْأِسْمَ) الذي هو في الأصل مبتدأ، أي تدخل على المبتدأ، وترفعه،

(1) الروم: 47.

(2) البقرة: 280.

(3) الشورى: 53.

(4) الروم: 17.

فيسمى اسمها.

(وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) الذي في الأصل خبر المبتدأ، ويسمى خبرها، لكن الكثير أن خبرها يكون جملة مضارعية.

(وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ) عد هذه الأربعة جميعها أفعال المقاربة، فيه تغليب، وإلا فـ«عسى» من أفعال المقاربة، بل هي من أفعال الرجاء.

الأول: (عَسَى) وهي للرجاء في المحبوب، وللإشفاق في المكروه، أي الخوف

منه.

ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، والغالب أن خبرها يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بـ«أن» المصدرية، نحو: «عسى الله أن يرحمنا»، وقوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾⁽¹⁾، و«عسى زيد أن يهلك».

ويجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» الإضمار والتجريد.

فتقول على الإضمار: «الزيدان عسياً أن يقوما» و«الزيدون عسوا أن يقوموا».

وتقول على التجريد «الزيدان عسى أن يقوما»، و«الزيدون عسى أن يقوموا»، وهي

حينئذ تامة.

ويقل أن يأتي خبرها مجرداً من «أن» نحو قول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وإعرابه: عَسَى: فعل ماض من أفعال الرجاء، ترفع الاسم وتنصب الخبر، مبني

على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره التعذر.

الْكَرْبُ: اسمها مرفوع بها.

الَّذِي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع صفة لـ«الكرْب».

أَمْسَى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه.

فيه: متعلق بمحذوف خبره، والجملة من «أمسى» والاسم والخبر صلة الذي.

يَكُونُ: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر يعود إلى الكرْب.

وراء: ظرف زمان منصوب على الظرفية، وراء مضاف، والهاء في محل جر

مضاف إليه، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم.

فَرَجٌ: مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون»، وجملة «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

قَرِيبٌ: صفة لـ «فرج» مرفوع.

(و) الثاني: (كَادَ) وهي وما بعدها للمقاربة كما علمت.

ولا يتسعمل منها إلا الماضي والمضارع، والغالب أن خبرها يكون مضارعاً غير مقترن بـ «أن» عكس «عسى»، نحو: «كاد زيد يقوم»، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: الواو بحسب ما قبلها.

ما: نافية.

كادوا: فعل ماض من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بضمّة المناسبة، والواو في محل رفع اسمه.

يفعلون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل، والجملة في محل نصب خبر «كاد».

ونحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ تَخَطَّفُ أَبْصَرَهُمْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيءُ﴾⁽³⁾.

(و) الثالث: (أَوْشَكَ) واستعمال المضارع منها أكثر من الماضي، واستعمال اسم الفاعل أقل، والغالب أن خبرها مقرون بـ «أن»، نحو: «أوشك زيد أن يقوم»، ونحو قوله: «ومن يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

من: اسم شرط جازم للفعليين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه في محل رفع مبتدأ.

يرتع: فعل مضارع مجزوم بـ «من» فعل الشرط، والفاعل مستتر يعود إلى «من»،

(1) البقرة: 71.

(2) البقرة: 20.

(3) النور: 35.

والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

حول: ظرف مكان منصوب، حول مضاف، الحمى مضاف إليه مجرور، والظرف متعلق بـ«يرتع».

يوشك: فعل مضارع من أفعال المقاربة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى «من» مبنى على الفتح في محل رفع. أن: حرف مصدر ونصب.

يقع: فعل مضارع منصوب بـ«أن»، والفاعل مستتر يعود إلى «من». فيه: متعلق بـ«يقع»، وأن مع ما دخلت عليه في المصدر خبر «يوشك»، تقديره: وقوعه.

(و) الرابع: (كَرْبَ) بفتح الراء ونقل كسرهما.

ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي، والغالب تجرد خبرها من «أن» نحو قول الشاعر:

كَرْبَ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

وإعرابه: كَرْبَ: فعل ماضٍ من أفعال المقاربة.

الْقَلْبُ: اسمها.

من: حرف جر.

جَوَى: مجرور بـ«من»، جوى مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ«يذوب» المؤخر.

يَذُوبُ: فعل مضارع، والفاعل مستتر يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر «كرب».

حِينَ: ظرف زمان متعلق بـ«يذوب»، حين مضاف.

قَالَ: فعل ماضٍ.

الْوُشَاةُ: فاعله، والجملة في محل جر، بإضافة حين إليها.

هِنْدُ: مبتدأ.

غَضُوبُ: خبره مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول.

وقوله: من جواه، أي من شدة حزنه، والوشاة بضم الواو جمع واش، وهم

الساعون بالفساد بين المتحايين.

تنبيه

إنما جاز الإخبار بالفعل المقرون بـ«أن» مع أنه في تأويل المصدر، وهو معنى، ولا يخبر به عن الذات؛ لأنه على تقدير مضاف، وتقديره: في «عسى زيد أن يقوم» مثلاً «عسى حال زيد أن يقوم»، أو «عسى زيد ذا أن يقوم»، أو على سبيل المبالغة نظير قولك: «زيد عدل».

{أفعال المدح والذم}

وَالنَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَي أفعال تدل على إنشاء المدح أو

الذم.

(تَرْفَعُ اسْمَ الْجِنْسِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ) الجنسية، أو المضاف إلى المعرف

بها على أنه فاعل لها.

(و) ترفع (الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ) بعد «نعم» و«حبذا» (أَوِ الذَّمِّ) بعد «بئس»

و«ساء»، وسمي مخصوصاً؛ لأنه ذكر جنسه، ثم خص شخصه، فإذا قلت مثلاً: «نعم الرجل زيد»: فالرجل: جنس، وزيد: هو المخصوص، وصريح كلام المصنف: أن هذه الأفعال هي الرافعة للمخصوص، كما أنها هي الرافعة للفاعل، وما رأيت هذا القول لأحد غيره، ولا خطر ببالي أن لذلك نظيراً مما يكون له مرفوعان، والذي ذكروا أن في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون مبتدأ مؤخراً، وجملة الفعل والفاعل قبله خبره.

والثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير في المثال المذكور: الممدوح

زيد، وهذا معنى قول ابن مالك:

وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصَ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

والثالث: أنه بدل من الفاعل، وقد يحذف المخصوص إذا تقدم عليه دليل، نحو:

«زيد نعم الرجل»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾⁽¹⁾، أي هو.

(وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ):

الأول: (نِعَم) وهي لإنشاء المدح، نحو: «نعم الرجل محمد»، و«نعمت المرأة

فاطمة».

وإعرابه: نعم: فعل ماضٍ من أفعال المدح يرفع الاسم المعروف بالألف واللام على الفاعلية، والتاء علامة التأنيث.

المرأة: اسم جنس معرف بالألف واللام فاعل «نعم» مرفوع، والجملة في محل رفع خبر مقدم.

فاطمة: مخصص بالمدح مبتدأ مؤخر مرفوع.

ولا يخفى عليك إعراب الوجهين الآخرين.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: اللام لام الابتداء.

نعم: فعل ماضٍ من أفعال المدح يرفع الاسم المضاف إلى المعرف بالألف واللام على الفاعلية.

دار: فاعله مرفوع، دار مضاف.

المتقين: مضاف إليه مجرور، والجملة في محل رفع خبر مقدم لمبتدأ محذوف، تقديره: هي، وهو المخصص بالمدح.

(و) الثاني: (بئس) وهي لإنشاء الذم، نحو: «بئس الرجل أبو لهب» و«بئس

المرأة حمالة الحطب»، وقوله تعالى: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾⁽²⁾.

وإعراب هذه الأمثلة على وزن ما قبلها.

وتأتي نعم وبئس رافعتين على الفاعلية ضميراً مبهماً، لا يبرز في تشية، ولا في

جمع يفسره التمييز بعدهما، نحو: «نعم رجلاً زيد»، و«نعم رجلين الزيدان»، و«نعم قوماً معشره».

وكذا تقول في أمثلة بئس.

وإذا فسر بمؤنث لحق الفعل تاء التأنيث، نحو: «نعمت امرأة هند» و«بئست امرأة

دعد».

وقد تحلقهما «ما» نحو: «نعم ما يقول زيد»، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ

(1) النحل: 30.

(2) النحل: 29.

أَنْفُسَهُمْ ﴿⁽¹⁾﴾ .

ف قيل: هي في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر.
وقيل: هي الفاعل، وعلى كل، فالمخصوص محذوف.
وقد تدغم ميم «نعم» في «ما»، وتكسر العين لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى:
﴿نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ⁽²⁾ .

وإذا ولي «ما» اسم، نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ ⁽³⁾، فما: نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، وانمرفوع بعدها هو المخصوص.
(و) الثالث: (سَاءَ) وهي مثل بئس معنى وحكماً، نحو: «سَاءَ الرجل أبو جهل»، و«سَاءَ حطب النار أبو لهب»، وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ ⁽⁴⁾، أي مكاناً، وضمير الفاعل للنار، و﴿سَاءَ مَا تَحْكُمُونَ﴾ ⁽⁵⁾ .

(و) الرابع: (حَبَّذَا) حب: فعل يقصد به المحبة والمدح، وذا: فاعله، وهو يدل على حضور معنى الممدوح في القلب، ويلزم الأفراد والتذكير دائماً، فلا يتغير بتغير المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث، نحو: «حبذا زيد»، و«حبذا الزيدان»، و«حبذا الزيدون»، و«حبذا هند»، و«حبذا الهندان»، و«حبذا الهندات».

{أفعال الشك واليقين}

(وَالنَّوْعُ الثَّلَاثُ عَشَرَ) المتمم للثلاثة عشر نوعاً للعوامل السماعية (أَفْعَالُ الشَّكِّ) أي أفعال تدل على الشك في وقوع المفعول الثاني (و) أفعال (الْيَقِينِ) أي أفعال تدل على تحقيق وقوع المفعول الثاني.

والشك واليقين من المعاني القلبية، فلذا سميت أيضاً أفعال القلوب.
وهي، وكذا متصرفاتها (تَدْخُلُ) بعد استيفاء فاعلها (عَلَى اسْمَيْنِ ثَانِيَهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِ) يعني أن الاسم الثاني عين الأول في المعنى، وذلك لأنهما في الأصل مبتدأ

(1) البقرة: 90.

(2) النساء: 58.

(3) البقرة: 271.

(4) الكهف: 29.

(5) الأنعام: 136.

أو خبر، والخبر عين المبتدأ.

(وَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ) أي على أنهما مفعولان لها، فت نصب المبتدأ على أنه مفعولها الأول، والخبر على أنه مفعولها الثاني، فهي القسم الثالث من العوامل الناسخة للمبتدأ والخبر (جَمِيعاً) حال من الهاء في «تنصبيهما» (وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ).

أربعة منها: تدل على الشك، وهي الثلاثة الأول، وزعمت.

وثلاثة منها: تدل على اليقين، وهي البواقي.

الأول من السبعة: (حَسِبْتُ) أي الفعل من «حَسِبْتُ»، وهو حسب بمعنى ظن،

وكذا يقال فيما بعد.

وأما التاء فهو فاعل أتى به ليعلم أن الفعل إنما ينصب بعد استيفاء الفاعل، نحو:

«حسبت زيدا قائماً»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيَقَازًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: تحسب: فعل مضارع من أفعال القلوب، تنصب المبتدأ والخبر على

أنهما مفعولان لها مرفوع، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء في محل نصب مفعولها الأول، والميم علامة الجمع.

أَيَقَازًا: مفعول ثان منصوب.

والواو: واو الحال، هم: الهاء ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع

مبتدأ، والميم علامة الجمع.

رُقُودٌ: خبر المبتدأ مرفوع.

وتأتي بمعنى اليقين، وهو قليل نحو: «حسبت التقي والجود خير تجارة».

(و) الثاني: (خَلْتُ) وهي قبل دخول التاء خال بمعنى ظن.

وأصل خلت: خيلت استثقلت الياء بالكسرة، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب

حركته، فصار خيلت، فالتقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء، فصار خلت، وهي بمعنى ظننت، نحو: خلت الهلال لائحاً.

(و) الثالث: (ظَنَنْتُ) بمعنى الرجحان، نحو: «ظننت زيدا قائماً»، ونحو قوله

تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرُّ عَوْنُ مَثْبُورًا﴾⁽²⁾، أي هالكاً.

(1) الكهف: 18.

(2) الإسراء: 102.

وإعرابه: الواو: بحسب ما قبلها.

إن: حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، والياء: ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب اسمها.

لأظنك: اللام: اللام المزحلقة، أظن: فعل مضارع من أفعال القلوب تنصب المبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان لها مرفوع إلى آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنا مبني على السكون في محل رفع فاعله، والكاف ضمير في محل نصب مفعوله الأول.

يا: حرف نداء.

فرعون: منادى مبني على الضم في محل نصب بـ«يا».

مشوراً: مفعول ثان منصوب.

(و) الرابع: (رَأَيْتُ) بمعنى علمت، نحو:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَكُمْ جُنُوداً

وإعرابه: رأي: فعل ماض من أفعال اليقين، تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، مبني على فتحة مقدرة على آخره إلى آخره، والتاء فاعلها، ولفظ الجلالة مفعولها الأول.

أكبر: مفعولها الثاني، أكبر مضاف، كل مضاف إليه، كل مضاف، شيء مضاف إليه.

محاولة: أي قدرة تمييز منصوب، والواو حرف عطف.

أكثر: معطوف على أكبر، أكثر مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

جنوداً: تمييز.

وتأتي بمعنى ظن، وهو قليل، وقد اجتمعت في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً

وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾⁽¹⁾، أي يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً.

(و) الخامس: (عَلِمْتُ) بمعنى تيقنت، نحو: «علمت الخير محبوباً».

وتأتي بمعنى ظننت، وهو قليل، نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ

إِلَى الْكُفَّارِ⁽¹⁾.

وإعرابه: إن: حرف شرط جازم.

عَلِمْتُ: فعل من أفعال اليقين، ماض مبني على فتحة مقدرة في آخره، منع من ظهورها اشتغل المحل بالسكون العارض كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في محل جزم بـ«إن» فعل الشرط، والتاء فاعله، والميم حرف عماد، والواو للإشباع، والهاء في محل نصب مفعول «علم» الأول، والنون علامة جمع الإناث. مؤمنات: مفعولها الثاني.

والفاء: رابطة لجواب الشرط.

لا: ناهية تجزم الفاعل المضارع.

ترجعوا: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» بحذف النون، والواو فاعله، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم بـ«إن» جواب الشرط. إِلَى الْكُفَّارِ: متعلق بـ«ترجعوا».

(و) السادس: (وَجَدْتُ) بمعنى علمت، نحو: «وجدت العلم نافعاً والصدق منجياً»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف: 102).

وإعرابه: إن: مخففة من الثقيلة ملغاة لا عمل لها.

وَجَدْنَا: إعرابه كإعراب علمت قبله، وتفاعله أكثر، مفعوله الأول أكثر مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور. واللام: اللام الفارقة.

فَاسِقِينَ: مفعوله الثاني منصوب، وعلامة نصبه الياء.

(و) السابع: (زَعَمْتُ) بمعنى الرجحان، نحو: «زعمت زيدا عالماً».

وقال بعضهم: إنه يستعمل في القول من غير صحة، ويقوي هذا قولهم: زعم مطية الكذب: أي هذه اللفظة مركب الكذب، أي دالة عليه. وقوله:

زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْباً

وإعرابه: زعم: فعل ماض من أفعال الشك، ينصب المبتدأ أو الخبر على أنهما مفعولان له، مبني على فتح ظاهر في آخره، والفاعل مستتر جوازاً، تقديره: هي، والتاء

علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول.

شيخاً: مفعوله الثاني.

والواو: واو الحال.

ليس: من «لست» فعل ماض ناقص، والتاء اسمها.

بشيخ: الباء حرف جر زائد، شيخ خبر «ليس» منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبها حرف الجر الزائد، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال من «الياء» في «زعمتني».

إن: حرف توكيد ملغاة، لا عمل لها.

ما: كافة، أو تقول: إنما أداة حصر.

الشيخ: مبتدأ من اسم موصول خبره.

يدب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، والجملة صلة من ديباً مفعول مطلق منصوب.

وقوله: يدب: بكسر الدال أي يمشي متمهلاً.

تنبيهان

الأول: أن هذه الأفعال تختص بأن يسد مسد مفعولها أن المفتوحة مشددة أو

مخففة، نحو: «علمت أن زيداً قائم»، أي علمت قيام زيد واقعاً، ونحو قوله تعالى: ﴿

أُحْسِبُ الْإِنْسَانَ أَنَّهُ لَمَّا جُمِعَ عِظَامُهُ ۖ﴾ ⁽¹⁾.

والثاني: أنها تختص أيضاً بالإلغاء والتعليق.

فأما الإلغاء: فهو إبطال عملها لفظاً ومحلاً، وهو جائز إذا توسط الفعل بين

المفعولين، أو تأخر عنهما.

مثال التوسط: «زيداً ظننت قائماً» بالإعمال، فيجوز فيه أن تقول: «زيد ظننت

قائم» بالإلغاء.

ومثال التأخير: «زيداً عالماً ظننت» بالإعمال، فيجوز فيه أن تقول: «زيد عالم

ظننت» بالإلغاء، وهو الأرجح.

وأما التعليق: فهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً، وهو واجب:

- 1 - إذا وقع بعد الفعل ما له صدر الكلام، وهو لام الابتداء، نحو: «ظننت لزيد قائم».
- 2 - و«ما» النافية، نحو: «علمت ما زيد قائم».
- 3 - و«لا» النافية، نحو: «علمت لا زيد قائم ولا عمرو».
- 4 - و«إن» النافية، نحو: «علمت إن زيد قائم».
- 5 - والاستفهام، نحو: «ما علمت أزيد قائم أم عمرو»، ونحو: «ما علمت أيهم أبوك».

{العوامل القياسية}

ولما فرغ من بيان أنواع العوامل اللفظية التي هي إحدى وتسعون عاملاً شرع يبين عدد العوامل اللفظية القياسية وتفصيلها فقال (العوامل) اللفظية (القياسية منها) أي من العوامل المائة (سبعة):

(أَحَدُهَا: الْفِعْلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ) أي ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثة أقسام:

- 1 - متعد: وهو ما تعدى فعل فاعله إلى غيره، وعمله رفع الفاعل، ونصب المفعول ظاهراً أو مضمراً، نحو: «ضرب زيد عمراً»، و«ضربته»، و«يضرب بكر خالداً»، و«أضربه»، و«أضرب زيدا»، و«أضربه».

ومنه: ما ينصب مفعولين، وهو ظننت وأخواتها. وقد تقدم بيانها قريباً.
ومنه: ما ينصب ثلاثة مفاعيل، نحو: «أعلمت زيدا عمراً قائماً»، و«أريته بكراً أخاك».

ورفع نائب الفاعل إذا حذف الفاعل؛ لأنه يحذف في بعض الأوقات فاعل الماضي والمضارع، ويقام المفعول به مقامه، فيرتفع ارتفاعه، ويضم أول الفعل مطلقاً، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، ويرفع المفعول، ويسمى حينئذ نائب الفاعل. وهو أيضاً ظاهر ومضمر، نحو: «ضرب زيد»، و«ضربت»، و«يضرب عمرو»، و«أضرب» أي أنا.

وإذا كان الفعل متعدياً لمفعولين أو ثلاثة يرفع الأول على النيابة، وينصب الباقي على المفعولية، نحو: «أعطي المال زيدا»، و«أعلم عمرو زيدا قائماً».

2 - ولازم: وهو ما لا يتعدى فعل فاعله إلى غيره، وعمله رفع الفاعل فقط ظاهراً أو مضمراً، نحو: «قام زيد وخرج» أي هو، و«تخرج هند وتذهب»، أي هي. وفعل الأمر لا يكون فاعله إلا مضموماً كأنت المستتر في اذهب في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِمَا يَنْتَبِهُ﴾⁽¹⁾.

وأما البارز بعده: فهو تأكيد للمستتر الذي هو الفاعل، وكالآلف في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾⁽²⁾، وكالواو في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا﴾⁽³⁾ إلى غير ذلك، وواسطة، وهي كان وأخواتها، وتقدم بيان إعمالها وأمثلتها. (و) الثاني من السبعة: (اسمُ الفاعِلِ) وهو الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية مجرى الفعل في إفادة الحدوث.

فقولنا: الدالة على الحدث: يخرج اسم المفعول. وقولنا: الجارية إلى آخره: يخرج الصفة المشبهة بجميع أوزانها، فإنها للاستمرار الدوامي، وأفعال التفضيل، فإنه للمشاركة والزيادة. يعمل اسم الفاعل عمل فعله المبني للفاعل لازماً ومعتدياً. ويشترط لعلمه إذا كان غير مقرون بـ«أل» شرطان: الأول: أن يعتمد على استفهام، نحو: «أضارب زيد عمراً»، أو نفي نحو: «ما ضارب زيد عمراً»، أو كونه صفة: إما لمذكور: نحو: «مررت برجل قائد بغيراً»، ومنه الحال: نحو: «جاء زيد راكباً فرساً».

أو لمحذوف: نحو: ﴿تُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾⁽⁴⁾، أي صنف مختلف ألوانه، ومنه: «يا طالعاً جبلاً»، أي يا رجلاً طالعاً جبلاً، أو كونه خبر المبتدأ، نحو: «زيد مكرم عمراً» أو لما أصله مبتدأ، نحو: «إن زيدا مكرم عمراً»، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾⁽⁵⁾.

(1) طه: 42.

(2) طه: 43.

(3) يوسف: 93.

(4) النحل: 69.

(5) الزمر: 36.

وأن يكون الثاني بمعنى الحال أو الاستقبال، فلا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، فلا يقال: «زيد ضارب عمراً أمس» بل يجب إضافته لمعموله إلا إذا أريد به حكاية الحال الماضية بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن، فيجوز إعماله كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَبُوهُمْ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: كلب: مبتدأ، كلب مضاف، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. باسط: خبر المبتدأ مرفوع، وهو يعمل عمل فعله، يرفع الفاعل، وينصب المفعول، وفاعله مستتر، تقديره: هو يعود إلى المبتدأ. ذراعيه: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه الباء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديراً، نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثني، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، ذراعي مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه. ثم إن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله، بل تجوز إضافته إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرُوءَ﴾⁽³⁾. فإن بقي مفعول آخر وجب نصبه، نحو: «زيد معطي عمرو درهماً». وأما إذا كان مقروناً بـ«أل»: فلا يشترط لعمله شيء مما ذكر، فيجوز «الضارب أمس عمراً زيداً».

(و) الثالث: (اسْمُ الْمَفْعُولِ) وهو ما دل على الحدث ومفعوله. ويعمل عمل فعله المبني للمفعول: فإن كان متعد بالمفعول واحد رفعه، أو لاثنين، أو لثلاثة رفع الأول، ويبقى ما سواه على النصب. ويسمى المرفوع نائب الفاعل، نحو: «زيد مضروب أبوه»، و«مالي معطي عمراً»، و«زيد معلم أبوه عمراً قائماً».

ويجري فيه الأحكام التي ذكرت في اسم الفاعل: فيشترط الاعتماد، وأن يكون للحال أو للاستقبال، أو أن يقرن بـ«أل» نحو: «أَمْضُروب الزيدان؟»، و«ما مضروب

(1) الكهف: 18.

(2) الطلاق: 3.

(3) الزمر: 38.

العمران؟»، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب.

يوم: خبر المبتدأ.

مجموع: صفة لـ«يوم»، وصفة المرفوع مرفوع إلى آخره، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول يرفع نائب الفاعل.

له: متعلق بـ«مجموع الناس» نائب الفاعل مرفوع إلى آخره.

و«مررت بزيد مضروباً أبوه» إلى غير ذلك.

ويجوز إضافته إلى مرفوعه معني إذا حول الإسناد إلى ضمير موصوفه، نحو: «الورع محمود المقاصد»، والأصل: محمود مقاصده.

وأما إذا كان مقروناً بـ«أل»: فلا يشترط لعمله شيء مما ذكر، فيجوز أن تقول: «المضروب أبوه أمس زيد».

(و) الرابع: (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المتعدي لواحد في أنها تؤنث وتشني وتجمع.

وتعمل فيما بعدها، وهي الصفة المصوغة لغيره تفضيل لإفادة ثبوت الحدث لموصوفها دون إفادة حدوثه وتجده.

وصيغتها على وزن أفعل قياساً إن كانت من الألوان، نحو: «أحمر»، والعيوب نحو: «أعور»، وعلى حسب السماع إن كان من غيرها كـ«حسن» و«جميل» و«ظاهر» و«صعب».

وتعمل عمل فعلها بشرط أن تعتمد على واحد مما ذكر في اسم الفاعل، ولمعمولها ثلاثة أوجه:

أحدها: الرفع: إما على الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير الفاعل المستتر فيها نحو: «مررت برجل حسن وجهه».

وإعرابه: على الأول: أن تقول: حسن: صفة لـ«رجل»، وصفة المجرور مجرور إلى آخره، وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم، ترفع الفاعل وجه فاعلها مرفوع

إلى آخره، وجه مضاف، والهاء مضاف إليه.

وعلى الثاني: أن تقول: وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم ترفع الفاعل، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: هو يعود إلى رجل، مبني على الفتح في محل رفع فاعلها، وجه بدل من ضمير الفاعل، وبدل المرفوع مرفوع إلى آخره.

والثاني: النصب: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، هذا إذا كان نكرة، نحو: «جاء رجل جميل صورة».

وإعرابه: جميل صفة لـ«رجل»، وصفة المرفوع مرفوع إلى آخره، وهو صفة مشبهة تعمل عمل فعلها اللازم، ترفع الفاعل، وفيه ضمير مستتر إلى آخره، صورة منصوب على التمييز، وعلامة نصبه إلى آخره، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به، وعلامة نصبه إلى آخره.

وأما إذا كان معرفة: نحو: «زيد طاهر بدنه» فنصبه يتعين أن يكون على التشبيه بالمفعول، ولا يجوز على التمييز؛ لأنه لا يكون إلا نكرة.

والثالث: الجر بالإضافة، أي إضافة الصفة إلى التشبيه بالمفعول، نحو: «زيد حسن الوجه».

وعلى هذه الأوجه الأواخر، أعني الإبدال، والنصب، والجر، يكون فيها ضمير مستتر في محل رفع على الفاعلية.

(و) الخامس: (المَصْدَرُ) وهو اسم الحدث المستوفى لحروف الفعل، كـ«ضرب» مصدر لـ«ضرب» و«إكرام» لـ«أكرم».

ويعمل عمل الفعل بشرط أن لا يصغر: فلا يجوز «أعجبنى ضربك زيدا».

وأن لا يحد بالتاء: فلا يجوز «أعجبتني ضربتك عمراً».

وأن لا يتبع قبل العمل: فلا يجوز «أعجبنى ضربك الشديد بكراً».

وأن يحل محله فعل مع «أن» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ

بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾⁽¹⁾.

وإعرابه: لولا: حرف امتناع للوجود.

دفع: مبتدأ مرفوع إلى آخره، وهو مصدر مضاف لفاعله.

ولفظ الجلالة: مضاف إليه.
 الناس: مفعول لدفع منصوب.
 بعض: بدل من الناس بدل بعض من كل، وبدل المنصوب منصوب إلى آخره،
 بعض مضاف، والهاء مضاف إليه.
 ببعض: متعلق بـ«دفع»، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً بعد «لولا»، تقديره:
 موجود.

واللام: واقعة في جواب «لولا».
 فسد: فعل ماض، والتاء علامة التانيث.
 والأرض: فاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب «لولا».
 أو فعل مع «ما» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ
 أَنْفُسَكُمْ﴾⁽¹⁾، أي كما تخافون أنفسكم.
 وعمله يكون في ثلاثة أحوال:
 1 - أن يكون مضافاً إلى الفاعل، كما في الآيتين، أو إلى المفعول، نحو قوله
 صلى الله عليه وسلم: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً».
 إعرابه: الواو: حرف عطف.
 حج: معطوف على ما قبله، وهو مضاف المستتر صلته.
 سبيلاً: مفعول به.

2 - أو مجرداً عن الإضافة وعن «أل»، وهو المنون، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ
 فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁽²⁾، فإطعام مصدر معطوف على فك رقبة قبله.
 وقوله: مسغبة أي مجاعة.

وقوله: يتيماً مفعول إطعام.

3 - أو مقروناً بـ«أل»، نحو: «عجبت من الضرب زيداً».

(و) السادس من العوامل اللفظية القياسية: (كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ)
 ويسمى الأول مضافاً، والثاني مضافاً إليه.

(1) الروم: 28.

(2) البلد: 14.

ويعمل المضاف في المضاف إليه الجر.
ويشترط لعمله: أن يجرد عن التنوين، وعن نوني التثنية والجمع، وعن الألف واللام، نحو: «هذا غلام زيد»، و«هذان عبداً عمر»، و«هؤلاء بنوه».
ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولها، أي فاعلها أو مفعولها معنى.
وقد وجد في التركيب واحد من خمسة أمور: فيجوز حيثئذ أن تكون فيه الألف واللام:

أحدها: أن تدخل على المضاف إليه، نحو: «زيد الضارب الرجل».
والثاني: أن تدخل على ما أضيف إليه المضاف إليه، نحو: «هو الضارب رأس الرجل».

والثالث: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررت بالرجل الضارب غلامه».

والرابع: أن يكون المضاف مثنى، نحو: «الضاربين زيد».
والخامس: أن يكون جمع مذكر سالماً، نحو: «الضاربون زيد».
الإضافة على قسمين: الإخبارية عنه، ولا يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: «غلام زيد» و«يد عمرو».

أو ما كانت بمعنى «من»، وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، ويصح الإخبارية، نحو: «ثوب خز» و«خاتم حديد».

أو ما كانت بمعنى «في»، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: «مكر الليل»، وكما في قوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾⁽¹⁾.

وتسمى هذه الإضافة إضافة معنوية؛ لأنها تفيد أمراً معنوياً، وهو التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: «غلام زيد»، أو التخصيص إذا كان نكرة، نحو: «غلام امرأة».

واللفظية أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لها قبل الإضافة، ولها ثلاث صور:

- 1 - إضافة اسم الفاعل: نحو: «هذا ضارب زيد».
 - 2 - وإضافة اسم المفعول: نحو: «هذا معمور الدار».
 - 3 - وإضافة الصفة المشبهة: نحو: «هذا حسن الوجه».
- وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها لا تفيد إلا أمراً لفظياً، وهو تخفيف اللفظ؛ لأن قولك: «ضارب زيد» مثلاً أخف من قولك: «ضارب زيداً»، وهي التي يغتفر فيها دخول الألف واللام بالشرط المتقدم.
- (و) السابع المتمم للسبعة من العوامل اللفظية القياسية: (كُلُّ اسْمٍ تَمَّ وَاسْتَعْنَى) بتمامه (عَنِ الْإِضَافَةِ) وهو الاسم المبهم، ولإبهامه يحتاج إلى تمييز يُميزه، وهو يعمل فيه النصب.
- ومعنى تمامه: كونه بحالة يمتنع فيها إضافته إلى شيء آخر، وذلك بخمسة أمور:
- 1 - بنفسه كما في الضمير المبهم: نحو: «ربه رجلاً لقيته».
 - 2 - وفي اسم الإشارة: نحو قوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ ⁽¹⁾.
- وإعرابه: ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
- ذا: اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل رفع خبره.
- أراد: فعل ماض.
- والله: فاعله، والمفعول محذوف، وهو العائد، تقديره: أراد الله.
- والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، أو ماذا بمنزلة كلمة واحدة اسم استفهام، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجمله أراد الله خبره، بهذا متعلق.
- و«أنا أكرم منك أباً» و«رأيت أحد عشر كوكباً».
- 3 - بنون التثنية: نحو: «منوان سمناً».
 - 4 - وبنون الجمع وشبهه: نحو: «الأكرمون أفعالاً وعشرون رجلاً».
 - 5 - وبالإضافة: نحو: «زيد مثل عمرة فضلاً»، و«محمد خير الخلق نسباً»، و«هذا ملء الزير عسلاً».
- ويشترط في التمييز أن يكون نكرة: فلا يقال: «زيداً أكثر الناس علمه»، وأن لا

يتقدم على عامله، فلا يقال: «عندي ماء ملء الكوز».

{العوامل المعنوية}

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان العوامل اللفظية السماعية والعوامل اللفظية القياسية شرع يبين العوامل المعنوية، فقال: (و) العوامل (المَعْنَوِيَّةُ) التي هي قسيمة للعوامل اللفظية، وتقدم أن العامل المعنوي: هو ما لا يتلفظ باللسان، بل معنى يدرك بالجنان.

(مِنْهَا) أي من المائة (عَدَدَانِ) يعني اثنان.

{العامل في المبتدأ والخبر}

أحدهما: (الْعَامِلُ فِي الْمُبْتَدَأِ) وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، نحو زيد في قولك: «زيد قائم»، وقائم في قولك: «أقائم الزيدان»، فإن فيهما إسناد القيام لـ«زيد» أو لـ«الزيدين».

(و) في (الْخَبَرِ) وهو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، نحو قائم في المثال الأول، وكل من المبتدأ أو الخبر مرفوع.

(و) العامل فيهما الرفع (هُوَ الْإِبْتِدَاءُ) وهو التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة.

واحترزنا بغير الزائدة عن الباء، نحو: «بحسبك درهم»، فإنها زائدة، هذا وكون العامل فيهما معنويًا، وهو الابتداء هو ما ذهب إليه قوم منهم المصنف رحمه الله تعالى. والأصح ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وجرى على هذا ابن مالك في الألفية حيث قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ⁽¹⁾

(1) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها. واحترز بغير الزائدة من مثل «بحسبك درهم». فـ«بحسبك»: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز «بشبهها» من مثل: «رب رجل قائم» فـ«رجل»: مبتدأ، و«قائم»: خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: «رب رجل قائم وامرأة».

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

ثم إن المبتدأ يكون اسماً صريحاً كما مثلنا، ويكون مؤولاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾⁽¹⁾، ف«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مبتدأ، أي صومكم خير لكم، ونحو: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيَّيْنِ⁽²⁾ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

وإعرابه: تَسْمَعُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم إلى آخره، وفيه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت في محل رفع فاعله، وهو في تأويل المصدر بدون آلة سماعاً مبتدأ، تقديره: سماعك بالمعيدي متعلق ب«تسمع».

خَيْرٌ: خبر المبتدأ مرفوع.

مِنْ: حرف جر.

أَنْ: حرف مصدر ونصب.

تَرَى: فعل مضارع منصوب ب«أن»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، والفاعل مستتر، تقديره: أنت، والهاء مفعول به، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل المصدر مجرور ب«من»، تقديره: خير من رؤيتك إياه، والجار والمجرور متعلق ب«خير»، ويكون له خبر، وهو الغالب كما مثلنا.

وقد لا يكون له خبر بشرط أن يكون المبتدأ وصفاً وأن يكون معتمداً على استفهام، أو نفي، وأن يكون له مرفوع سد مسد الخبر في الإفادة، نحو: «أقائم الزيدان»، ف«أقائم» مبتدأ، و«الزيدان» فاعله سد مسد الخبر، و«ما مضروب العمران».

وإعرابه: ما: نافية.

مضروب: مبتدأ مرفوع إلى آخره، وهو اسم مفعول يعمل عمل فعله المبني للمفعول، يرفع نائب الفاعل.

والعمران: نائب فاعله سد مسد الخبر، مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: ترافعا، ومعناه أن الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه.

(1) البقرة: 184.

(2) (قوله: بالمعيدي) تصغير معدي منسوب إلى معَدَّ بفتح الميم وتشديد الدال ابن عدنان، وخففت في المعيدي استثقلاً مع ياء التصغير انتهى، منه.

الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.
ولا يجوز أن يكون كل من قائم ومضروب خبراً مقدماً، وكل من الزيدان
والعمران مبتدأ مؤخراً لفقد المطابقة بين المبتدأ والخبر بخلاف، نحو: «أقائم زيد»،
وقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾⁽¹⁾، فيجوز أن يكون الوصف فيه خبراً
مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، وقد كنت نظمت هذه الشروط، بقولي:

المبتدأ قد لم يكن له خبر لكن ذاك بشروط تعتبر
وهي اعتماده على استفهام أو نفسي ووصفيته كما رووا
وأن يكون بعده مرفوع عن خبر أغنى كذا المسموع
واعلم أن الأصل في المبتدأ: أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن
يكون عامّاً أو خاصّاً.

فالأول: كقولك: «ما رجل في الدار»، وقوله: ﴿أَأَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾⁽²⁾، فالمبتدأ عام
لوقوعه في سياق النفي والاستفهام.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾⁽³⁾، وقوله عليه الصلاة
والسلام: «خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة»، فالمبتدأ فيهما خاص لكونه
موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر والتسويغ الابتداء بالنكرة أموراً فاطلبها في المطولات⁽⁴⁾.

(1) مريم: 46.

(2) النمل: 60.

(3) البقرة: 221.

(4) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة. وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد
أمر ذكر المصنف منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدار رجل»، و«عند زيد
نمرة»، فإن تقدم وهو غير ظرف، ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قائم رجل».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: «هل فتى فيكم».

الثالث: أن يتقدم عليها نفي، نحو: «ما خل لنا».

الرابع: أن توصف، نحو: «رجل من الكرام عندنا».

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: «رغبة في الخير خير».

ثم إن الخبر: إما مذكور، ويكون مفرداً كقائم في قولك: «زيد قائم»، ويكون جملة، فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ من روابط ثلاثة: أحدها: الضمير لفظاً، كما في قولك: زيد أبوه قائم، أو تقديرًا، نحو: زيد نعم الرجل، أي نعم الرجل هو. والثاني: الإشارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾⁽¹⁾.

-
- السادس: أن تكون مضافة، نحو: «عمل بر يزين».
- السابع: أن تكون شرطاً، نحو: «من يقيم أقم معه».
- الثامن: أن تكون جواباً، نحو أن يقال: من عندك؟ فتقول: «رجل»، التقدير: «رجل عندي».
- التاسع: أن تكون عامة، نحو: «كل يموت».
- العاشر: أن يقصد بها التنويع.
- الحادي عشر: أن تكون دعاء، نحو: «سلام على آل ياسين».
- الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب.
- الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف.
- الرابع عشر: أن تكون مصغرة.
- الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور.
- السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال.
- السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة.
- الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف.
- التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف.
- العشرون: أن تكون مبهمة.
- الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا».
- الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء.
- الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء.
- الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية.
- وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطناه، لرجوعه إلى ما ذكرناه، أو لأنه ليس بصحيح.
- (1) الأعراف: 26.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾⁽¹⁾.
 هذا كله إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ في المعنى، وإلا فلا يحتاج إلى رابط،
 كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾⁽²⁾.
 وإما محذوف تعلق به الظرف، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴿٣﴾﴾⁽³⁾، أو الجار
 والمجرور، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤﴾﴾⁽⁴⁾، ويصح تقديره بمفرد، نحو كائن
 ومستقر، أو بجملة نحو: كان واستقر.

{العامل في الفعل المضارع}

(و) ثانيهما (الْعَامِلُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) الخالي عن الناصب والجازم، فإنه
 يكون مرفوعاً.
 (و) العامل فيه الرفع (هُوَ وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ الْأِسْمِ) ومعنى وقوعه موقعه: أنك لو
 أتيت بالاسم بدله صح.
 والمراد بالاسم الوصف إذا كان المضارع مستأنفاً، نحو قولك: «يضرب زيد»،
 فإنه في موضع قولك: «الضارب زيد».
 أو كان خبراً (نَحْوُ) قولك: (زَيْدٌ يَضْرِبُ) فإنه (فِي مَوْضِعِ) قولك: (زَيْدٌ
 ضَارِبٌ).
 أو كان صفة، نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا يَضْرِبُ»، فإنه في موضع «رَأَيْتُ رَجُلًا ضَارِبًا».
 أو حالاً، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ»، فإنه في موضع «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَارِبًا».
 أو المراد به المصدر إذا كان مبتدأ، نحو: «تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»،
 فإنه في موضع قولك: سماعك به خير من أن تراه؛ لأن الأصل في هذه الأماكن الاسم،
 فحيث وقع المضارع فيها، أعطي أول إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع، هذا ما ذهب
 إليه قوم منهم المصنف.
 والأصح ما ذهب إليه الفراء وأصحابه من أن رافعه هو نفس تجرده عن الناصب

(1) القارعة: 1 - 2.

(2) الإخلاص: 1.

(3) الأنفال: 42.

(4) الفاتحة: 2.

والجازم، وهو الذي جرت عليه ألسنة المعربين، يقولون في إعراب قوله تعالى مثلاً: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾⁽¹⁾.

الواو: بحسب ما قبلها، ولفظ الجلالة مبتدأ مرفوع.

يقبض: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وفيه ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو يعود إلى الله مبني على الفتح في محل رفع فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

والواو: حرف عطف.

يبسط: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم إلى آخره، وفاعله مستتر، تقديره: هو في محل رفع، والجملة في محل رفع معطوفة على جملة يقبض. وإليه: متعلق بـ«ترجعون» المؤخر.

ترجعون: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير بارز متصل مبني على السكون في محل رفع نائب الفاعل، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع معطوفة على الجملة الأولى.

(فَهَذِهِ) أي هذه العوامل المذكورة في هذه الرسالة (مِائَةٌ عَامِلٍ لَا يَسْتَعْنِي مِنْهَا الصَّغِيرُ) في فن النحو، وهو المبتدي (وَالْكَبِيرُ) فيه، وهو المتوسط والمنتهى.

وقوله: (وَالرَّفِيعُ وَالْوَضِيعُ) عطف مرادف على ما قبله على اللف والنشر المشوش (عَنْ مَعْرِفَتِهَا) مع أحكامها (وَ) عن (اسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْمُولَاتِهَا) موافقاً لتلك الأحكام.

وهذا تفسير لقوله: منها فالجار والمجرور، أعني قوله: عن معرفتها بدل من الجار والمجرور قبله، وهو منها، والمراد أنه يحتاج كل من تناول من هذا العلم إلى ذلك.

(وَ) قد (أُورِدْنَا) أي أحضرنا (بَيَانَهَا) أي كشفها وتوضيحها بأن نوعانها أنواعاً، وذكرنا لكل نوع منها حكمه، وعدد أفرادها، فلذلك قال إيراداً جارياً: (عَلَى طَرِيقِ الْحِسَابِ) والإضافة للبيان (وَالْعَدَدِ) بمعنى العد بالتشديد المرادف للحساب، وهو

إحصاء الشيء على سبيل التفصيل، ويصح أن تكون على بمعنى الباء متعلقة بالبيان، أي بيانها بطريق هو الحساب، والعد لأنواعها وأفرادها مع ذكر أحكامها.

(وَبِاللَّهِ) أي بسبب إعانتة سبحانه وتعالى وحده لا بغيره (التَّوْفِيقُ) أي حصوله، وهو جعل فعل العبد موافقاً لما يحبه هو تعالى ويرضاه رب أوزعنا أن نشكره نعمتك التي أنعمت علينا وعلى والدينا، وأن نعمل صالحاً ترضاه، وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين، وافتح علينا، واختم بالصالحات أعمالنا يا إله العالمين.

هذا آخر ما تيسر بعون الله تعالى جمعه على هذا المختصر الذي جم نفعه، والمرجو من سيد اطلع فيه على شيء من الخلل أن يعذرني، فإني معترف بقصر الباع وكثرة الزلل، والذي أطمعني فيه حديث «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به» إلى آخره.

وقد فرغت من تبييضه وكتابته بمكة المشرفة وقت أذان الظهر يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الأول الذي في مثله، ولد نبينا صلى الله عليه وسلم في سنة 1300 التي هي آخر القرن الثالث عشر، فأرجو الله تعالى بذلك أن يتقبله، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به القاصرين من أمثالي النفع العميم، إنه لا يخيب أمل أمل، ولا يضيع عمل عامل.

والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المحتويات

3 مقدمة
5 ترجمة البركوي
8 ترجمة الجرجاني (816 - 740 هـ = 1340 - 1413 م)
9 ترجمة الغليبولي (.. - 1176 هـ = .. - 1762 م)
9 ترجمة العصام الاسفراييني (945 - 873 هـ = 1468 - 1538 م)
10 ترجمة سعد الله الصغير
10 ترجمة أحمد الفطامي (كان حيّاً 1300 هـ = 1883 م)
11 علم النحو
12 مبادئ علم النحو
15 متن العوامل للإمام محمد البركوي
17 الباب الأول في العامل
17 النوع الأول حُرُوفٌ تَجُرُّ اسماً واحداً فقط
18 النوع الثاني حروف تنصب الاسم وترفع الخبر
19 النوع الثالث حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ

19	النَّوعُ الرَّابِعُ حُرُوفُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ.....
19	النَّوعُ الْخَامِسُ كَلِمَاتُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ.....
20	العوامل القياسية.....
21	العوامل المعنوية.....
21	البَابُ الثَّانِي فِي الْمَعْمُولِ
21	المعمول بالأصالة.....
22	المرفوع.....
22	المنصوب.....
23	المجرور.....
24	المجزوم.....
24	المعمول بالتبعية.....
25	البَابُ الثَّالِثُ فِي الْإِعْرَابِ
29	متن العوامل للجر جاني.....
31	العوامل في النحو.....
31	النَّوعُ الْأَوَّلُ حُرُوفُ تَجْرُ الْأِسْمَ فَقَطْ.....
34	النَّوعُ الثَّانِي حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.....
35	النَّوعُ الثَّالِثُ حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الْأِسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ.....
35	النَّوعُ الرَّابِعُ حُرُوفُ تَنْصِبُ الْأِسْمَ الْمُفْرَدَ فَقَطْ.....
36	النَّوعُ الْخَامِسُ حُرُوفُ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ.....

النَّوعُ السَّادِسُ حُرُوفُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ	37
النَّوعُ السَّابِعُ أَسْمَاءُ تَجْزِمُ الْأَفْعَالَ	37
النَّوعُ الثَّامِنُ أَسْمَاءُ تَنْصِبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَسْمَاءُ نَكِرَاتٍ	37
النَّوعُ التَّاسِعُ كَلِمَاتُ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ	39
النَّوعُ الْعَاشِرُ الْأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ	39
النَّوعُ الْحَادِي عَشَرَ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ	40
النَّوعُ الثَّانِي عَشَرَ أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ	41
النَّوعُ الثَّلَاثَ عَشَرَ أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ	41
العوامل الْقِيَاسِيَّةُ سَبْعَةُ عَوَامِلَ	42
العوامل الْمَعْنَوِيَّةُ عِدَدَانِ	42
تحفة الإخوان للغليبولي	43
نموذج من مخطوط الكتاب	45
الحروف المشبهة بالفعل	131
إن	134
أن	136
كأن	138
لكن	139
ليت	141
لعل	143

إلا	146
لا لنفي الجنس	148
ما ولا المشبهتان بليس	150
نواصب الفعل المضارع	155
أن	156
لن	160
كي	161
إذن	162
جوازم الفعل المضارع	164
لم	165
لمَّا	166
الفرق بين لم ولمَّا	167
لام الأمر	169
لا في التَّهْيِي	170
إن	171
مهما	172
ما	173
من	176
أَيْنَ	178

179	متى
180	أَنَّى
181	أَيَّ
183	حيثما
184	إِذْمَا
185	إِذَا مَا
188	العوامل القياسية
189	الأول الفعل
200	الثاني اسم الفاعل
203	الثالث اسم المفعول
205	الرابع الصفة المشبهة
208	الخامس اسم التفضيل
212	السادس المصدر
215	السابع الاسم المضاف
218	الثامن الاسم المبهم التام
220	التاسع معنى الفعل
224	العامل المعنوي
225	الأول رافع المبتدأ والخبر
227	الثاني رافع الفعل المضارع

232	الباب الثاني في المعمول
232	أنواع المعمول
235	معمول بالأصالة
236	المرفوعات
236	الفاعل
238	نائب الفاعل
239	المبتدأ
242	الخبر
244	اسم كان وأخواته
245	خبر باب إنَّ
247	خبر لا لنفي الجنس
248	اسم ما ولا المشبهتين بليس
249	الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم
249	المنصوبات
250	المفعول المطلق
252	المفعول به
254	المفعول فيه
256	المفعول له
258	المفعول معه

260	الحال
267	التميز
270	المستثنى
273	خبر باب كان
275	اسم باب إنَّ
276	اسم لا لنفي الجنس
276	خبر ما ولا المشبهتين
277	المضارع الذي دخله النواصب
277	المجرورات
277	المجرور بحرف الجر
278	المجرور بالإضافة
281	المجزوم
282	المعمول بالتبعية
283	الصفة
286	العطف
294	التأكيد
297	البدل
300	عطف البيان

301	الباب الثالث في الإعراب
323	الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي
331	شرح العصام على عوامل البركوي
333	مقدمة المصنف
337	الباب الأول في العامل
338	حروف الجر
344	الحروف المشبهة بالفعل
347	ما ولا المشبهتان بليس
347	نواصب الفعل المضارع
349	جوازم الفعل المضارع
353	العوامل القياسية
353	الفعل
355	اسم الفاعل
356	اسم المفعول
356	الصفة المشبهة
356	اسم التفضيل
357	المصدر
357	الاسم المضاف
358	الاسم المبهم التام

358	معنى الفعل
359	العوامل المعنوية
359	المبتدأ والخبر
359	الفعل المضارع
361	الباب الثاني في المعمول
361	المعمول بالأصالة
361	المرفوع
362	الفاعل
362	نائب الفاعل
362	المبتدأ
362	الخبر
362	اسم كان وأخواتها
363	خبر باب إن
363	خبر لا لنفي الجنس
363	اسم ما ولا المشبهتين بليس
363	الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم
364	المنصوب
364	المفعول المطلق
364	المفعول به

364	المفعول فيه
365	المفعول له
365	المفعول معه
365	الحال
365	التمييز
366	المستثنى
366	خبر باب كان
366	اسم باب إن
366	اسم لا لنفي الجنس
367	خبر ما ولا المشبهتين بليس
367	الفعل المضارع الذي دخله النواصب
367	المجرور
367	المجرور بالحرف
367	المجرور بالإضافة
368	المجزوم
368	المعمول بالتبعية
368	الصفة
368	العطف
370	التأكيد

371	البدل
371	عطف البيان
373	الباب الثالث في الإعراب
374	المعرب بالحركات
375	المعرب بالحروف المحضة
378	المعرب بالحركة مع الحذف
379	المعرب بالحروف مع الحذف
379	الإعراب اللفظي والتقدير والمحلّي
381	شرح العوامل الجرجاني لسعد الله الصغير
383	نموذج من مخطوط الكتاب
400	حروف الجر
402	الباء
406	من
408	إلى
409	في
410	حتى
411	اللام
413	رب
414	على

عن	415
الكاف	415
مذ منذ	416
الباء والواو والتاء للقسم	417
حاشا	418
عدا وخلا	418
الحروف المشبهة بالفعل	419
ما ولا المشبهتان بليس	425
حروف تنصب الاسم	427
النواصب	431
حروف الجوازم	432
أسماء الجوازم	436
أسماء النكرات	442
أسماء الأفعال	447
الأفعال الناقصة	452
أفعال المقاربة	459
أفعال المدح والذم	462
أفعال الشك واليقين	466
العوامل القياسية	469

477	العوامل المعنوية
481	تسريح الغوامل في شرح الغوامل للفظامي
491	حروف الجر
491	الباء
492	من
495	إلى
495	في
497	عن
498	واو القسم
499	تنبيهات
499	باء القسم
500	تاء القسم
500	اللام
501	رب
502	واو رب
504	على
505	الكاف
506	مذ ومنذ
506	حتى

507	حاشا وعدا وخلا
508	تنبيهات
509	الحروف المشبهة بالفعل
509	إن وأن
512	كأن
513	لكن
514	ليت
515	لعل
515	تنبيه
516	ما ولا المشبهتان بليس
518	تنبيه
518	نواصب الاسم
519	تنبيه
521	تنبيه
523	تنبيه
524	تنبيه
526	نواصب المضارع
526	أن
536	لن

537	كي
537	إذن
538	جوازم المضارع
538	إنْ
540	لَمْ
541	لَمَّا
541	لام الأمر
542	لا في النهي
543	جوازم المضارعين
544	من
544	ما
545	أي
545	متى
546	تنبيه
547	مهما
548	أنى
549	حيثما
549	إذما
550	الأسماء الناصبة للنكرات على التمييز

554	أسماء الأفعال
557	الأفعال الناقصة
565	تنبيهان
565	أفعال المقاربة
569	تنبيه
569	أفعال المدح والذم
571	أفعال الشك واليقين
575	تنبيهان
576	العوامل القياسية
584	العوامل المعنوية
584	العامل في المبتدأ والخبر
588	العامل في الفعل المضارع
591	فهرس المحتويات